كلمة معالي مدير جامعة الملك عبدالعزيز

الحمد لله الذي هدانا لأنفع العلوم، وأصلى وأسلم على هادينا لدروب الخير سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد.

فإن من أهم أهداف الجامعات–أيا كانت–العمل الدءوب على خدمة المجتمع إلى جانب تحقيق الأهداف الأخرى. ومن هنا حددت جامعة الملك عبدالعزيز رسالتها في إعداد الكوادرالبشريةالمؤهلة، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع، ووضعت رؤية واضحة تعمل من خلالها على ترسيخ تقاليد جامعية صحيحة ، من خلال توثيق الصلة مع الجامعات الأخرى ، ومع المجتمع ، لتحقيق أهداف خطط التنمية ، وذلك عبر التميز العلمي والبحثي .

ومن مظاهر توثيق الصلة مع الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى ، إقامة الندوات والمؤتمرات في رحاب الجامعة ، وكذلك المشاركة في الندوات خارجها . فمن حين لآخر تزدان الجامعة بكوكبة من العلماء والأساتذة الأفاضل يشاركون في مؤتمر أو ندوة أو لقاء علمي ، ويساهمون في إثراء فعالياته من خلال المشاركة الفكرية أو العلمية أو المهنية في مجريات المؤتمر أو الندوة أو اللقاء .

ومن هذا المنطلق انعقدت الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة في رحاب الجامعة ممثلة في قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالمشاركة مع الجمعية الجغرافية السعودية.

ومما يميز هذه الندوة أنها تناولت بالبحث والدراسة موضوع (الجغرافيا التطبيقية) كمحور بحثي أساسي حيوي يعكس الانعكاسات العلمية والعملية لهذا المجال . كما أن الندوة قد ركزت بصورة خاصة على الأبحاث التي تناولت بعض المسائل الجغرافية ذات العلاقة بالمملكة العربية السعودية .

وقد جاءت الأبحاث المتناولة في الندوة إثراء فعالاً لمسيرة العمل الجغرافي في الجامعات بوجه خاص، وفي المملكة بوجه عام، حيث تصب كلها روافد من أجل استخدامات جغرافية تطبيقية في مختلف المجالات ذات العلاقة.

وقد جاء تنظيم الندوة بهذه الصورة الطيبة بتوفيق من الله عز وجل ، ثم بالجهود المقدرة التي بذلها قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مما كان له الأثر الطيب في مسيرة فعاليات الندوة وتوصياتها المتميزة ، فلهم الشكر والتقدير، والشكر موصول لكل الذين ساهموا بالمشاركة في الندوة سواء بالأبحاث أو بالحضور، وذلك امتداداً للندوات السابقة في المجال نفسه .

آمل أن يتواصل العطاء من خلال أقسام الجغرافيا بالجامعات السعودية للوصول إلى الأهداف المنشودة بإذن الله تعالى . وما التوفيق إلا من عند الله .

مدير الجامعة

أ. د. غازي بن عبيد مدني

كلمة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :

فإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن يقوم قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، بتنظيم الندوة السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، بالتنسيق والتعاون مع الجمعية الجغرافية السعودية.

وإنه لمن حسن الطالع أن يكون موضوع هذه الندوة المرموقة : " الجغرافيا التطبيقية " وأن تُقدم لها أبحاث متميزة في هذا الجانب إن شاء الله ذخيرة علمية رصينة في هذا المجال الحيوي لأجيال تأتي ، ذلك أن المجال الجغرافي التطبيقي يستأهل العديد من الدراسات الجادة، بعد أن بقي بكراً في كثير من الدول العربية لوقت طويل .

وقد غطت الندوة بكثير من الدقة العلمية محاور عديدة في فلك الجغرافيا التطبيقية مثل ، تجربة التنمية في المملكة العربية السعودية من منظور جغرافي في مائة عام ، والدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنميتها ، والتنمية العمرانية والسكانية والدراسات الجيواستراتيجية .

ولم تخلُ الندوة من المنابر الحية، إذ ضمت حلقة حوار حول استخدامات وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، وبعض الدراسات الجغرافية الأخرى.

وقد كان النتاج العلمي للندوة، بما في ذلك أبحاثها الرصينة وحلقاتها الحوارية الحية، استكمالاً لما تمخضت عنه سابقاتها الندوات الخمس التي انعقدت في جامعات سعودية أخرى، مما يجعل انعقاد هذه الندوات تباعاً أشبه بمنظومة علمية متكاملة تبتعد عن التكرار، وتتزع إلى التجديد والتواصل ، والبدء من حيث انتهى السابقون، والتركيز على التوصيات وتطبيقاتها، وأزعم أن تلكم هي العملية بعينها التي نحتاج إليها في كافة مؤسساتنا الأكاديمية.

كما شهدت هذه الندوة المباركة عددًا لا يستهان به من المساهمات العلمية بالبحوث الجادة التي تقدم بها الجغرافيون في بلادنا العزيزة تجاوزت الأربعين ، تمت مناقشتها خلال جلسات الندوة وأُثريت بالمداخلات الفعالة والأسئلة الدقيقة من قبل المحاضرين من مختصين ومهتمين .

وقد بذلت جميع اللجان العاملة في هذه الندوة جهوداً مشكورة جعلتها تحقق هذه النجاحات الباهرة، ويأتي هذا السجل العلمي للندوة بمثابة القطوف الدانية لما زرعه العلماء الأجلاء فيها.

وقد بذل جميع أعضاء اللجان ، وفي مقدمتهم أعضاء لجنة البحوث والمحاضرات ، جهوداً مضنية في سبيل إخراج هذا السجل بالشكل اللائق المشرف الذي نشهده .

وإني إذ أبارك هذه الجهود الموفقة ، ليسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع من ساهموا في نجاح هذه الندوة وفي مقدمتهم معالي مدير الجامعة وسعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، وإلى الإخوة الزملاء في قسم الجغرافيا وأخص منهم أعضاء اللجان العاملة في الندوة ، وإلى كافة الاخوة العلماء والباحثين الذين أثروا الندوة بمساهماتهم .

وأسال الله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علمنا .

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين ،،،.

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

د. أنور بن محمد هارون نقشبندي

كلمة رئيس اللجنة المنظمة للندوة

تتخذ الندوات الجغرافية التي تعقدها أقسام الجغرافيا بجامعات المملكة مساراً جديداً في كل ندوة تسعى من خلاله للتعرف على كل ما هو جديد في المجال وكل ما يمكن أن يساهم في الارتقاء بالمناهج وتطوير البحث العلمي وخدمة أقسام الجغرافيا على مستوى المملكة ومناقشة مختلف قضاياها ومشكلاتها.

وقد سارت هذه الندوة ، والتي انعقدت في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز خلال الفترة من 16-19 ذو القعدة 1419هـ ، على نهج سابقاتها حيث اتاحت الفرصة للقاء العلمي بين المتخصصين في الجغرافيا من الباحثين والأكاديميين ، الذين اطلعوا من خلالها على مختلف الدراسات والبحوث والتقنيات الحديثة في مجال الجغرافيا وبرامج التنمية ، ومتابعة توصيات الندوات السابقة وما تم اتخاذه حيالها .

إضافة إلى ذلك فقد اهتمت هذه الندوة بمجال الجغرافيا التطبيقية اهتماماً خاصاً، فخرجت أكثر عمقاً وتركيزاً . ويبرز هـذا الاهتمـام على وجه الخصوص في محاور الندوة التي تمثلت في الآتي :

1- تجربة التنمية في المملكة العربية السعودية من منظور جغرافـي خلال مائة عام .

2- الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها .
3- الدراسات الجيوستراتيجية .
4- التنمية العمرانية والدراسات السكانية .
5- التوطن الاقتصادي بين النظرية والتطبيق .
6- النظم والأساليب الجغرافية الحديثة .
7- الجوانب التطبيقية في المناهج الجغرافية بجامعات المملكة العربية السعودية.
8- ولقد تضمنت هذه الندوة بحوثاً قيمة بلغت مائة وعشرين بحثاً مشاركاً ، أجيز منها واحد وأربعون ، تغطي جميع المحاور المذكورة أعلاه ، وتشمل مختلف مناطق المملكة ، وقد كانت إسهامات الباحثين السعوديين واضحة ومتميزة . هذا وقد صاحب الندوة معرض للكتاب الجغرافي ، والإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بقسم الجغرافيا بالجامعة . كما اشتركت في المعرض جهتان حكوميتان ، وهما الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها ، ومصلحة الأرصاد وحماية البيئة . كما وقد تشكلت اللجنة المنظمة للندوة على النحو التالي :

د. عبد الحفيظ بن عبد الحكيم سمرقندي	رئيساً
د. محسن بن أحمد منصوري	نائباً للرئيس
د. محمد بن عبد الحميد مشخص	عضواً
د. عبد الحفيظ بن محمد سعيد سقا	،،،

د. عبد المحسن بن راجح الشريف ،،،

د. محمود بن إبراهيم الدوعان ،،،

د. محمد بن صدقه أبو زيد ،،،

وتم أيضا تشكيل عدة لجان فرعيـــة للبحـــوث والمحاضـــرات ، والكتب، والمعارض ، والعلاقات العامة والاستقبال ، والدعم المـــالي والإداري .

وتنتهز اللجنة التحضيرية هذه الفرصة لتتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذه الندوة ، وفي مقدمتهم معالي مـــدير جامعـــة الملك عبدالعزيز الأستاذ الدكتور غازي بن عبيد مدني وسعادة عميـــد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، إبان عقد النـــدوة ، الأســـتاذ الـــدكتور إسماعيل بن خليل كتبخانة .

سائلين المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه رفعة الـــوطن وتقدمه وازدهاره

رئيس اللجنة المنظمة للندوة الجغرافية السادسة

لأقسام الجغرافيا بالجامعات السعودية

د. عبدالحفيظ بن عبدالحكيم سمرقندي

كلمة رئيس قسم الجغرافيا

لقد كان هذا القسم وما يزال يحمل همـــوم البحـــوث وتلاقـــح الأفكار فيها منذ نشأته ، وكثيراً ما كان قسم الجغرافيـــا بكليـــة الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز يتطلع إلى جمع أولى النهي والفكر الجغرافي في رحاب هذه الجامعة – جامعة الملك عبد العزيز– وما ذلك إلا للاعتقاد الراسخ في أذهان جميع أعضاء القسم بأن مهمة الأقسام العلمية بالجامعات تشتمل على تشجيع البحث العلمي وصـــقله بالحوار في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والعالمية .

والحمد لله ، قد كان لهذا القسم وغيره في اللقاءات الطيبة المثمرة منذ أن جاءت فكرة الندوة الجغرافية لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، والتي كانت أولاها الندوة الأولى ، التي عقدت فـــي رحاب جامعة الملك سعود ، ومنذ ذلك الوقت زاد الهـــاجس للقـــسم ، تتوقاً لاستضافة هذه الندوة والتي وفقنا الله لاستضافتها حيث كانت هي الندوة السادسة التي عقـــدت فـــي الفتـــرة 14–16ذو القعـــدة لعـــام 1419هـــ، والتي لبى الطلب إليها جميع الزملاء في أقسام الجغرافيـــا بالمملكة ، وبأعداد شرفتنا وأثرت الندوة ، دافعة بعجلة البحث العلمي للأمام ، حيث تم نشر بعض البحوث التي ألقيـــت فيهـــا وذلـــك بعـــد تحكيمها وتعديل بعض متونها، مما أدى إلى تنشيط حركـــة التحكـــيم والتحرير التي هي في حد ذاتها ثمار علمية .

حقيقة ، ما لنا غير أن نحمد المولى عز وجل على تلك السانحة التي ازدهى بها قسمنا والتي ألبسته ثوباً ثميناً سداته العلم ، ولحمته الحوار ، وصبغته الإخاء والزمالة التي قويت عراها في تلك الأيام والتي امتدت أغصانها وستمتد إلى ما شاء الله .

ومن هنا أقول لكل زميل وصلنا " لقد حللت بيننا أهلاً ونزلت سهلاً ، لمجيئك بقاء في ذاكرتنا " ، كما أني أقول لكل زميل لم يوفق في الحضور " إننا افتقدناك حقاً ونتوق إلى لقائك في رحاب جامعة الملك عبد العزيز، ونحن نستضيف ندوة أخرى إن شاء الله " .

ولا يفوتني أن أشيد بالدعم السخي الذي وجدناه من جامعة الملك عبد العزيز ليكون ذلك اللقاء حقيقة وواقعا ، كما أود أن أسجل شكري للاخوة الزملاء أعضاء هيئة التدريس والفنيين وطلاب الدراسات العليا على التفاني في الأداء لإخراج ذلك اللقاء العلمي بتلك الصورة المشرفة ، كما آمل من الجميع العذر والسماح في أي هنات أو عثرات أو تقصير يرونه ولم نلحظه .

ختاماً وفقنا الله وإياكم إلى كل نبيل نصبو إليه .

رئيس قسم الجغرافيا

د. عبدالمحسن بن راجح الشريف

مقدمة وعرض تحليلي لأبحاث الندوة السادسة
لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية
السعودية (14-16 ذو القعدة 1419هـ)

بسم الله الفرد الصمد، والحمد لله سبحانه وتعالى على منه علينا بنعمة الإسلام والإيمان، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ،

فإن المولى جلت قدرته قد يسر تحقيق أمنية جميلة سعى قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة إلى تحقيقها منذ عدة سنوات. وقد تحققت هذه الأمنية بحمد الله وفضله وتوفيقه ، والشكر والامتنان ، بعد ذلك ، موصول لمن أسهم في تحقيقها ، والشكر والتقدير لكل من شارك في صياغة وتفعيل مسيرتها وأعمالها العلمية والعملية ، التي نأمل إن شاء الله تعالى أن تعود بالنفع والفائدة المرجوتين على وطننا الغالي ، المملكة العربية السعودية .

وتمثلت هذه الأمنية في قيام قسم الجغرافيا بجامعة الملك عبدالعزيز، بجدة بتنظيم الندوة السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، وذلك بالتنسيق مع الجمعية الجغرافية السعودية . وتركزت أعمال هذه الندوة على محور رئيس ، يتجسد في موضوع " الجغرافيا التطبيقية " كإطار بحثي مميز، تهتم به عدة جهات وهيئات أكاديمية ورسمية ، وخاصة بانعكاساته العلمية

والعملية. وقد انعقدت الندوة في قاعة المؤتمرات الكبرى في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز ، وذلك في الفترة الواقعة بين 14–16 ذو القعدة 1419هـ الموافق 2–4مارس 1999م. وشارك في هذه الندوة مجموعة من الأكاديميين من عدد من الجامعات والكليات السعودية المتخصصة ، ومن هيئات ذات علاقة . وحظيت الندوة بدعم ومساندة معالي مدير جامعة الملك عبدالعزيز ، وسعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وسعادة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الأمر الذي كان له الأثر الطيب في نجاح أعمالها.

وكان لقسم الجغرافيا بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ولجانه المتخصصة في هذه الندوة، مساهمات جيدة في فعاليات هذه الندوة، سواء من حيث المشاركة بالعديد من الأبحاث والحوارات العلمية المتميزة، أو من خلال الجهد الذي بذله أعضاء القسم لإخراج فعاليات الندوة وأعمالها بالصورة التي تليق بالمكانة العلمية التي تحتلها جامعة الملك عبدالعزيز بين الجامعات السعودية والعربية.

وقد قرر القسم أن ينشر عدداً من البحوث التي قدمت خلال هذه الندوة بموافقة أصحابها. وتم تحكيم هذه البحوث علمياً حسب الأصول العلمية المتبعة في هذا الصدد ، ويأتي هذا كمساهمة علمية مباشرة في المشاركة في دفع عملية البحث العلمي الجغرافي التطبيقي ، والتعريف به وبما يمكن أن يقدمه هذا الإسهام من دعم ودفع لمسيرة وحركة التنمية العامة التي تشهدها المملكة العربية السعودية منذ عدة عقود.

وتميزت بحوث الندوة الجغرافية الـسادسة لأقـسام الجغرافيـا بالجامعات السعودية ، بالتركيز على تناول عدد من القضايا العلميـة التطبيقية ، التي كان الاهتمام بها محدوداً أو منعدماً في السابق . كمـا حاولت معظم البحوث العمل على إيجاد إجابـات ، ورؤى، ونتـائج علمية شافية ومثمرة لبعض المسائل الجغرافية التطبيقيـة، والتنمويـة المطروحة على الساحة الوطنية السعودية . ودارت فعاليات هذه الندوة حول التركيز على مناقشة عدد من الأطر الفرعية ، المتمثلة في عـدد من جوانب الجغرافيا التطبيقية التي تشمل كلا من : تجربة التنمية في المملكة العربية السعودية من منظور جغرافـي فـي مائـة عـام ، والدراسات البيئية للمناطق الجافـة وتنميتهـا ، والتنميـة العمرانيـة والسكانية ، والدراسات الجيواستراتيجية ، والنظم والأساليب الجغرافية الحديثة في الجغرافيا التطبيقية ، ثم حلقة الحوار حـول اسـتخدامات وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية.

وبصورة عامة، يبدو أنه كان من الأهمية بمكان انعقـاد النـدوة الجغرافية السادسة في رحاب جامعة الملك عبد العزيز لأسباب متعددة تم التلميح إلى بعضها آنفاً، ومن ثم فقد كان من المنطقـي أن تنطلـق أبحاثها وفعالياتها وحواراتها، من حيث انتهى الانتاج البحثي والفكري الجغرافي في الندوات الخمس السابقة، التي عقدت في رحاب جامعـة الملك سعود بالرياض ، وجامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية بالرياض ، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة . وقد كان هـذا التوجـه

منطقياً وعمليا – في آن واحد – لتجنب التكرار والرتابة والنمطية ... ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول بأن الندوة الجغرافية السادسة تسنى لها المساهمة في دفع وتأكيد المركز العلمي الخاص بالجغرافيا التطبيقية في المملكة العربية السعودية، ودفعها إلى مرحلة أكثر توهجاً وفعالية وتطوراً. ومن المؤمل أن تؤدي هذه الجهود إلى تخلص علم الجغرافيا وأدواته البحثية والتطبيقية من بعض الاختلالات والجمود النظري والمنهجي ، التي كانت تعترى مسيرته . بل ويمكن الاستنتاج بأن مفهوم الجغرافيا التطبيقية في المملكة العربية السعودية، هو في بداية الطريق لتخليص أبحاثه العلمية وتوجهاته الفكرية والتطبيقية من عمومياتها وتعميماتها غير العملية أوغيرالمجدية ، والانسلاخ شيئاً فشيئاً بعيداً عن تكرار طروحات الماضي النظرية ، والانطلاق نحو آفاق تسمح بإدراج مفهوم جغرافي تطبيقي يزيح عن "الجغرافيا والجغرافيين السعوديين " شعورهم بـ " الإجحاف " أو إحساسهم بعدم الأهمية !

وفي السياق الخاص بالجغرافيا التطبيقية الموضوعية ، فإن عددا من الأبحاث المقدمة في الندوة الجغرافية السادسة دفع بمساهمات جيدة في سبيل صياغة استخدامات تطبيقية جغرافية متخصصة في شؤون البيئة ، والهجرة غير النظامية والسكان ، واستخدامات الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد ، والتوطن الاقتصادي ، ومشكلات الحركة المرورية ، والاحتباس الحراري ، والتطور

العمراني، والتنمية الإقليميـــة ، والـــسياحة ، وانتـــشار الأمـــراض ، والخدمات العامة،والنقل وغيرها مـــن المجـــالات . وجـــاءت هـــذه الإسهامات الجغرافية التطبيقية لتبحث وتناقش وتحلل عدداً من القضايا الوطنية السعودية ، بحيث يمكن إدراجها بالفعل فـــي إطـــار مـــشاكل التنمية الإقليمية الشاملة في البلاد . وتوخت بعـــض هـــذه الأعمـــال صياغة حلول لمشاكل متنوعة ، تعترض مسيرة التنمية الإقليمية مـــن حيث ارتباطها بتلبية حاجات السكان في كل منطقـــة . وكانـــت هـــذه المساهمات الجغرافية التطبيقية ، ضمن فعاليات الندوة السادسة تصب في اتجاهين أساسيين :

- إثراء وتوسيع مفهوم الجغرافيا التطبيقية ، والعمـــل علـــى زيـــادة مساهمتها في حل قضايا التنمية الوطنية والإقليمية ، مـــن خـــلال الاستعانة بالتجارب والأفكار والمفاهيم والطروحات التي أفرزتهـــا التجارب العلمية والعملية في بعض الدول المتطورة .
- محاولة طرق وتفهم وصياغة مضامين تنموية سعودية من خـــلال منظور جغرافي أكثر شمولية وأبعد عمقاً .

وبلغ مجموع الأبحاث التي قُدمت خلال الندوة الجغرافية السادسة اثنين وأربعين (42) بحثاً ، عن نظم المعلومات الجغرافية ، وأسهمت أنشطة الندوة في تعزيز القيم والأسس العلمية والعملية من خلال سعي معظم هذه الأبحاث إلى قراءة وإعادة صياغة وتبني مجموعة متنوعة ومتباينة من التجارب الجغرافية التطبيقيـــة ، واســـتخلاص دروســـها

ونتائجها ، واستخدام مناهجها في بناء نماذج تطبيقيـــة تهـــدف إلـــى معالجة ومقاربة قضايا تنموية سعودية متمايزة .

محاور الندوة

وبناء على ما تقدم، فقد توزعت أبحاث الندوة الجغرافية السادسة حول الجغرافيا التطبيقية في المملكة العربية السعودية علـــى عـــشرة محاور، تناول كل بحث منها حيزاً معيناً من القضية التي يدور حولها كل محور ، بالإضافة إلى حوار أقيم ضمن فعاليات الندوة، وتوزعت هذه المحاور على النحو التالي:

المحور الأول : تجربة التنمية في المملكة العربية السعودية من منظور جغرافي في مائة عام

هدف هذا المحور إلى مناقشة وتناول بعض القضايا الأساســـية لتجارب التنمية الشاملة والإقليمية في المملكة العربية السعودية ، ممـــا يسهم في تفهم التنمية في المملكة العربية السعودية وتطوره ، وبيـــان الأساليب المتبعة في تحديده ، وقياس نتائجه مـــن النـــاحيتين الكميـــة والكيفية ، وشمل هذا المحور المساهمات التالية :

1- " تجربة التنمية في المملكة العربية السعودية مـــا بـــين عـــامي 1970-1995م : دراسة جغرافية تقويمية " (محمد مشخص).

جرى في هذه المساهمة فحص تجربة التنمية الإقليمية السعودية منذ انطلاق التوجه نحو تطبيق سياسة تنموية اقتصادية مخططة في البلاد منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين. وهدفت المساهمة إلى رصد المراحل والتطورات التي مرت بها التجربة التنموية الإقليمية السعودية ، كما جرى تناول ظاهرتي الاستقطاب والمركز والهوامش على المساحات الحضرية بالبلاد ، ومستوى الأوضاع التطورية التنموية في الريف السعودي من حيث ظاهرة الهجرة الريفية والنمو الزراعي . وقد هدفت الدراسة في محصلتها النهائية إلى دراسة مدى موائمة الأطر ، والمفاهيم النظرية التي اُتبعت في مسيرة التنمية الإقليمية السعودية للخصائص الجغرافية لرقعة الوطن السعودي ، وكيفية إحداث تفعيل أكثر لجهود هذه التنمية .

2-" توظيف مفهومي الوضع والموضع في عملية التخطيط للتنمية الإقليمية : دراسة تطبيقية على منطقة جازان " (محمد حبيب) .

وركزت هذه المساهمة على دراسة مفهومي الوضع والموضع كأساس ، لكيفية تعميق توظيف المعرفة بعملية التنمية الإقليمية في منطقة جازان ، ومن ثم تلافي القصور في عملية التخطيط للتنمية الإقليمية في هذا الإقليم . وحاولت الدراسة وضع تصور لخطة تنمية إقليمية في هذا الإقليم ، تعتمد على تفهم أكبر لهذين المفهومين .

3-" التوزيع الجغرافي للخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية خلال القرن العشرين : دراسة في جغرافية الخـــدمات " (فريـــال الهاجري) .

اهتمت هذه المساهمة بدراســـة التوزيـــع الجغرافـــي للخـــدمات البريدية في المملكة العربية السعودية خلال القرن العشرين ، كأساس هيكلي يمكن الوثوق به، وكإطار لخدمة كافة الأنشطة التي تدخل فـــي تكوين الأمة ، وذلك من خلال تحليل أوضاع الخدمات البريديـــة فـــي المملكة ، واقتراح بعض الحلول لإعادة هيكلة القطاع البريـــدي كـــي يحقق مردوداً اقتصادياً جيداً .

المحور الثاني : الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها

تناول هذا المحور مسائل بيئية متعددة ، كالمدلول المورفولوجي للمتغيرات المورفومترية وتغيرات مستويات سطح البحر الأحمر ، وآثارها الجيمورفولوجية ، ونماذج الطقس الجغرافية وظاهرة الاحتباس الحراري، ودراسة مورفومترية أودية المدينة المنورة ، إضافة إلى مقترح تقسيم تضاريسي (جديد) للمملكة العربية السعودية. وقد شمل هذا المحور عدة مساهمات جاءت على النحو التالي:

4-" أودية الحرم بالمدينة المنورة : دراسة مورفومتريـــة " (محمـــود الدوعان) .

تحاول هذه المساهمة تعميق التأصيل التاريخي لأوديـــة الحـــرم بالمدينة المنورة من خلال دراستها دراسة جغرافية تفـــصيلية تركـــز على جيمورفولوجيتها، والتعرف على منابعهـــا ، وتحديـــد أحـــواض تصريفها، ومستويات القواعد المحلية التي تنتهي إليها سيولها .

5-" المدلول المورفولـــوجي للمتغيـــرات المورفومتريـــة بـــالحوض الهيدروغرافي لوادي الكبير الرمال (التل الشرق – الجزائـــر) " (محمد بو روبة).

تسعى هذه المساهمة إلى تقديم نموذج تطبيقي لطريقة ســـترالير STRAHLER فـــي دراســـة التغيـــرات المورفومتريـــة للحـــوض الهيدروغرافي لوادي الكبير الرمال (هكذا) بالتل الشرقي في الجزائر، لتحديد الترتيب الهرمي للشبكة المائية للحوض اعتماداً على الخـــرائط الطوبوغرافية 200000/1 .

6-" تغيرات مستوى سطح البحر الأحمر خلال البلايستوسين وآثارها الجيمورفولوجية على طول الساحل الـــشرقي للبحـــر الأحمـــر " (محمد سعيد البارودي).

تهدف هذه المساهمة إلى التوصل إلى عدد المستويات البحريـــة المؤكدة لسطح البحر الأحمر خلال عصر البلايـــستوسين ، وآثارهـــا الجيمورفولوجية على طول ساحله الـــشرقي ، مـــن خـــلال دراســـة المدرجات البحرية ، لمعرفة المتغيرات الحقيقية لمستوى سطح هـــذا

البحر ، خلال هذه الحقبة الزمنية الموغلة في القدم ، والفصل بينهـا وبين آثار الحركات التكتونية ، ومحاولة تأريخ هذه التغيرات .

7-" نماذج الطقس الجغرافية : دراسة للتردد والتتابع في الريـاض " (جهاد قربة)

تحاول هذه المساهمة تقديم طريقة جديدة لتحديد " مناخ الرياض " ابتداء من تطوير مفهوم جديد هو " نماذج الطقس الجغرافية " ، الـذي يركز على نماذج الطقس وهوية كل منها حسب " المركبة الجغرافية " لكل نموذج تم تحديده ، الأمر الذي ينعكس في النهاية علـى إمكانيـة تحديد الفصول المناخية تحديداً جغرافياً ، بالإضافة إلى فهم التغيـرات الداخلية التي تحدث في مركبات المناخ حسب أشهر السنة .

8-" ظاهرة الاحتباس الحراري: آثارها وأبعادها الاقتصادية والسياسية في الحاضر والمستقبل " (محمد شرف).

تعالج هذه المساهمة ظـاهرة الاحتبـاس الحـراري وآثارهـا الاقتصادية والسياسية في الحاضر والمستقبل بصفة عامة ، وباعتبارها نتيجة تراكم حراري بالقرب من سطح الأرض ، تتسبب فيه مجموعة من الغازات الموجودة في الجو، وهـي : ثـاني أكـسيد الكربـون ، والميثان ، وأكسيد النيتروز والأوزون ، وبخار الماء ، حيث تـسمح جزيئات هذه الغازات بمرور الأشعة القادمة من الشمس إلـى سـطح الأرض ، ولا تسمح بارتدادها مرة أخرى نحو الفضاء ، مما يـؤدي

إلى احتباسها بالقرب من سطح الأرض، فيـــؤدي إلـــى تغيـــر القـــيم الاقتصادية والسياسية والصحية للمكان الجغرافي .

9-" تقسيم تضاريسي مقترح للمملكة العربيـــة الـــسعودية " (عبـــدالله الوليعي).

هذه المساهمة المختصرة عبارة عن محاولة تقديم تصور مقترح لأقسام تضاريس المملكة العربية الـــسعودية، مـــع نقـــد التقـــسيمات الموجودة المستخدمة في معظم المصادر المعنية. غير أن المساهمة لم تبين بشكل دقيق الأسس التي قام عليها هـــذا التـــصور التضاريـــسي المقترح ، رغم أن المساهمة تؤكد على تبني مقترحاتها ضمن الأطلس الوطني السعودي الصادر مؤخراً .

10-" الحاجة لبرامج أكاديمية في مجال البيئة " (حبيب الشويحات).

تشير هذه المساهمة إلى أهمية طرح البرامج الأكاديمية البيئيـــة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتقترح عدداً من الموضوعات التي يجدر أن يشملها وهي : أهمية واتجاهات التعليم البيئـــي ، والبـــرامج الأكاديمية عالمياً ، ودراسة الوضع الحالي للبرامج الأكاديمية في دول مجلس التعاون ، وأهميـــة البـــرامج الأكاديميـــة لمعالجـــة المـــشاكل والأوضاع البيئية في دول الخليج ، وطرح تصور لبرنامج أكـــاديمي في مجال البيئة .

المحور الثالث : التنمية العمرانية والدراسات السكانية

يتناول هذا المحور بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية، وتحليل التباين الجغرافي والتغيرات في التركيب العمري والنوعي لهؤلاء السكان، وأثر الهجرة الداخلية والدولية على سمات المدن السعودية، ودراسة مستوى المعيشة في المملكة والخصائص السكنية، وتناول ظاهرة الضواحي السعودية والنظام الحضري في المنطقة الشرقية السعودية، وتحليل الحيز الحضري والعوامل المؤثرة فيه في منطقة عسير السعودية، ومناقشة التنوع الوظيفي والانتشار المكاني لمجالس العشائر في منطقة العلا السعودية.

11-" بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية 1423هـ " (ناصر الصالح).

تحاول هذه المساهمة دراسة بعض خصائص التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية من واقع بيانات تعداد عام 1413هـ ، وذلك بهدف التعرف على هذه الخصائص وتأثيرها على الخصائص الأخرى للسكان وتأثرها بها ، وكذلك معرفة التباين والاختلاف بين مناطق البلاد وأقاليمها في توزيع هذه الخصائص السكانية ، وأسباب هذا التباين والتغير الذي أخذ مكانه خلال السنوات الواقعة بين تعدادي 1394هـ و1412هـ.

12-" التباين الجغرافي والتركيب العمري والنوعي للسكان في المملكة العربية السعودية " (رشود الخريف).

هدفت هذه المساهمة إلى التعرف على سمات التركيب العمـــري لسكان المملكة العربية السعودية ، ومعرفة تباينها الجغرافي ، ومحاولة رصد التغيرات التي طـــرأت عليـــه خـــلال العقـــدين الماضـــيين ، واستشراف مستقبل التركيب العمري والنوعي لسكان المملكة خـــلال العقد القادم ، وذلك عن طريق استخدام عدد كبيـــر مـــن المؤشـــرات السكانية .

13-" أثر الهجرة الدولية والخارجية على نمو المدن السعودية ما بين 1975-1990م " (أبوبكر باقادر) .

ركزت هذه المساهمة على تتبع أثر الهجرة الدوليـــة والداخليـــة على نمو المدن السعودية ، وكيفيـــة إســـهام التحـــولات الاجتماعيـــة والسكانية في إعادة صياغة سمات هذه المدن ، وما نجم عن ذلك من مشكلات في إمدادات المياه ، والإسكان، والكهرباء, والصرف الصحي والمرافق العامة ، بالإضافة إلى أثر هذه التحولات على الحياة الثقافية العامة .

14-" ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية" (عبدالرزاق اليوسف).

تحاول هذه المساهمة استكشاف ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية وتوقع العلاقات المستقبلية بين بعض المدن السعودية وضواحيها . وتستعرض هذه الدراسة في سبيل تحقيق هدفها بعض الدراسات السابقة ، ومقارنة أوضاع المناطق

الجغرافية للضواحي من وسط وغرب وجنوب غرب وشرقي المملكة ، ثم تخلص في النهاية إلى توضيح توزيع للضواحي السعودية من حيث الموقع ، والحجم ، والأبعاد المكانية بين كل ضاحية ومدينتها الأم .

15-" تحليل النظام الحضري للمنطقة الشرقية بتطبيق مفهوم المكان المركزي " (أحمد الجار الله وعبدالكريم الهويش).

تهدف هذه المساهمة إلى دراسة وتحليل النظام الحضري في المملكة العربية السعودية ، بتطبيق مفهوم المكان المركزي على النظام الحضري في المنطقة الشرقية السعودية ، عن طريق إدخال جميع البيانات المتوفرة عن المستوطنات البشرية في المنطقة ، والتي يبلغ سكانها أكثر من خمسة آلاف نسمة حسب تعداد عام 1993م ، حيث

توفر هذه البيانات ثمان وعشرين متغيراً، يصف معظمها الخـصائص الخدمية والوظيفية لهذه المستوطنات ، مما يمكن من تحليـل النظـام الحضري في المنطقة .

16-" الحيـز الحضري وأهم العوامل المؤثرة على نمـوه : دراسـة تطبيقية على منطقة عسير " (علي عريشي) .

ركزت هذه المساهمة على دراسة الحيز الحضري بمنطقة عسير السعودية، سعياً وراء التعرف على نمو هذا الحيز ، خلال الـسنوات الماضية ، الذي لم يحدد بشكل واضح، إضافة إلى تناول الآلية التـي لعبت دوراً في توسعه، وما نتج عن ذلك من تغير الخريطة الحضرية للمنطقة، وكذلك التعرف على التباين فـي العلاقـات بـين المراكـز الحضرية ، وعدد من المتغيرات التي تشمل الاستخدامات التجاريـة ، والصحية ، والتعليمية ، والدينية ، والقروض العقارية ، والاسـتخدام السكني ، والاستخدام الإداري .

17-" مستوى المعيشة في المملكة العربية الـسعودية: دراسـة فـي الخصائص السكنية " (رمزي الزهراني).

هدفت هذه المساهمة إلى دراسة مستويات المعيشة لسكان المملكة العربية السعودية ، من خلال مناقشة بعض الخصائص السكنية علـى

مستوى المناطق الإدارية السعودية المختلفة ، اعتماداً علـــى النتـــائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعـــام 1413هـــــ. وســـعت الدراسة إلى توفير بعض المؤشرات التي قد تساعد صانعي القـــرار، على تحقيق طموحات وخطط التنمية الفاعلة ، لرفع مستويات المعيشة لسكان مختلف المناطق الإدارية بالمملكة .

18-" التنـــوع الوظيـــفي والانتشـــار المكـــاني لمجالـــس العـــشائر في العلا القديمة " (ابراهيم المحفوظ).

حاولت هذه المساهمة مناقشة واستعراض وضع مجالس العشائر في بلدة العلا القديمة ، وتلمس وظائفها الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد مواقعها والعوامل المؤثرة في انتشارها ، وكيفية الاستفادة من وضع تلك المجالس في حاضر بلدة العلا .

المحور الرابع : الدراسات الجيواستراتيجية

يتناول هذا المحور عدداً محدوداً من القضايا الاستراتيجية فـــي تحليل ودراسة الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية الـــسعودية ، ومقارنة مسألة التعاون والتكامل والوحدة العربية في عالم يميل كثيراً نحو التكتلات المختلفة ، ودراسة الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط.

19- " الهجرة غير النظاميـــة عبـــر الحـــدود الدوليـــة الـــسعودية " (عبدالرزاق أبو داود).

ركزت هذه المساهمة على التعـــرف علـــى تحليـــل العلاقـــات الارتباطية بين حجم وطبيعة الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية السعودية ، وبين عدد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والجغرافية هَـــيل المصدر ، ومناقشة الآثار المترتبـــة عليهـــا . واســـتخدمت الدراسة نموذجاً تحليلياً يتبنى بعض الأساليب الكمية، ممـــا أدى إلـــى إفراز عدد من النتائج التي تشير إلى وجود بعض العلاقات الارتباطية القوية بين متغيرات الدراسة .

20-" الوطن العربي وتحديات الوحدة العربية فـــي ظـــل التجمعـــات الإقليمية المعاصرة " (السيد البشرى) .

تتناول هذه المساهمة، ذات الصبغة العامة، التحديات التي تواجه الوطن العربي، وإمكانيات الوحدة العربية في عالم يسعى جاهداً إلـــى عقد التجمعات الإقليمية السياسية والاقتصادية والعـــسكرية، وتحـــض المساهمة الدول العربية على السعى لتحقيق قدر كاف مـــن التعـــاون والتكامل والوحدة لضمان مكان ملائم للأمة في عالم تكتنفه الصراعات والمخاطر.

21-" الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز " (عبد العزيز المطيردي).

تحاول هذه المساهمة مناقشة الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في ظل الثروات البترولية الموجودة في منطقة الخليج العربي ، والصراعات الدولية والإقليمية، والاهتمام الإعلامي والاستراتيجي العالمي بهذه المنطقة .

المحور الخامس : النظم والأساليب الجغرافية الحديثة

يتناول هذا المحور عدداً من الموضوعات التي تناقش نظم المعلومات الجغرافية كأحد أهم الأساليب والموضوعات الجغرافية الحديثة، وفي هذا الإطار فإن مساهمات هذا المحور تدور حول التعريف بنظم المعلومات الجغرافية ووظائفها وآثارها ، واستخداماتها العملية التطبيقية على بعض القضايا والمشكلات في بعض مناطق المملكة العربية السعودية ، إضافة إلى بعض أساليب الخرائط الحديثة والاستشعار عن بعد .

22-" التعريف بماهية نظم المعلومات الجغرافية ومناحيها ، وتقصي آثارها في الفكر الجغرافي الإسلامي " (محمد عبدالجواد) .

تركز هذه المساهمة على إبراز الطبيعة المتكاملـــة والتطبيقيـــة والمنطقية لنظم المعلومات الجغرافية ، وقدراتها الكبيرة فـــي الـــدمج والتكامل بين البيانات المكانية والخصائص الوصفية الأخـــرى لتلـــك البيانات . وتبين المساهمة أهمية نظم المعلومات الجغرافية في إثـــراء العمل الجغرافي نظريا وتطبيقيا .

23- " الاستخـــدام التطبيـــقي المدمج لتقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن البعد في دراسة العلاقة بين الامتداد العمرانـــي الأفقي والخصائص الطوبوغرافية لمدينة الدرعيـــة " (محمـــد عزيز).

سعت هذه المساهمة إلى استخدام مسلك تطبيقي لتحقيـــق الـــدمج التقني في دراسة موضوع النمو العمراني لمدينة الدرعية ، وعلاقتهـــا بالخصائص الطوبوغرافية في إقليم المدينة ، وذلك من خلال الاعتماد على تقنية الخرائط الآلية ، وتقنية الاستشعار عـــن بعـــد ، وتحليـــل المرئيات الفضائية ، وتقنية نظم المعلومات الجغرافية ، وذلك باستخدام برامج مختلفة تتوفر فيها وظائف تحليلية مناســـبة لتطبيـــق وتحقيـــق أهداف الدارسة .

24- " استخدام تقنية المعلومات الجغرافية لدراسة التوزيع الجغرافي لمراكز الأمن العام بالمنطقة الشرقية " (فوزي كبارة وأحمد الجارالله) .

ركزت هذه المساهمة على كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التوزيع الجغرافي لمراكز الأمن العام في مدينة الدمام ، وذلك باستخدام برامج التحليل الشبكي للطرق ، ويمكن مثل هذا الاستخدام من توضيح كيفية استخدام البرامج لتحديد المناطق المخدومة أمنيا ، من حيث بعدها المكاني من مراكز الأمن ــ وبيان أقصر الطرق المؤدية إلى كل موقع. ومن ثم التعرف على فعالية وكفاءة التوزيع الجغرافي لهذه المراكز ، مما يسهل طريقة زيادة أدائها وفاعليتها .

25- " تطبيقات الاستشعار عن بعد في دراسة جيمورفولوجية شروم خليج العقبة السعودي " (إبراهيم بدوي) .

تعالج هذه المساهمة ظاهرة الشروم على طول امتداد الساحل الشرقي لخليج العقبة في المملكة العربية السعودية، وأوضحت المساهمة أن تحليل الصور الجوية لمنطقة الدراسة يبين أن هذه الشروم تختلف من حيث الخواص المورفولوجية وتتفق من حيث

الأصل والنشأة والتطور، كما أن نشأتها مركبة (تكتونية – بحرية) وحدثت في مراحل متعددة.

26- " الأســاليب الصحيحة لاســتخدام المــدرجات / Inset علــى الخرائط " (ناصر بن سلمي).

لاحظت هذه المساهمة أن عددا من المصادر الجغرافية وغيرها، كالأطروحات العلمية والبحوث والدراسات ، تقوم بــإدراج مــدرجات الخرائط بصورة لا تراعي فيها الأسس العلمية السليمة ، وتبعا لــذلك فقد سعت هذه الدراسة إلى حصر وتــصنيف الاســتخدامات العلميــة المتعددة لمدرجات الخرائط ، وحصر العناصر الخرائطية التي يجــب أن يتضمنها كل مدرج خرائطي مع تقديم بعض الأمثلة التطبيقية.

27- " التدرج الداخلي للدوائر النسبية أسلوب خرائطي مقترح لتحسين الإدراك البصري للحجم وتحــسين التقــدير البــصري للقــيم " (إبراهيم الحمادي).

تبحث هذه المساهمة في أحد موضوعات الاتــصال الخرائطــي وهو خرائط الدوائر النسبية، الذي يعتبر من أكثر الرمــوز النقطيــة التناسبية التي أجريت عليها البحــوث والدراســات. وتعــرض هــذه المساهمة لمشكلة القصور الإدراكي للحجم ، والقصور التقديري للقيم،

وتقترح استخدام طريقة التدرج الداخلي للدوائر كأسلوب خرائطي ، وذلك لتحسين الإدراك البصري للحجم ، وتحسين التقدير البصري للقيم، وفي هذا الإطار فان هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على سلبيات الدوائر النسبية ، و إبراز وسائل التقنية الحديثة في بناء النموذج المقترح .

المحور السادس : دراسات في الجغرافيا التطبيقية

تدور المساهمات في هذا المحور حول بعض القضايا والدراسات التطبيقية الجغرافية في المملكة العربية السعودية ، والتعريف بالجغرافيا التطبيقية ذاتها ، ويأتي في مقدمة هذه القضايا دراسة تطور وأساليب علم الجغرافيا التطبيقية ، وأهم مجالاتها المتاحة في المملكة العربية السعودية، وأهمية الدراسات التطبيقية في دراسة السياحة في المملكة ، ودور الجغرافيا التطبيقية في المجال البيئي السعودي وتطور إصابات الحساسية في بعض المناطق السعودية .

28 –" علم الجغرافيا التطبيقي : تطوره وأساليبه ومجالاته التطبيقية بالمملكة العربية السعودية " (عبدا لله العبادي) .

تتناول هذه المساهمة المجالات التطبيقية لعلم الجغرافيا المعاصر – مع الاهتمام بالمملكة العربية السعودية . وتهدف هذه الدراسة إلى

تأكيد أهمية علم الجغرافيا في خدمة المجتمع ، والمساهمة في وضـــع الحلول للمشاركة الطبيعية والبشرية في برامج التنمية الوطنية الشاملة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف عمدت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة تطور فكرة التطبيق الجغرافي ، ومعالجة المشكلات الطبيعة والبشرية من خلال منظور جغرافي ، وتجربة المملكة في مجـــالات التطبيـــق الجغرافي العملية .

29-" أهمية الدراسات التطبيقية في مجال السياحة: وجة نظر " (محمد القحطاني وعبد المنعم إبراهيم) .

هدفت هذه المساهمة إلى إلقاء الضوء علـــى أهميـــة ومجـــالات البحث والتدريس في مجال السياحة ، انطلاقا من توجهـــات المملكـــة العربية السعودية في السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بالسياحة الداخلية، وإدراجها ضمن برامج خطط التنمية الوطنية والإقليمية .

30- " تصنيف ترب المملكة ودوره في الجغرافيا البيئيـــة التطبيقيـــة بالمملكة العربية السعودية " (عماد الدين الموصلي) .

سعت هذه المساهمة إلى تصنيف ترب المملكة العربية السعودية، ودور هذا التصنيف في الجغرافيا البيئية التطبيقية بالمملكة، من خلال اتساعه وشموليته، مما يمكن من إبراز الإمكانات الزراعية والرعوية والغابية. كما تناولت المساهمة تقسيم المياه الإقليميـــة للمملكـــة لكـــي

تتكامل بيئات الموارد الهامة للبلاد ، مما يسهم في تأمين الأمن الغذائي الوطني ، وتنمية واستثمار هذه التقسيمات بصورة متناسقة.

31- " تطور إصابات الحساسية وسط المملكة العربية السعودية " (عبد الحميد الحميدي) .

تدور هذه المساهمة حول موضوع يقع ضمن إطار الجغرافيا الطبية، وتركز على ظاهرة تزايد الإصابة بمرض الحساسية في وسط المملكة العربية السعودية، وخاصة حساسية البصر ، وربو الأطفال خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وسعت هذه المساهمة إلى تتبع تطور هذه الظاهرة، وعلاقتها بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وتزايد حدتها مع تزايد انتشار أشجار البرسوس في المناطق التي ركزت عليها الدراسة .

المحور السابع : دراسات في مجالات الجغرافيا الاقتصادية

شمل هذا المحور بحوثا تناولت مواضيع تندرج في الإطار الواسع للجغرافية الاقتصادية بدءاً من التوطن الصناعي وصولا إلى الجغرافيا الزراعية مرورا بتجارة التجزئة وذلك تطبيقاً على مجالات إقليمية سعودية وغير سعودية.

32-" التوطــن الصنــاعي والوضــع السكاني في مدينة كفر الدوار بمصر " (إبراهيم غانم).

تتناول هذه المساهمة ماهية التوطن الصناعي ، وأهميته وتطوره في مدينة كفر الدوار بمصر على مدى قرن من الزمــان . واتجهــت الدراسة إلى قياس التوطن الصناعي وتطوره عبر الزمن قوة وضعفاً، ثم دراسة أهم العوامل المؤثرة فيــه ، وعلاقــة التــوطن الــصناعي بالوضع السكاني في كفر الدوار وخصائص مجتمع السكان في هــذه المدينة .

33-" تأثير الحركة المرورية على مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة " (محمد الثمالي).

هدفت هذه المساهمة إلى التعرف على تأثير الحركة المروريــة العابرة على أهمية مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة فــي مدينة مكة المكرمة، والتحقق من وجود التأثير ومقداره . وشملت هذه الدراسة أربعة أجزاء تتضمن مراجعة لتفرعات واهتمامــات العلــوم المهتمة بالموقع وعلاقتها بهذه الدراسة ، وطريقــة جمــع البيانــات الميدانية ، وأساليب تحليلها وعرض نتائجها ، وخلصت الدراسة إلــى أن الحركة المرورية ذات تأثير فاعل على أداء متاجر تجزئة المــواد الغذائية الصغيرة .

34-" السدود الزراعية في المملكة العربية السعودية " (سعيد التركي).

تؤكد هذه المساهمة على أهمية إنشاء السدود بكافة أنواعها في المملكة العربية السعودية ، نظراً لحاجة البلاد إلى كل مصدر ممكن للمياه ، كونها بلاداً غير نهرية ، وتتصف فيها الأمطار القليلة بعدم الانتظام .

35-" مناخ البن والإمكانيات البيئية لزراعته في المملكة العربية السعودية " (صقر العمري).

تقدم هذه المساهمة دراسة عن العناصر والبيئة المناخية المناسبة لزراعة وانتشار محصول البن في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية، ومقارنتها مع مثيلتها في اليمن ، كما تتناول أهم العناصر المناخية والطبيعة المؤثرة في زراعة هذا المحصول كالحرارة ، والأمطار ، والرطوبة ، والإشعاع ، والتغيم ، والرياح ، بالإضافة إلى التربة والارتفاع ، مما يمكن أن يعكس دليلا يبين مدى إمكانية التوسع في زراعة البن في جبال عسير في جنوب غرب البلاد.

المحور الثامن : دراسات في الجغرافيا الاجتماعية

ركزت دراسات هذا المحور على قضايا الأبعاد المكانية لحركة المرور من خلال نماذج شملت مناطق معينة مـــن المملكـــة العربيـــة السعودية .

36- " حوادث المرور على الطريق العام في منطقـــة الباحـــة مـــن 1411-1415هـــ " (عبدالله الغامدي) .

ركزت هذه المساهمة على دراسة الخصائص الجغرافية لحوادث المرور على الطريق العام بمنطقة الباحة الجبلية السعودية . وهـــدفت الدراسة إلى تحليل التوزيع الجغرافي لهذه الحوادث ، وبحث العلاقـــة بينها وبين طبيعة الطرق ، وبيان البعد الزمني لهذه الحوادث ، وإلقاء الضوء على أسبابها المباشرة ، وأظهرت الدراســـة وجـــود علاقـــة بدرجات متفاوتة بين الحوادث ، وطبيعة الطرق، وأوقات استخدامها .

37- " الحوادث المرورية للتلاميذ في مدينـــة الريـــاض : أبعادهـــا وأنواعها وأسبابها وآثارها في التلاميذ " (محمد المقرى).

تتناول هذه المساهمة مسألة تعرض التلاميذ في مراحل التعلـــيم العام للحوادث المرورية بمدينة الرياض أثناء ذهابهم أو عودتهم مـــن

مدارسهم. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم هذه المشكلة ، والوقوف على أنماطها وأسبابها وأبعادها والآثار الناجمة عنها . وحددت الدراسة الأبعاد المكانية والزمانية لهذه المشكلة ، وبينت أن معظم الحوادث تقع على الشوارع الرئيسة ، وتنتج من : تصادم السيارات ، ودهس المشاة من التلاميذ ، أو السرعة الزائدة ، والخروج المفاجئ من طريق رئيس ، أو القيادة المتهورة .

38- " التلاميذ والحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية " (محمد المقري وعامر المطير) .

تركز هذه المساهمة على دراسة السلامة المرورية لتلاميذ المدارس في مراحل التعليم العام ، وتهدف إلى التعرف على مدى تعرضهم للحوادث المرورية أثناء ذهابهم أو عودتهم منها . وبلغ عدد المدارس التي شملها الحصر في هذه الدراسة حوالي 7070 مدرسة ، يدرس بها حوالي مليون ونصف تلميذ وتلميذة بالمملكة العربية السعودية. وأظهرت الدراسة أن هناك خطورة في الحركة المرورية تكتنف طريق هؤلاء التلاميذ ، وتهدد سلامتهم أثناء انتقالهم من وإلى المدارس ، وأبرزت الدراسة وجود اختلافات مكانية في حجم وطبيعة ومدى الحوادث المرورية للتلاميذ بين مناطق المملكة المختلفة .

المحور التاسع : دراسات جغرافية أخرى

شمل هذا المحور أربع دراسات كما يلي :

39- " درجـة الكفايـــة العدديـــة مـن الجغرافييـــن ضمـــن مـدرسي التعليم العام " (عبدالله الحيمدي).

تحاول هذه المساهمة معالجة ما يشاع عن الكفاية العدديـة مـن الجغرافيين ضمن مدرسي التعليم العام ، حيث تؤكد الدراسـة علـى وجود نقص شديد في أعداد هؤلاء المدرسيين الجغـرافيين ، نتيجـة إسناد تدريس المواد الجغرافية إلى غير المتخصصين فـي مـدارس التعليم العام ، وتنادي هذه الدراسة بضرورة إصلاح هـذا الخلـل ، وإسناد تدريس المواد الجغرافيـة فـي بـرامج التعلـيم العـام إلـى متخصصين في علوم الجغرافيا ، مما يفتح الباب أمام ازديـاد أعـداد المتجهين إلى الدراسات الجغرافية.

40- " إشكالية دخول وقت صلاة العشاء في أقصى شـمال المملكـة العربية السعودية وفقاً لتقويم أم القرى " (عبدالله المسند).

تتناول هذه المساهمة مشكلة تحديد دخول وقت صلاة العشاء في أقصى شمال المملكة العربية السعودية في بعض أيام الصيف ، حيث إن الدراسة تشير إلى أن دخول صلاة العشاء في هذه المناطق غيـر

دقيق ، وتتراوح نسبة الخطأ حسب وجهة نظر هذه الدراسة بين دقيقة إلى خمس دقائق ، واقترحت الدراسة الاعتماد على 18 درجة قيمة زاوية انخفاض مركز الشمس تحت الأفق لإصلاح هذه الخطأ ، أو جعل الفترة الفاصلة بين صلاة المغرب والعشاء 95 دقيقة بدلاً من 90 دقيقة كما هو الوضع السائد حالياً .

41- " مواقع المدارس وسبل رفع مستوى السلامة المرورية للتلاميذ في المملكة العربية السعودية " (محمد المقرى وعامر المطير) .

ركزت هذه المساهمة على دراسة العلاقة بين مواقع المدارس والحركة المرورية في المملكة العربية السعودية ، حيث تبين أن نسبة ليست بالقليلة من هذه المدارس تقع على شوارع رئيسة ، أو مزدحمة بالحركة المرورية . واقترحت الدراسة عدداً من الضوابط لضمان سلامة التلاميذ : منها ما هو متعلق بالموقع ، وخطوط عبور المنشأة ، أو اللوحات الإرشادية والبوابات ومواقف الحافلات وغيرها.

42- " الحوادث المرورية على جسور طرقات مدينة جدة " (ليلى زعزوع).

ركزت هذه المساهمة على محاولة إلقاء الضوء على الحوادث المرورية التي تحدث على الجسور في طرقات مدينة جدة في محاولة

لتحديد مواقع الحوادث المرورية على الجسور، ومـــن ثـــم الوقـــوف على خصائص الموقع المكاني لهذه الجسور، مما يساعد فـــي عمليـــة الحد من استفحال عدد الحوادث المرورية على هذه الجسور.

المحور العاشر : حوار جغرافي حول نظم المعلومات الجغرافية

شمل هذا المحور نقاشاً مستفيضاً حول أربعة محـــاور فرعيـــة شملت كلا من:

أ – نظم المعلومات الجغرافية كعلم .

ب – تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الجغرافية البشرية .

ج – تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الجغرافية الطبيعية .

د – تكامل نظم المعلومات الجغرافية والقياسات الأرضية .

وشارك في الحوار كل من :

1- ناصر بن محمد سلمى

2- رمزي أحمد الزهراني

3- محمد الخزامي عزيز

4- بدر الدين بن طه عثمان

5- فهد بن محمد الكليبي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
• كلمة معالي مدير جامعة الملك عبدالعزيز	هـ
• كلمة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية	ز
• كلمة رئيس اللجنة المنظمة للندوة	ك
• كلمة رئيس قسم الجغرافيا	س
• مقدمة وعرض تحليلي لأبحاث الندوة	ف
• بحوث علمية مختارة	1
البحـــــــــــــوث	
- تقسيم تضاريسي مقترح للمملكة العربية السعودية	3
- نماذج الطقس الجغرافية : دراسة تحليلية للتـــردد والتتـــابع فـــي الرياض	25
- بعض خصائص وسمات التركيـــب الـــسكاني للمملكـــة العربيـــة السعودية : 1413هـ	67
- دور الأسواق الدورية في التنمية الإقليمية : دراسة تطبيقية علـــى منطقة جازان	107
- تأثير الحركة المرورية على مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائيـــة الصغيرة في مدينة مكة المكرمة	173
- دراسة السياحة في المملكة العربية السعودية : مجال للجغرافيـــة التطبيقية	203

- الحيز الحضري وأهم العوامل المؤثرة في نموه : دراسة تطبيقية على منطقة عسير 233
- كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع دوريات الأمن العام آلياً في حاضرة الدمام 279
- ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية : دراسة مقارنة 305
- التوصيات 369
- الملاحق 375

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

تأثير الحركة المرورية على مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة في مكة المكرمة

محمد مصلح الثمالي

قسم الجغرافيا – جامعة أم القرى

المستخلص: يهدف هذا البحث للتعرف على تأثير الحركة المرورية العابرة على أهمية مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة في مكة المكرمة. وهذا الهدف ذو شقين: الأول التحقق من وجود التأثير ، والثاني مقداره. وفي إطار تحقيق ذلك يلزم أن نضمن تحليلاتنا متغيرًا آخرًا معروفًا تأثيره على أهمية هذه المواقع من الدراسات السابقة، ألا وهو السوق المحلية لهذه المتاجر. إن هذه الدراسة ليست تقويما شاملا لربحية متاجر تجزئة المواد الغذائية، بل هي محاولة للإجابة على سؤال محدد تنبثق منه فرضية مبنية على إضافة تنظيرية ، يتم اختبارها من خلال الدراسة التطبيقية التي جمعت بياناتها من مكة المكرمة. ويشتمل البحث على ثلاثة أجزاء رئيسة، يتضمن الأول مراجعة تفرغات العلوم ، واهتمامات العلوم المهتمة بالموقع ، وعلاقة هذه الدراسة بها ، وذلك كمدخل لاشتقاق نموذج الدراسة ، ويتضمن الجزء الثاني طريقة جمع البيانات الميدانية وأساليب نموذج تحليلها، والثالث عرض نتائج الدراسة الميدانية. إن النتيجة النهائية التي يمكن الخروج بها من هذا البحث ، هي أن الحركة المرورية ذات تأثير فاعل ومهم في أداء متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة . لذا يمكن القول أن السوق

المحلي للمتجر ليس الرافد الوحيد لزبائن المتجر، بل أنه من الممكن القول بأن الحركة العابرة من أمام المتجر قد يكون أكثر أهمية من حجم السوق المحلي.

يعد مفهوم الجغرافيا كعلم يهتم بتوزيع مواقع الظاهرات الطبيعية والبشرية على المكان الجغرافي من أكثر المفاهيم قبولا لدى الجغرافيين . وقد امتاز الأدب الجغرافي المبني على هذا المفهوم بقدرته على بناء النظريات ، واشتقاق القوانين والنماذج لمواقع وتوزيع الظاهرات الجغرافية ، التي تضمنت جميع مكونات البيئة المحسوسة للإنسان . ولعل التقدم الذي أحرز انطلاقا من هذا المفهوم مرده تميز علم الجغرافيا بمنهج لدراسة الظاهرات الكونية، وليس انفراده بدراسة ظاهرة بعينها . غير أن اتساع دائرة موضوع البحث الجغرافي (عناصر البيئة المحسوسة للإنسان) وضيق منهجه (المنهج المكاني) ، لم يساعد الباحثين على الوصول بالعلم إلى مجالات تطبيقية رحبة. لذلك فقد بقيت أكثر الأعمال الجغرافية النظرية غير قابلة للترجمة إلى منافع يمكن أن يستفيد منها المجتمع ، خلافا لما هو الحال – مثلا – في علمي الاقتصاد والاجتماع .

إن هذه المقدمة العامة هدفها إبراز أهمية هذا البحث كعمل نأمل أن يكون له نتائج تطبيقية مباشرة . فدراسة مواقع الأنشطة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها هي دراسة جغرافية موضوعا ومنهجا . وهي أيضا مرتبطة بنماء المجتمع وتقدمه لارتباطها بقاعدته الاقتصادية . ومع أن موضوعا كهذا يطرق عادة تحت عدد من الفروع الجغرافية وغير الجغرافية ، إلا أن البحث فيه لم يصل إلى مرحلة تأسيس نموذج تطبيقي يعترف به المجتمع ويستفيد منه . وأسعى من هذه الدراسة إلى وضع محاولة في هذا الاتجاه .

مشكلة البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير الحركة المرورية العابرة على أهمية مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة . وهذا الهدف ذو شقين :- الأول هو التحقق من وجود التأثير ، والثاني هو التعرف على مقدار هذا التأثير. وفي إطار تحقيق ذلك يلزم أن تتضمن تحليلاتنا متغيراً آخراً معروفاً تأثيره على أهمية هذه المواقع من الدراسات السابقة ، ألا وهو السوق المحلية لهذه المتاجر . إن هذه الدراسة ليست تقويما شاملا لربحية متاجر تجزئة المواد الغذائية ، بل هي محاولة للإجابة عن سؤال محدد حول أهمية متغير الحركة المرورية في تقرير فاعلية البقالات الصغيرة . وتتم الإجابة على هذا السؤال من خلال اختبار دلالة معامله .

ويشتمل البحث على ثلاثة أجزاء رئيسة ، يتضمن الأول منها مراجعة لتفرعات واهتمامات العلوم المهتمة بالموقع , وعلاقة هذه الدراسة بها ، وذلك كمدخل لاشتقاق نموذج الدراسة . ويتضمن الجزء الثاني طريقة جمع البيانات الميدانية وأساليب تحليلها. ويتضمن الجزء الثالث عرضاً لنتائج الدراسة .

أولا :- الأساس النظري للدراسة

1- تمهيد

يعتبر موضوع مواقع الأنشطة الاقتصادية من أبرز الموضوعات التطبيقية في الدراسات الجغرافية . ويشترك في الاهتمام بهذا

الموضوع ودراسته فرعان من فـــروع الجغرافيـــا البـــشرية ، همـــا الجغرافيا الاقتصادية ونظرية الموقع . وتنصب معظم الدراسات فـــي نظرية الموقع ، والتي يقوم بالعمل عليها من جغرافيين واقتصاديين , على الجوانب النظرية وبناء النماذج الرياضية . وبالرغم من اشتراك هذين الفرعين من فروع المعرفة في نفس الموضوع إلا أن الاتـــصال بينهما وسبل استفادة كل منهما مما يحدث من تقدم لدى الآخر ضعيف جدا . ولعل الأسباب تعود إلى طبيعة نشأة كل من هذين الفرعين من فروع المعرفة . ففي حين شارك الجغرافيون في وضع اللبنات الأولى لنظرية الموقع ، فإن هذا العلم ترعرع فـــي أحـــضان الاقتـــصاديين والمنشقين من الجغرافيين الذين تبنوا نظرية الأسعار كأساس لدراســـة الظاهرة الجغرافية الاقتصادية . ونتيجة لتزايـــد الاهتمـــام بالجوانـــب المكانية للظاهرة الاقتصادية ونمو عدد المهتمين بها ، برز إلى حيـــز الوجود علم جديد أصبح يعرف بعلم الإقليم (Regional Science) وكان أبرز منجزاته تطوير نظرية الموقع . وكأي علم جديد , فإن الاهتمـــام تركز على بناء الأساس النظري ، وانهمك الباحثون فيه فـــي بنـــاء النماذج ، واستنباط القوانين، وصياغة النظريات لهذا العلم . وبالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على تأسيس هذا العلم على يد والتـــر آيزارد ، إلا أن الدراسات التطبيقية في هذا العلم لا تزال قليلـــة جـــدا . (Benko , 1984 , p.700)

ومن جهة ثانية ظهرت جغرافية التسويق كأحد أفرع الجغرافيا الاقتصادية ، بمجهودات شخصية من أبلبوم (Applebaum, 1954) ، الذي طور المعرفة المتراكمة التي نتجت عن محاولات بعض الشركات معرفة المواقع الأكثر ربحية، والأقل منافسة في المدن الأمريكية . هذه المعرفة التي لا تخضع للمعايير الأكاديمية ، نظرا لكونها نتاج تجربة رجال الأعمال والمهتمين بالتسويق من غير الأكاديميين ، رأى فيها أبلبوم مادة علمية وأفكارا نظرية طورها لتصبح جغرافية التسويق (Davies ,1976, 2-3). ويعرف أبلبوم جغرافية التسويق ، بأنها العلم الذي يهتم بتحديد وبقياس السوق ودراسة قنوات التوزيع التي من خلالها تنتقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين (Applebaum , 1954 , p.246). وقد وضع أبلبوم خطوات لتحديد منطقة السوق (Applebaum, 1940) وطبقها في دراساته ، وتبعه آخرون منهم نيلسون (Nelson, 1958). والمتتبع لما كتب عن جغرافية التسويق ، يلاحظ بوضوح أن التقدم الذي أحرز في موضوع منطقة السوق (Market Area) لم تتم الاستفادة منه في الدراسات التطبيقية في جغرافية التسويق ، حيث اكتفى الجغرافيون باعتماد نظرية الأماكن المركزية (Central Place Theory) ، ونظرية التفاعل (Interaction Theory) ، ونظرية الأجرة (Rent Theory) كأسس نظرية لجغرافية التسويق، دون أن يكون لهذه الأسس في الواقع ، أي علاقة بالدراسات التطبيقية التي يتم إجراؤها (Davies, 1976, pp. 5-7) . ويعترف البعض

بوجود تيارين في مجال البحث في جغرافية التسويق : الأول يمثله الأكاديميون الذين يهتمون بالتنظير في دراساتهم ، والثاني يمثله أصحاب المهنة (Practitioners) الذين يقدمون الاستشارة لرجال الأعمال ، ويحاولون تطوير طرق عملية مباشرة للوصول إلى حلول لمشكلاتهم (Epstein and Schell , 1982 , p. 264).

ويمكننا أن نضيف هنا فرعا آخر من فروع علم الاقتصاد له علاقة بجغرافية التسويق , ذلكم هو علم التسويق (Marketing) . ورغم نشأة علم التسويق المبكرة , إلا أنه لم تتم الاستفادة منه في جغرافية التسويق . ويفسر بيري هذا الوضع بأنه يعود إلى " نظرة الجغرافيين المغلقة وعدم اهتمامهم بما يحدث من تقدم في الموضوعات ذات العلاقة في العلوم الأخرى "(Berry, 1967, p. 126) . وتحظى مواقع الأنشطة الاقتصادية باهتمام يسير في علم التسويق . وفي اعتقادنا أن جغرافية التسويق (وهي في مجملها دراسات تطبيقية) امتداد لعلم التسويق ، لتركيزها على الجوانب المكانية للسوق من حيث اختيار الموقع ، وتحديد المجال الجغرافي لسوق السلعة . ويعترف الباحثون في جغرافية التسويق وفي نظرية الموقع , بأن مقدار البحث بمجاليه النظري والتطبيقي حول محددات مواقع متاجر الأنشطة الاقتصادية لا يتناسب مع أهمية الموضوع (Stahl, 1987, 76) .

2- أطروحات مواقع متاجر التجزئة في علوم الموقع

يمكن طرح مشكلة الموقع على أساس افتراض ثبات موقع المتجر ، حيث تكون المشكلة هي وضع حدود سوقه ، أو افتراض عدم ثبات الموقع ، والبحث في موقع مناسب يؤدي إلى زيادة مساحة السوق . وفي كلتا الحالتين يوجد عدد من الدراسات التي تختلف عن بعضها من حيث الافتراضات التي بنيت عليها .

ففي حالة افتراض ثبات الموقع , لدينا نموذج فيتر (Fetter, 1924) ومن نحى نحوه أمثال هايسون وهايسون (Hyson and Hyson , 1950) وجريينهت (Greenhut, 1952) و آيزرد (Isard, 1956). وقد تمخض عن هذه الدراسات أشكال متعددة لتقسيم السوق على عدد من المتنافسين ، استنادا إلى ما تم افتراضه حول تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة . وشاع في الدراسات الجغرافية المهتمة بهذا الموضوع استخدام قانون رايلي حول سوق مراكز تجارة التجزئة (Riellys` low For Retail Gravitation) ، ليصبح فيما بعد أحد الأسس النظرية المهمة لجغرافية التسويق (Davies , 1976 , p. 32) .

أما إذا كانت مشكلة البحث هي اختيار الموقع المناسب للمتجر , فإنه يبرز لدينا نموذج هوتلنج (Hetelling, 1929) ، ومن نحا نحوه أمثال ليرنر وسينجر(Lerner and Singer, 1937) ، وسميثيز (Smithies, 1941) ، ويعد نموذج هوتلنج الأشهر بين هذه الدراسات ، حيث انتهى إلى أنه في حالة وجود متنافسين على السوق فانه سيستقر بهما المقام

في موقع وسطي . وينتقد ستاهل الافتراضات التي بنيت عليها نتائج هوتلنج ومن تبعه , خصوصا افتراض أن الطلب على السلعة له صفة الاستمرارية على المكان الجغرافي . لذلك فإنه حسب وجهة نظر ستاهل, لا توجد منطقة تسويقية محددة بحدود معينة لكل متجر ، لأن المستهلكين يبحثون عن المحال ذوات السعر الأقل والتنوع الأكبر ، لكي يشترون حاجاتهم كلها خلال رحلة واحدة ومن مكان واحد (Stahl, 1987, p. 790) . وقد عارض ايتون ولبسي (Eaton and Lipsey, 1979) تفسير هوتلنج لتجمع الأنشطة الاقتصادية في وسط السوق بأنه ناتج عن التنافس على المستهلكين ، وأنه لا يخدم المصلحة العامة ، لأنه بالإمكان المحافظة على حصص المتنافسين ، وتقصير المسافة على المستهلكين ، عن طريق إعادة توزيع المتنافسين على منطقة السوق . ويرى ايتون ولبسي أن سيادة المنافسة في المنطقة الوسطى من السوق إنما مرجعها إلى حاجة المستهلكين إلى الشراء المقارن (comparative shopping), وأن ذلك يخدم المصلحة العامة للمستهلكين ، لأنه يقلل من طول المسافة التي يقطعونها أثناء مقارنتهم للأسعار والنوعية .

وتنعكس هاتان الطريقتان في صياغة سؤال الموقع على الدراسات التي أجريت في مجال جغرافية التسويق . ويعتبر موضوع اختيار موقع المنشأة الاقتصادية وحساب السوق حجر الزاوية في جغرافية التسويق (Davies, 1976, p. 259) وتمر عملية اختيار الموقع

داخل المدينة بمراحل ثلاث هي : مرحلة اختيار الحي، ومرحلة اختيار المجمع التجاري داخل الحي ومرحلة اختيار الموقع داخل المجمع التجاري (Davies, 1976, 261) . أما حساب السوق ونصيب الموقع المختار منه فتتعدد طرائقه بتعدد الباحثين . وجميع هذه الطرق عبارة عن خطوات لجمع المعلومات عن عدد المستهلكين وقدراتهم الشرائية ، استنادا إلى إحصاءات السكان ، والدخل والمسوح ، وجمع العينات من مجتمع الدراسة . ومن ذلك نلاحظ افتقار هذه الدراسات إلى التأصيل النظري استجابة للأهداف الملحة التي وجهت لتحقيقها .

3- نموذج الدراسة

يجدر بنا الآن تحديد مسار المشكلة التي نحن بصددها وعلاقتها بهذه التوجهات البحثية . نحن هنا مهتمون بدراسة أثر الحركة المرورية على أهمية مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة في مساحتها ، وما تعرضه من سلع . والأهمية هنا تقاس بعدد الزبائن كبديل لمقدار الدخل . إن هذه المشكلة تقع ضمن اهتمامات جغرافية التسويق كدراسة تطبيقية , كما أنه يمكن الاستفادة من منجزات نظرية الموقع لمعالجتها من الناحية النظرية .

أما الجديد في هذه الدراسة ، فهو إضافة متغير الحركة كعامل مؤثر في أهمية الموقع ، وهو المتغير الذي لم تتضمنه نماذج حساب السوق في دراسات نظرية الموقع وخصوصا تلك التي اقترحها فيتر . ونحن بتناولنا لهذه القضية ، نستجيب ضمنا لنداء ستاهل ، الذي يدعو

إلى عدم معاملة الطلب على المواد الغذائية على أنه منتظم على المكان الجغرافي . إن الطلب على السلع الغذائية من وجهة نظرنا يأتي من مصدرين هما :

أولا: السوق المحلية التي يمكن تحديدها بناءً على طريقة فيتر . ويمكننا اعتبار أن الزبائن الذين يأتون من هذا المصدر مقيمون حول المتجر ، ويقومون برحلاتهم الشرائية مشيا على الأقدام في غالب الأحيان .

ثانيا: الحركة المرورية العابرة . ويمكن قياس الحركة المرورية بعدد المركبات والمشاة الذين يمرون من أمام المتجر . ويفترض فيمن يأتي من هذا المصدر من الزبائن ألا يفرقوا بين متجر وآخر ، إلا من حيث وقوعه على طريق رحلتهم اليومية المعتادة . ولكي نستبعد الانتقائية في الابتياع ، والتي ترجح كفة المتاجر الكبيرة ، فإننا نقصر دراستنا نظريا وتطبيقيا على متاجر توزيع المواد الغذائية الصغيرة في منطقة جغرافية محددة . فهذه المتاجر تتحدد أهمية مواقعها على أساس حصصها من السوق المحلية ، ومقدار الحركة المرورية التي تمر من أمامها. ولكي نكون أكثر دقة ، فإننا نفترض ما يلي :

أ- المحلات التجارية متقاربة في الحجم ، وتحتوي على سلع متشابهة عبارة عن سلع غذائية يحتاجها المستهلك يوميا .

ب- الأسعار متقاربة جدا ، وإن وجدت فروق فهي لا تكفي أن تكون حوافز للمستهلكين لتفضيل متجر على آخر .

وعليه فإننا نتوقع أن يتساوى نصيب كل متجر من المتاجر الواقعة في منطقة الدراسة ، مع حجم ما يمر من أمامه من حركة مرورية ، إضافة إلى افتراض التساوي في حجم سوقه المحلي . وكنتيجة لهذا فإن المتغير التابع وهو دخل المتجر يؤثر فيه متغيران مستقلان ، هما الحركة المرورية ، والسوق المحلي . هذه العلاقة صياغتها الرياضية كما يلي

خ = د(ك ، س) (1)

حيث إن خ = دخل المتجر

ك = الحركة المرورية على الشارع

س = سوق المتجر

وبما أن العلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع يتوقع أن تكون علاقة طردية ، لذا فإن المعادلة رقم (1) يمكن إعادة كتابتها كما يلي :

خ = أ + ب1 ك + ب2 س + ط (2)

حيث إن ب1 = معامل متغير الحركة

ب2 = معامل متغير السوق

أ = ثابت المعادلة

ط = مقدار الخطأ

إن المعامل المهم لنا في هذه المعادلة الخطية هو ب1 ، الذي يقيس مقدار تأثير حركة المركبات والمشاة في شارع المتجر على

دخله ، فهذا التأثير الذي لم تولـه الدراسات السابقة أي اهتمـام ، هـو محور ارتكاز هذه الدراسة . كذلك فإن الفرضية التي نسعى إلى إثباتها في هذه الدراسة هي أن الحركة المرورية ذات تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على موقع المتجر ، وذلك بمعزل عـن تـأثير المتغيـرات الأخرى ، أو بعبارة ثانية فإن ب1 > صفر ودال إحصائيا .

ثانيا : بيانات الدراسة وأساليب تحليلها

يتطلب تطبيق المعادلة رقم (2) ، السابق إيرادهـا ، الحـصول على بيانات لحجم الحركة المرورية ، وحجم السوق للمحال التجاريـة قيد الدراسة . والمشكلة الأولى التي يجب التغلب عليها عموماً في هذا الصدد إنما تكمن في اختيار منطقة الدراسة . فقد يتم اختيار المدينـة ككل عندها يلزم سحب عينة عشوائية من بين المحال الصغيرة لتوزيع المواد الغذائية. وهذه الطريقة هي الأنسب ، ولكن بما أننا نحتاج إلـى تحديد سوق كل محل يقع ضمن العينة ، وهي مهمة شاقة إذا أريد لها أن تتم بصورة مرضية ، لذلك فإنه لا يمكن تطبيقها . كما أنـه مـن الممكن أن يتم سحب متاجر صغيرة مجاورة لأخرى كبيرة ، ضـمن عملية سحب العينة فيزداد الأمر تعقيدا تطبيقيا ونظريا . في ظل هـذه الظروف كان لابد من اختيار جزء محدد من المدينة المدروسة في هذا البحث ، ودراسة جميع متاجر التجزئة الصغيرة الموجودة فيه . كمـا أنه إذا ما أحسنا اختيار منطقة الدراسة ، بحيث تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية عن المناطق المجاورة، وأكبر قدر ممكن من التجانس بين المتاجر من حيث السعة ، فإن ذلك يجعل دراستنا أشبه ما تكـون

بالحصر الشامل ، ومن ثم يكون حساب حجم سوق كل متجر أقرب منالا وأكثر دقة .

إن المنطقة التي وقع اختيارنا عليها تشكل جزءًا من حي العزيزية الواقع في شرق مكة المكرمة . وهذه المنطقة ، كما يتضح من الشكل رقم (1) والشكل رقم(2) ، محدودة بشارع العزيزية العام من جهة الشمال الشرقي والشرق ، وبشارع عبد الله خياط من جهة الغرب ، وبسور جامعة أم القرى من جهة الشمال . وبذلك فالمنطقة المذكورة تعتبر مستقلة نسبيا عما جاورها من مناطق حي العزيزية الأخرى . وتبلغ مساحة المنطقة حوالي 56.0000 متر مربع ، ويبلغ عدد متاجر تجزئة المواد الغذائية فيها 18 متجرا . ولا يوجد في المنطقة متاجر كبيرة (سوبر ماركت) ، كما أننا استبعدنا متجرا للبيع بالجملة ، ومتجرين متخصصين في سلع الأقليات ، وذلك لاعتقادنا بعدم وجود منافسة بينها وبين بقية المتاجر .

بعد اختيار منطقة الدراسة جاءت مهمة تقسيمها على المتاجر موضوع الدراسة. وتعتبر مهمة تحديد سوق المتجر من المهام الصعبة التي تواجه الدارسين في جغرافية التسويق. ونظرا لأن العلاقة تكاد تكون مقطوعة بين الباحثين في جغرافية التسويق ونظرية الموقع ، فقد لجأ الباحثون في جغرافية التسويق إلى عدة طرق لقياس سوق المتجر أو المجمع التجاري ، لعل أشهرها التقاط أرقام لوحات سيارات المتسوقين ، وتحديد عناوين إقامتهم من واقع السجلات الرسمية . ومع علمنا بجودة ودقة هذه الطريقة، إلا أنها غير قابلة للتطبيق في دراستنا . من جهة ثانية يوجد لدينا أساس نظري قوي وممكن التطبيق ، وهو نموذج فتر (Fetter, 1924) . وقد تم تقسيم منطقة الدراسة على المحال

التجارية بناءً على هذا الأساس، مع الأخذ في الاعتبار الافتراضات التي بني عليها نموذج الدراسة. وعليه فإن الأساس في جعل المسكن ضمن سوق متجر ، ما هو المسافة بينه وبين المتجر، أخذا في الاعتبار وجود الشوارع والمسالك الأخرى كالأراضي غير المبنية. وبعبارة أخرى، فإن سوق كل متجر يشتمل على كل المساكن الأقرب إليه منها إلى غيره. هذه الطريقة تعني أن السكان سيشترون حاجاتهم من أقرب متجر. ومع أن بعض السكان قد يقوم برحلة دورية للمحلات الكبيرة (السوبر ماركت)، إلا أننا لا نتوقع أن يكون لذلك تأثير على نتائج هذه الدراسة ، لعدم وجود محال تجارية كبيرة قريبة من منطقة الدراسة.

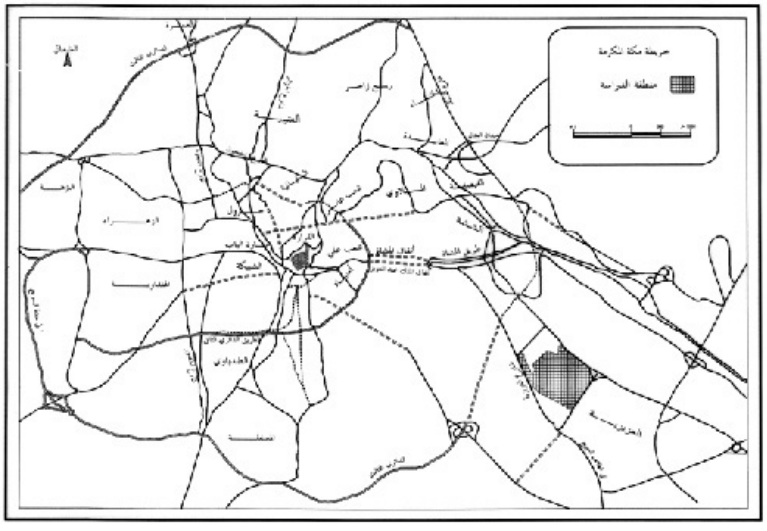

شكل رقم (1) موقع منطقة الدراسة من مكة المكرمة

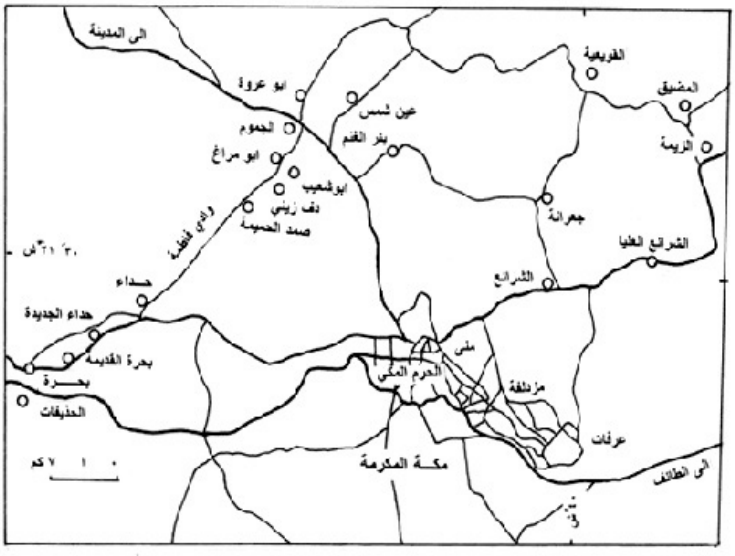

شكل رقم (2) : أهم المراكز الحضرية والضواحي في إقليم مكة المكرمة

بعد تقسيم منطقة الدراسة – مساحيا – على المتاجر (انظر الشكل رقم 2)، أتت مهمة حساب حجم سوق كل متجر. وحيث أننا لا نستطيع تقدير عدد السكان، فقد قمنا بحساب مجموع مساحات المباني بالأمتار المسطحة ، من واقع خريطة المنطقة التي تم تحديث بياناتها عن طريق المسح الميداني الشامل ، وذلك بغرض معرفة قطع الأرض المبنية ، وعدد الأدوار في كل قطعة ، ثم حساب الأمتار المربعة للمباني في كل سوق من أسواق المتاجر في منطقة الدراسة . ولكي تكون قياساتنا دقيقة فقد استبعدنا المباني التي لا تزال تحت الإنشاء.

أما حساب حجم الحركة المرورية العابرة من أمام المتجر ، وعدد الزبائن الذين يدخلونه، فقد صممنا لذلك نموذج عد خاص. ويتضمن هذا النموذج ثلاث خانات لوضع عدد المركبات ، (السيارات بأنواعها والدراجات) ، وعدد المشاة ، وعدد الزبائن. وقد تم عد المركبات ، والمشاة ، والزبائن ، خلال فترات طول كل واحدة خمس دقائق. وحيث أن الدراسة الميدانية أجريت في غير أوقات المواسم، فقد اعتبرنا الأسبوع وعاءً زمنيا مناسبا تحدث فيه كل التغيرات الممكنة في مجال تجارة المواد الغذائية. وتم اختيار يومين من أيام الأسبوع العادية (السبت إلى الأربعاء) ، ويوم واحد من أيام نهاية الأسبوع (الخميس والجمعة) ، لتمثيل التغيرات الأسبوعية. أما التغيرات اليومية فتم أخذها في الاعتبار عن طريق تقسيم ساعات

اليوم الواحد إلى أربع فترات هي الفترة الصباحية حتى الظهر ، وفترة ما بين صلاة الظهر وصلاة العصر ، وفترة ما بين صلاة العصر وصلاة المغرب ، والفترة المسائية وتبدأ من بعد صلاة المغرب وحتى منتصف الليل . ومن واقع عدد ساعات الأسبوع تم سحب عينة عشوائية لكل متجر من المتاجر الواقعة ضمن منطقة الدراسة، بحيث يكون لدينا 12 قراءة لكل متجر تمثل ثلاثة أيام وأربع فترات لكل يوم. وبما أن مدة القراءة الواحدة هي خمس دقائق، لذلك يصبح مجموع مدة القراءات لكل متجر ساعة كاملة لكل من عدد المركبات وعدد المشاة وعدد الزبائن. ولتلافي الأثر السلبي لسرعة المركبات في الشارع على إمكانية الوقوف والابتياع من المتجر، والتي تتأثر بنوع الشارع وعرضه، فقد تم تقدير متوسط السرعة لاستخدامها كعامل لوزن عدد المركبات ، وذلك بقسمة مجموع عدد المركبات على متوسط السرعة.

وقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وتحليل الارتباط (Correlation Analysis) لاختبار فرضية الدراسة الأساسية. كذلك تم تحويل (Transformation) البيانات الأولية عن طريق أخذ لوغرثماتها، وذلك بهدف تحويل العلاقة غير الخطية. إن وجدت إلى علاقة خطية (Johnston, 1978, p.76). هذا وقد تمثل المتغير التابع في دراستنا في عدد الزبائن الذين دخلوا المتجر سواءً كانوا عابرين (نتاج الحركة المرورية) ، أو قاصدين (من سكان

الحي). أما المتغيران المستقلان ، فهما حجم سوق المتجر المحلـــي ، ومقدار الحركة المرورية.

ثالثا: نتائج الدراسة

يحتوي الجدول رقم (1) على ملخص إحصائي وصفي لبيانـــات الدراسة في صورتها الأساسية وبعد تحويلها. وتتمثل المقاييس التـــي تضمنها الجدول في المتوسط والانحراف المعياري، ومقياس انحراف شكل توزيع البيانات (الالتواء، Skew ness) عن التوزيـــع الطبيعـــي (Normal Distribution) ، ومقياس طول ذيلـــي التوزيـــع (الفلطحـــة وKurtosis). ومن الجدول نلاحظ أن متوسطات متغيـــرات الدراســـة أصبحت متقاربة بعد تحويلها ، بعد أن كانت الفروق كبيرة جدا قبـــل ذلك. وفي ذلك دلالة على أن عملية تحويل البيانات قد ساعدت علـــى تخفيف التشويش الذي تحدثه الأرقام الكبيرة ، وجعـــل العلاقـــة بـــين المتغير التابع والمتغيران المستقلان علاقة خطية. ويستفاد مـــن قـــيم الانحرافات المعيارية للمتغيرات، بعد تحويلهـــا إن توزيـــع بيانـــات متغيرات الدراسة لا تختلف كثيرا عن التوزيع الطبيعي، إذ أن أكثـــر من 95٪ من البيانات تقع ضمن مجـــال انحـــرافين معيـــاريين مـــن المتوسط. كذلك يـــدل مقياس الالتواء (Skewness) أن توزيع بيانـــات المتغيرات متناظرة (Symmetric) على جـــانبي المتوســـط بـــدرجات متفاوتة. وأفضل المتغيرات على هذا المقياس هـــو متغيـــر لـــوغريتم

الزبائن ، وأقلها انتظاما متغير لوغريتم السوق ثم متغير لوغريتم الحركة المرورية . وأخيرا فإن مقياس الفلطحة (Kurtosis) يشير أيضا، كما نلاحظ من الجدول رقم (1)، إلى وجود فروق بين توزيع المتغيرات من حيث اقترابها من التوزيع الطبيعي. فأقرب التوزيعات إلى التوزيع الطبيعي توزيع متغير الزبائن ثم توزيع متغير الحركة المرورية.

جدول رقم 1: وصف متغيرات الدراسة قبل وبعد التحوير

المتغير	المتوسط MEAN	الانحراف المعياري	Skewness الالتواء	Kurtosis الفلطحة
الزبائن	30.5	20.5	1.432	– 2.22
لوغ الزبائن	1.4	0.27	0.287	0.819
المركبات	421.1	332.6	– 1.272	1.794
لوغ المركبات	2.5	0.41	0.762	0.553
المشاة	50.4	30,6	– 1.208	– 1.593
لوغ المشاة	1.6	,28	0.099	0.528
الحركة * المرورية	469.7	332.5	1.201	1.556
لوغ الحركة	2.1	0.20	0.435–	0.611
السوق	26873.2	13434.8	– 0.413–	– 0.327
لوغ السوق	4.3	0.38	01.661	1.994

* مجموع المركبات والمشاة .

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية

إن القيمة المثلى للتوزيع الطبيعي لمقياس الالتواء ومقياس الفلطحة هي صفر. وكما يوضح الجدول رقم (1) ، فإن توزيع المتغيرات بعد تحويلها تحسن كثيرا فيما عدا متغير واحد هو السوق. ورغم أن مقاييس التوزيع الطبيعي لم تصل إلى حد القيم المثلي، إلا أنها لا تعد سيئة. وبالتالي فإننا نفترض استخدام أن تحليل الانحدار أصبح ممكنا بعد أن اقترب شكل توزيع عينة الدراسة من شكل التوزيع الطبيعي.

بعد هذا التقديم، لننظر الآن إلى أولى نتائج اختبار فرضية الدراسة ، وهي نتيجة تحليل الارتباط (Correlation) بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين. كما يبين الجدول رقم (2). يوجد ارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 95٪ بين متغير مجموع الزبائن ، وكل من متغيري الحركة المرورية ، وسوق المتجر. وتبلغ قيمة معامل الحركة المرورية 0.62٪، بينما تبلغ قيمة معامل السوق 0.49٪.

جدول رقم 2: نتائج تحليل الترابط البسيط بين متغيرات الدراسة
(الأرقام داخل الأقواس تمثل مقدار الدلالة الإحصائية)

المتغير	الزبائن	السوق
السوق	0.49 (0.023)	
الحركة المرورية	0.62 (0.004)	0.18 (0.24)

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية .

غير أن اختبار فرضية الدراسة القائلة بأن " دخل المتجر يتأثر إيجابا بحجم الحركة المرورية العابرة من أمامه " لا يكتمل إلا من خلال تحليل الانحدار (Regression Analysis) ، لذا تم عمل ذلك ، وأدرجت النتائج في الجدول رقم (3) . إننا على ضوء هذه النتائج نقبل فرضية الدراسة عند مستوى دلالة مقداره 99٪، إذ أنه كلما زادت الحركة المرورية كلما زاد عدد زبائن المتجر. ويبلغ مقدار معامل الانحدار للحركة المرورية (ب1), 0.75. وتبلغ قيمة معامل الانحدار لمتغير سوق المتجر (ب2) 0.29٪، بدلالة إحصائية مقدارها 90٪. وذلك يعني أن اعتبار السوق العامل الوحيد المهم في معادلة مواقع متاجر تجزئة المواد الغذائية، ليس صحيحا على الإطلاق لأن الحركة المرورية ليست مهمة فقط، بل هي أكثر أهمية من السوق المحلية للمتجر, كما نلاحظ ذلك في قيمة ب بعد معايرتها (Beta) . ويبين الجدول رقم (3)، أيضا، التباين (variations) في المتغير التابع الذي أمكن تفسيره بواسطة المتغيرين المستقلين ومقداره 53٪، (R2 = 53٪). كما أن نتيجة تحليل الانحدار ككل على درجة كبيرة من الدلالة الإحصائية، إذ تبلغ قيمة ف (F) 40ر8 بدلالة إحصائية مقدارها 5و99٪.

جدول رقم 3: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (المتغير التابع عدد الزبائن).

ر2 (R2) = 0.53 ف (F) = 8.04 دلالة ف = 0.005

المتغير المستقل	ب	T	مستوى الدلالة	BETA
السوق	0.29	2.098	0.046	0.39
الحركة المرورية	0.75	2.975	0.0100	0.55
ثابت المعادلة	1.43-	1.974-	0.0685	ــــــــ

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية .

غير أن المسألة التي تحتاج إلى مزيد من البحث ، ذلك أن النموذج ككل لم يفسر إلا 53٪ فقط من التباين في المتغير التابع. لذا فبدراسة بقايا التباين لكل وحدة ملاحظة (Observation) على حدة، فقد لاحظنا – على ضوء معرفتنا بمساحات المتاجر التي تضمنتها العينة – احتمال وجود علاقة طردية بين مقادير بقايا التباين ومساحات المتاجر. ونظرا لأن مساحة المتجر من السهل تقديرها، فقد عدنا إلى منطقة الدراسة وجمعنا البيانات المطلوبة. وبإجراء تحليل الارتباط بين المتغير الجديد والمتغير التابع ، تبين فعلا وجود علاقة قوية ودالة إحصائيا. فقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين 0.68٪ بدلالة إحصائية مقدارها 99.7٪. إن ذلك يعني أن واحدا من افتراضات الدراسة، وهو تقارب أحجام المتاجر، لم يتحقق، وأنه حتى على مستوى البقالات الصغيرة تؤدي الفروق في أحجام البقالات إلى

اختلاف في عدد الزبائن. وهذه الحقيقة تفرض علينا ضرورة إضـــافة متغير مساحة المتجر إلى معادلـــة.

جدول رقم 4: نتائج تحليل الانحدار المتعدد بعد إضافة متغير مساحة المتجر (المتغير التابع عدد الزبائن)

ر2 (R2)= 0.70 ف(F) = 10.00 دلالة ف = 0.0011

المتغير التابع	ب	ت (T)	دلالة ت	BETA
السوق	0.23	1.98	0.099	0.31
الحركة المرورية	0.52	2.27	0.405	0.38
مساحة المتجر	0.38	2.65	0.020	0.45
ثابت المعادلة	1.29-	2.13 -	0.0534	ـــــ

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية .

الانحدار كمتغير مستقل جديد. وبهذه الطريقة يتم تحييد مشكلة تبـــاين أحجام المتاجر, ونحصل على تقدير أفضل لمعامل متغيـــر الحركـــة المرورية.

ويوضح الجدول رقم (4) النتائج بعد إضافة المتغيـــر المـــستقل الجديد. ومن الجدول نستنتج ما يلي:

أ- ازدياد قوة النموذج في تفسير التباين في المتغير التابع, حيث بلغت قيمة ر2 (2R) 0.70٪.

ب- ازدياد درجة دلالة النموذج ككل، حيث بلغت قيمة ف (F) 10.00 بمستوى دلالة مقداره 99.8٪.

ج- انخفاض مقدار معامل متغير سوق المتجر من 0.29 إلى 0.23 بدلالة إحصائية مقدارها 90٪ فقط ، وبروز أهمية متغير مساحة المتجر الذي بلغت قيمة معامله 38و.، بمستوى دلالة مقداره 98٪.

هـ - انخفاض قيمة معامل متغير الحركة المرورية من 0.750 إلى 0.52، وكذلك مستوى دلالته رغم أنه لا يزال دالاً إحصائيا عند مستوى 95٪.

إن الانخفاض في معاملات الانحدار ومستوى دلالتها يحتاج إلى مزيد من البحث للتعرف على مسبباته ، وعلاقتها بإمكانات فهم هذه العلاقات وتفسيرها. وتعتبر مشكلة تعدد أو ازدواج الارتباط (Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة أهم مشكلة فنية تتسبب عادة في تغير قيم معاملات الانحدار. ومن المؤشرات الدالة على وجود هذه المشكلة، اختلاف قيم معاملات الانحدار البسيط عن مثيلاتها في الانحدار المتعدد. وفي البيانات التي بين أيدينا وجدنا أن قيمة معامل متغير السوق في الانحدار البسيط 0.37 وقيمة معامل متغير الحركة 0.85 وهذه الأرقام تغيرت في الانحدار المتعدد المكون من متغيرين مستقلين (الجدول رقم 3)، ثم تغيرت مرة أخرى عندما أضفنا إلى التحليل متغيراً ثالثاً هو مساحة المتجر (الجدول رقم 4). كذلك فإنه

عندما قارنا معاملات الارتباط البسيط مع مثيلاتها من معاملات الارتباط الجزئي (Partial Correlation)، كما في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): نتائج تحليل الارتباط البسيط والارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة (الأرقام داخل الأقواس تمثل مقدار الدلالة الإحصائية)

المتغير	الارتباط البسيط				
	المساحة	الحركة	السوق	الزبائن	
الزبائن	0.68 (0.001)	0.62 (0.004)	0.49 (0.023)	ـــــ	
السوق	0.24 (0.18)	0.18 (0.24)	ـــــ	0.48 (0.069)	الارتباط
الحركة	0.41 (0.052)	ـــــ	0.19- (0.51)	0.53 (0.041)	الجزئي
المساحة	ـــــ	0.06- (0.85)	0.16- (0.58)	0.59 (0.020)	

المصدر : حسبت من بيانات الدراسة الميدانية .

لم يقتصر التغير على قيم المعاملات بل تعداه إلى اتجاه تأثيرها الذي تغير من موجب إلى سالب. وأبرز ما يثير الاهتمام في الجدول رقم (5) ، هو التغير في قيمة واتجاه تأثير معامل ارتباط الحركة المرورية بمساحة المتجر ، التي كانت 0.41 ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 90٪ في الارتباط البسيط ، ثم تغيرت في الارتباط الجزئي إلى (-0.6) رغم عدم دلالته الإحصائية .

هذه الأدلة تؤيد احتمال وجود ترابط متعـــدد بـــين المتغيـــرات المستقلة، وهي مشكلة تؤدي إلى تحيز في تقـــدير تـــأثير المتغيـــرات المستقلة على المتغير التابع وصعوبة في فهم هذا التـــأثير (Johnston, 1978, p. 79). أن مشكلة الارتباط المتعدد وإن كانت ذات منشأ فنـــي مرتبط بطريقة حساب معاملات الانحدار ، ولا علاقة لهـــا بالجانـــب النظري للموضوع ، إلا أنها تدل على عـــدم اســـتقلالية المتغيـــرات المستقلة ، وبالتالي صعوبة فرز التأثيرات المختلفة لهـــذه المتغيـــرات على المتغير التابع بصورة دقيقة .

وأخيرا، لابد أن نشير إلى أننا لاحظنا أن بقايا التباين في المتغير التابع التي لم يتم تفسيرها بالمتغيرات المستقلة حتى بعد إضافة متغير سعة المتجر (Residuals)، ومقدارها 30٪، هي موجبة وكبيرة نـــسبيا (أي تزيد القيم الفعلية لعدد الزبائن على القيم التنبئية) فـــي المتـــاجر القريبة من الأسواق والمدارس والجوامع وسالبة وكبيرة نسبيا (أي تقل القيم الفعلية لعدد الزبائن عن القيم التنبئية) في المتاجر ذات البـــضاعة القليلة ، وتلك التي غير بارزة علـــى ناصـــية الـــشارع أو شـــحيحة المواقف. وهذا ربما يدل على أن تقدير الحركة المرورية أقـــل مـــن الواقع بسبب الطبيعة المؤقتة للحركـــة بالنـــسبة للمتـــاجر ذات القـــيم الموجبة، وتقديرنا لعدد الزبائن أكثر من الواقع بالنسبة للمتـــاجر ذات القيم السالبة. وهذه المتغيرات يصعب قياسها رقميا وتبقـــى خاضـــعة لتقديرات الباحث .

خاتمة البحث

رغم أننا لم نتمكن من تحديد مقدار تأثير الحركة المرورية على أداء متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة بصورة دقيقة، بسبب ظهور مشكلة تعدد الارتباط بين المتغيرات المستقلة، إلا أننا أثبتنا بما لا يدع مجالاً للشك أن التأثير موجود ، وعلى قدر كبير من الأهمية. إن النتيجة النهائية التي يمكن الخروج بها من هذا البحث هي أن الحركة المرورية ذات تأثير فعال ومهم في أداء متاجر تجزئة المواد الغذائية الصغيرة. لذلك فإننا نقبل فرضية الدراسة ، وبالتالي يمكننا القول بأن السوق المحلي للمتجر ليس الرافد الوحيد لزبائن المتجر, بل أنه من الممكن القول بأن الحركة المرورية العابرة من أمام المتجر قد تكون أكثر أهمية من حجم السوق المحلي له في هذا الصدد.

هذا ونجد أن الحصول على تقديرات دقيقة لمعاملات الانحدار لمتغيري الحركة المرورية والسوق ، يمكن أن يتم عن طريق إجراء تحسينات على حجم العينة. وفي هذا المجال يمكن أن تكون المدينة ككل منطقة للدراسة. كما أن النتائج ستكون أكثر دقة في حالة الحصول على قيمة مشتريات الزبائن بدلا من عددهم. وفيما يخص متغير سوق المتجر يمكن قياسه بعدد السكان ووزنه بقدراتهم الشرائية. على أن هذه المقترحات على كل حال يستلزم تنفيذها موارد مالية كبيرة.

إن دراستنا هذه – رغم أنها محدودة – تكشف بوضوح الفائـــدة المباشرة لدراسة مواقع المنشآت الاقتصادية للقطاع الخاص والعـــام. فدراسات الموقع مهما كانت توجهاتها أو انتماؤها, هي دراسات مكانية بحتة. ومن وجهة نظر الباحث أننا كجغرافيين نحتاج إلى تنمية هـــذه المعرفة وتوظيفها لدعم الجوانب التطبيقية في الجغرافيا.

المراجع

Applebaum, William (1940) *"How to measure the value of a trading area".* Chain Store Age, 111-14, pp.92-94.

Applebaum, William (1954) "Marketing geography". *In American geography* : Inventory and Prospect. pp. 245-251. Association of American Geographers, Syracuse University Press.

Benko, G.B. (1984) "Regional Science : evolution over thirty years", *International Social Science Journal*, **vol. XXXVI** no. 4, pp. 699-712.

Berry, Brian J.L. (1967) *Geography of market centres and retail distribution.* Prentice-Hall Inc. Inglewood Cliffs. N.J.

Eaton, Curtis and **Richard G. Lipsey** (1979) "Comparison sho-pping and the clustering of homogeneous firms", *Journal of Regional Science,* **vol. 19,** no. 4, pp. 421-435.

Epstien, Bart J. and **Eileen Schell** (1982), *"Marketing geography : problems and prespects"*, in: *Applied geography:* Selected Perspectives, John W. Frazier (ed.) pp. 263-82. Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs N.J.

Fetter, Frank A. (1924) "The economic law of market areas" *The Quarterly Journal of Economic,* **vol. 39,** pp. 520-29. **Greenhut, Melvin** 1952. "The size and shape of a market area of a firm", *Southern Economic Journal,* **v.19,** pp37-50.

Hotelling, H. (1929) "Stability in competition", *Economic Journal,* **vol. 39,** pp. 41-57.

Hyson, C.D. and **W.P. Hyson** (1950) "The economic law of market areas", *The Quarterly Journal of Economic*, **vol. 64**, pp. 319-324.

Isard, Walter (1956) *Location and Space-Economy*, The Technology Press, New York.

Johnston, R.J. (1978) *Multivariate Statistical Analysis in Geography.* Longman, London.

Lerner, A. and **Singer, H.** (1937) “Some notes on doupoly and spatial economy **”** *Journal of Political Economy,* **45**, pp. 145-186.

Nelson, R.L. (1958) *The Selection of Retail Iocations*, F.W. Dodge Corporation, New York.

Smithies, A. (1941) "Optimal Location in spatial competition", *Journal of Political Economy,* **vol. 49,** pp. 423-439.

Stahl, Konrad (1987) “Theories of urban business location“, in: *Handbook of Regional and Urban Economies,* by E.S. Mills (ed.) **vol. II,** pp. 758-819, Elsevier Science Publishers, B.V. New York.

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

دور الأسواق الدورية في التنمية الإقليمية
دراسة تطبيقية على منطقة جازان

محمد عبد الكريم على حبيب
قسم الجغرافيا – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز

المستلخص: تلعب الأسواق الدورية دورا أساسيا في عملية التنمية الإقليمية. ويؤكد الباحث على ضرورة دراسة هذا الدور من خلال التقصي عن العلاقة بين عملية التنمية الإقليمية من جانب ، وخصائص عنصري الموضع والموقع، واللذين يوفران عوامل نجاح هذه الأسواق في القيام بمهمتها في عملية التنمية الإقليمية، من جانب آخر. ويؤكد الباحث على أن الموضع والموقع يشكلان الخصائص الأساسية لأي موقع، ويُعنى الموضع بوصف الصفات الداخلية للموقع ، بينما يهتم الموقع بتعريف العلاقات المكانية التي تربط هذا الموقع بغيره من المواقع، وبالرغم من هذا الاختلاف بينهما إلا أن كلا منهما يكمل الآخر. كما يرى الباحث أن إهمال دراسة دور الموقع في عملية التنمية ترتب عليه إهمال الجوانب المتعلقة بالارتباطات المكانية بين المواقع، وتسبب هذا الإهمال بدوره في عدم النظر في فرص التنمية الإقليمية التي تستند على استثمار هذه الارتباطات لمصلحة عملية التنمية.

وسيركز الباحث في دراسته لهذين الجانبين على الجانب التطبيقي المتعلق بعملية التنمية الإقليمية في منطقة جازان، وسيتم هذا بالتأكيد على كيفية تعميق توظيف معرفتنا بهما لخدمة عملية التنمية

الإقليمية في هذه المنطقة ، وفي تلافي القصور في مجال التخطيط في نفس الإقليم.

المقـدمـــــــة

تهدف عملية التخطيط للتنمية الإقليمية في أي دولة إلى تحـسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم التي تعانى من تخلف في هذه الأوضاع ، وذلك لأجل الارتقاء بمستواها ليصل إلـى المـستوى الوطني للدولة المعنية، ويتم تحقيـق هـذا بوسـائل منهـا ، وضـع مشروعات خاصة لرفع معدلات الإنتاج وكفاءته ، وإلى تنويع القاعدة الاقتصادية، كما يتم بوضع مـشروعات غرضـها تقـديم خـدمات اجتماعية في الأقاليم المستهدفة بعملية التنمية. ويمكن وصـف هـذه الجهود بأنها تهدف إلى تطوير الإمكانيات الداخلية لهذه الأقاليم.

ولا تعتبر جهود تطوير الإمكانيات الداخلية كافية في حد ذاتها ، إذا لم تصاحبها جهود مماثلة تهدف إلى تحسين ظروف الارتباطـات المكانية للأقاليم المستهدفة بعملية التنمية، إذ لا يمكن تحقيق مقاصـد التنمية المشار إليها أعلاه ، في حالة عدم قدرة هـذه الأقـاليم علـى توظيف التحسينات التي طرأت على إمكانياتها الداخلية، فـي زيـادة حركة التبادل التجاري بين أجزائها المختلفة ، وبينهـا وبـين العـالم الخارجي. فمثل هذا التبادل يساهم بقسط كبير فـي عمليـة التنميـة الإقليمية وزيادة الدخل الإقليمي ، عن طريق زيادة الإنتاج وتحديثـه

وتسهيل تدفق الاستثمارات ، وانتشار الابتكارات من خارج هذه الأقاليم إلى داخلها.

يتضح مما سبق إذن أن التنمية الإقليمية، كمشكلة جغرافية يشكل الإقليم الإطار المكاني لها، يجب أن تتضمن خططا لإحداث تطور في خصائص عنصري الموضع والموقع واللذين يشكلان الخصائص الأساسية لأي إقليم، ويختص العنصر الأول بما يمكن تطويره داخل الإقليم المستهدف بعملية التنمية بينما يختص الثاني بتطوير العلاقات المكانية التي تربط أجزاء هذا الإقليم ببعضها كما تربط هذا الإقليم بما حوله.

دراسة الموضع والموقع كجانبين مختلفين لمفهوم الموقع

أشار عدد كبير من الجغرافيين (Broek and Webb, 1978, 10; Hardwick and Holtgrieve, 1990, 53; Lowe and Pederson, 1983, 230; Yeates and Garner, 1980, 37, Ullman, 1980, 13). إلى حقيقة وجود جانبين مختلفين لمفهوم الموقع " Location " هما الموضع " Site " والموقع " Situation " (1). ويشكل هذان الجانبان الخصائص الأساسية لموقع أي إقليم، كما أن كلا منهما يعد في نفس الوقت مكملا للآخر. فلا يمكن أن يوصف أي موقع بالرجوع إلى واحد من هذين الجانبين فقط. ويعنى الموضع بالصفات الداخلية للموقع ، وذلك فيما يختص بأمور مثل التربة ، والمناخ ، والثروات الطبيعية ، والصفات الديموغرافية ، بينما يهتم الموقع بتحديد الموقع من حيث علاقته مع المواقع الأخرى ، أي أنه يتعلق بدراسة الموقع النسبي والارتباطات المكانية بين أي موقع وغيره

من المواقع. وتتطلب دراسة الموقع لهذا ضرورة التأكيد علـــى مفـــاهيم مثل التبادل التجاري " Circulation " وانتشار المعلومـــات "diffusion " والتكامـــــل الإقليمـــــي " regional interdependence" والمركزيـــــة " centralization" (Ullman, 1980, 13).

أما من حيث المنهجية ، فيتطلب استخدام مفهوم الموضع منهجية تعتمد على وصف وتحليل العلاقة بين الإنـــسان والبيئـــة، وذلـــك لأن دراسة الموضع تختص بالتقصي عـــن الظـــروف الداخليـــة، البيئيـــة وغيرها، للإقليم الذي يخضع للدراسة. ويتطلب استخدام مفهوم الموقع منهجية تعتمد على أسس التحليل المكاني (2) ، التـــي يـــتم بموجبهـــا توظيف عناصر تتعلق بمفهوم الموقع مثل المسافة والموصلية " إمكانية الوصول " وقابلية النقل والتكاملية والتفاعل المكـــاني والتـــي تـــصف المزايا الموقعية، ويتمتع هذا المنهج بإمكانياته على تحليل كيفية عمـــل هذه العناصر لتفسير دورها في مسيرة التنمية الإقليمية، ويتمتع أيـــضا بقدرته على إيجاد تفسيرات خاصة عن الفائدة الموقعية التي يتحـــصل عليها أي مكان من ارتباطه وتفاعله مع أماكن أخرى.

أهداف وخطة البحث

يتمثل الهدف الأول من هذا البحث ، في التعريف بأهمية دراسة مفهومي الموضع والموقع كعنصرين متكاملين، وذلك لأجل الوصول إلى فهم كامل للظروف المكانية لأي إقليم مستهدف بعملية التنميـــة.

وتساهم نتائج هذه المعرفة في التعرف على الإمكانيات التي يوفرها موقع مثل هذه الأقاليم لتحقيق أهداف التنمية.

ويتعلق الهدف الثاني من هذا البحث ، بالجانب التطبيقي من خلال دراسة إمكانيات التنمية الإقليمية لمنطقة جازان من حيث خصائص الموضع والموقع. وسيركز الباحث على كيفية توظيف المعرفة بهذين العنصرين لخدمة عملية التنمية الإقليمية في هذه المنطقة. وسيتم توضيح أن إمكانية نجاح جهود التنمية الإقليمية تعتمد كثيرا على توجه هذه الجهود نحو تحسين ظروف الموضع والموقع وليس أحدهما فقط.

تعتمد خطة هذا البحث على تقسيم منطقة جازان إلى أقاليم بيئية إنتاجية يتم من خلالها التعرف على إمكانيات التنمية لكل إقليم على حدة. وفيما يخص ظروف الموضع سيتم وصف وتحليل الإمكانيات الإنتاجية لكل إقليم مع التركيز على الإنتاج الزراعي الذي يتخصص به هذا الإقليم. ويتم هنا تحديد العوامل البيئية الإنتاجية التي توفر ميزات تفاضلية لكل إقليم لإنتاج محاصيل معينة. وسيتم البحث عن نوع المشروعات المناسبة لتحسين أداء الظروف الإنتاجية المتوفرة وإمكانيات إنتاج فائض يصدر إلى الخارج.

أما من حيث الموقع فستتم دراسة الارتباطات المكانية المتوفرة بين كل إقليم وآخر داخل منطقة جازان، وذلك كما تتضح في عملية

التبادل التجاري بين هذه الأقاليم. وسيتم التأكيد في هذا الصدد على دور هذه الارتباطات في خدمة التنمية الإقليمية بها.

ويستدعى ما ذُكر إجراء دراسة تحليلية عن الأسواق الدورية في منطقة جازان كنقاط للتبادل التجاري يتم بواسطتها جمع الفائض الزراعي الخاص بكل إقليم " Collection Points " لأجل تصريفه إلى خارجه. ويسعى الباحث من هذا إلى الكشف عن دور هذه الأسواق في حركة التبادل التجاري الإقليمية والخارجية لمنطقة جازان. وتوضح هذه الدراسة بشكل جلي كيفية توظيف النظام الذي تقوم عليه هذه الأسواق لعنصري الموضع والموقع ، لإتاحة قدر كبير من التحكم في المساحة الجغرافية وللتغلب على عاملي المسافة والزمن.

دور تطوير الموقع والعلاقات المكانية في عملية التنمية الإقليمية

قراءة في الدراسات السابقة: لا يقتصر الهدف من التنمية الإقليمية على مقصد واحد. كما أن الاستراتيجية التي تتبعها هذه التنمية يجب أن لا تقتصر على وسيلة واحدة لبلوغ أهدافها، وينطبق هذا الأمر خصوصا على موضوع التنمية الريفية والتي لا يقصد منها العمل فقط على زيادة الدخل وتحسين الخدمات الاجتماعية، ولكن يُقصد منها أيضا بذل جهود مماثلة تهدف إلى دمج فقراء الريف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى الدولة المعنية (Wulf, 1978, 64).

وتعني التنمية الإقليمية بالمفهوم الواسع السابق ذكـــره ، حتميـــة عدم اقتصار جهود التنمية على تطوير ظروف الموضع، أي الظروف الداخلية للإقليم المستهدف بالتنمية. فلا يجب أن تنحصر الجهود فـــي إجراءات لتحسين موارد البيئة الطبيعية ، أو خلق مشاريع القصد منها زيادة وتحسين إنتاج السلع التي تتمتع المنطقة الموجهة نحوها التنميـــة بمزايا تفاضلية فيها. ويعني هذا فيما يختص بالتنميـــة الريفيـــة ، أن الجهود الموجهة لتنمية الريف يجب أن لا تقتـــصر علـــى مـــشاريع لتحسين الإنتاج الزراعي (المصدر السابق). فالتنمية الإقليمية الريفية تحتاج في الوقت نفسه إلى جهود مماثلة لتحـــسين ظـــروف الموقـــع الخاصة بالإقليم المعنى بعملية التنمية. ويتطلب هذا الشق من الجهـــود الموجهة للتنمية الإقليمية ، الاهتمام بتطوير الارتباطـــات المكانيـــة " Spatial Linkages " التي تربط أجزاء هذا الإقليم ببعضه البعض ، كما يرتبط هذا الإقليم بموجبها مع العالم الخارجي. ويـــتم الاهتمـــام هنـــا بالعناصر التالية التي يختص بها مفهوم الموقع وهي: التفاعل المكاني، والمركزية ، والموصلية " إمكانية الوصـــولية " ، وقابليـــة النقـــل ، والمسافة ، والفرصة البينية " الفرصة التداخلية ".

يتضح مما سبق إذن ، أنه يوجد نوع من التكامل بين مفهـــومي الموضع والموقع في عملية التنمية الإقليمية. وقد نبه ألمان (Ullman, 1960, 29) في وقت مبكر، إلى هذه الحقيقة ، بتأكيده على أن الفقر في الموارد الطبيعية لا يمكن أن يكون سببا في التخلف الاقتـــصادي لأي

منطقة ، إذ إن هنالك أسباباً أخرى تتعلق بموقع هذه المنطقة. وبناءً على هذا ، فإن مجاورة هذه المنطقة لمناطق أخرى ذات إمكانيات اقتصادية عالية ، يمكن أن يساهم في حدوث نمو اقتصادي بها ، عن طريق التبادل التجاري، وعن طريق انتشار التأثيرات الخارجية إليها من هذه المناطق. وبهذا يساهم الموقع في رفع المستوى الاقتصادي لأي إقليم ، عن طريق تشجيعه لعمليات التفاعل المكاني بين هذا الإقليم وما يحيط به من أقاليم أخرى. ويقترح نفس الباحث المذكور أعلاه (Ibid, 1960, 28-32) "أن أي فهم لمسألة التخلف لا يأتي بدراسة الموارد الطبيعية الاقتصادية ولكن يأتي أيضا بدراسة الموقع".

ويؤكد وايلدر (Wilder, 1985, 335-6) في هذا الصدد ، على أن التغيرات التي تحدث في أي إقليم بسبب التأثيرات الخارجية تخضع كثيرا لعامل الموقع حيث تلعب المسافة دورا رئيسا في قوة هذه المؤثرات. ولكن درجة هذا التأثر داخل الإقليم نفسه تخضع لظروف الموضع، أي الظروف الداخلية، مما يؤدى إلى اختلاف درجة التأثر من مكان لآخر في هذا الإقليم.

ويجب التأكيد على أن اقتصار الدراسة في موضوع التنمية الإقليمية على مفهوم الموضع ، لا يتفق مع الظروف الاقتصادية الحديثة التي يعتمد بموجبها اقتصاد أي إقليم على مزايا موقعية ، وعلى مبدأ التخصص في الإنتاج ، اعتمادا على توفر أسواق خارجية، وتوفر مواصلات سريعة ، وعلى عمليات تبادل كبير للسلع. كما تأتى

أهمية دراسة الموقع من حقيقة أن أهم ميزة موقعية لأي إقليم ليست هي عوامل الإنتاج ، مثل المناخ ، والتربة ، والموارد المعدنية ،ولكن كما يؤكد أحد الجغرافيين (Wrigley,1965, 14-15)، هي سهولة الوصول" Accessibility " إلى أسواق كبرى. ويقدم التوسع الحديث لدولة تايلاند في مجال الصادرات الزراعية مثالا واضحا للدور الحيوي للأسواق الخارجية ، وتطور شبكة المواصلات ، في تمكين هذه الدولة من استغلال ميزاتها التفاضلية في التخصص ، في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية (Fugile, 1991, 340-1)

ويعد هذا الاتجاه المتمثل في التأكيد على دراسة الموقع انعكاساً لما حدث من تطور في حقل الجغرافيا الاقتصادية، فسيطرة فكرة دور عوامل الإنتاج ، من ماء، وتربة ، ومناخ على الإنتاج الزراعي ، خفت وطأتها في الدراسات الجغرافية الحديثة عما كان عليه الوضع في السابق، وربما يكون السبب في هذا التوجه ، هو ارتباط مفهوم الموضع بفكرة الحتمية البيئية (Broek, 1965,30). ولذلك فإن أغلب الدراسات الحالية تؤكد على دور عوامل السوق. وكما يؤكد أحد المختصين في الجغرافيا الزراعية (Grigg, 1984, 17) أن الجغرافيين تركوا فعلا حقل البحث عن تأثير الظروف الطبيعية على الإنتاج ، إلى الاختصاصيين في فروع أخرى ، وتفرغوا للبحث عن دور العوامل البشرية ، وخصوصا ما يتعلق بالجانب الاقتصادي. ولعل أفضل ما يعبر عن هذا التوجه هو ذلك العدد الوفير من الدراسات المعنية

بمناقشة وتطبيق نموذج فان ثونين والذي يؤكد علـــى دور المـــسافة ، والسوق في تقرير نوع المحاصيل التي يمكن إنتاجها ، ودرجة كثافـــة استخدام الأرض في أي مكان (Healey and Ilberry, 1990, 21).

التنمية الإقليمية في المناطق الريفية

يرتبط بعملية التنمية الإقليمية في المناطق الريفية ، قـــدرة هـــذه المناطق على توظيف إمكانياتها الداخلية في إنتاج سلع يمكن تصديرها إلى أسواق خارجية. ويتطلب هذا الشرط ضرورة تطوير الارتباطات المكانية بين هذه المناطق الريفية ، ومناطق الأسواق المحتملة لسلعها، وذلك بالاعتماد على ظروف مواقع هذه المنـــاطق بالنـــسبة لمنـــاطق أسواقها. ويعتمد هذا التطوير كثيرا على تطـــوير شـــبكة مواصـــلات حديثة تربط هذه المناطق الريفية بالعالم الخارجي ، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بها (Wagner, 1990,) .

وفيما يختص بهذا الموضوع ، فإن للأسواق الدورية دوراً مهماً في تطوير المناطق الريفية ، عن طريق تشجيع زيادة الإنتـــاج بهـــا. فبالإضافة إلى دور هذه الأسواق كنقاط لتصريف الفائض من الـــسلع داخل الإقليم ، فإنه يمكن توظيفها كمراكز مخصصة لتقديم الخـــدمات الاجتماعية. ويمكن أن يشار في هذا الـــصدد إلـــى مـــا أكـــد عليـــه جونســـون (Johnson, 1970) ، من أن أهم أسباب تطـــور وتوجـــه الريف الإنجليزي نحو السوق في فترة الثورة الصناعية ، هو انفتـــاح

هذا السوق نحو تطوير علاقات التبادل التجاري بينه وبين مناطق الاستهلاك ، وذلك من خلال الأسواق الدورية في هذا الريف.يتعلق بظروف الموقع مدى كفاءة الارتباطات المكانية المتوفرة بهذا الموقع، في تقديم تسهيلات لعملية التفاعل المكاني بين أجزاء الإقليم الموجهة نحوه جهود التنمية من جهة ، وبين مثل هذا الإقليم والعالم الخارجي من جهة أخرى. ولا تقتصر إمكانيات هذا التفاعل المكاني على خدمة عملية التنمية_الإقليمية من خلال تسهيل حركة التبادل التجاري. فيجب أن تتوفر عن طريق هذا التفاعل المكاني أيضا إمكانيات لتمكين السكان داخل هذا الإقليم من الحصول على الخدمات الاجتماعية الضرورية ، مثل التعليم والرعاية الصحية ، والتي تقدم ضمن المشروعات الخاصة بتطوير ظروف الموضع (Gore, 1984, 67 and 215).

ويظهر هنا شكل من التكامل في عملية التنمية الإقليمية بين مفهومي الموضع والموقع. فكما يتضح من النقاش المشار إليه أعلاه ، أن إنشاء مشروعات لزيادة الإنتاج وتحديثه ومشروعات أخرى خاصة بالبنية التحتية ، لا يعد كافيا في حد ذاته إذا لم يصاحب هذه المشروعات مشروعات خاصة لتطوير ظروف الموقع، وذلك مثل مشروعات الطرق، التي تهدف إلى الربط بين مناطق الإنتاج ، ومناطق الاستهلاك، داخل الإقليم المعنى بعملية التنمية. وتقوم مثل هذه المشروعات بدور فعال في التشجيع على زيادة الإنتاج وتحديثه،

لأن هذه الزيادة تعتمد في هذه الحالة على مبررات اقتصادية تتمثل في توفر القدرة على تصريف فائض الإنتاج ، وينطبق مثل هذا الموقف على المشروعات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية للسكان في المناطق الريفية. فبدون مشروعات حديثة للمواصلات لا يستطيع هؤلاء السكان الوصول إلى المراكز التي تقدم فيها هذه الخدمات الاجتماعية. ولأجل تمكين السكان من الحصول على هذه الخدمات ، فإن مواقع تقديم هذه الخدمات تخضع نفسها لمعايير خاصة تتعلق بإمكانيات ظروف الموقع في خدمة عملية التنمية. ويتضح هذا الأمر في حالة منطقة جازان ، حيث نجد أن كثيرا من مشروعات الخدمات الاجتماعية ، والبنية التحتية، أقيمت في مواقع معينة لاعتبارات خاصة بظروف الموقع (حبيب، 1998). وكمثال على هذه الاعتبارات ، التوسط بين مناطق ذات كثافة سكانية عالية أو الوقوع في منتصف الطرق بين مراكز حضرية رئيسة أو وجود مستوطنة ريفية ذات عدد كبير من السكان.ويمكن التنويه هنا بدور الأسواق الدورية كنقاط لتصريف الفائض من السلع داخل الإقليم ، وكذلك كمراكز مخصصة لتقديم الخدمات الاجتماعية. ويؤكد جونسون (Johnson, 1970, 114-116 and 169-170) في هذا الخصوص ، على أن دور هذه الأسواق يعد شرطا أساسيا في عملية التنمية الإقليمية الريفية بسبب تشجيع هذه الأسواق لعملية التبادل الداخلي في السلع ، وتشجيعها على تحول الزراعة من نشاط معاشي إلى نشاط موجه للسوق. وبالرغم من أهمية

التكامل بين مفهومي الموضع والموقع ، إلا أن غالب الدراسات العلمية باللغة العربية في موضوع التنمية الإقليمية ، إما أنها تتجاهل تماما مفهوم الموقع ، أو أن اهتمامها بهذا المفهوم يكون قليلا. إذ تؤكد معظم هذه الدراسات على وصف الأحوال الداخلية البشرية والطبيعية كسبيل للتعرف على إمكانيات التنمية الإقليمية لأي إقليم. كما تميل هذه الدراسات إلى وضع توصيات بالمشروعات التي يجب إنشاؤها في هذا الإقليم لأجل تطويره. ويغلب على هذه المشروعات المقترحة ، أن تكون مشروعات هدفها زيادة الإنتاج ، أو لتقديم خدمات اجتماعية. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال كتابان في موضوع التنمية الإقليمية (3) صاغ مؤلف كل منهما كتابه على نسق ما عُرف في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بالتخطيط الطبيعي أو المادي " Physical Planning"، والذي يعتمد على وضع وصف إقليمي، يتضمن جرداً للموارد الطبيعية والبنية التحتية. وبالرغم من احتواء هذين الكتابين على جهد قيم في مجال البحث عن إمكانيات التنمية، اعتمادا على ظروف الموضع ، مثل توفر الثروات الطبيعية، إلا أن مؤلفي هذين الكتابين لم يتطرقا إلى دراسة إمكانيات التنمية اعتمادا على ظروف الموقع، وأضاع الباحثان بهذا المنهج فرصة تقديم توصيات خاصة بالتنمية ، عن طريق تطوير العلاقات المكانية داخل أي إقليم ، وبين هذا الإقليم والمناطق التي يمكن أن يقوم بينها وبينه فرص للتبادل التجاري. على أن هنالك دراسة أحدث (4) ، أشار

واضعها فيها إلى بعض المفاهيم المكانية فقط كما أشار فيها أيضا إلى موضوع التخطيط المكاني إلا أنه توقف عند هذا الحد ولم يوظف هذه المفاهيم في دراسته عن التنمية الإقليمية.

وصف ظروف الموضع لمنطقة جـــازان (البيئـــة الطبيعيـــة والنطاقات الإنتاجية) الموقع والمساحة: تحتل منطقة جازان الـــركن الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، ويحدها مـــن الـــشمال إمارة منطقة مكة المكرمة ومن الشرق إمارة منطقة عسير والـــيمن، كما يحدها غربا البحر الأحمر. وجازان منطقة حدودية تشكل أجزاؤها الجنوبية والجنوبية الشرقية الحـــدود الدوليـــة للمملكـــة العربيـــة السعودية مع جمهورية اليمـــن (الشكل رقم 1). تبلغ مساحة منطقـــة جازان حوالي 14.000 كم2. وتمتد طوليا لمسافة تبلغ 225 كم مـــن الشمال إلى الجنوب ، بينما يتراوح عرضها من الشرق إلى الغـــرب 25 كم في الجهات الشمالية ، وحـــوالي 50–65 كـــم فـــي الجهـــات الجنوبية.

البيئة الطبيعية في منطقة جازان:

يمكن التمييز بشكل عام بين قسمين طبيعيين رئيـــسين تتكـــون منهما منطقة جازان. ويشكل سهل تهامة الذي يقع إلى الغرب ، الجزء الأكبر من هذه المنطقة ، بينما يتشكل باقي المنطقة من مرتفعات جبال جازان ، التي تمتد إلى الشرق من هذا السهل.

التضاريس: الشكل رقم (1) يتكون الجزء الغربي من منطقة جازان من سهل ساحلي منخفض (سهل تهامة) يمتد من الشمال إلى الجنوب. ويرتفع هذا السهل تدريجيا من الغرب إلى الشرق حيث يبلغ أقصى ارتفاع له 150 متراً فوق سطح البحر فقط، ويمر بهذا السهل عدد من الأودية التي تقطعه من الشرق إلى الغرب، ويفصل بين هذه الوديان ، سهول تغطيها تكوينات رملية في الغالب ، أو سهول حصوية مثل السهل الذي يقع بين بيش والدرب. وفيما عدا بعض الجبال المنفردة وذات الارتفاع البسيط ، مثل جبلي عكوة الشمالي ، وعكوة الجنوبي ، وجبل عكاد ، فإنه لا توجد بهذا السهل أي ظواهر تضاريسية بارزة تعوق الحركة فيه بأي اتجاه، وذلك كما تبين للباحث من تجوله بالمنطقة.يفصل بين سهل تهامة وجبال جازان ، نطاق انتقالي يتكون من تلال متوسطة الارتفاع والتي تمتد أيضاً في شريط مواز لهذا السهل من الشمال إلى الجنوب، ويتراوح ارتفاع هذا النطاق بين 200 متر في أجزائه الغربية و700 متراً في أجزائه الشرقية عن سطح البحر، ونجد أنه بسبب الارتفاع النسبي لمعدلات الأمطار في هذا النطاق ، فإن آثار التعرية السيلية واضحة به.وبالرغم من أن النطاق الجبلي الذي يكون الجزء الشرقي من منطقة جازان هو جزء من سلسلة جبال السروات إلا أن هذا النطاق يقف منفصلا عن هذه السلسلة بفعل الحركة الانكسارية التي نتج عنها منخفض البحر الأحمر. وتسببت هذه الحركة في ظهور هذا النطاق الجبلي على هيئة

كتل جبلية "Massifs" منفصلة عن بعضها البعض. وأدت عملية النحت، التي تشكلت منها الأودية التي تقطع هذا النطاق، إلى تعزيز هذه الصفة بفعل الخوانق الجبلية التي شكلتها والتي تفصل بين هذه الكتل، وتتضح هذه الصفة خصوصا في المنطقة التي تقع بها كتل جبل فيفا وجبال الحشر وجبال بنى مالك وجبال بلغازى، ويتراوح ارتفاع هذه الكتل الجبلية بين 1300 – 1700 متراً عن سطح البحر في المتوسط ، ولكن هنالك بعض القمم التي يصل ارتفاعها إلى 2200 مترا. المناخ:تقع جازان ضمن نطاق المنطقة المدارية الجافة من العالم. وأدى موقعها في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية إلى تمتعها بنظامين للمطر، فتقع جازان من ناحية ، تحت تأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تسقط أمطارها صيفاً ، كما تستقبل من ناحية أخرى التأثيرات القادمة من منطقة البحر المتوسط ، والتي تتسبب في سقوط أمطار خريفية وشتوية على هذا الإقليم.

ولا ينفي هذا التعميم وجود تنوع مناخي فرضته ظروف التضاريس والموقع الخاصة بمنطقة جازان نفسها. فقد أدى التنوع المتمثل في وجود سهول ساحلية منخفضة ، وكتل جبلية عالية ، إلى ظهور اختلاف كبير في كميات الأمطار بين منطقة وأخرى. ويتضح هذا الاختلاف في حقيقة أن معدلات الأمطار ترتفع بصورة ملحوظة من الغرب إلى الشرق ، كنتيجة للتغير في ارتفاع السطح. فبسبب أن نطاق جبال جازان هو الأكثر ارتفاعا في منطقة جازان ، فإنه يستقبل

أعلى معدلات للأمطار بها. أما بالنسبة للموقع فنجد أنه حتـــى داخـــل سهل تهامة نفسه ، فإن معدلات الأمطار ترتفع في المحطات الداخلية عن المحطات الواقعة على الساحل ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1).

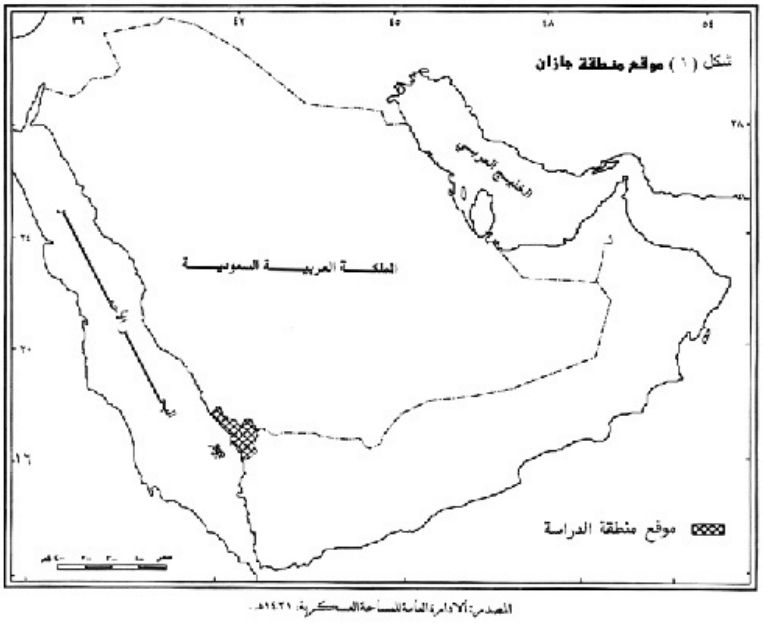

شكل رقم (1) : موقع منطقة جازان.

جدول رقم 1: معدلات الأمطار السنوية في بعض محطات منطقة جازان للأعوام 1980-1990*

النطاق البيئي	اسم المحطة	معدل الأمطار السنوي (مليمتر)
تهامة الساحلية	مدينة جازان	50
تهامة الداخلية	بيش	185
	ضمد	160
	أبو عريش	262
التلال المتوسطة الارتفاع	هروب	450
	العارضة	318
	الخوبة	372
جبال جازان	فيفا	638
	جبل سلا	332

* المحطات المذكورة في كل نطاق وضعت مرتبة من الشمال إلى الجنوب.

* المصدر: وزارة الزراعة والمياه، إدارة تنمية المياه، قسم الهيدرولوجيا، صبيا، بيانات غير مطبوعة.

درجات الحرارة

يتصف سهل تهامة بشكل عام بأنه حار صيفا ودافئ شتاءً، ويمكن مع هذا الوضع العام أن تنخفض معدلات درجات الحرارة شتاءً في المناطق الداخلية من تهامة، حيث يمكن أن يهبط متوسط الدرجات الصغرى لدرجات الحرارة في شهر يناير إلى أقل من 22 درجة مئوية، ويقل هذا المتوسط في المناطق الجبلية.

التربـــــة

تفتقر الأجزاء الساحلية من سهل تهامة للتربة الزراعية الجيدة ، وذلك بسبب قلة الأمطار وانتشار السبخات. وتتواجد التربات الحقيقية في المناطق الداخلية من هذا السهل ، حيث تحتوى مناطق أحـــواض الوديان على تربة منقولة لومية أو لومية سلتية، ذات مقدرة عالية على الاحتفاظ بالمياه. وتتواجد هذه التربة أيضاً في السهول المحيطة بهـــذه الأودية. ولكننا نجدها في هذه المناطق مختلطة بالرمال على درجـــات متفاوتة ، تزيد مع الابتعاد عن مجارى الأودية، كما أنها أقل عمقاً في مثل هذه المناطق. وتتواجد في مناطق الـــتلال المتوســـطة الارتفـــاع ومناطق جبال جازان تربة طينية، وتتعرض هذه التربة للانجراف في مناطق المنحدرات الجبلية بسبب ارتفاع معدلات الأمطار ، والنـــشاط البشرى الذي أدى إلى زوال الغطاء النباتي الطبيعي. وتنحصر التربة الزراعية لهذه الأسباب في مناطق المدرجات الزراعية الواقعة تحـــت الاستغلال الزراعي الفعلي ، وبعض الشعاب الجبلية. أما في المناطق المنبسطة فإن التربة الزراعية تتوفر في قيعـــان وضـــفاف الأوديـــة المتوفرة في المنطقة.

الموارد المائية

بالرغم من المعدلات العالية للأمطار الساقطة على مناطق جبال جازان ، إلا أنها تعد فقيرة في مخزونها من المياه الباطنية. فالطبقات

الرسوبية التي يمكن أن تختزن فيها المياه الباطنية، ذات سمك بسيط في هذه الأجزاء من جازان. ويتكون بذلك فائض كبير من مياه الأمطار ينحدر على المرتفعات ليجري غرباً عبر الأودية التي تصب في سهل تهامة، أدت هذه العملية إلى إغناء سهل تهامة بمصدر مهم من المياه السطحية ، والتي تشكل عماد الزراعة التقليدية فيها. ويُختزن جزء كبير من هذه المياه السطحية في الطبقات الرسوبية السميكة ، التي يتصف بها التكوين الجيولوجي لسهل تهامة.

وتتفاوت مناطق سهل تهامة في نوعية وكميات هذه المياه، فتتميز المياه في المناطق الداخلية من هذا السهل بانخفاض نسبة الأملاح بها، كما أن كميات هذه المياه تكون أكبر في نفس هذه المناطق ، وخصوصاً في مناطق أحواض الأودية والسهول المحيطة بها، وتزداد نسبة الأملاح في المياه الجوفية كلما اقتربنا من المناطق الساحلية كما تقل كمية هذه المياه.

النطاقات البيئية (الإنتاجية) في منطقة جازان

نتيجة لظروف المناخ والتضاريس وتوفر المياه فإنه يمكن تقسيم منطقة جازان إلى أربعة نطاقات بيئية " إنتاجية " مختلفة ، يتصف كل منها بإمكانيات اقتصادية مختلفة ، ومنتجات زراعية من نوع خاص. وتوجد هذه النطاقات البيئية على شكل أحزمة متوازية تمتد من

الشمال الغربي ، إلى الجنوب الشرقي ، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (2). وهذه النطاقات البيئية هي:

(1) نطاق تهامة الساحلية
(2) نطاق تهامة الداخلية
(3) نطاق التلال المتوسطة الارتفاع
(4) نطاق جبال جازان

بالرغم من وجود بعض التشابه في أنواع السلع الزراعية التي تنتجها هذه النطاقات الأربعة ، إلا أن كل نطاق منها يتمتع بالتخصص في إنتاج سلع زراعية محددة. ويعتمد هذا التخصص على الميزات التفاضلية لكل واحد من هذه النطاقات في عوامل المناخ ، والتربة ، والموارد المائية ، وذلك كما يشير إليه الوصف في الصفحات السابقة. ويوضح الجدول رقم (2) نوع السلع التي يتخصص في إنتاجها كل نطاق (5).

إمكانيات التنمية الإقليمية ووسائل تحقيقها في منطقة جازان

يشير الوصف السابق لمنطقة جازان ومواردها الاقتصادية إلى توفر هذه المنطقة على إمكانيات كبيرة للتنمية الإقليمية. فمن حيث موارد الثروة الزراعية والطبيعية فإن هنالك فائضاً في كثير من السلع في كل نطاق بيئي من منطقة جازان ، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (2) السابق ذكره. ويشكل النظام المكاني الذي تقوم على أساسه عملية

التبادل التجاري في هذه الثروة داخل منطقة جازان إمكانيات من نوع آخر يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الإقليمية في نفس هذه المنطقة. فتتوفر في منطقة جازان نظام اقتصادي مبني على مبادئ السوق وهنالك حركة تجارية نشطة لتصريف الفائض. وفيما يختص بالقطاع الزراعي التقليدي فإن المنطقة تتوفر فيها آلية جيدة لتصريف فائض الإنتاج تتمثل في نظام الأسواق الدورية.

وكما سيتم تفصيله لاحقا فإن جهود التنمية الإقليمية في منطقة جازان يعتمد نجاحها على كيفية توظيف هذه الإمكانيات لصالح عملية التنمية. ولهذا يرى الباحث أن المشاريع المخصصة لعملية التنمية يجب أن توجه نحو تطوير كل من الإمكانيات الإنتاجية والارتباطات المكانية داخل منطقة جازان على النحو التالي:

أولاً: تطوير الإمكانيات الإنتاجية

وترتبط عملية التنمية في هذا الخصوص بظروف الموضع وما يقدمه من إمكانيات. ونجد أنه في حالة منطقة جازان أن تطوير الثروة الزراعية والطبيعية الخاصة بهذه المنطقة يجب أن يحتل المقام الأول في جهود التنمية الإقليمية وذلك لتوفر هذه المنطقة على إمكانيات كبيرة في هذه الثروات. ويقدم الجدول رقم (2) صورة جيدة عن هذه الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة في كل نطاق بيئي من منطقة جازان وذلك كالتالي:

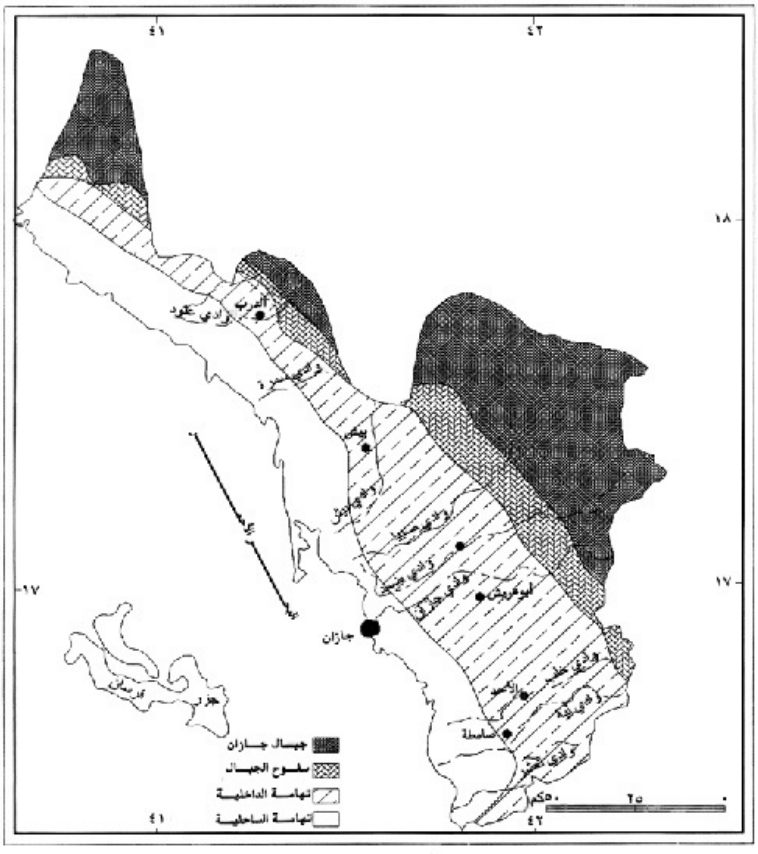

Source: After Habib, 1988.

شكل رقم (2) : النطاقات البيئية لمنطقة جازان

(1) يحدد الجدول أنواع السلع التي تنتج في كل نطاق بيئي والإمكانيات المتوفرة لإنتاج فائض من هذه السلع في هذا النطاق.

(2) يوضح الجدول بصورة قاطعة وجود تنوع في الإنتاج داخل منطقة جازان. ويشير هذا إلى ضرورة تشجيع الإنتاج المتوفر في أي نطاق ، والذي توجد له حاجة في النطاقات الأخرى.

(3) يمكن هذا الجدول من التعرف على السلع التي تتوفر إمكانية لتصديرها إلى خارج منطقة جازان.

وتختص الإمكانيات المشار إليها أعلاه بالظروف الداخلية، أي ظروف الموضع، وما يتوفر في منطقة جازان من الميزات التفاضلية التي توفر تسهيلات لإنتاج سلع معينة. وتعنى هذه الدراسة بالكيفية التي يتم بموجبها توظيف هذه الإمكانيات الداخلية لأجل زيادة الإنتاج الزراعي والموارد الزراعية الطبيعية في هذه المنطقة بشكل عام ، ولكل نطاق بيئي فيها بشكل خاص. ويعتمد تحقيق هدف زيادة وتطوير إنتاج هذه الموارد، على إقامة المشروعات الإنتاجية التي ترتكز على مبدأ استثمار الميزات التفاضلية لكل نطاق بيئي في منطقة الدراسة.

ويقترح الباحث ، من حيث المبدأ، ولأجل الحصول على نتائج سريعة، أنه يمكن التركيز على تطوير الإنتاج الزراعي في نطاق تهامة الداخلية ، التي تتوفر بها الإمكانيات الزراعية الأفضل في كل منطقة جازان، ويتطلب هذا إقامة مشاريع لتحسين وزيادة إنتاج محاصيل الحبوب ، والحبوب الزيتية ، والأعلاف ، والخضروات والفواكه في هذا النطاق. ويشترك هذا النطاق مع النطاقات الأخرى

في ضرورة إقامة مشروعات لتنمية الثـروة الحيوانيـة ، والمـوارد الزراعية ، والموارد الطبيعية الأخرى. أما بالنسبة لنطـاقي الـتلال وجبال جازان فإنه من المناسب إقامة مشروعات لتطوير إنتاج العسل، والمنتجات الغابية وبعض أنواع الفواكه والبن. ويختص نطاق تهامـة الساحلية بحاجته إلى مشروعات لتطوير الثروة السمكية ، والمنتجـات البحرية الأخرى.

جدول رقم 2: النطاقات الإنتاجية (البيئية) في منطقة جازان والسلع التي تنتج في كل نطاق*

السلع المنتجة	النطاقات البيئية			
	تهامة الساحلية	تهامة الداخلية	التلال المتوسطة الارتفاع	جبال جازان
أولاً: محاصيل زراعية وحيوانية				
ذرة ودخن	1	4	2	2
خضروات منوعة	1	4	2	2
أعلاف خضراء	2	4	2	2
مانجو وتين وجوافة	1	4	1	1
موز وبابايا	1	3	4	3
ليمون وقشطة **	1	3	3	3
بقوليات (دجرة ولوبيا)	1	4	2	2
ضأن وماعز	2	4	4	4
أبقار	1	4	3	4
إبل	4	3	3	3
سمسم وزيت سمسم	1	4	2	1
سمن حيواني	1	3	3	4
عسل	1	2	3	4

أسماك طازجة ومحفوظة ومنتجات بحرية أخرى	4	1	1	1
فل	1	4	3	1
بن	1	1	1	2
فلفل جبلي	1	1	2	3
ثانياً: منتجات طبيعية				
نباتات عطرية ***	1	3	3	4
كادي	1	2	4	3
حطب وفحم وقطران	1	3	4	3
خوص من نباتات الـــدوم والحلفـــا ****	2	4	2	2
مساويك (من شجر الراك)	4	4	1	1
أخشاب للأثاث المنزلـــي والبنـــاء والأدوات الزراعية	1	4	4	3
ثمار أشجار طبيعية *****	4	4	4	4
طين يستخدم في صناعة الفخار	1	3	4	1

المصدر: الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث. انظر أيضا الهامش رقم (5).

* تعنى الأرقام الواردة في الجدول ما يلى:

(1) سلع لا تنتج أبداً في هذا النطاق ولا تتوفر ظروف طبيعية لإنتاجها.

(2) سلع تنتج، أو تتوفر إمكانيات لإنتاجها بكميات قليلة، مع وجود عجز مزمن في إنتاجها بهذا النطاق.

(3) سلع تنتج بكميات معتبرة ويوجد فائض للتصدير أحياناً. ولكن قد يوجد عجز في بعض السنوات مما يدعو لاستيراد هذه السلع لسد العجز في إنتاجها.

(4) سلع يجرى إنتاجها حالياً، أو يمكن إنتاجها، بكميات كبيرة. ويوجد فائض، أو إمكانية وجود فائض، للتصدير إلى النطاقات الأخرى وإلى خارج المنطقة.

** تعرف فاكهة القشطة " Custard fruit " في منطقة جازان باسم شفلح. ويطلق عليها مسمى سفرجل في بعض المناطق الجبلية.

*** يطلق عليها في منطقة جازان مسمى " خطور " . وتتكون من مجموعة من النباتات العطرية والتي هي حسب مسمياتها المحلية ريحان وسكَبْ وشيح وشذاب وعبّل " مغيبرة " ومردقوش. وتستخدم هذه النباتات في

الزينة الشخصية ولرائحتها.
**** تؤخذ الحلفا من تهامة الداخلية فقط.
***** لا تتوفر ثمار شجر السدر " نبق " إلا في تهامة الداخلية. أما ثمار شجر الدوم وثمار شجر الراك "كباث" فإنهما يؤخذان من تهامة الساحلية والداخلية. ويوجد التمر الهندي في نطاقي التلال وجبال جازان فقط.

ويؤكد الباحث أن المشروعات المشار إليها أعلاه لتطوير موارد الثروة الزراعية والطبيعية في منطقة جازان ، يجب أن توجه لتطوير إنتاج السلع التي يتخصص بها كل نطاق بيئي ، والتي توجد لها حاجة في النطاقات الأخرى من نفس المنطقة. ويعمل هذا الإجراء على فتح فرص أكبر للتبادل التجاري الداخلي بين أقاليم منطقة جازان.

وكنتيجة لهذا ، فإن المشروعات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج وتطويره ستساهم في نفس الوقت على تحقيق قدر أكبر من الارتباطات المكانية داخل منطقة الدراسة عن طريق زيادة فرص التبادل التجاري ، وذلك على النحو التالي:

(1) تحقيق علاقات ارتباطيه كبيرة بين أجزاء منطقة جازان من ناحية ، وبين هذه المنطقة وباقي أجزاء الوطن من ناحية أخرى، ويتم هذا الأمر بتطوير إنتاج السلع التي تتوفر لها إمكانيات إنتاج فائض، ويؤدي وجود هذا الفائض إلى قيام فرص كبيرة للتبادل التجاري الإقليمي داخل منطقة جازان ، وبينها وبين باقي مناطق المملكة العربية السعودية. ويكون من الأفضل أن يتم التركيز على إنتاج السلع التي يوجد عجز في

إنتاجها في باقي مناطق المملكة العربية السعودية، إذ يؤدى هذا إلى توفر إمكانيات كبيرة لتصريف هذه السلع.

(2) تحسين الظروف الداخلية للموقع، ويتم هذا الأمر بقيام مشروعات إنتاجية يمكن أن تعمل على استقطاب أنشطة أخرى من داخل أو خارج المنطقة، وتعمل هذه المشروعات أيضا على تشجيع قيام نشاط اقتصادي محلى ، يقوم على استخدام منتجات هذه المشاريع كمواد أولية لإنتاج سلع للاستهلاك المحلى، أو للتصدير إلى خارج المنطقة. وكمثال على هذا فإن قيام مشروع لتصنيع الأعلاف المركزة للدواجن في نطاق تهامة الداخلية ، سيؤدى إلى تطور في نشاط إنتاج البيض والدواجن في هذا النطاق والنطاقات الأخرى من منطقة جازان، وسيؤدى هذا في نفس الوقت إلى حدوث توسع في أنشطة اقتصادية أخرى مثل نشاط إنتاج الحبوب ، والحبوب الزيتية ، ونشاط صيد الأسماك والتي تمد هذه الصناعة بالمواد الأولية التي تحتاجها.

(3) توجيه جهود التنمية لقيام مشروعات الغرض منها تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية من زراعية وصناعية داخل منطقة جازان. ولهذا فإن جهود تطوير الثروات الإقليمية داخل منطقة جازان، يجب أن توجه نحو التعرف على أنواع النشاط التي يمكن أن يؤدي التوسع فيها إلى إيجاد علاقات أوسع مع الأنشطة الأخرى ، مما يؤدي إلى توسعها بشكل أكبر.

يؤدي التوسع في حركة التبادل التجاري بالشكل الـذي وصـف أعلاه، إلى زيادة الإنتاج وتطويره في القطاعات الاقتـصادية ، مـن زراعية وصناعية وخدمية داخل منطقة الدراسة. ويترتب على هـذا انتشار منافع التنمية الإقليمية على مساحة جغرافية أوسـع ، وكـذلك شمولها بالتطوير أعداد أكبر من الفئات السكانية. ويـؤدى هـذا مـن جانب آخر ، إلى تعزيز صفة التخصص الإقليمي في إنتاج سلع معينة داخل كل إقليم من منطقة جازان. ويساهم هذا التطـور فـي تحقيـق تكامل إقليمي بتوفير سلع يحتاجها المستهلكون في أنحاء هذه المنطقة. إذ يؤدي تنويع القاعدة الاقتصادية إلى تشجيع التبادل التجـاري بـين أقاليمه المختلفة. ولكن، وكما تم التأكيد عليه سابقا، فـإن قيـام هـذا التبادل التجاري يتطلب مشروعات لتحسين ظروف الموقع. ويكـون الهدف من هذه المشروعات تمكين إيصال الفائض من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وذلك كما هو موضح أدناه.

ثانيا: تطوير الارتباطات المكانية

تختص المشروعات المشار إليها في القسم السابق من البحـث، والتي تختص بأهداف زيادة الإنتاج وتطويره، بجهود التنمية الموجهة نحو تطوير ظروف الموضع. ونجد من جانب آخر ، أن هدف تطوير الارتباطات المكانية يتطلب إنشاء مشروعات تنمية ، يكـون الهـدف منها تحسين ظروف الموقع.

ومن البديهي ، أن إنشاء بعض المشروعات لتطوير البنية التحتية مثل مشروعات الطرق ، والموانئ ، يؤدي إلى تطوير في عنصر الموقع ، عن طريق زيادة الارتباطات المكانية بين أجزاء هذه المنطقة من جهة ، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى. وينتج عن هذا تسهيل وزيادة في حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي لمنطقة جازان، ولا يعد مجرد بناء الطرق كافيا في حد ذاته ، بل إنه ينبغي العمل على تطوير شبكة المواصلات بشكل يساعد على تطوير بنيتها من حيث أعداد وأحجام العقد المركزية ، والطرفية الخاصة بها. إذ يعمل ذلك على زيادة فاعلية المواصلات في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وفي تسهيل حركة تدفق الأفراد للحصول على السلع والخدمات.

وبالإضافة إلى هذه المشروعات المتخصصة في تطوير البنية التحتية ، فإن ظروف الموقع في الإقليم المستهدف بعملية التنمية الإقليمية ، يمكن تطويرها بحيث تكون قادرة على تحقيق قدر أكبر من الارتباطات المكانية بين أجزاء هذا الإقليم.

وكما تدل عليه دراسة عن التنمية الإقليمية في منطقة جازان (حبيب، 1998) فإن هذا يتم عن طريق إحداث تغييرات في البنية المكانية والنظام المكاني للمستوطنات داخل هذه المنطقة.

وكما يشكله محور هذه الدراسة ، فإن أهداف تطوير ظروف الموقع يمكن تحقيقها عن طريق تطوير وتنمية حركة التبادل التجاري

الإقليمية والخارجية لمنطقة جازان. وتمت الإشارة أعلاه إلى أن المشروعات الموجهة لزيادة الإنتاج في هذه المنطقة ، يمكن أن تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الارتباطات المكانية بين أقاليم منطقة جازان، عن طريق زيادة معدلات التبادل التجاري بين أقاليم هذه المنطقة. ويتحقق هذا المقصد ، باختيار المشروعات الإنتاجية التي يؤدي فائض إنتاجها إلى تعزيز صفة التخصص الإقليمي ، وظهور تكامل اقتصادي إقليمي داخل منطقة جازان ، مما يعنى زيادة في الارتباطات المكانية بين أجزاء هذه المنطقة ، وبينها وبين باقي أقاليم المملكة العربية السعودية.

وبناءً على ما سبق ، فإنه يمكن استنتاج أن نجاح عملية التنمية الإقليمية في تحقيق أهدافها بمنطقة جازان ، يعتمد كثيرا على ما يمكن أن تحققه هذه التنمية من تطور في الارتباطات المكانية، ممثلة في شبكة الطرق وحركة التبادل التجاري، بين أجزاء هذه المنطقة.

وسيخصص القسم التالي من هذه الدراسة لوصف وتحليل نظام الأسواق الدورية في منطقة جازان، ويسعى الباحث من هذا التحليل إلى الكشف عن كيفية تمكن نظام تقليدي للتبادل التجاري ، من توظيف عنصري الموضع والموقع لإتاحة قدر كبير من التحكم في المساحة الجغرافية ، وعاملي المسافة والزمن.

وتشكل الأسواق الدورية آلية جيدة لتصريف فائض منطقة جازان من المنتجات الزراعية ، وتتم خلالها معدلات عالية من التبادل

التجاري. وبهذا تساهم هذه الأسواق في تحقيق تكامل اقتصادي داخل منطقة جازان ، كما أنها تساهم في اندماج هذه المنطقة في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية. وبسبب هذه الأهمية للأسواق الدورية في الحركة التجارية بمنطقة جازان ، فإن المحافظة عليها تساهم في عملية التنمية الإقليمية بهذه المنطقة.

دور الأسواق الدورية في التنمية الإقليمية بمنطقة جازان

تكمن قيمة الجدول رقم (2)، السابق إيراده، في كونه وسيلة للتعريف بإمكانيات التبادل التجاري الداخلي في منطقة جازان. ويحقق الجدول هذا الغرض بإبرازه لأربع حقائق توضح العوامل الأساسية التي تشجع على قيام تبادل تجارى بين النطاقات البيئية المختلفة في منطقة جازان ، وذلك كما يلي:

(1) يعرف الجدول المنتجات التي يتخصص في إنتاجها كل نطاق.

(2) يدل غياب بعض السلع من قائمة المنتجات الخاصة بأي نطاق أو مجرد وجود عجز في إنتاجها ، على وجود حاجة في هذا النطاق لاستيراد هذه السلع من النطاقات الأخرى ، التي يتوفر بها فائض منها.

(3) تساعد الحقيقة السابقة ، في التعرف على أنواع السلع التي يمكن أن تدخل في حركة التبادل التجاري بين النطاقات البيئية المختلفة في منطقة جازان.

(4) إن وجود التباين في أنواع السلع التي تنتج في النطاقات الأربعة المختلفة ووجود الحاجة للتبادل التجاري ، يوضح أهمية قيام نوع من التكامل الاقتصادي بين مناطق جازان المختلفة. ونجد هنا أن الأسواق الدورية في منطقة الدراسة ، تقوم بمهمة تحقيق هذا التكامل بتسهيل عملية التبادل في هذه السلع.

ويرى الباحث أن الأسواق الدورية في منطقة جازان تحمل إمكانيات كبيرة كقنوات للتسويق، وتحقق هذه الأسواق غرض المشروعات المشار إليها سابقا في زيادة الإنتاج ، بوجودها كسوق لتصريف الفائض، ويمكن الاعتماد على هذه الأسواق في تحقيق هذه المهمة ، بسبب أهميتها في الحركة التجارية بالمنطقة وذلك كما يلي :

(1) لا تزال الأسواق الدورية من أهم مناطق البيع والشراء للكثير من سكان منطقة جازان ، وخصوصا لبعض المجتمعات التي تقطن في الجهات المعزولة ، وذات البيئة الجبلية.

(2) تعتبر الأسواق الدورية منفذا رئيسا لتداول نسبة كبيرة من فائض السلع المنتجة محليا.

(3) توجد هذه الأسواق في مواقع المستوطنات الرئيسة في المنطقة.

(4) تعتبر الأسواق الدورية من أهم منافذ التصدير للسلع الفائضة ، كما أنها لا تزال تشكل وسيلة للكثير من السكان للحصول على السلع المستوردة من خارج منطقة جازان.

حركة التبادل التجاري بين الأسواق الدورية في منطقة جازان

تقوم الأسواق الدورية بدور مهم في الربط بين مناطق الإنتاج والاستهلاك داخل منطقة جازان، ويتضح هذا الدور بصفة خاصة في حركة تسويق المنتجات الزراعية والريفية، وتعتبر هذه الأسواق هي المسئولة الأولى عن حركة تبادل السلع بين النطاقات الإنتاجية المختلفة في هذه المنطقة، ويستند وجود هذه الأسواق على حقيقة توفر ضرورات اقتصادية تتطلب مثل هذا النظام الدوري للتسويق.

توجد الأسواق الدورية الخاصة بمنطقة جازان في أفضل المواقع، من حيث الموضع والموقع، فمن حيث الموقع ، نجد هذه الأسواق في مواقع متوسطة بين أقاليم إنتاجية متباينة. وكما يتضح خصوصا في حالة الأسواق الرئيسة في نطاق تهامة الداخلية ، فإن هذه الأسواق ظهرت في مواقع مركزية يسهل الوصول إليها من أي ناحية داخل منطقة جازان ، وتقع على طرق المواصلات الرئيسة بالمنطقة. أما من حيث الموضع فإنها تقع وسط منطقة ريفية ذات حجم سكاني كبير ، ويتوفر بها فائض من المحاصيل الزراعية والموارد الطبيعية. وتعمل هذه الأسواق كنقاط تجميع لتصريف هذا الفائض إلى مناطق الاستهلاك. وينعكس حجم السكان والموارد الزراعية في منطقة الظهير ، التابعة لكل سوق على حجم هذا السوق. ونجد لهذه الأسباب وجود اختلاف في أحجام هذه الأسواق ، والذي يعكس في

واقع الأمر بعض الخصوصيات المتعلقة بظروف الموضع والموقع الخاصة بكل سوق دوري.

ويستند وجود واستمرارية الأسواق الدورية في منطقة جازان على عدة عوامل خاصة بهيكلها ونظام التبادل التجاري القائم بينها، ويتمتع هذا النظام بدرجة كبيرة من التحكم بالمساحة الجغرافية وبعامل المسافة، وينتج عن هذا قدر كبير من الارتباطات المكانية بين هذه الأسواق ، تتضح نتيجتها في سهولة حركة تدفق السلع بين هذه الأسواق، ويفسر هذا أهمية الأسواق الدورية في حركة التبادل التجاري كأحد أهم قنوات التسويق في هذه المنطقة. ويتصف نظام الأسواق الدورية في منطقة جازان بعدد من الخصائص ، والتي تمكن هذه الأسواق من تحقيق دورها في عملية التبادل التجاري ، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

أولا: يلاحظ في التوزيع الجغرافي لهذه الأسواق أنها توجد على مسافات متساوية من بعضها ، وذلك كما يتضح في الشكل رقم (3). وينتج عن هذا الأمر أن المسافة بين أي مستوطنة في منطقة جازان وأقرب سوق دوري منها تبلغ حوالي 10 كيلومترات في المتوسط. وفيما عدا المستوطنات التي تقع بين سوقي الفطيحة والدرب ، فإنه لا توجد مستوطنة في منطقة جازان يمكن أن تبتعد بأكثر من 15 كيلومترا عن أقرب سوق دوري منها. ويؤدي هذا النمط المكاني

لتوزيع الأسواق الدورية في منطقة جازان إلى تمكينها من خدمة عدد كبير من السكان ، كما يزيد من أهميتها كمنافذ لتصريف الفائض.

ثانيا: ترتبط عملية التبادل التجاري بين الأسواق الدورية بشكل عام بوجود عدة مستويات للتبادل. وتكون لكل مستوى من هذه المستويات وظيفة خاصة به تعمل على تسهيل نقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين. وتتضح في حالة الأسواق الدورية بمنطقة جازان وجود ثلاثة مستويات للتبادل التجاري وهي كالتالي:

المستوى الأول: ويتم بموجبه تداول السلع بواسطة البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك وبدون وجود أي وسيط، ولا يتطلب هذا المستوى إلا توفر خدمة سوق دوري واحد ، حيث إن السلعة التي تعرض للبيع في هذا السوق لا تنقل للبيع في سوق آخر. وتتكون قائمة السلع التي تصرف بهذه الطريقة من المنتجات التالية: السمن والعسل والحبوب والحيوانات الحية ، إضافة إلى بعض السلع القابلة للتلف مثل الخضروات والفواكه الجبلية والخطور(النباتات العطرية)، ويضاف إلى هذا بعض المصنوعات اليدوية المحلية ، مثل الأواني الفخارية ومنتجات الأخشاب ، وبعض مواد الزينة النسائية ، والأطعمة الجاهزة.

وتتصف عملية البيع في هذا المستوى من التبادل التجاري بأنها تتضمن كميات بسيطة من السلع المتداولة. ويجرى التبادل التجاري هنا عبر حيز مكاني ضيق حيث إن مصدر السلع يكون غالباً من

المناطق القريبة من السوق، ولهذا لا يتطلب إجراء هـذا التبـادل إلا توفر الحد الأدنى من الارتباطات المكانية، وبالتالي فإن مدى مساهمته في تشجيع الإنتاج محدودة ، بسبب عدم توفر تسهيلات لنقل الفـائض إلى خارج مناطق الإنتاج.

ولهذه الأسباب السابقة الذكر ، فإن هذا المستوى مـن التبـادل يتصف بمحدودية قدرته في دفع عملية التنمية الإقليمية. وتوضح هـذا الأمر قائمة السلع التي يتم تداولها عبر هذا المـستوى، وهـي سـلع محدودة وبكميات قليلة ، وتمثل الفائض البسيط الذي يتحـصل عليـه المنتجون العاملون فـي نـشاط الزراعـة المعيـشية " Subsistence Farming".

المستوى الثاني: ويتم عبره تبادل السلع عن طريق وسـيط، أو بائع متجول أو تاجر جملة، أو عدة وسطاء، إذ يتم بيـع الـسلع مـن المنتج إلى وسيط ، والذي يبيع هذه السلعة بـدوره إلـى المـستهلك مباشرة ، أو عبر بيعها إلى وسيط آخر في نفـس الـسوق أو سـوق دوري آخر قد تنتقل إليه مع هذا الوسيط الأخير. وتتم عمليـة البيـع النهائي إلى مستهلكين في السوق. وقد يتبقى بعض الفائض والذي ينقله البائع الوسيط إلى سوق دوري آخر.

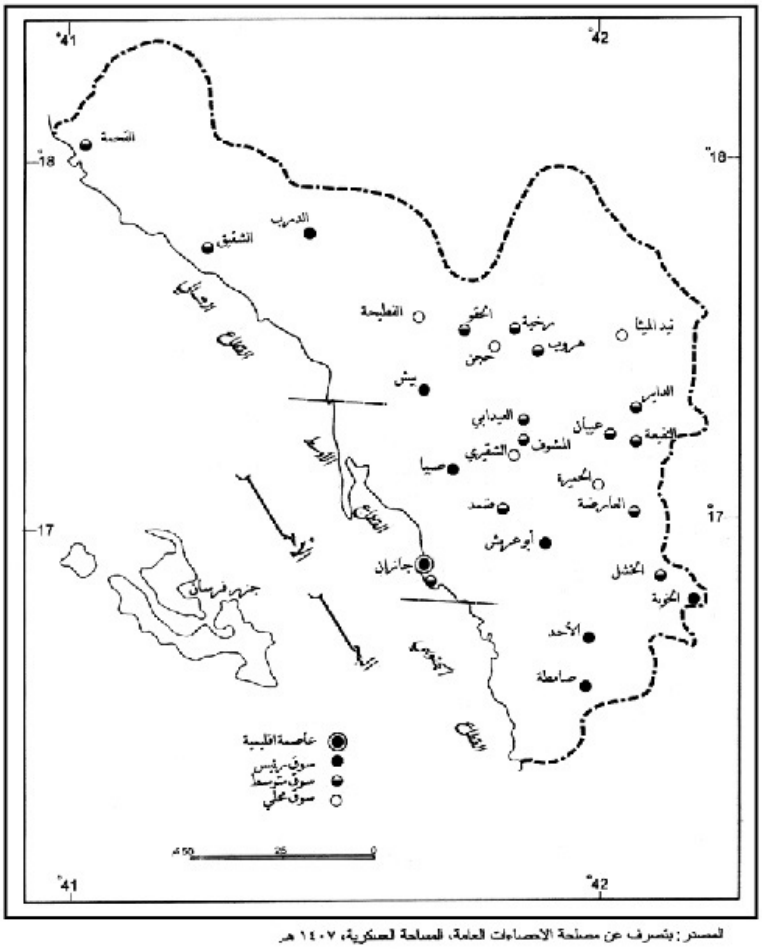

المصدر: بتصرف عن مصلحة الاحصاءات العامة، المساحة العسكرية، ١٤٠٧ هـ

الشكل رقم (3) التوزيع الجغرافي للأسواق

وتتصف عمليات التبادل التجاري التي تتم عبر هـذا المـستوى بأنها تشمل كميات كبيرة من السلع، وتتكون هذه السلع في الغالب من الحيوانات الحية والحبوب والسمن والعـسل والمـصنوعات اليدويـة واللوازم المنزلية.

ويلاحظ هنا أن المنتجات المحلية من الخـضروات الطازجـة ، والفواكه الجبلية، والأسماك ،والخطور ، تصرف ضمن هذا المستوى عن طريق ترتيب خاص وذلك بسبب قابلية هذه السلع للتلف، فتـصل هذه السلع، عدا الأسماك إلى الأسواق الدورية عن طريق المنتجـين ، أو عن طريق متخصصين "جلابة" حيث تباع في بداية افتتاح الـسوق الدوري إلى بائعي الجملة ، عن طريق حراج صباحي أو عن طريق الشراء المباشر. وتختص الأسماك في أن شراءها يتم عـن طريـق حراج صباحي يقام بعد فجر كل يوم في مدينة جيزان ، حيـث ينقـل منها بواسطة البائعين المتجولين إلى الأسواق الدورية التي يزورونها. وبالنسبة للمواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى القادمة من خارج منطقة جازان، ومن ضمنها الخضروات والفواكه والتمور، فإنها تصل إلى السوق في سيارات نقل بواسطة موزعين متخصصين ، والـذين يبيعونها إلى المستهلكين مباشرة، ومن سياراتهم في غالب الأحـوال. وقد يتم بيع هذه المواد الغذائية إلى الباعة المتجولين وأصحاب المحال التجارية الآخرين ، والذين يبيعونها بدورهم بالقطـاعي فـي نفـس السوق.

ويمكن المستوى الثاني من التبادل من تصريف فائض السلع المنتجة في نطاق بيئي في النطاقات البيئية الأخرى داخل منطقة جازان. كما أن مرور السلع على أكثر من وسيط يقدم فرصة إيصالها إلى محيط أكبر من المستهلكين، ولهذه الأسباب فإن تبادل السلع بالشكل الموصوف أعلاه يؤدي إلى وجود قدر أكبر من الارتباطات المكانية، ويترتب على هذا تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج بسبب قدرتهم على تصريف الفائض.

المستوى الثالث: ويجري تداول السلع عبر هذا المستوى عن طريق شراء وسطاء للسلع بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ، من وسطاء آخرين. ويتم شراء السلع لغرض بيعها في سوق دوري آخر. كما أن غالبية السلع المحلية التي تباع في الأسواق اليومية يجلبها بائعو القطاعي في هذه الأسواق ، من وسطاء أو منتجين عبر هذا المستوى من التبادل. وتقتصر عمليات التبادل التجاري عبر هذا المستوى على عمليات البيع بالجملة ، وتتضمن عادة كميات كبيرة من السلع.

وتتكون السلع التي يتم تصريفها بهذه الطريقة في الغالب من الحيوانات الحية، والسمن ، والعسل ، والحبوب ، وبعض المصنوعات اليدوية ، ومنتجات الأخشاب. وكما نرى فإن هذه السلع مشابهة لسلع المستوى الثاني ، ولكن مع فرق أن الكميات المتداولة تحت هذا المستوى تكون كبيرة جداً في الغالب. ويتم عبر هذا المستوى تصريف

غالبية الإنتاج المحلى من الفواكه الجبلية والنباتات العطرية " الخطور".

ويعتبر هذا المستوى هو المسؤول عن نقل السلع من نطاق إنتاجي إلى آخر داخل منطقة جازان ، ولذلك فإنه هو المسؤول عن تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي داخل هذه المنطقة بتسهيله لنقل السلع من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، ويعتبر هذا المستوى هو المسؤول من ناحية أخرى عن نقل صادرات منطقة جازان وخصوصا من الحبوب والحيوانات الحية إلى خارجها، ولذلك فإنه يساهم في تشجيع الإنتاج وتحقيق التنمية الإقليمية.

أما بالنسبة للسلع المستوردة مثل الأدوات المنزلية ،والملابس ، والأرز ، وأنواع المأكولات المعلبة ، فإنها تباع داخل هذه الأسواق إلى المستهلكين بواسطة بائعين متجولين والذين يحصلون عليها من موزعين متخصصين في مدن جيزان ، وصبيا ، وأبو عريش ، أو يتم شراؤها من قبل هؤلاء الباعة المتجولين مباشرة من موزعين خارج منطقة جازان في مدينة جدة.

ثالثا: يجري العمل في الأسواق الدورية وفق جدول زمني يتم بموجبه توزيع أيام الأسبوع على هذه الأسواق، ويتم بموجب هذا الجدول تحديد يوم خاص لكل سوق ، بحيث لا ينعقد في يوم واحد أي سوقان تكون بينهما حركة تبادل تجاري. ويتكفل مثل هذا الترتيب

بمهمة ضمان تدفق السلع بين مثل هذين السوقين من خلال إيقاف التنافس بينهما على حركة التجارة ، التي تتم في يوم السوق الخاص بأي منهما. ويؤدي هذا الترتيب إلى إيجاد تكامل بين عدد كبير من الأسواق يتم بموجبه تدفق للسلع من المناطق التي يتوفر بها فائض إلى مناطق التوزيع والاستهلاك. وينتج بالتالي عن هذا الترتيب تحقيق تكامل اقتصادي بين المناطق التي تخدمها هذه الأسواق.

ويكشف الوصف التالي أن الجدول الزمني الخاص بالأسواق الدورية في منطقة جازان ، يتكفل بوظيفة مهمة ، وهي تحقيق قدر كبير من الارتباط المكاني بين هذه الأسواق. ويتحقق هذا الارتباط من خلال آلية النظام الدوري الذي يؤدي إلى التخفيف من عامل المسافة ، أو التغلب عليه، بالإضافة إلى عامل انخفاض الكثافة السكانية. ويتم هذا على الوجه التالي:

(أ) تتقاسم مجموعة الأسواق الرئيسة في منطقة تهامة فيما بينها ستة أيام من الأسبوع ، وذلك من يوم السبت حتى يوم الخميس ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3) ، فيكون السبت هو يوم بيش والأحد هو يوم سوق الأحد، والاثنين يوم صامطة ، والثلاثاء يكون يوم صبيا ، والأربعاء يوم أبو عريش، وأخيرا يكون يوم الخميس من نصيب الدرب.

جدول رقم 3 : النظام الدوري للأسواق وفئاتها في منطقة جازان .

المجموع	فئة الأسواق			الأيام
	محلية	متوسطة	رئيسة	
3	حجن	مدينة جازان	بيش	السبت
4	الشقيرى	الشقيق، هروب	الأحد	الأحد
5	الحميرة، النفيعة	الحقو، ضمد	صامطة	الاثنين
3	نيد الميثا	الخشل	صبيا	الثلاثاء
4	الفطيحة *	الداير، العيدابى	أبو عريش	الأربعاء
5	رخية، عيبان	العارضة	الخوبة، الدرب	الخميس
1	–	المشوف	–	الجمعة
25	8	10	7	المجموع

المصدر: المسح الحقلى.* أدى التغيير الأخير في حدود المناطق الإدارية إلى ضم سوق القحمة لمنطقة عسير بينما أضيف سوق الفطيحة إلى منطقة جازان.

ويلاحظ على هذا النظام الدوري أن عددا من الأسواق التي تتجاور في المكان تنعقد في أيام متقاربة. فيجري العمل في أي سوق من هذه الأسواق في اليوم التالي للسوق الذي يجاوره. فسوق الأحد الذي ينعقد كل يوم أحد ، ينعقد بعده مباشرة في يوم الاثنين سوق صامطة الذي يجاوره. كما أن سوق أبو عريش الذي يعمل يوم الأربعاء يأتي مباشرة في اليوم التالي لسوق صبيا المجاور ، والذي

يعمل يوم الثلاثاء. ويؤدي هذا الترتيب الزمني إلى جعل عملية نقل السلع بين هذه الأسواق المتجاورة أقل كلفة ، كما أنها تتم في وقت أقصر.

ويوضح هذا الترتيب الزمني المشار إليه أعلاه ، قيمة الأسواق الدورية الخاصة بمنطقة جازان في حركة التبادل التجاري بهذه المنطقة. فانفراد كل سوق من هذه الأسواق الرئيسة بيوم خاص به قلل من المنافسة بين هذه الأسواق، بينما أدى في نفس الوقت إلى تعزيز الروابط التجارية بينها. فيتيح ترتيب تخصيص يوم لكل سوق إمكانية انتقال السلع والأفراد من سوق لآخر ، بسبب انعقاد كل واحد منها في يوم مختلف عن الآخر. بينما نجد أن اشتراك هذه الأسواق الرئيسة في يوم عمل كل منها ، يؤدي إلى الحد كثيرا من فرص التبادل التجاري بينها. ويمكن هذا الترتيب، ولو نظريا، التجار الذين يتنقلون بين هذه الأسواق على العمل وفق جدول زمني يقومون بموجبه بزيارة جميع الأسواق الرئيسة في منطقة جازان على مدار الأسبوع ، مع اختيار يوم الجمعة كيوم راحة.

(ب) يؤدي الجدول الزمني الذي تسير عليه الأسواق الرئيسة من جهة أخرى إلى الحفاظ على الهيمنة التجارية للأسواق الرئيسة على الأسواق الأصغر. فيمكن هذا الجدول كل واحد من الأسواق الرئيسية من فرض سيطرته التجارية على مجموعة من الأسواق الصغيرة التابعة له ، والتي ينعقد كل منها في يوم يختلف عن يوم السوق

الرئيس الذي تتبعه ولكن يتعارض، في وقت انعقاده، في نفس الوقت مع يوم الأسواق الرئيسة الأخرى. وينتج عن هذا الأمر ضرورة اعتماد حركة التبادل التجاري في كل واحد من الأسواق الصغيرة على سوق رئيس. كما ينتج عن ذلك تدفق فائض السلع من الأسواق الأصغر إلى الأسواق الرئيسة. وكمثال على هذا فإن أسواق هروب ، والحقو ، والعيدابي ، والمشوف ، تعتمد كثيرا على سوق صبيا المجاور لها كمنفذ لتصدير فائض سلعها الذي تحصل عليه من الظهير الريفي التابع لها، كما تعتمد على سوق صبيا أيضا في الحصول على غالبية السلع التي تباع فيها. ومما يمكن من حدوث هذا أن هذه الأسواق الصغيرة ينعقد كل منها في يوم مختلف عن يوم سوق صبيا الذي ينعقد في يوم الثلاثاء.

ونجد في غالب الأمر أن الأسواق الأقرب مكانيا داخل كل حلقة إلى السوق الرئيس يتقارب يوم انعقادها مع يوم انعقاد السوق الرئيس الذي تتبعه، فيكون هنالك فرق يوم واحد بين يوم إقامة هذا السوق ، ويوم السوق الرئيس، أي أنه يسبقه بيوم ، أو يأتي بعده مباشرة في اليوم التالي، وكمثال على هذا نجد أن سوقي ضمد ، والعيدابي ، واللذين ينعقدان على الترتيب في يومي الاثنين والأربعاء ، يأتي يوم سوقهما قبل سوق صبيا بيوم، في حالة سوق ضمد، وبعده بيوم في حالة سوق العيدابي.

(ج) بالنسبة للأسواق الصغيرة ، نجد أن كل مجموعة متقاربة مكانيا من هذه الأسواق تتبع سوقا رئيسا مجاورا لها. وتشكل كل مجموعة من هذه الأسواق حلقة منفردة ، يقع السوق الرئيس على رأسها. ولا تنحصر الأسواق الخاصة بكل حلقة في نطاق بيئي واحد ، بل تتوزع على عدد من النطاقات البيئية الخاصة بمنطقة جازان.

ولا يتعارض الجدول الزمني لكل مجموعة من الأسواق الصغيرة مع جدول السوق الرئيسي الذي تتبعه ، حيث ينعقد كل منها في يوم يختلف عن يوم انعقاد السوق الرئيس ، كما أن كل واحد من هذه الأسواق الصغيرة ينعقد في يوم يختلف عن الآخر. ويعمل هذا الترتيب الزمني على تسهيل انتقال السلع والأفراد بين الأسواق الصغيرة من جهة ، وبينها وبين السوق الرئيس الذي تتبعه من جهة أخرى. يؤدي هذا الوضع إلى تسهيل عملية نقل السلع من مناطق فائض الإنتاج، التي تقع في وسطها هذه الأسواق الصغيرة، إلى مناطق التوزيع والاستهلاك التي تقع بها الأسواق الرئيسة. ويعنى هذا في غالب الأمر انتقال هذه السلع من نطاق بيئي إلى آخر. ويعمل الجدول الزمني الخاص بالأسواق الصغيرة في نفس الوقت على تسهيل تنقل السلع بين هذه الأسواق ، وخصوصا تلك التي يقع كل منها في نطاق بيئي تختلف منتجاته عن منتجات الأسواق الواقعة في نطاق بيئي آخر.

(د) تنعقد الأسواق الصغيرة، التي تتقارب مكانيا، في أيام متقاربة من بعضها. وكمثال على هذا الوضع يتقارب سوقا ضمد ، والشقيري ، وسوقي هروب ، والحقو كما يتقارب سوقا عيبان ، والداير. ولا يشترط في مثل هذا التقارب أن يكون كل من السوقين المتقاربين ضمن حلقة واحدة وكمثال على هذا سوقا العيدابي وعيبان.

(هـ) يوجد تزامن بين عدة أسواق في حالات كثيرة حيث يمكن أن نجد سوقين أو أكثر ينعقدان في يوم واحد، وقد يكون هذا التزامن بين سوقين يتشاركان معا في نفس النطاق البيئي، ولا يشكل هذا التزامن أي تعارض بين هذه الأسواق ، وذلك بسبب التوزيع الجغرافي الذي تتباعد بموجبه هذه الأسواق مكانيا عن بعضها البعض. فنجد على سبيل المثال أن أسواق صامطة ، وضمد ، والحميرة ، والحقو، والنفيعة ، تتشارك معا في انعقادها يوم الاثنين، ولكن تباعد هذه الأسواق يضمن عدم وجود أي تعارض بينها ، حيث يقلل هذا من عامل المنافسة بينها. وتجب ملاحظة أن بعض هذه الأسواق هي أسواق صغيرة، ولا يشكل بالتالي تزامن يوم انعقادها مع يوم أي سوق رئيس أي منافسة حقيقية لهذا السوق.

(و) يشكل سوق الخوبة، الذي يقع في نطاق التلال، استثناء للترتيب الذي تم بموجبه انفراد كل سوق من الأسواق الرئيسة بيوم من أيام الأسبوع. فسوق الخوبة، الذي يشكل أحد الأسواق الرئيسة في منطقة جازان ، يشترك مع سوق الدرب في انعقادهما معا في يوم

الخميس. ويتساوى ذلك السوق في حجمه ونفوذه التجاري مع الأسواق الرئيسة في منطقة تهامة. وكمؤشر على هذا فإن عدد الأغنام المعروضة للبيع ، والتي قام بحصرها الباحث في ذلك السوق يبلغ عددها أكثر من ثلاثة آلاف رأس من الماعز والضأن ، وحوالي مائة وخمسين رأسا من الأبقار، بالإضافة إلى حوالي ثلاثين رأسا من الجمال (7). وفيما عدا ما يُعرض للبيع في سوق الدرب ، فإن هذه الأرقام تزيد كثيرا عما يعرض في كل واحد من الأسواق الرئيسة الأخرى بمنطقة تهامة.

وكنتيجة لما سبق ذكره ، فإن انعقاد سوق الخوبة في يوم الخميس قد يؤدي إلى قيام تنافس بينه وبين سوق الدرب الذي ينعقد في نفس اليوم. ولكن يقلل من هذا التنافس وجود هذين السوقين على مسافة بعيدة عن بعضهما ، حيث يقع كل منهما عند أحد طرفي منطقة جازان. كما أن سوق الخوبة يقع في نطاق التلال ، بينما يقع سوق الدرب في نطاق تهامة الداخلية.

ويقدم سوق الخوبة من ناحية أخرى عدة مزايا تعمل في صالح الأسواق الرئيسة التي تقع في الأجزاء الجنوبية من منطقة جازان ، وهي أسواق صامطة والأحد ، وأبو عريش ، والتي تجاور هذا السوق، فلا تستطيع هذه الأسواق أن تتعامل تجاريا مع سوق الدرب البعيد عنها، ولذلك يؤدي وجود سوق الخوبة، الذي ينعقد في يوم الخميس، إلى حدوث تكامل بينه وبين هذه الأسواق. وعلى هذا ، فإن

تخصيص يوم الخميس ليكون يوم سوق الخوبة ، لم يأت مصادفة بل عن تخطيط سابق (8). فانفراد هذا السوق بيوم الخميس ، أدى إلى انعدام المنافسة بينه وبين الأسواق الرئيسة الأخرى في الجزء الجنوبي من منطقة جازان ، وخصوصا سوقي الأحد ، وصامطة والذي ينعقد كل منهما على الترتيب في يوم الأحد ويوم الاثنين. ونجد على العكس أن التوسع الكبير في سوق الخوبة وبروزه كسوق رئيس يصب في فائدة سوقي الأحد وصامطة ، واللذين يستفيدان كثيرا من حركة تدفق السلع من هذا السوق.

(ز) يلاحظ بشكل عام ، أن الأسواق الصغيرة تتقارب فيما بينها بينما تتباعد الأسواق الرئيسة. ويتفق وجود التقارب بين الأسواق الصغيرة مع وظيفتها في إشباع حاجات السكان ، للحصول على المواد الاستهلاكية. وكما سبق القول فإن غالبية حركة التبادل التجاري في الأسواق الصغيرة تتم ضمن المستوى الأول للتبادل. ويتطلب هذا الأمر ضرورة وجود أكثر من واحد من هذه الأسواق في منطقة واحدة ، لأجل تمكين السكان من الحصول على المواد الاستهلاكية في أكثر من يوم من أيام الأسبوع.

ونجد من ناحية أخرى أن التباعد بين الأسواق الرئيسة ، يساهم في تمكين كل منها من فرض نفوذه على ظهير ريفي خاص به لا ينافسه عليه سوق رئيس آخر. ويتمكن بهذا كل سوق رئيس من الاستحواذ على فائض الإنتاج في منطقة ظهير ريفي خاص به.

حركة التبادل في الأسواق الدورية وعلاقتها بالإنتاج الزراعي في منطقة جازان

يكشف الوصف السابق لعمليات التبادل في السلع ، أن للأسواق الدورية في حالة منطقة جازان دوراً مهماً في عملية تصريف فائض الإنتاج. فتقوم هذه الأسواق بمهمة مراكز لتجميع السلع المنتجة محليا ، حيث يتسنى توزيعها خارج مناطق الإنتاج. وتجب الإشارة إلى أن غالبية السلع المنتجة محليا يتم تسويقها عبر هذه الأسواق ، والتي تعتبر أيضا المنفذ الرئيس لتسويق صادرات منطقة جازان، وخصوصا بالنسبة للحبوب والحيوانات الحية.

وتمثل الكميات التي يتم تصريفها عبر هذه الأسواق ، نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية. ويتضح هذا الواقع خصوصا بالنسبة للحبوب والحيوانات الحية ، والفواكه الجبلية ، والسمن ، والعسل ، والنباتات العطرية، ومنتجات الصناعة اليدوية. فيكشف المسح الذي قام به الباحث بين عدد من بائعي القطاعي لهذه السلع في الأسواق اليومية في مدن أبو عريش ، وصبيا ، والأحد أنهم حصلوا على نسبة تتراوح بين 50-70٪ من الكميات التي يعرضونها للبيع من منتجين أو وسطاء في يوم السوق الدوري. ويتضح هذا خصوصا في حالة النباتات العطرية ، والسمن ، والعسل، والمصنوعات اليدوية المحلية. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 80-100٪ في حالة الحبوب والحيوانات الحية. ومن الجدير بالذكر أن

هاتين السلعتين تشكلان أهم منتجات منطقة جازان من ناحية الكمية، والقيمة الاقتصادية.

ويؤيد الرأي الخاص بدور الأسواق الدورية في تصريف الفائض، ما وجده الباحث من أن كثيرا من السلع المحلية لا تتوفر بكميات كبيرة ونوعية جيدة في عدد من مدن منطقة جازان ، إلا في يوم السوق الدوري الخاص بكل مدينة منها. وينطبق هذا بشكل خاص على المناطق الجبلية من جازان (حبيب، 1999، ص 37 ؛ عريشي، 1414، ص 881) حيث لا يتوفر للسكان الحصول على حاجاتهم الضرورية إلا من خلال الأسواق الدورية.

نخلص من هذا إلى أن للأسواق الدورية دوراً رئيساً في تشجيع التنمية الزراعية في منطقة جازان. فإضافة إلى تشجيعها على زيادة الإنتاج ، فإنها تساهم أيضا في ظهور مناطق بها تخصص إقليمي في إنتاج سلع زراعية معينة. كما يمكن للسكان داخل كل جهات هذه المنطقة من الحصول على حاجاتهم من السلع التي لا ينتجونها عن طريق هذه الأسواق الدورية. ويؤدي هذا إلى تنشيط حركة التبادل التجاري. وبذلك تساهم الأسواق الدورية في جهود التنمية الزراعية في منطقة جازان بعملها على زيادة الإنتاج ، وبتحقيق تكامل إقليمي بين الأقاليم البيئية المختلفة داخل هذه المنطقة.

وبناءً على ما سبق ، فإن تطوير طاقة وكفاءة هذه الأسواق ، يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري للسلع المتداولة بين أقاليم جازان

المختلفة. وسوف ينعكس هذا إيجابيا على الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة ، كما سيؤدي إلى ظهور تخصص إقليمي لبعض المناطق في إنتاج سلع معينة. ويستوجب هذا المقصد ضرورة البحث في تقوية الارتباطات المكانية بين الأسواق الدورية المختلفة وبين هذه الأسواق، والظهير الريفي التابع لها.

وقد تمكن الباحث، من خلال رصده لكميات السلع التي يتم عرضها للبيع وعدد الباعة في الأسواق الدورية بمنطقة جازان ، وكذلك من خلال رصد حركة قدوم وتوجه السلع بهذه الأسواق (9)، من تصنيف الأسواق الدورية في منطقة جازان حسب أحجامها ووظائفها ، إلى ثلاث فئات هي المحلية ، والمتوسطة ، والرئيسية.

وكما تم إيضاحه في الجدول رقم (3) السابق إيراده ، فإن المستوى المحلي من فئات الأسواق في منطقة جازان يضم سبعة أسواق. وهذه أسواق صغيرة الحجم تتمثل الوظيفة الأساسية لها في تمكين المستهلكين من الحصول على السلع الضرورية ، ولهذا يمكن أن يطلق عليها تسمية الأسواق الاستهلاكية. ونجد في المقابل ، أن القليل من السلع يصدر من هذه الأسواق إلى الأسواق الأخرى. ويلاحظ أن عددا كبيرا من هذه الأسواق مهدد بالاندثار ، بسبب التطورات الاقتصادية وبسبب تطور وسائل المواصلات.

وتتشكل الفئة الثانية من الأسواق من عشرة أسواق متوسطة الحجم. ونجد أن نسبة كبيرة من السلع التي تباع في هذه الأسواق

تصدر إلى الأسواق الأخرى. وتتكون هذه السلع المصدرة في الغالب من الحيوانات الحية ، والسمن، والعسل، والفواكه.

أما الفئة الثالثة من الأسواق ، فتتكون من سبعة أسواق يمكن تصنيفها على أنها الأسواق الرئيسة في منطقة جازان. وترد السلع إلى هذه الأسواق من مصادر مختلفة داخل المنطقة ، كما أن كلاً منها يرتبط تجاريا ، عن طريق الباعة المتجولين، مع عدد كبير من الأسواق الدورية الأخرى في المنطقة. وتعتبر أسواق هذه الفئة من أهم أسواق منطقة جازان ، من حيث دورها في الاقتصاد. فيتم عبر هذه الفئة من الأسواق تسويق الحبوب ، والحيوانات الحية. كما تتخصص هذه الأسواق في كونها القناة الرئيسة لتصدير فائض منطقة جازان من الحبوب، والحيوانات الحية ، والسمن ، والعسل. وتعتبر هذه الأسواق أيضاً مناطق التصريف الرئيسة للسلع الاستهلاكية من السمن ، والعسل ، والخطور ، والتي ترد إليها من نطاقي التلال والمناطق الجبلية ، عبر الأسواق الخاصة بهذين النطاقين.

يتطابق هذا التقييم لأسواق منطقة جازان بشكل عام مع الوصف السابق للمستويات التي يتم بواسطتها تسهيل تصريف السلع بين أسواق جازان الدورية. فنجد أن الأسواق المحلية تختص بالمستوى الأول لتبادل السلع ، بينما تختص الأسواق المتوسطة بالمستويين الأول والثاني. ونجد أن جميع مستويات التبادل للسلع موجودة في الفئة الثالثة من الأسواق. ولهذا السبب نجد أن مستوى ارتباط أسواق الفئة

الثالثة بالأسواق الدورية الأخرى في منطقة جازان هو الأكبر. فنجد أن جميع هذه الأسواق تقيم علاقات مع الأسواق الأخرى الأصغر ، بينما تقتصر علاقات هذه الأسواق الأصغر على أسواق قليلة ومعدلات تدفق بسيطة للسلع.

الأسواق الأسبوعية والتنمية الإقليمية في منطقة جازان

لا يتعارض وجود الأسواق الدورية مع ما تتطلبه الوظائف المركزية للمدن، وفقا لنظرية الأماكن المركزية. وبالتالي فإن مواقع هذه الأسواق تحتفظ بإمكانيات تنموية كبيرة كمراكز تنمية " Growth Centers " للريف المحيط بها. فالمواقع المتوسطة لهذه الأسواق والارتباطات المكانية، كما يوضحها تدفق السلع والأفراد، التي تربطها بالريف المحيط بها ، تؤهلها لأن تكون مراكز لتقديم الخدمات الحكومية. وكما يؤكد عريشي (1414، ص 854) فإن المستوطنات التي تقوم عليها هذه الأسواق تعتبر من أهم المراكز الريفية الصغيرة التي لديها القدرة على خدمة المناطق الريفية المحيطة بها. كما أن مواقع هذه الأسواق يؤهلها لأن تصبح محاور تنمية تقام عليه المشاريع الاقتصادية الموجهة لتنمية الريف. كما يمكن أن تشكل هذه المستوطنات نقاطاً طرفية ، وعقد مواصلات ، مهمتها الربط بين أجزاء المنطقة ، وتسهيل تنقل الأفراد ، والسلع بين أطرافها. ومن ثم يساهم الموقع المتوسط لهذه المستوطنات ، ومركزها الاقتصادي

كمحور لحركة التبادل التجاري في هذه المهمة. وقد يكون هـذا هـو سبب اختيار المستوطنات التي توجد بها مواقع الأسواق الدورية فـي منطقة جازان ، لتكون عواصم لمحافظات ومراكز في هذه المنطقة.

وكما يكشف الوصف السابق لمنطقة جازان فإن هـذه المنطقـة تتوفر على خمسة أقاليم بيئية لكل منها ميـزات تفاضـلية أدت إلـى تخصصه في إنتاج سلع زراعية وطبيعية معينة. ولذلك فإن التخطـيط للتنمية الإقليمية في هذه المنطقة، استنادا علـى ظـروف الموضـع، يتطلب قيام مشروعات تنموية تستثمر الميزات التفاضلية لكـل إقلـيم بيئي في هذه المنطقة ، لأجل التوسع في إنتاج السلع التي يتخـصص فيها. ولاشك في أن مثل هذه الإجراءات ، ستؤدى إلى إنتاج فـائض من المحاصيل الزراعية ، الأمر الذي يتطلب توفر قنوات لتـصريف هذا الفائض بين الأقاليم المختلفة من منطقة جازان من ناحية ، وبـين هذه المنطقة نفسها والأسواق التي تقع خارجها. وتأتى الحاجـة هنـا لإنشاء مشروعات تنموية ذات علاقة بعنصر الموقع. وتؤدى مثل هذه المشاريع إلى تعزيز الارتباطات المكانية بين مناطق الإنتاج ومنـاطق الاستهلاك داخل منطقة جازان وخارجها.

وبناءً على ما سبق ، يرى الباحث أهمية تشجيع قيام عدد آخـر من هذه الأسواق في بعض المستوطنات ، وذلـك لمـا تقدمـه هـذه الأسواق من خدمات اقتصادية واجتماعية للريف المحيط بها. وتُقترح المنطقة الواقعة أسفل وادي جازان كموقـع لـسوق دوري. ويمكـن

اختيار إما الواصلي ، أو محلية، الخصاوية الجنوبية سابقاً، كموقع لهذا السوق (10). كما يُقترح إقامة سوق دوري آخر في المنطقة الواقعة بين مدينتي أبو عريش وصبيا ، على أن يتم اختيار إما مستوطنة الظبية على وادي صبيا أو موقع قريتي خضيرة/الطاهرية القريب منها كموقع لهذا السوق.

تخلو مناطق هذه المستوطنات من خدمات الأسواق الدورية في الوقت الذي تقدم مواقعها مميزات جيدة تتفق مع متطلبات نجاح أي سوق دوري. فتتصف هذه المستوطنات بوجودها ضمن مناطق زراعية غنية ، وذات كثافة سكانية عالية من نطاق تهامة الداخلية. وتتصف هذه المستوطنات أيضاً بأنها ذات مواقع متوسطة بين عدد كبير من المستوطنات ، وترتبط بخطوط المواصلات الإقليمية الرئيسة داخل منطقة جازان. كما أنها تقع على مسافة قريبة من مدن أبو عريش ، وصبيا، وجازان ، والتي هي أكبر مدن المنطقة (انظر شكل رقم 4).

شكل رقم (4) مواقع مقترحة لأسواق دورية جديدة في جازان

أما بالنسبة لليومين اللذين يخصصان للسوقين المذكورين أعلاه ، فإنه من الضروري أن يكونا يومين لا يتعارضان مع الجدول الزمني للأسواق القريبة.

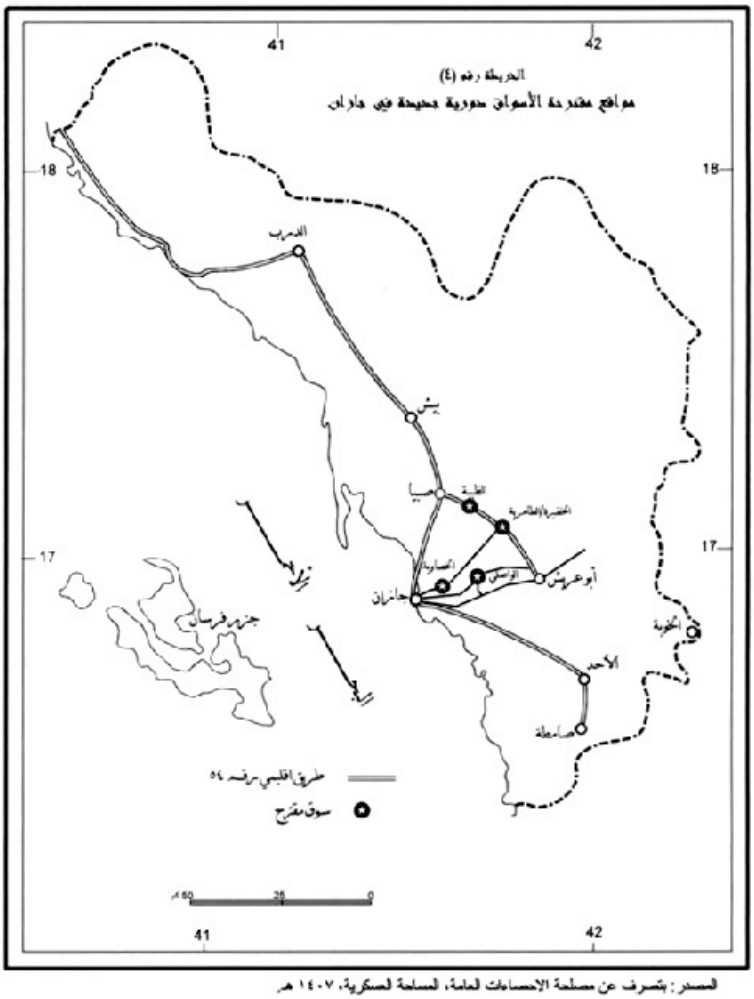

المصدر : بتصرف عن مصلحة الاحصاءات العامة، المساحة العسكرية، ١٤٠٧ هـ

شكل رقم (4) مواقع مقترحة لأسواق دورية جديدة في جازان .

ويمكن اختيار يوم الجمعة للسوق الذي يقع أسفل وادي جازان ، بينما يخصص يوم الخميس للسوق الثاني. ويعمل هذا الترتيب الزمني على اندماج السوق الأول ضمن حلقة أسواق أبو عريش ، واندماج السوق الثاني ضمن حلقة أسواق صبيا. كما يضمن هذا الإجراء استمرار نجاح كل من السوقين في العمل كسوق دوري . ويضمن هذا الإجراء من ناحية أخرى إمكانية استفادة هذين السوقين الجديدين من الحركة التجارية المتولدة عن الأسواق القريبة منهما في مدن أبو عريش ، وصبيا ، وضمد. إذ يؤدى هذا الإجراء إلى استفادة كل من السوقين المقترحين من حركة تدفق السلع من تلك الأسواق. ولاشك في أن وقوع هذين السوقين على مسافة غير بعيدة من مدينة جازان، عاصمة المنطقة، يشكل عاملا مهما يعمل على زيادة فرص نجاحهما ، بسبب القرب من هذا السوق الاستهلاكي الكبير.

الخاتمة

يتمثل المحور الأساسي لهذه الدراسة في التأكيد على أن توظيف الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة في أي إقليم لصالح عملية التنمية الإقليمية ، يعتمد على مدى توفر مشروعات لتطوير طاقة هذا الإقليم على التبادل التجاري ، وتيسير حركة السكان على التنقل. وتؤكد هذه الدراسة على أن للأسواق الدورية في حالة إقليم منطقة جازان دوراً أساسياً في حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي. ولذلك فإن هذه

الأسواق تعد من أهم عوامل تشجيع تطور وتوسع الإنتاج الزراعي في منطقة جازان ، بسبب فاعليتها في تصريف فائض هذا الإنتاج بهذه المنطقة. ولهذا يدعو الباحث إلى المحافظة على هذه الأسواق وتطويرها.

تتطلب مثل هذه الدراسة ، البحث في الخصائص الموقعية للإقليم المعنى ودور الموقع في توفير فرص للتبادل بين أطراف هذا الإقليم وبين الإقليم نفسه والعالم الخارجي. كما تتطلب هذه الدراسة أيضا ، البحث في الارتباطات المكانية المتوفرة. ويتم البحث في هذه الخصائص أيضا لأجل رصد دور هذه الارتباطات في تسهيل حركة الأفراد ، مما يمكنهم من المشاركة في الفعاليات الاقتصادية بشكل يؤدي إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية ، ولأجل الحصول على الخدمات الاجتماعية بطريقة أسهل وأكثر كفاءة.

ويقترح الباحث لهذا ، أن دراسة ظروف الموضع والموقع الخاصة بأي إقليم يجب أن تشكل خطوة أساسية في عملية التخطيط للتنمية الإقليمية. فيعتمد نجاح جهود التنمية الإقليمية في هذا الإقليم على مدى المعرفة المتوفرة عن الإمكانيات التي تقدمها ظروف الموضع والموقع الخاصة بالإقليم المعنى بعملية التنمية. ويمكن توظيف هذه المعرفة في عملية التخطيط للتنمية الإقليمية، لأجل التعرف على نوع المشروعات التي يحتاجها هذا الإقليم. ويتضح أنه

بالرغم من وجود اختلاف في نوع المشروعات التي تتطلبها الظروف الخاصة بكل من مفهومي الموضع والموقع إلا أنه يوجد تكامل بين الوظائف التي تقوم بها المشروعات الخاصة بكليهما.

ويقدم المثال الخاص بمنطقة جازان في هذه الدراسة فكرة عما يمكن أن تسهم فيه المعرفة المتوفرة عن ظروف الموضع والموقع ، في تكوين فكرة متكاملة عن إمكانيات التنمية الإقليمية في إقليم ريفي. كما يقدم التحليل الذي قام به الباحث لمستويات وأنماط حركة التبادل التجاري في الأسواق الدورية بمنطقة جازان، والنظام الدقيق الذي ترتكز عليه هذه الحركة، فكرة جيدة عن النظام التقليدي للتبادل التجاري ، وكيف يتم من خلاله توظيف عنصري الموقع والموضع لتسهيل عملية التبادل التجاري.

وبناءً على ما سبق يؤكد الباحث على أنه يمكن توظيف هذا النظام التقليدي للتبادل التجاري لخدمة عملية التنمية الإقليمية في هذه المنطقة. فكما يكشف هذا التحليل أن لهذه الأسواق دوراً مميزاً في تشجيع الإنتاج. كما أن مواقع هذه الأسواق يمكن أن يتم تطويرها لتصبح مراكز ريفية تقام بها مشروعات لتقديم الخدمات الاجتماعية لسكان الريف بالمنطقة.

وأخيرا تشكل هذه الدراسة دعوة إلى إجراء دراسات في التنمية الإقليمية ، تعتمد على فهم عميق لظروف الموضع الداخلية ، وعلى

ظروف الموقع. ويتطلب هذا توفر فهم عميق لعوامل الإنتاج الطبيعية في الإقليم المستهدف بعملية التنمية الإقليمية ، كما يتطلب في نفس الوقت دراية واسعة بعنصر المكان ، والعلاقات المكانية داخل هذا الإقليم.

الهوامش

(1) كان من رأي الباحث عند إلقائه هذا البحث خلال الندوة الجغرافية السادسة للجامعات السعودية إطلاق مسمى " الوضع " كترجمة للمصطلح الإنجليزي " Situation ". ولكن نزولا عند رأي السادة المحكمين وعدد آخر من الزملاء الجغرافيين الذين حضروا وقت إلقائي هذا البحث فقد تم تبنى مصطلح " الموقع " في هذا البحث.

(2) يجب ملاحظة أن مفهوم الموضع يقتصر على البحث في الجوانب الخاصة بالدراسات الإيكولوجية بينما يقتصر مفهوم الوضع على دراسات التحليل المكاني.: (Ullman, 1973)

(3) هذان هما كتابا الجغرافيا دعامة التخطيط، صلاح الدين على الشامي،و التخطيط الإقليمي، فؤاد محمد الصقار.

(4) دراسة حسن عبد القادر صالح " علم الجغرافيا بين النظرية والتطبيق " دراسات، مجلة المعهد العربي (1992). انظر خصوصا في الصفحة 218.

(5) يعتمد هذا الجدول على معرفة مباشرة للباحث بمنطقة جازان. وتيسرت هذه المعرفة للباحث من خلال زيارات متكررة ، ومسح حقلي لمناطق ممثلة للنطاقات البيئية المختلفة ، حيث تم التعرف على ظروف الإنتاج

في كل نطاق في هذه المنطقة. وتضمن المسح الحقلي زيارات إلى غالبية الأسواق الدورية في منطقة الدراسة ، حيث قام الباحث بعملية رصد لحركة السلع في هذه الأسواق ، للتعرف على مصادر قدوم السلع التي يتم تداولها واتجاهات تصريفها. وأتاح هذا العمل الحقلي للباحث التعرف على وجود فائض وعجز بتحليل بيانات السلع التي ترد إلى هذه الأسواق.

(6) اتبع تجار أبو عريش قديما جدولا شبيها بهذا استمروا على العمل به حتى فترة التوسع في استخدام السيارات في منطقة جازان. وكان غالبية هؤلاء التجار يتنقلون حسب هذا الجدول بين أربعة من الأسواق الرئيسة في تهامة ، وهى على التوالي مدينة جيزان ، والأحد ، وصبيا ، ثم أبو عريش. وقد حل سوق بيش مكان سوق مدينة جيزان في جدول زياراتهم في فترة متأخرة. وكان هؤلاء التجار يخصصون سابقا يوم الخميس لزيارة سوق العارضة ، والذي كان من أكبر أسواق منطقة جازان في تلك الفترة. فكان يستمر العمل في هذا السوق من فجر يوم الخميس حتى قرب وقت العشاء من نفس اليوم (الشيخ عبده بن على قاسم).

(7) يتأثر هذا السوق كثيرا بحركة التجارة الدولية ، عبر الحدود مع اليمن هبوطا وصعودا.

(8) ضاعفت الأحوال السياسية السابقة على قيام الدولة السعودية، والتي كانت تتصف بانعدام الأمن على الطرق ، ووجود حالة من الحرب بين مناطق جازان المختلفة، من ضرورة ظهور سوق الخوبة. فقد كان من الصعب لهذه الأسباب على تجار سوقي الأحد وصامطة أن يكون لهم أي تعامل تجاري مع سوق الدرب البعيد عنهم. وشكل سوق العارضة البعيد نسبيا عنهما بديلا محتملا. على أن تخلف وسائل المواصلات قديما ، جعل من

الصعب على هؤلاء التجار التردد على سوق العارضة، الذي يقع في منطقة الظهير الريفي الخاص بسوق أبو عريش. أدت هذه الظروف إذا إلى حتمية ظهور سوق الخوبة في موقعه الحالي ، وذلك منذ فترة بعيدة. وقام هذا السوق ليخدم حاجة التبادل بين نطاق تهامة ونطاق التلال وجبال جازان. وكان سوق الخوبة يقوم أيضا بدور كبير في إيصال فائض إنتاج جبل رازح اليمنى، الذي يقع تماما في الجانب الآخر من الحدود، إلى أسواق تهامة منطقة جازان. ولذا فإن اختيار يوم الخميس ليكون يوم انعقاد سوق الخوبة ، لم يأت مصادفة بل عن تخطيط سابق. فانفراد هذا السوق بيوم الخميس ، أدى إلى انعدام التنافس بينه وبين أسواق مدن جازان، والأحد ، وصامطة ، وأبو عريش والتي ينعقد سوق كل منها على الترتيب في أيام السبت والأحد والاثنين والأربعاء. وبهذا كان من الممكن على تجار هذه الأسواق، وخصوصا تجار الأحد وصامطة، من التردد على سوق الخوبة ضمن جدول زياراتهم الأسبوعية على الأسواق الأخرى.

(9) اعتمد الباحث على وسيلة تعداد عدد بائعي الحبوب وعدد رؤوس الأغنام والأبقار التي تباع في كل سوق. كما تم بالإضافة إلى هذا القيام بتعداد عدد البائعين لجميع أصناف السلع في عدد من الأسواق.

(10) يتفوق هذا الموقع على مواقع أخرى محتملة ، بتوفره على مزايا أكبر. فالموقع المتوسط لمستشفى الملك فهد يمكن أن يكون مناسبا لإنشاء سوق دوري. ولكن يخلو هذا الموقع من توفر مستوطنات ومناطق إنتاجية قريبة منه ، كما أن هذا المستشفى لا يقع في منطقة مفترق طرق. أما بالنسبة لموقع مستوطنة الكربوس، فإن هذه المستوطنة، بالرغم من قربها

النسبي من مدينة جيزان ووقوعها على مفترق طرق مهمة، فإنها تخلو من وجود كثافة سكانية عالية في المنطقة المحيطة بها مباشرة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

حبيب، محمد عبد الكريم (1998)، " الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان." *العقيق*. **المجلد رقم 9**، ص ص : 207-234

حبيب، محمد عبد الكريم (1998)، الأسواق الدورية في منطقة جازان: دراسة تحليلية عن التنظيم المكاني والدور الاقتصادي. *بحوث جغرافية. الجمعية الجغرافية السعودية، رقم 35*

الشامي، صلاح الدين على (1976)، *الجغرافيا دعامة التخطيط*، الإسكندرية: منشأة المعارف.

صالح، حسن عبد القادر (1992)، " علم الجغرافيا بين النظرية والتطبيق: دراسة لدور الجغرافيا العربية في تنمية الموارد. " *دراسات، العدد 69*.

الصقار، فؤاد محمد، (1973)، *التخطيط الإقليمي*. الإسكندرية: منشأة المعارف.

عريشي، على بن محمد شيبان، (1414هـ / 1994م). " سوق الدابر الأسبوعي: دراسة جغرافية تحليلية في أهميته كمركز خدمة وتنمية ريفية بالقطاع الجبلي بمنطقة جازان. " *بحوث مختارة من الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة. الرياض، جامعة الملك سعود*، ص ص : 847-940

وزارة الزراعة والمياه (بدون تاريخ)، وزارة الزراعة والمياه، إدارة تنميةالمياه، قسم الهيدرولوجيا في صبيا ، *بيانات غير مطبوعة*.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Broeke, Jan O. M. (1965). *Geography: Its Scope and Spirit*. Columbus, Ohio: Charles E. Merrill Books, Inc.

Fugile, Keith Owen. (1991). "Vent-for-Surplus as a Source of Agricultural Growth in Northeast Thailand, 1958-1980." *The Journal of Developing Areas.* **25:3,** PP. 331-46.

Gore, Charles (1984). *Regions in Question: Space, Development Theory and Regional Policy.* London: Methuen.

- **Grigg, David** (1984). *An Introduction to Agricultural Geography.* London: Hutchinson.

Hardwick, Susan Wiley and **Holtgrieve, Donald G.** (1990). *Patterns on Our Planet: Concepts and Themes in Geography.* N.Y.: Merrill Publishing Company.

Healey, Michael J. and **Ilbery, Brian W.** (1990). *Location and Change: Perspectives on Economic Geography*. Oxford: Oxford U. Press.

Johnson, E.A.J. (1970). *The Organization of Space in Developing countries.* Cambridge, Mass.: Harvard U. Press

Lowe, John and **Pederson, Elder** (1983). *Human Geography: An Integrated Approach.* N. W.: John Wiley and Sons.

Ullman, Edward L. (1960). "*Geographic Theory and Underdeveloped Areas". In Norton Ginsburg*, (Ed). PP. 26-32. Essays on Geography and Economic Development: University of Chicago, Department of Geography.

Ullman, Edward L. (1973). *"Ecology and Spatial Analysis."* Annals of the AAG. **63:2,** PP. 272-273.

Ullman, Edward L. (1980). "Geography as Spatial Analysis." In: Edward L Ullman, *Geography as Spatial Interaction.* PP. 13-27. Seattle: U. of Washington Press.

Wagner, Horst-Gunter (1990). "A Road Building Project in the Sahel Region of Mali (Gourma) as an Instrument of Development: Spatial-Economic Effects upon Traditional Subsistence Economies." *Applied Geography and Development.* **Volume 36,** PP. 31-44.

Wilder, Margaret G. (1985). "Site and Situation Determinants of Land Use Change: An Empirical Example." *Economic Geography.* **61:4,** PP. 332-44.

Wrigley, E. A. (1965). "Changes in the Philosophy of Geography." In. Richard J. Chorley and Peter Haggett, (Eds.) *Frontiers in Geographical Teaching*. London: Methuen & Co. Ltd. PP.13-15.

Wulf, Rainer (1978). "On the Concept of Rural Development." *Economics*. **Volume 17,** PP.63-80.

Yeates, Maurice and **Garner, Barry** (1980). *The North American City.* Third edition. N.Y.: Harper & Row, Publishers.

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية : 1413هـ

ناصر عبدالله الصالح

قسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية– جامعة أم القرى

المستخلص: تعتبر جغرافية السكان أحد الفروع المهمة في منظومة الدراسات الجغرافية ، التي أصبح لها أهمية خاصة في التخطيط للتنمية ، إذ لا يتصور أن يقدم تخطيط سليم دون معرفة متعمقة ودراسة مستفيضة لأحوال السكان من حيث توزيعهم ، وكثافتهم ، ونموهم ، وهجراتهم ، وتركيبهم العمري ، والنوعي ، والتعليمي، والاجتماعي ، والاقتصادي وغير ذلك من العناصر السكانية التي تتداخل في تأثيرها على بعض ، وفي تأثرها بالعناصر الأخرى من البيئة الطبيعية والبشرية وتأثرها عليها . ولذا نجد أن الدول تهتم بالدراسات السكانية ، ومن أوجه اهتمامها إجراء التعدادات السكانية وإيجاد إدارات خاصة بذلك ، وبتسجيل الإحصاءات الحيوية. وقد أجرت المملكة لهذا الغرض حتى الآن ثلاث تعدادات للسكان كانت على التوالي ، في أعوام 1382هـ 1394هـ ، و1413هـ ، وتبينت بعض جوانب القصور على تعداد 1382هـ ، فلم تنشر تفاصيله بشكل رسمي في حين أن نتائج تعداد عام 1394هـ تناولته دراسات عديدة (الرويثي 1988و1400السرياني 1402أ، و1402ب، و1412، و1409أ،و1413،و1412 والصالح 1402 وغيرها) أما نتائج تعداد 1413هـ فلم تصبح متوفرة للباحثين إلا بعد عدة سنوات ، ولم تصدر عنها دراسات منشورة حتى الآن ،

على حسب علم الباحث سوى دراسة واحدة فقط عن التوزيع الجغرافي ومعدلات النمو (الخريف1418هـ) وبما أن الدراسات الجغرافية السكانية ذات جوانب متعددة ، فكان من الواجب تناول الجوانب التي لم تحظ بالدراسة التي ستتناول بالبحث بعض خصائص التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية من واقع بيانات ونتائج تعداد عام 1413هـ ، وذلك بهدف التعرف على هذه الخصائص وتأثيرها على الخصائص الأخرى للسكان ، وتأثرها بها كما تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى معرفة التباين والاختلاف بين مناطق المملكة وأقاليمها في توزيع هذه الخصائص السكانية ، وأسباب هذا التباين والتغيير الذي حصل على هذه الخصائص خلال السنوات المحصورة بين آخر تعدادين ، وهي تعداد 1394 وتعداد عام 1413هـ.

المبحث الأول : المقدمة

أولاً : تساؤلات الدراسة وفرضياتها

تقود الأهداف السابقة الذكر إلى بروز عدة تساؤلات تحاول الدراسة الإجابة عليها ومنها :

1- ما هي خصائص التركيب العمري ، والنوعي ، والاجتماعي ، والتعليمي والمهني ، والاقتصادي لسكان المملكة ، وأثر ذلك في الخصائص الأخرى للسكان ؟

2- ما هي العوامل الجغرافية المؤثرة في هذه الخصائص ؟

3- كيف تؤثر خصائص التركيب السكاني في قوة السكان الإنتاجية ، وتحدد درجة حيويتهم في العمالة داخل الدولة ؟

4- كيف ولماذا تتباين خصائص التركيب السكاني بين مناطق المملكة وأقاليمها؟

5- ما هي المتغيرات التي أصابت هذه الخصائص خلال السنوات العشرين الممتدة بين تعدادي 1394هـ و1413هـ ؟

وبناءً على هذه التساؤلات صيغت فرضيات عامة ، تأمل الدراسة التحقق منها وفحصها ومناقشتها وهي :

1- هناك تباين واضح بين مناطق المملكة والوحدات الإدارية المختلفة من حيث خصائص التركيب السكاني ، تبعاً لظروف كل منطقة .

2- يتأثر التركيب السكاني للمملكة بعوامل كثيرة ، منها العوامل الجغرافية، والاقتصادية ، والاجتماعية .

3- تتباين خصائص التركيب السكاني داخل المنطقة أو الوحدة الإدارية الواحدة ، تبعاً للاختلاف في ظروف المعيشة ، وطراز الحياة ، والعوامل البيئية الأخرى.

4- لا توجد اختلافات كثيرة بين تعدادي عامي 1394هـ و1413هـ من حيث الخصائص العامة ، والسمات الإجمالية للتركيب السكاني .

5- يعتبر الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة أحد أبرز العوامل المؤثرة في الخصائص العامة للتركيب السكاني .

ثانياً : مصادر الدراسة ومنهجها

تعتمد الدراسة بصورة أساسية على النتائج التحليلية لتعداد السكان ، الذي جرى بالمملكة في شهر ربيع الأول عام 1413هـ ، كما تعتمد على الدراسات السكانية المختلفة للمملكة العربية السعودية وبقية دول منطقة الخليج العربي ، بقصد المقارنة والتحليل ومعرفة التغيرات التي طرأت على التركيب السكاني بالمملكة . وستنتهج الدراسة الأسلوب الكمي الوصفي المؤدي إلى تحليل الأرقام ، ومعرفة دلالاتها، وتفسيرها ، وعرض نتائجها بيانيا للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة ومحددة .

المبحث الثاني : التركيب العمري

ويقصد بالتركيب العمري توزيع السكان على فئات العمر المختلفة بالنسبة للذكور والإناث ، أو بالنسبة للمواطنين والوافدين . وتعتبر هذه الخصائص من أهم وأبرز الخصائص السكانية ، والسمات الديموغرافية ، التي لها دلالات واضحة في اتجاهات السكان ، ومعدلات مواليدهم ووفياتهم ، وهجراتهم ، وخصوبتهم ، وقوتهم الإنتاجية ، ودرجة حيويتهم . كما يعتبر التركيب العمري أحد أبرز العوامل والمؤشرات التي تؤخذ بعين الاعتبار ، بل وتعد ركيزة أساسية في التخطيط للخدمات العامة التعليمية منها والصحية ،

والترفيهية ، والسكنية وغيرها . لذا فلا غـرو أن تتـصدر معالجـة التركيب العمري الدراسات السكانية .

بلغ عدد سكان المملكة حسب تعداد عام 1394هـ حـوالي 7 ملايين نسمة في حين بلغ عدد سكان المملكـة حـسب تعـداد عـام 1413هـ قرابة 17 مليون نسمة بزيادة سنوية بلغت 3.79٪ (مصلحة الإحصاءات العامة ، د.ت، ص19؛ والخريف ، 1418هـ، ص19) . وقد تم حساب النسبة المئوية لتوزيع سكان المملكة عـام 1413هـ حسب النوع ، وفئـات الأعمار المختلفـة ، وحسب الجنسية ، والتي وضحت في الجدولين رقم 1 ورقـم 2 والشكليـن رقم 1 ورقم 2.

ومن هذه الجداول والأشكال يتضح ما يلي :

1- أن عدد سكان المملكة عام 1413هـ بلغ 16948388 نـسمة ، منهم 12310053 سعوديون بنسبة 72.6٪، والباقي بإجمالي قدره 4638335 غير سعوديين بنسبة 27.4٪. وبمقارنة العـدد الأول بإجمالي عدد السكان لعام 1394هـ ، الذي بلغ 7009466 نسمة ، نجد أن الزيادة في عدد السكان بين الفتـرتين بلغـت 141.8٪. وتتفاوت هذه الزيادة بين فئة السعوديين وغير السعوديين ، فنسبة الزيادة للفئة الأولى بلغت 98٪ بين عامي 1394هـ و1413هـ . أما نسبة الزيادة في عدد غير السعوديين فقد بلغت 486.3٪ للفترة نفسها . ويوضح هذا بجلاء مقدار التدفق الهائل للعمالة الأجنبيـة

الوافدة خلال الفترة ذاتها نتيجة زيادة الطلب عليها للمساهمة في إنجاز مشاريع التنمية في المملكة (مصلحة الإحصاءات العامة، د.ت ، ص19) .

جدول رقم 1:التركيب العمري والنوعي لسكان المملكة العربية السعودية (1413هـ)

فئات العمر	سعودي		غير سعودي		جملة السكان	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
4 – 0	3.6	3.5	1.2	2.7	2.8	3.4
9 – 5	14.4	13.8	5.0	11.5	10.8	13.4
14 – 10	17.1	17.2	5.6	13.1	13.1	16.3
19 – 15	11.6	11.1	2.5	5.8	7.8	10.1
24 – 20	8.5	8.5	7.9	7.4	8.3	8.3
29 – 25	6.7	7.5	18.8	11.4	10.9	8.2
34 – 30	5.3	5.3	19.4	16.5	10.1	7.3
39 – 35	4.3	4.6	15.3	10.4	8.1	5.7
44 – 40	2.9	3.1	9.8	5.3	5.3	3.5
49 – 45	2.5	2.6	2.8	1.7	3.4	2.7
54 – 50	2.3	2.4	2.8	1.7	2.5	2.3
59 – 55	1.9	1.5	1.2	0.8	1.7	1.4
64 – 60	2.1	1.5	0.6	0.7	1.6	1.4
69 – 65	1.1	0.8	0.2	0.3	0.8	1.4
74 – 70	1.0	0.9	0.2	0.3	0.7	0.7
79 – 75	0.5	0.4	0.1	0.1	0.4	0.8
80 فأكثر	1.0	0.8	2.1	0.2	0.7	0.7
إجمالي النسبة	100	100	100	100	100	100
إجمالي العدد	6215793	60994260	3264180	4374155	9479973	7468415
إجمالي النسبة	50.5	49.5	70.4	29.6	55.9	44.1

– المصدر : المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاءات العامة – النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة ، 1413هـ – 1992م الرياض : مصلحة الإحصاءات العامة ، (د.ت) ، ص 26 (جدول2) . * النسب من حساب الباحث .

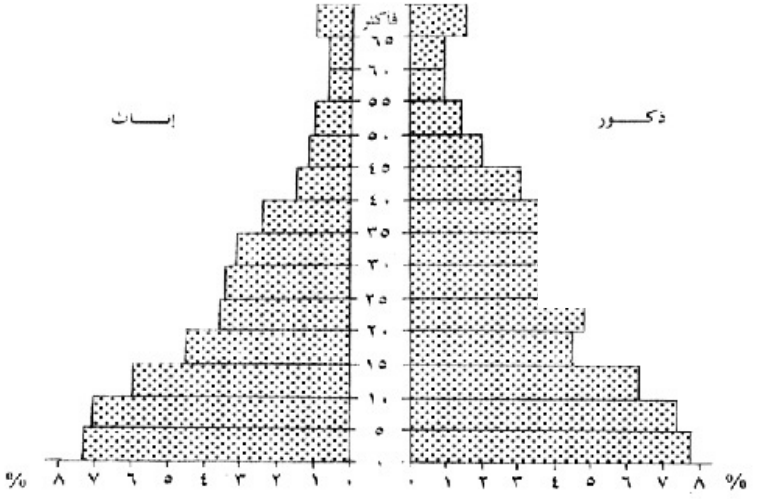

شكل (١): الهرم السكاني للمملكة العربية السعودية (١٤١٣هـ)

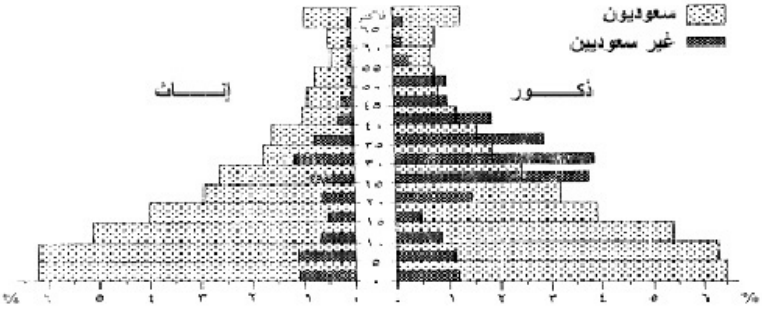

شكل (٢) الهرم السكاني للمملكة العربية السعودية حسب الجنسية (١٤١٣هـ)

2- بلغ عدد إجمالي الذكور من السعوديين 6215793 نسمة ، والإناث 6094260 نسمة ، بنسبتي 50.5٪ و 49.5٪ من جملة السعوديين على التوالي . وتتفاوت هاتان النسبتان مع النسب العالمية وبصورة مغايرة لما كان عليه الحال في نتائج تعداد عام 1394هـ ، التي يُلاحظ فيها انخفاض نسبة الإناث بشكل لا يتفق مع نتائج دراسات السكان على المستوى العالمي (السرياني ، 1413هـ (ب)، ص ص145-146 ؛ والصالح 1402هـ ،ص ص71-77) وقد يعود السبب في ذلك إلى النقص في حصر النساء بالنسبة لتعداد عام 1394هـ والتحسن في هذا الحصر عند إجراء تعداد عام 1413هـ . وسنعود إلى مناقشة مستفيضة لنسبة النوع أو معدل الأنوثة في معالجة قادمة .

3- بلغ عدد إجمالي الذكور من غير السعوديين 3264180 نسمة ، والإناث 1374155 نسمة ، أي بنسبتي 70.4٪ و 29.6٪ من جملة غير السعوديين على التوالي . وتعتبر هاتان النسبتان نسبتين منطقيتين في ظل الوجود الكبير للعمالة الأجنبية الوافدة التي تتميز بأعداد كبيرة من الذكور وفي سن الشباب والعمل ، مما يؤدي بالطبع إلى رفع النسبة النوعية ، وبالتالي خفض معدل الأنوثة بين غير السعوديين . وستكون هناك تفاصيل حول هذه النقطة في ثنايا البحث عند الحديث عن نسبة النوع أو معدل الأنوثة .

4- تظهر أهرامات السكان الإجمالية بشكل (1) أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث بشكل بسيط في فئات السن الأولى (0-14) ، وهو أمر طبيعي جداً كما ذكرنا سابقاً . إلا أن هذه النسبة تبدأ في الارتفاع فيتغير شكل الهرم من الانتظام والتوازن إلى الانبعاج ابتداء من فئة (20-24) لتزداد النسبة بشكل كبير في فئة (25-29) ، ثم يعود بعد ذلك إلى الاعتدال ابتداء من فئة (50-54) ، ويستقيم الهرم عندئذ . إلا أن نسبة الذكور تظل أعلى من نسبة الإناث، وهو أمر يخالف الاتجاه العالمي ، ولا يمكن تعليله إلا بارتفاع أعداد الوافدين من الأجانب حتى في فئات السن المتقدمة ، ويمكن تعليله كذلك بالنقص في حصر النساء ، وهي ظاهرة مماثلة لبعض دول الخليج ، مثل قطر ، التي تشبه في مراحل نموها وفي اعتماد بعض قطاعات اقتصادها على العمالة الوافدة (الرويثي وزميله ، 1418 ، ص ص 72-75) .

5- تعتبر أهرامات السكان لفئة السعوديين من الأهرامات النموذجية للدول النامية، التي تتميز بقاعدة عريضة في فئات السن الأولى ، ثم تنتهي برأس مدبب مع تناقص تدريجي لجوانب الهرم (شكل 2). وهذا هرم منتظم ليس له نتوءات أو فجوات وبالتالي لا يعكس أي ظواهر غير طبيعية كالكوارث والحروب والهجرة الخارجية في أي فئة من فئات السن ، أما أهرامات السكان لفئة غير السعوديين فتعكس عدة ظواهر سكانية ليست غريبة على المجتمع

الوافد في دول مشابهة . فالفئات الصغرى الأربع في شكل (2) تمثل الشكل الطبيعي من حيث معدلات الأنوثة ، والنسبة النوعية ، إلا أن هذه المعدلات تبدأ في التغير نحو زيادة نسبة الذكور ، وبالتالي انخفاض معدلات الأنوثة بشكل مفاجئ في الفئات السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة (25–44 سنة) . ويعتبر هذا أمراً طبيعياً نظراً لكثرة الوافدين للعمل ، وهم في الغالب من الذكور في سن العمل . وبالطبع فإن الأهرامات تدل على زيادة نسبة الذكور عن نسبة الإناث في جميع الفئات ، ويعتبر ذلك طبيعياً في الفئات الصغرى ، كما تدل عليه الدراسات السكانية ، إلا أنه يحتاج إلى تفسير في الفئات الكبرى . إذ قد يعود ذلك إلى وجود أعداد لا بأس بها من الأجانب في السن المتقدمة كعمال أو مرافقين لمن يعولهم من العمال في سن الشباب (السرياني ، 1413هـ (ب) ، ص 148–152) .

6- من السمات التي ظهر فيها تشابه نتائج تعداد عام 1412هـ مع نتائج تعداد عام 1394هـ انخفاض عدد السكان في الفئة العمرية (55–59) ، وبالتالي انخفاض نسبتهم لدى الذكور والإناث قياساً إلى الفئة التالية ، وهو ما تظهره الجداول وأهرامات السكان في التعدادين (الصالح ، 1402 ، ص77–84 ؛ والسرياني 1413هـ (ب) ، ص 148) . وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب

منها النقص في الحصر، أو سوء تقدير العمر سواء بـــالنقص أو الزيادة لدى سكان هذه الفئة وقت التعداد .

7- إذا قصرنا الحديث على الفئات الرئيسة الثلاث ، وهي فئات صغار السن، ومتوسطي العمر ، وكبار السن ، وهي المعروفة بالفئـــات الاقتصادية ، سنجد أن نسبة صغار السن تصل إلى معدل مرتفـــع يزيد على 40٪ . وتعتبر هذه نسبة مماثلة لما هو موجـــود فـــي الدول النامية التي تتراوح فيها نسبة صغار السن بـــين 2.33 – 48٪ من السكان (Clarke,1972, P.23) . ومن الواضح أن نـــسبة صغار السن في المملكة تزيد عن المعـــدل العـــالمي بنحـــو 11٪ حسب تقديرات الأمم المتحدة . كما أن هذه النـــسبة قلـــت خـــلال السنوات العشرين الممتدة بين سنوات التعدادين من 46.6٪ عـــام 1394هـــ إلى 41.8٪ عام 1413هـــ . ولا شك أن أرقام المملكة تعتبر من أعلى الأرقام في العالم ، كما يوضح الجدول رقم (3) ، وذلك عائد إلى الزيادة في المواليد ، مـــع التنـــاقص الـــدائم فـــي الوفيات، مما جعل نسبة صغار السن في المملكة تزيد على ضعف مثيلتها في بلدان كفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وغيـــــــرها من الدول المتقدمة . وتشير الزيادة في نسبة صغار السن إلى مـــا تتطلبه هذه النسب من ضغط كبير على الدولة في توفير الخدمات.

جدول رقم 3: مقارنة النسب الخاصة بفئات العمر الاقتصادية لدول العالم

الدولة	0 – 14	15 – 64	65 فأكثر	نسبة الإعالة
المملكة (1394هـ)	46.6	49.6	3.8	101.6
المملكة (1413هـ)	41.8	55.7	2.5	79.5
المملكة (1996م)	43.0	55.0	2.0	81.8
مصر	40.0	56.0	4.0	78.6
نيجيريا	45.0	52.0	3.0	92.3
زامبيا	47.0	50.0	3.0	100.0
الولايات المتحدة الأمريكية	22.0	65.0	13.0	53.8
المكسيك	36.0	60.0	4.0	66.7
جامايكا	34.0	59.0	7.0	69.5
الأرجنتين	31.0	60.0	9.0	66.7
بيرو	36.0	60.0	4.0	66.7
تركيا	33.0	62.0	5.0	61.3
إيران	44.0	53.0	3.0	88.7
الهند	36.0	60.0	4.0	66.7
الصين	27.0	67.0	6.0	49.3
المملكة المتحدة	19.0	65.0	16.0	53.8
فرنسا	20.0	65.0	15.0	53.8
العالم	32.0	62.0	6.0	61.3

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة (1394هـ)

،، ،، ،، (1413هـ)

Population Reference Bureau (1996)

المختلفة والمواد الغذائية وما يتطلبه ذلك من التزامات مالية كبيرة . أما نسبة كبار السن فإنها تقل عن المعدل العالمي بكثير، ويُلاحظ عليها أنها تناقصت خلال السنوات الممتدة بين التعدادين . ولا يعُلم سبب واضح لذلك ، لأنه من المفترض أن تتزايد النسبة لا أن تتناقص نتيجة لازدياد الوعي الصحي وتوفر الإمكانات الصحية ، وبالتالي تناقص معدلات الوفيات . أما نسبة متوسطي السن (وهي الفئة التي تعبر عن قوة العمل المنتجة بصورة نظرية على الأقل) فهي أقل من المعدل العالمي بحوالي 10٪. ويتضح من الجدول رقم (3) تزايد نسبة الفئة المذكورة خلال السنوات الممتدة بين عامي التعداد . ولا شك أن السبب في ارتفاع هذه النسبة يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أعداد الوافدين الباحثين عن العمل، ولذا نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين النسب الخاصة بالفئات الثلاث بين كل من الوافدين والمواطنين ذكوراً وإناثاً ، كما يوضحه الجدول رقم (4) . وتأثير الوافدين في تركيب السكان حسب الفئات الرئيسة الثلاث واضح وجلي في الفئة الوسطى ، أي الفئة العاملة لأن جل الوافدين من الأعمار الوسطى الشابة، وهو ما يظهر بجلاء في العمود الثالث من الجدول رقم (4) ، الذي ترتفع فيه نسبة الوافدين من الذكور في الفئة الوسطى إلى 83.6٪ من مجموع الوافدين الذكور .

8- تشير أرقام ونسب الفئات الرئيسة الثلاث إلى ما يعرف بنسبة الإعالة (*) وهو تعبير عما يجب أن تعيله الفئة الوسطى (15-64) ، وهي الفئة القادرة على العمل ، وذلك لأن فئات صغار السن وفئة كبار السن تعتمد على هذه الفئة في الحصول على القوت اليومي ومتطلبات الحياة، ولذا فكلما ارتفعت نسبة هذه الفئة كان عبء إعالة الفئتين الأخريتين قليلاً، والعكس بالعكس. وفي الغالب نجد أن نسبة الفئة الوسطى عالية في الدول المتقدمة ، وبالتالي فإن نسبة الإعالة تكون منخفضة ، والحال بعكس ذلك في الدول النامية. ولذا نجد أن نسبة الإعالة في المملكة بلغت 79.5٪ عام 1413هـ ، وأظهرت تحسناً عما كانت عليه في عام 1394هـ ، إذ كانت النسبة في ذلك العام 101.6٪ (الجدول رقم 3) . وتعتبر هذه النسبة عالية بالمقياس العالمي ، إذ إنها بلغت في بعض الدول المتقدمة كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة 53.8٪. وتبدو الصورة أكثر تطرفاً عند حساب فئة الإعالة لكل من السعوديين وغير السعوديين ، فبلغ معدلها للفئة الأولى 110.5٪ وللفئة الثانية 29.2٪ ، ويفسر هذا الفرق بين الفئتين

(*) نسبة الإعالة تستخرج بتطبيق المعادلة التالية :

عدد السكان في فئات السن الصغيرة (0- أقل من 15) + عدد السكان في فئات السن الكبرى (65فأكثر)
عدد السكان من فئات السن (15 – أقل من 65)

سبب انخفاض نسبة الإعالة لإجمالي سكان المملكة لعام 1413هـ قياساً بعام 1394هـ.

9- إن ما تتحمله الفئة الوسطى من حمل كبير في إعالة بقية السكان يزداد وضوحاً إذا عرفنا أن جزءًا من السكان في الفئة الوسطى (15-24) يُستقطع من هذه الفئة ، ويُضم إلى الفئة الصغرى ، لأنه يشمل في الغالب سكان منشغلين بالتعليم ، فهم مستهلكون وليسوا منتجين، ونجد في نفس الوقت أن الأعباء الملقاة على الفئة الوسطى تتضاعف في المجتمعات التي تقل فيها نسبة العاملات ، كما هو في حالة مجتمع المملكة .

الجدول رقم (4) توزيع السكان حسب الجنسية والنسب وفئات العمر الاقتصادية(1413هـ)

فئات العمر	سعوديون		غير سعوديين		جملة السكان		سعوديون	غير سعوديون	جملة السكان
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
14 – 0	49.4	49.0	15.8	26.4	27.7	46.6	49.2	21.9	41.8
15 – 64	47.0	48.1	83.6	62.7	59.7	50.9	47.5	77.4	55.7
65 فأكثر	3.6	2.9	0.6	0.9	2.6	2.5	3.3	0.7	2.5
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المبحث الثالث : التركيب النوعي

في المعالجة السابقة عن التركيب العمري ، كانت هناك إشارات عابرة إلى بعض سمات التركيب النوعي لمجتمع المملكة العربية السعودية حسب إحصاءات عام 1413هـ ، إلا أنه جرت العادة في البحوث المشابهة ، أن يفرد للتركيب النوعي مبحث خاص، لما له من أهمية كبيرة في التأثير على بعض السمات الديموغرافية الأخرى . ويمكن القول في البداية ، إن المقاسين اللذين يبني عليهما معالجة وتناول وتحليل التركيب النوعي ، هما النسبة النوعية ومعدل الأنوثة . وقد تم تجميع فئات العمر في ثلاث فئات أساسية ، هي ما يُعبر عنها بالفئات الاقتصادية المعروفة، وبناء على ذلك فإن الملاحظ على نتائج تعداد السكان لعام 1413هـ بالمملكة تفوق عدد الذكور على عدد الإناث في جميع المراحل العمرية . ويعد الاستثناء الوحيد لهذا الأمر هو ظهور زيادة طفيفة جداً للإناث السعوديات في فئة (15-64) . ويعد هذا التفوق العمري للذكور أمراً طبيعياً في الفئة العمرية الأولى (0-14) ، نظراً لأن عدد المواليد الذكور يفوق في الغالب عدد المواليد الإناث في معظم المجتمعات حيث تبلغ النسبة النوعية (90-110) عند الميلاد في الأحوال العادية (Clarke,1972,40) .

ولذا فإننا نجد أن النسبة النوعية تكاد لا تختلف لدى السكان بالمملكة سواء كانوا سعوديين أم غير سعوديين ، كما يوضح الجدول رقم (5) . إلا أن الوضع يختلف تماماً في الفئة التالية وهي (15-64)، وهي الفئة القادرة على العمل ، حيث تبلغ النسبة النوعية لدى

غير السعوديين 148.9٪ لعموم السكان . ولا شك أن تناقص النسبة النوعية لدى السعوديين يمكن تفسيره بزيادة وفيات الذكور عن وفيات الإناث في هذه السن . كما أن ارتفاع هذه النسبة لدى غير السعوديين يعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة الكبيرة في الطلب على الأيدي العاملة الوافدة ، التي هي في الغالب من الذكور . وبسبب ذلك نجد أن النسبة النوعية لإجمالي السكان بالمملكة تعد من أعلى النسب في العالم وتتشابه إلى حد كبير مع بعض النسب في دول الخليج .

جدول رقم 5: النسبة النوعية لعموم السكان وحسب الجنس والجنسية لفئات العمر الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية – عام 1413هـ

فئات العمر / فئات السكان	14 – 0	64 – 15	65 فأكثر
إجمالي السكان	102.8	148.9	131.2
سعوديون	102.8	99.5	131.1
غير سعوديين	103.1	317.4	132.9

النسب مستخلصة من الجدولين رقم (1) ، (2) .

وعلى كل حال فإن النسبة النوعية لعموم السكان لهذه الفئة عالية بالمقياس العالمي . وتعود النسبة النوعية إلى الانخفاض في الفئة الرئيسة الثالثة (65فأكثر) ، حيث تقل أعداد الوافدين نوعاً ما ، بل تصبح النسبة النوعية متساوية لدى السعوديين وغير السعوديين ،

وتتعدى المعدل العالمي بكثير ، حيث تصل إلى 131، ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا بوجود وفيات عالية لدى الإناث في هذه الفئة ، وهو ما يحتاج إلى برهان ودليل لا نملكه في ضوء البيانات المتاحة .

وبمقارنة النسبة النوعية لعموم السكان لعام 1413هـ بمثيلتها لعام 1394هـ (جدول 6) ، فإننا نلاحظ زيادة في هذه النسبة ، وذلك بسبب تزايد عدد الوافدين الباحثين عن العمل . وهي مع ذلك من أقل النسب في دول الخليج العربي، التي تتميز كذلك بالطلب المتزايد على الأيدي العاملة الوافدة ، جدول رقم (7) . ولذلك نجد أن النسبة النوعية للمواطنين في هذه الدول ، بما فيها المملكة ، تتمشى مع النسب العالمية فتتراوح بين 96.7٪ في الكويت ، و 106.2٪ في الإمارات ، في حين ترتفع النسبة النوعية للوافدين بشكل ملحوظ فتبلغ في البحرين 303٪ ، وفي الإمارات 292٪ ، وفي المملكة 237.5٪، وتقل عن ذلك في الكويت وقطر. وإذا قارنا هذه النسب لمناطق المملكة التي توفرت عنها بيانات إحصائية فإننا نجد الملاحظات التالية:

1- أن النسبة النوعية العامة لإجمالي سكان تلك المناطق ، الجدول (6) ، تكاد تتفق مع النسبة العامة لإجمالي سكان المملكة مع فوارق بسيطة ، حيث تزداد في المنطقة الشرقية ، ومنطقة الرياض التي توجد بها فرص العمل الكبيرة للعمالة الوافدة .

وتنخفض النسبة في مناطق مكة المكرمة والقصيم عــن النــسبة العامة للمملكة .

جدول 6: مقارنة النسبة النوعية لنتائج تعداد عامي 1413هـ وعام 1394هـ لإجمالي سكان المملكة وبعض مناطقها وحسب النسبة

المنطقة / الدولة	1394هـ	جملة السكان [1]	1413هـ [2]	
			مواطنون	وافدون
إجمالي السكان	113.7	126.9	102.0	237.5
م. الرياض	124.9	138.0	105.4	260.0
م. مكة المكرمة	118.0	126.8	101.5	186.0
م. الشرقية	128.5	140.2	107.9	327.5
م. القصيم	–	123.6	98.7	391.5

[1] المصدر : الصالح (1402) ، ص 74 .

[2] النسب مستخلصة من : مصلحة الإحصاءات العامة :

النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بالمملكة العربية السعودية

النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بمنطقة الرياض

النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بمنطقة مكة المكرمة

النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بالمنطقة الشرقية

النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بمنطقة القصيم

جدول 7: مقارنة النسبة النوعية بالمملكة مع غيرها من دول الخليج

الدولـــــة	إجمالي السكان	مواطنون	وافدون
المملكة (1)	126.9	102.0	237.5
الكويت (2)	134.0	96.7	168.0
البحرين (2)	143.4	100.3	303.0
الإمارات (2)	221.0	106.2	292.0
قطر (2)	149.0	98.2	200.0

(1)النسب مستخلصة من الجدول رقم (6) .

(2)الرويثي (1988) ، ص 85 .

2-أن النسبة النوعية للمواطنين السعوديين تقل عن النسبة العامة لمجموع سكان المملكة ، وتتشابه مع نظيراتها في دول العالم ، وبذلك فهي متسقة مع النسب العالمية . ومن اللافت للنظر أن النسبة النوعية للمناطق لا تزيد عن 110٪ ولا تقل عن 100٪ للمواطنين ، عدا منطقة القصيم التي تقل فيها النسبة عن 100٪ . وقد يعزى ذلك إلى وجود مناطق جذب لهجرة الذكور من هذه المنطقة التي تعتبر منطقة زراعية ورعوية بالدرجة الأولى، في حين أن النسبة النوعية للوافدين في هذه المنطقة مرتفعة جداً بالقياس إلى النسبة العامة للمملكة ، مما يوحي بأن هذه المنطقة لا توفر سبل الاستقرار العائلي للوافدين ، على عكس منطقة مكة

المكرمة مثلاً ، التي تقل فيها النسبة النوعية كثيراً عن النسبة النوعية العامة للوافدين بالمملكة .

المبحث الرابع : التركيب الاجتماعي

تعكس بيانات التعداد السكاني لعام 1413هـ عدة ظواهر عن التركيب الاجتماعي لسكان المملكة بصفة عامة ، وسكان المناطق الإدارية بصفة خاصة . كما تعكس هذه البيانات بعض التباين مع نتائج تعداد عام 1394هـ ،

ويمكن أن نجمل هذه الظواهر والمظاهر في النقاط التالية :

1- أظهرت نتائج التعداد لعام 1413هـ أن نسبة المتزوجين من الذكور أو الإناث أعلى من الفئات الاجتماعية الأخرى ، وذلك على مستوى المملكة والمناطق، يلي ذلك العزاب ، أو الذين لم يسبق لهم الزواج . وهذا الأمر لا يختلف فيه الحال بين سنوات 1413هـ و1394هـ (الجدولان : 8 ، 9) .

2-تتراوح نسبة المتزوجين والمتزوجات بين 59.8٪ للذكور في منطقة الرياض كحد أقصى و 3.3٪ للإناث في منطقة الباحة كحد أدنى . وتعتبر الأرقام الخاصة بنسبة المتزوجين في مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية قريبة من الأرقام لإجمالي السكان ، في حين أن نسبة المتزوجين في كل من منطقة الباحة (للإناث) ومنطقة الجوف أقل من تلك النسب الخاصة بإجمالي

السكان . والحقيقة أن الباحث لم يجد تفسيراً لذلك ، إذ من المفترض أن يكون الواقع هو عكس ذلك . أي أن تقل نسبة المتزوجين في مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة عنها عما عليه الحال في منطقتي الباحة والجوف ، نظراً لارتفاع نسبة الوافدين ، الذين هم في الغالب في سن الشباب ومن العاملين والذين ترتفع بينهم نسبة العزاب . ومما يُلاحظ أن الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة المتزوجين في المناطق الريفية ، كالباحة والجوف ، بصورة جزئية ، هو ارتفاع نسبة الأرامل إذ يشكل هؤلاء أعلى نسبة في منطقة الباحة (للإناث) .

3- يعد ارتفاع نسبة المترملات ظاهرة حتى على مستوى المملكة ومناطقها، وهو أمر متوقع إلى حد ما نتيجة الارتفاع في وفيات الذكور في فئات السن الوسطى والعليا بصورة أكبر من الإناث (السرياني ،1413هـ (ب) ص145 ؛ الحديدي ، د.ت ، ص108) . وتتفاوت نسبة المترملات بين 5.4٪ في الشرقية و9.5٪ في الباحة .

4- لعل من أهم الظواهر التي تثير الانتباه في التركيب الاجتماعي هي الفروق في هذا التركيب بين أعوام 1394 و1413هـ ، وهي فروق ذات دلالات جوهرية،

جدول رقم (8) : الحالة الزواجية لسكان المملكة وبعض مناطق مختارة منها حسب الجنس للعمر (12سنة فأكثر) لعام 1394هـ .

المناطق الحالة	اجمالي السكان		م. الرياض		م. مكـــــة المكرمة		م. الشرقية		م. الباحة		م. الجوف	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
لم يسبق له الزواج	40.7	– 24,	44.9	26.6	41.9	25.3	43.8	– 29،	35.9	20.9	41.2	21.7
متزوج	55.8	62.3	– 52،	61.5	54.3	– 60،	53.2	60.4	60.5	63.3	54.7	66.1
آخرون	3.5	13.7	3.1	11.0	3.8	14.7	3،–	10.6	3.6	15.8	4.1	12.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : الصالح ، 1402هـ ، جدول (12) – ص 89 .

جدول رقم (9) الحالة الزواجية لسكان المملكة وبعض مناطق مختارة منها حسب الجنس للعمر (12سنة فأكثر) لعام 1413هـ .

المناطق الحالة	اجمالي السكان		م. الرياض		م. مكـــــة المكرمة		م. الشرقية		م. الباحة		م. الجوف	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
لم يسبق له الزواج	40.4	33.5	39.4	32.7	39.1	– 32،	– 40،	– 35،	40.8	35.7	43.1	36.8
متزوج	58.45	57.7	59.8	59.5	59.6	58.8	59.2	– 58،	– 58،	53.3	55.6	– 55،
مطلق	0.5	2.1	0.5	2.3	0.6	2.2	0.4	1.6	0.3	1.5	0.5	2.0
أرمل	0.6	6.7	0.3	5.5	0.7	7،–	0.4	5.4	0.9	9.5	0.8	6.2
غير مبين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية ، 1413هـ – 1992م (د.ت) ، الرياض : وزارة التخطيط ، ص 43–46 .

ولكنها تحتاج إلى دراسات موسعة وتحليل إحصائي دقيق لمعرفة الأسباب والعوامل وأثرها في هذه الفروق :

أ- إن نسبة العزاب أو الذين لم يسبق لهم الزواج سجلت في تعداد عام 1413هـ أرقاماً أقل بكثير مما سجلته في عام 1394هـ ، سواء على مستوى المملكة أو في مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية. وقد يصل الفرق إلى 5.5٪ كما في حالة منطقة الرياض، أما منطقتا الباحة والجوف فعلى العكس حيث سُجلت بهما ، وفقاً لتعداد 1413هـ ، معدلات أعلى من المعدل العام للمملكة لعام 1394هـ .

ب- في مقابل ما سبق هناك زيادة في نسبة المتزوجين بين بيانات 1394هـ و 1413هـ ما عدا منطقة الباحة ، وقد يصل الفرق إلى 7.8٪ كما في حالة الرياض .

ج- انخفضت في عام 1413هـ نسبة الأرامل والمطلقين عما كانت عليه الحال في عام 1394هـ وذلك في حدود نسبة 2٪ على الأقل في جميع المناطق .

د- تشير بيانات الإناث إلى ظواهر معاكسة لتلك الخاصة بالذكور عند مقارنة بيانات عام 1413هـ ببيانات عام 1394هـ . إذ سجلت نسبة العازبات واللاتي لم يسبق لهن الزواج زيادة كبيرة بين نتائج التعدادين وصلت في بعض الحالات إلى 15٪ كما في حالة منطقة الجوف .

هـ – بنفس الطريقة السابقة نجد أن نسبة المتزوجات سجلت في عام 1413هـ انخفاضاً ملموساً عما كانت عليه الحال في عام 1394هـ . وبلغت هذه النسبة في بعض الحالات 11٪ كما في منطقتي الجوف والباحة . وقد كان الانخفاض بسيطاً في بعض المناطق إذ بلغ 1.2٪ في منطقة مكة المكرمة .

و – نسب المطلقات والأرامل في عام 1413هـ ، انخفضت عما كانت عليه الحال عام 1394هـ وبقدر عالٍ إذ بلغت أقصى تلك النسب نسبة 5.2٪ في منطقة مكة المكرمة .

وعلى العموم فإن ما سبق إظهاره من ملاحظات حول التركيب الاجتماعي يدعو إلى المزيد من البحوث والدراسات، لأن كثيراً من الظواهر تحتاج إلى تحليل أعمق وبيانات أدق .

المبحث الخامس : التركيب التعليمي

تدل الإحصاءات السكانية للمملكة على حدوث تطور إيجابي كبير في التركيب التعليمي للسكان (جدول 10) . فقد انخفضت نسبة الأميين في المملكة إلى 25.3٪ في بيانات تعداد عام 1413هـ ، قياساً على النسبة المرتفعة (64٪) التي سجلها الأميون عام 1394هـ . ونجد في نفس الوقت ارتفاعاً ملحوظاً وكبيراً لنسبة المتعلمين بمؤهل . فقد كانت النسبة لهذه الفئة 14.3٪ فقط عام 1394هـ. في حين أننا نجدها تقفز إلى 50.6٪ عام 1414هـ. وهذا في الحقيقة إنجاز تحقق في فترة قصيرة نتيجة الجهود

المبذولة في ميدان التعليم لجميع المراحل ولجميع فئات المجتمع ، وعم هـذا التطور أيضا جميع مناطق المملكة ، كما هو واضح من الجدول رقم (10) ، ولكن بنسب متفاوتة نوعاً ما ،إذ نجد أن نسبة الأميـة تفاوتـت فـي عـام 1413هـ من 21.1٪ في الشرقية لترتفع في بعض المناطق لتـصل إلـى 49.4٪ ، مثلاً في منطقة الباحة، وحصل هذا التفاوت بين المناطق أيضا في نسبة فئة المتعلمين بمؤهل ، إذ كانت نسبتهم 6.1٪ في منطقة الرياض ، في حين أنها منخفضة في بعض المناطق كمنطقة نجران (38.6٪) .

ولا شك أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة هذه الفئة المتعلمة في المناطق التي تزداد فيها نسبة التحضر ، فمدن المنطقة الشرقية ، ومدينة الريـاض ، ومدن المنطقة الغربية تحتضن سبعاً من الجامعات الثمان في المملكة العربية السعودية ، وبها العدد الأكبر من المدارس الثانوية والمتوسـطة والابتدائيـة وغيرها من المؤسسات التعليمية العامة والخاصة . ويُلاحـظ أن انحـسار الأمية بلغ أوجه في المناطق الريفية ، وهي الباحة، ونجران ، والجـوف ، وبشكل أكبر في المناطق المتميزة بنسبة عالية من التحضر كالرياض ومكة المكرمة ، والمنطقة الشرقية . وقد بلغ الفرق في نسبة الأمية في هذه المناطق بين عامي 1394هـ و 1413هـ ، 36.9٪ ، 41.1٪ ، 38.7٪ ، 33.6٪ ، 30.5٪ ، -30،٪ على التوالي .

جدول رقم (10) : توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وحسب بعض المناطق الإدارية بالمملكة لعامي 1394هـ و1413هـ

الحالة التعليمية / المنطقة	أمـــي		يقرأ ويكتب		متعلم بمؤهل		غير مبين	
	1394	1413	1394	1413	1394	1413	1394	1413

جملة السكان	-،64	25.3	21.3	24.1	14.3	50.6	0.4	-
م.الرياض	54.9	21.3	-،24	22.6	20.4	56.1	0.7	-
م. مكـــــــة المكرمة	57.6	27.1	24.2	22.6	17.8	50.3	0.4	-
م الشرقية	51.1	21.1	28.1	23.6	20.5	55.3	0.3	-
م. الباحة	76.3	39.4	13.8	21.6	9.6	-،39	0.3	-
م. نجران	76.2	35.1	17.9	26.8	5.3	38.6	0.6	-
م. القريات (الجوف)	67.6	28.9	-،20	-،24	12.2	47.1	0.2	-

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية ، 1413هـ - 1992م الرياض (د.ت)، جدول 9-3، ص 61الصالح (1402) ، جدول (13) ، ص 90 .
النسب من عمل الباحث .

وتظهر أرقام الحالة التعليمية في تعداد عام 1413هـ فروقاً كبيرة بين الذكور والإناث والسعوديين والوافدين (جدول 11) ، إذ تزداد نسبة الأمية لدى الإناث عنها لدى الذكور بصورة كبيرة لجملة السكان وللسعوديين ، وبصورة أقل حدة للوافدين ، ويوجد هذا الفارق الكبير بين أرقام الذكور والإناث أيضا في فئة المتعلمين بمؤهل ، إذ ترتفع النسبة لدى الذكور عنها لدى الإناث لجملة السكان والسعوديين ، في حين يتقلص الفارق كثيراً للوافدين . ويُلاحظ كذلك أن نسبة الأمية مرتفعة لدى السعوديين مقارنة بأرقام الوافدين ،

والعكس صحيح ، إذ تنخفض نسبة المتعلمين السعوديين مقارنة بنسبة الوافدين . وهذه ظواهر متكررة في إحصاءات الدولة لعام 1394هـ (السرياني 1413هـ ، ص176-179) . ولا شك أن التفاوت في نسب الأمية والمتعلمين بين الفئات الاجتماعية المختلفة له أسبابه الواضحة، إذ أن المعروف أن تعليم البنين سابق على تعليم البنات في المملكة وهم في الغالب من أصحاب المؤهلات التعليمية .

المبحث السادس : التركيب الاقتصادي والمهني

لا شك أن أول نقطة يجب الإشارة إليها في موضوع تركيب السكان الاقتصادي هي معدل قوة العمل الخام الذي يبين حجم قوة العمل في الدولة بصورة عامة ، ويعكس مقدار التوازن بين الفئات الاقتصادية المختلفة في البلاد . فالمعروف أن السكان ينقسمون إلى ثلاث فئات . فمن حيث القدرة النظرية على العمل فإن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً والذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ، يعتبرون ضمن فئات السكان الخارجة عن قوة العمل من الناحية النظرية على الأقل . أما السكان النشطون اقتصادياً ، فهم الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 عاماً ، وهم الذين يشكلون قوة العمل الخام نظرياً . وقد أوضحنا في معالجة سابقة أن هذه الفئة من السكان شهدت زيادة في المملكة بين سنوات تعدادي 1394 و1413هـ . ومع هذا فإن نسبة هذه الفئة لا تزال دون المستوى العالمي ، وتقل

كثيراً عن النسبة المناظرة لدى الدول المتقدمة (انظر بالتفصيل التركيب العمري ، والجداول 3 ، 4 ، 5) . ويبقى هنا أن نركز على دور الوافدين في زيادة نسبة هذه الفئة، وذلك بمقارنة ذلك مع زيادة أعداد الوافدين عموماً بين سنوات التعدادين، ويتضح ذلك من النظر

جدول رقم (11) : توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية لجملة السكان حسب الجنس والجنسية عام 1413هـ

الفئة	جملة السكان		سعوديون		وافدون		جملة السعوديين	جملة الوافدين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
أمي	**17.4**	**36.3**	**16.9**	**40.2**	**18.1**	**20.7**	**28.6**	**19.4**
يقرأ ويكتب	**25.1**	**22.7**	**25.2**	**21.6**	**25,-**	**26.9**	**21.4**	**26,-**
متعلم بمؤهل	**57.5**	**41,-**	**57.9**	**38.2**	**56.9**	**52.4**	**48,-**	**54.6**
الجملة	**100-**	**100-**	**100-**	**100-**	**100-**	**100-**	**100-**	**100-**

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة (1413) الجداول : 9-1 ، 9-2 ، 9-3 ، ص 59-61 .

في الجدول رقم (12) حيث تبين منه أن نسبة الوافدين إلى مجموع السكان قد ارتفعت من 11.3٪ في عام 1394هـ إلى 27.4٪ عام 1413هـ . وبما أن معظم الوافدين من فئات العاملين النشطين فإننا نتوقع زيادة في نسبة الفئة الوسطى بين سنوات التعدادين وهو ما

حصل بالفعل . إذ ارتفعت النسبة المذكورة من 49.6٪ إلـــى 55.7٪ لعموم السكان . يتضح تأثير زيادة نسبة الوافدين في أن نسبة الزيـــادة في نسبة السعوديين في هذه الفئة كانت ضئيلة جداً (من 47.2٪ عام 1394هـــ إلى 47.5٪ عن 1413هـــ) في حين أن الزيادة في نـــسبة هذه الفئة لدى الوافدين كانت أكبر بكثير ، كما هو واضح من الجدول (12) .

أما النقطة الأخرى في هذا المجال فهي حجم السكان المشتغلين ، قياساً إلى بقية السكان (12سنة فأكثر) . إذ بلغت نسبة هـــؤلاء علـــى مستوى المملكة 44.4٪ من السكان (12 سنة فأكثر) عام 1413هـــ . ويشير هذا الرقم إلى تحسن طفيف عما كـــان عليـــه الوضـــع عـــام 1394هـــ ، إذ بلغت النسبة 41.5٪ . كما يُلاحظ من الجدولين رقـــم (13 و14) فإن هذه النسبة بلغت ذروتها في منطقة الرياض (51.1٪) بزيادة عن أرقام عام 1394هـــ بلغت 8٪ . أما منطقة الباحة فبلغـــت النسبة فيها أدناها (29.8٪) ، وهي أقل من معدلات عام 1394هـــــ بقليل . وهذه الفروق الإقليمية تحدث نتيجة التفاوت في نسب الوافدين ، وفي توفر فرص العمل وغيرها ، كما سبقت الإشارة إليه . وتـــأتي المنطقة الشرقية ومنطقة مكة المكرمة بعد منطقة الرياض في ارتفاع نسبة المشتغلين ، وتليها بقية المناطق ، وذلك لتوفر فرص العمل فـــي الأولى مع زيادة أعداد الوافدين وارتفاع نسبتهم إلى مجمـــوع ســـكان المناطق .

ومما يلفت الانتباه أن نسب المشتغلين من السعوديين تقل عن نظيرتها لدى الوافدين وبفروق عالية جداً . فنسبة المشتغلين من السعوديين مثلاً على مستوى المملكة لا تزيد عن 27٪ ، في حين أن النسبة المقابلة للوافدين هي 78.1٪ . وتتكرر هذه الظاهرة على مستوى المناطق أيضا . كما أنه من اللافت للانتباه أن نسبة المشتغلين من السكان السعوديين انخفضت عما كانت عليه في عام 1394هـ ، وذلك على مستوى المملكة وفي جميع المناطق ، وذلك من 37٪ عام 1394هـ إلى 27.8٪ عام 1413هـ في منطقة مكة المكرمة ، وينطبق هذا الحال على بقية المناطق (الجدولان 13 و14) . أما الظاهرة الثالثة ، فهي معدلات البطالة التي يمكن قياسها بمعرفة نسبة العاطلين عن العمل من إجمالي السكان داخل قوة العمل (12 سنة فأكثر) ، إذ بلغت هذه النسبة 13.4٪ للسعوديين وانخفضت بالنسبة للوافدين إلى 3٪ وهي مؤشرات تحتاج إلى عناية كبيرة من المسئولين خاصة إذا عرفنا أنها معدلات عالية قياساً إلى المعدلات العالمية كما أنها معدلات شهدت ارتفاعاً حاداً عما كان عليه الحال عام 1394هـ.

جدول رقم 12: نسب السكان حسب الفئات الاقتصادية الرئيسة وحسب الجنسية للعاملين 1394 و 1413هـ

الفئات العمرية	جملة السكان		سعوديون		غير سعوديين	
	1394هـ	1413هـ	1394هـ	1413هـ	1394هـ	1413هـ
14 – 0	46.6	41.8	48.7	49.2	30.0	21.9

64-15	49.6	55.7	47.2	47.5	68.3	77.4
65 فأكثر	3.8	2.5	3.1	3.3	1.7	0.7
الإجمالي	100	100	100	100	100	100
النسبة من إجمالي السكان			88.7	72.6	11.3	27.4

- النسب مستخلصة من الجدولين (1) ، (2)
- أما بيانات 1394فتم أخذها من : السرياني ، 1413هـ (أ) ، جدول & :1 ص 205.

جدول رقم 13: الحالة العملية لإجمالي سكان المملكة العربية السعودية وبعض مناطقها ، 1413هـ (12 سنة فأكثر)

المنطقة	مجموع السكان		سعوديون		غير سعوديين	
	مشتغلون	آخرون	مشتغلون	آخرون	مشتغلون	آخرون
المملكة	44.4	55.6	27،-	73،-	78.1	21.9
م. الرياض	51.1	48.9	30.3	69.7	83،-	17،-
م. مكة المكرمة	45.6	54.4	27.8	72.2	68.8	31.2
م. الشرقية	49.9	50.1	30.6	69.4	87.1	12.9
م. الباحة	29.8	70.2	17.6	82.4	89.7	10.3
م. نجران	36.5	63.5	23.7	76.3	74.2	25.8
م. الجوف	38.9	61.1	24.3	75.7	86.2	13.8

- المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية ، 1413هـ - 1992م ، وزارة التخطـيط ، الريـاض ، (د.ت) ، الجداول : 14-1 ، 14-2 ، 14-3 ، 74 ، 75 ، 76 . النسب من إعداد الباحث

جدول رقم 14: الحالة العملية لإجمالي سكان المملكة العربية السعودية وبعض مناطقها ، 1394هـ (12 سنة فأكثر)

المنطقة	مجموع السكان		سعوديون		غير سعوديين	
	مشتغلون	آخرون	مشتغلون	آخرون	مشتغلون	آخرون

متوسط المملكة	41.5	58.5	37.9	62.1	65.1	34.9
م. الرياض	43،-	57،-	36.5	63.5	79.7	20.3
م. مكة المكرمة	42.9	57.1	37،-	63،-	62.2	37.8
م. الشرقية	42.8	57.2	36.8	63.2	77،-	23،-
م. الباحة	31،-	69،-	29.5	70.5	73.5	26.5
م. نجران	46.1	53.9	45.4	54.6	51،-	49،-
م. الجوف	43،-	57،-	42.3	57.7	47.1	52.9

المصدر : الصالح (1402هـ) ، ص 97 .

أما بالنسبة لتوزيع السكان المشتغلين في أنواع النشاط الاقتصادي حسب تصنيف التعداد العام للسكان ، فإن الجدول رقم (15) يوضح لنا عددا من الظواهر، منها أن أكبر نسبة من السكان ، سواء من السعوديين أو الوافدين ، يعملون في الخدمات الشخصية والاجتماعية التي تشمل العمل في الإدارة العامة ، والدفاع، والضمان الاجتماعي ، والتعليم ، والصحة ، وأنشطة المناطق الإدارية . ومن المُلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة في المجتمع قبل عشرين عاماً ، إذ تبين أرقام تعداد عام 1394هـ أن بعض أنواع النشاط الاقتصادي الأخرى كانت تشارك الخدمات الشخصية والاجتماعية في جذب العاملين لها ، خاصة من السعوديين ، ففي منطقة الرياض كان العاملون من السعوديين بحرفة الزراعة والصيد مثلاً ، يشكلون ما نسبته 35.7٪ مقابل 41٪ للخدمات الاجتماعية والشخصية ، وفي الباحة مثلاً كان العاملون في قطاع الزراعة والصيد يحتلون 70.7٪ من السعوديين

المشتغلين ، وهكذا مع بقيـــة المناطـــق (الصالح ، 1402هـــ ، ص 99 والجدول 16) . أما في تعداد عام 1413هـ فقد انحسرت نـــسبة العاملين في قطاع الزراعة ، وارتفعت في قطاع الخدمات الشخـــصية والاجتماعية على حساب باقي القطاعات . ومن المُلاحظ كذلك ارتفاع نسبة السعوديين العاملين في قطاع التعدين والتحجير علـــى مـــستوى المملكة ، وفي المنطقة الشرقية بشكل خاص . وتزداد نسبة العـــاملين الوافدين في قطاع الصناعة التحويلية والتشييد والبناء وفي التجارة .

وفي نفس الوقت نجد أن السكان الوافدين العاملين في قطاع الزراعة ازداد في عام 1413هـ ، عما كان عليه الحال في عام 1394هـــ . فبينمـــا كـــان الوافدون العاملون في هذا القطاع يشكلون في مناطق الباحة ونجران والقريات ما نسبته 3.9٪ ، 18.8٪ ، و 4.9٪ من مجموع الوافدين العاملين على التـــوالي ، فإنها ارتفعت عام 1413هـ إلى 10.4٪ و22.2٪ و 22.7٪ على التوالي ، وقد كان هذا التغيير والتحول في نسب العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي كـــان لحساب قطاع الخدمات على حساب القطاعات التقليدية كالزراعة ، إلا أنه يُلاحظ أيضا ارتفاع نسبة العاملين في قطاعات أخرى جديدة كالصناعة والتشييد والبنـــاء والتجـــــارة (الـــــسرياني ، 1413هـــــــ (أ) ص ص 215–229) .

المراجع

أولا: المراجع العربية

بندقجي ، حسين حمزة (1977م) . *جغرافية المملكة العربية السعودية*، القاهرة، الأنجلو المصرية .

الثمالي ، محمد مصلح (1411) . *التحضر والتركز السكاني في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية* ، مكة المكرمة ، مطابع الصفا .

الثمالي ، محمد مصلح . *الهجرة العمالية في الشرق الأوسط* : دراسة تحليلية لدولة الكويت ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى – سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية – معهد البحوث العلمية .

الثمالي ، محمد مصلح (1409هـ) . *الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية*: الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بجامعات المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى .

الحديدي ، محمد . *مدخل لجغرافية السكان* : مؤسسة دار سراس للنشر .

الخرسي ، محمد (1975م) . دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي، الكويت .

الخريف ، رشود محمد (1418هـ) . *التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة 1394-1413هـ* ، الكويت : قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية – سلسلة رسائل جغرافية رقم 112 .

الرويثي ، محمد أحمد (1968م) . *سكان المملكة العربية السعودية* : دراسة ديموغرافية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية .

الرويثي ، محمد أحمد (1988م) . *الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية*، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية .

الرويثي ، محمد أحمد ، وخوجلي، مصطفى محمد (1418هـ) . *السمات الديموغرافية في دولة قطر* : دراسة في جغرافية السكان ، الكويت ، قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية – سلسلة رسائل جغرافية رقم 214.

السرياني ، محمد محمود (1402هـ) . (أ) *الهجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية*، مجلة كلية التربية ، عدد خاص عن الجغرافيا ، ص 145-213.

السرياني ، محمد محمود (1402هـ) . (ب) *السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي*: التركيب النوعي، مجلة الدارة، السنة الثامنة، العدد الأول، ص20-49.

السرياني ، محمد محمود (1409هـ) . (أ) *العمر الوسيط لسكان المملكة العربية السعودية* ، مجلة الدارة، السنة (5) ، العدد (1) ، ص 28-60 .

السرياني ، محمد محمود (1409هـ) . (ب) *التباين الإقليمي لمؤشرات التركيب السكاني في المملكة العربية السعودية* ، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى .

السرياني ، محمد محمود (1413هـ) . (أ) *السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي* : التركيب الاجتماعي الاقتصادي ، الجزء الثاني ، الرياض ، مركز مكافحة الجريمة .

السرياني ، محمد محمود (1413هـ) . (ب) *السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي : التركيب العمري* ، الكتاب السنوي ، الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، ص135-168 .

السعدي ، عباس فاضل (1980م) . *دراسات في جغرافيا السكان* ، الإسكندرية، نشأة المعارف .

الشريف ، عبدالرحمن صادق (1403هـ) . *جغرافية المملكة العربية السعودية*، الجزء الأول ، الرياض ، دار المريخ .

الشواف ، سلامة أحمد وزاهد ، زهير (1988م) . *السكان والتخطيط للتنمية العمرانية في مدن المملكة العربية السعودية* ، البلديات ، العدد 16 ، السنة الرابعة ص 42-59 .

الصالح ، أمل (1987م) . *الهجرة إلى الكويت من عام 1957-1975م : دراسة في جغرافية السكان* ، الكويت ، جامعة الكويت ، قسم الجغرافيا .

الصالح ، ناصر عبدالله والسرياني ، محمد محمود (1399هـ) . الجغرافية الكمية الإحصائية ، جدة ، دار الفنون .

الصالح ، ناصر عبدالله (1402هـ) . *أحوال السكان بالمملكة العربية السعودية*، مجلة كلية التربية ، عدد خاص عن الجغرافيا ، ص 41-119 .

الصالح ، ناصر عبدالله (1409هـ) . *أهمية الطرق الكمية في تحديد الاختلافات السكانية لمؤشرات التنمية في المملكة العربية السعودية* ، عدد رقم (2) من منشورات قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية .

فراج ، عبد المجيد (1975م) . *الأسس الإحصائية للدراسات السكانية* ، القاهرة.

القصاب ، نافع ناصر (1978م) . السكان في المملكة العربية السعودية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد العاشر ، ص125-147 .

وزارة التخطيط ، (د.ت) مصلحة الإحصاءات العامة ، *النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية 1413هـ - 1992م* ، الرياض ، مصلحة الإحصاءات العامة .

وزارة التخطيط ، (د.ت) مصلحة الإحصاءات العامة ، *النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بمنطقة الرياض 1413هـ - 1992م* ، الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة .

وزارة التخطيط ، (د.ت) مصلحة الإحصاءات العامة ، *النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بمنطقة مكة المكرمة 1413هـ - 1992م* ، الرياض ، مصلحة الإحصاءات العامة .

وزارة التخطيط ، (د.ت) مصلحة الإحصاءات العامة ، *النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن للمنطقة الشرقية 413هـ - 1992م* ، الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1397هـ**)** . مصلحة الإحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان – 1394هـ : *البيانات التفصيلية للمناطق* ، 10 مجلدات، الدمام.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Beaumont, P. *et al.* (1976) *The Middle East : A Geographical Study.* London, Wiley & Sons.

Clare, J. (1972) *Population Geography*, Oxford : Pergamon Press.

Clarke, J., and **Fisher, W.B**. (1972*) Population In The Middle East And North Africa : A Geographic Approach***,** London University Press.

Clarke, J., and **Jones, H.B. (Eds)** (1981) *Change and Development In the Middle East,* London : Methuen & Co.

Demo, E.J., *et al.* (Eds) (1970*) Population Geography: A Reader*, New York, Mc-Graw Hill Co.

Population Reference Bureau Inc. (1996) *Work Population Data Sheet of 1996.*

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

نماذج الطقس الجغرافية :
دراسة تحليلية للتردد والتتابع في الرياض

جهاد محمد قربة

جامعة الملك سعود – الريـــــــاض

المستخلص: يحاول هذا البحث تقديم طريقة جديدة لتحديـد "منـاخ الرياض" ابتداءً من تطوير مفهـوم جديـد هـو "نمـاذج الطقـس الجغرافية الذي يرتكز على تحديد جديد للطقس وهويتـه حـسب "المُركبة الجغرافية" لكل نموذج تم تحديده. تمتـد فتـرة الدراسـة لتشتمل على السنوات من 1986–1995م، وتعتمد اعتمادا" كليـاً على المعطيات اليومية لدرجات الحـرارة العظمـى والـصغرى والوسطية ، وكذلك علـى المعطيـات اليوميـة للريـاح الـسائدة وسرعاتها . لقد برزت خصائص هامة "لمناخ الرياض" الذي يعتبر ممثلا جيداً لقلب المنطقة الوسطى للمملكة العربية السعودية ، منها ما هو جغرافي ، مثل اتضاح دور القارية الذي يسيطر تماماً علـى طبيعة نماذج الطقس، وكذلك تبلور الصفات الحرارية التي يلاحـظ تشابهها بين مختلف نماذج الطقس خاصة فـي الأشـهر الـصعبة حرارياً أثناء العام. كذلك فقد برزت بعض الخـصائص المناجيـة الديناميكية خاصة بالجريان الجوي على منطقة الرياض ، ممثلة في الانخفاض الملاحظ بتردد نماذج الطقس ، ذات المُركبة الغربيـة والشرقية، أما بالنسبة للنماذج ذات المُركبة الـشمالية فقـد بـدت واضحة التردد طيلة أشهر السنة، الأمـر الـذي عكـس أهميـة المنخفض الحراري العربي الذي يشكل فـي الحقيقـة الاسـتطالة

العربية لمنخفض الهند الموسمي. لقد تم بيان الـصورة المناخيـة الحقيقية للشهور بصورة أصيلة وحقيقية ، الأمر الذي يمكن بدوره من تحديد الفصول تحديداً جغرافياً بالإضافة إلـى فهـم التغيـرات الداخلية التي تحدث في مركبات المناخ حسب أشهر السنة ، وهـذا من أهم نتائج هذا البحث 0

أولاً : مفهوم نماذج الطقس الجغرافية

أ- ***مفهوم نموذج الطقس بشكل عام*** : مع بداية القرن العـشرين تـم التمييز العلمي بين الطقس والمناخ ، ولا شك أن أهم تعريـف علمـي للطقس يعود لبالديت "Baldit in PIERY M., p11" الذي قال بأن الطقـس "هو مجموعة القيم التي تميز حالة الجو لمكان ما في زمـن محـدد" ، يلاحظ من خلال هذا التعريف H أن "بالديت Baldit" قد أشـار إلـى أن الطقس هو شئ مركب من قيم تعبر عن مجموعة عناصـره المتحققـة وتفاعلها فوق مكان ما من سطح الأرض . مع "ماكس سور" Max Sorre مؤسس الجغرافيا الطبيعية في أوروبا ومنذ عام 1943م[2] نجد النظرة الجديدة للمناخ بعد أن تحولت المدرسة التحليلية إلى مدرسـة وصـفية بحتة ، حيث جاء بتعريف جديد للمناخ بقوله "إن المناخ هـو "المحـيط الجوي المكون من مجموعة الحالات الوسطية فوق مكان مـا حـسب ترددها الاعتيادي"0المناخ هنا لم يعد شيئاً أو مفهوماً وصفياً بل أصـبح

(2) - QUENEY P., Explication dynamique de la circulation genenale de l' atmosphere sur la base des idees de Rossby (Rossby, mem. Vol., Rockefeller Inst. Press 1959).

- FLOHN H., Zur didaktik der allgemeine Zirkulation der atmosphere, Geogr. Rundschau, 1960, p.129-142 , 189-195.

بناءً مركباً متغيراً ، باعتبار أن التردد يعني تبدل المكونات وتتابعها من شهر لآخر ومن سنة لأخرى، أما "إيميل دوهو "Emile Duhot (1948)" في كتابه الذي نشر عام 1948م، حول "المناخات والطبيعة البشرية"[3] ، فقد جاء بالتعريف التالي عن المناخ قائلاً إنه:"مجموع حالات الطقس التي تتعاقب على منطقة ما وترصد خلال فترة طويلة"0من خلال هذا التعريف المترجم حرفياً للمناخ نجد بوضوح فكرة التركيب والتعاقب والتردد، وأن المناخ هو إذن معقد ومركب من""حالات جوية" تتردد على مكان ما يمكن تعريفها أو تحديد هويتها حسب طبيعة تعاقبها على مدى فترة زمنية طويلة لتحديد مناخ ما . وجاء "بيديلابورد "Pedelaborde(1957) عام (1957م) ، بأطروحته عن "مناخ الحوض الباريسي التي أسس بها علم المناخ الديناميكي ليطور مفهوم المنهجية الديناميكية بشكل علمي وموسع ، وقد قدم هذا الباحث تعريفاً للمناخ كالتالي :

"المناخ هو مجموعة من الميول Tendencies ، أي المركبات الواضحة للجو التي تنتج عن الشروط الدائمة، أي الأكثر تحققاً فوق منطقة ما لفترة زمنية طويلة"[4]0 في أعماله الشهيرة هذه قام بشرح مستفيض حول كيفية تحديد نموذج الطقس ونستطيع أن نتأكد بأن

---

(3) - DUHOT Emile : Les Climats et l'Organisme Human , Paris , 1948 .

(4) - PEDELABORDE P., le Climat du Bassin Parisien , These , Paris 1957, 2 Vol. 450p, 116 Cartes .

- PEDELABORDE P., Introduction a l' etude scientificque du climat, soc. Enseig. Sup., Paris, 1970.

الشروط الجوية في هذا التعريف يقصد بها هنا الوضـــعيات الجويـــة "Isobaric Situations" ، التي يجب استخدامها لتحديد نمـــاذج الطقـــس0 بالإضافة إلى ذلك قام هذا الباحث بتطويع استخدام وثـــائق أرصـــادية بحتة لأغراض عمله التي لا يستطيع الجغرافي أو الباحـــث المكـــون جغرافياً استخدامها دون دراية خاصة. وحاول كليتر KLETTER L.[5]، تبسيط أفكار بيديلابورد عن طريق الابتعاد عن استخدام الوضـــعيات الايزوبارية والكتل الهوائية المتصاحبة معها في تحديد نماذج الطقـــس ديناميكياً ، وذلك عن طريق وضع طريقة تحديدية – تصنيفية تعتمـــد على نفس الوثائق العلمية للأرصاد الجوية ، إلا أنها تستخدم مفهـــوم التيارات الجوية أو الجريان الجوي الإقليمي على منطقة الدراسة. وقد ميز "كليتر" بين نماذج الطقس الناتجة عـــن الجريـــان الاضـــطرابي، ونماذج الطقس الناتجة عن الجريان التموجي أو التبادلي شبه الطولي، ونماذج الطقس الناتجة عن المنخفضات الموضعية شديدة الاضطرابية ، ونماذج الطقس الناتجة عن وضعيات الاستقرار الجوي.

إن مجموعة المنهجيات الديناميكية لم تعرف تطـــوراً حقيقيـــاً نتيجة للطرق الصعبة بالنسبة للجغرافي ، الأمر الذي ساعد على بقاء وتطور المدرسة التحليلية حتى نهاية السبعينات ، حيث بدأت منهجيات

---

(5) ARLEY , GRISOLLET , GUILMET : ملخـــص لأبحـــاث KLETTER وردت غن كتـــاب
Climatologie methodes et pratiques, GAUTHIER-VILLARS, Paris, 1970 .

جديدة تعتمد على استخدام وسائل علمية حديثة على رأسها الحاسب الآلي مما سمح بتطور أعمال هامة .

ب- مناقشة اعتماد الأساس الديناميكي لتحديد نماذج الطقس: لا أحد يستطيع أن ينكر جدية العمل القائم على اعتماد الوضعيات الجوية التي توضحها خرائط الضغط الجوي على سطح الأرض لتحديد أو لتشخيص نماذج الطقس المكونة لمناخ ما . نعتقد بأن المختص في فيزياء الغلاف الغازي هو القادر على تحديد طبيعة الجريان الجوي على منطقة ما حيث يتطلب الأمر ، محاولة تحديد تفاعل مختلف مراكز العمل كما يتطلب عملها المشترك ، حسب أشكال محيطها الخارجي ، وطبيعة ميولها للأربع والعشرين ساعة المقبلة ، وخصائص الكتل الهوائية ، الأمر الذي يتطلب جهوداً جبارة ، خاصة أن هذا الأمر يقتضي دراسة خرائط مستويات 500 هيكتوباسكال ، بالإضافة إلى خرائط سطح الأرض يومياً لفترة تغطي فترة الدراسة. هذه المنهجية الهامة والفعالة تقتضي بالنسبة للجغرافي، تركيز طبيعة تفاعل مراكز العمل من ضغوط مرتفعة ومنخفضة التي تغطي مساحات واسعة من سطح الأرض على منطقة محدودة هي : إقليم دراسة الباحث نفسه . هذا الأمر ليس هيناً وأدى إلى إعاقة تقدم الفكر الديناميكي لعلم المناخ وجعل الباحثين يفكرون بمنهجيات جديدة لتحديد نماذج الطقس أو تطوير أنفسهم لوسائل أخرى تسهل باستخدامها الوصول للهدف المنشود في التحديد الديناميكي لنماذج الطقس.

ج- مفهوم نموذج الطقس الجغرافي: استندت نماذج الطقس الديناميكية بتحديدها "للوضعيات الجوية"[6] الواضحة حسب المبدأ العلمي الذي يقول بأن لكل وضعية جوية نموذجاً خاصاً للطقس ينتج عنها.إن هذا التحديد الديناميكي يهمل المُركبة الجغرافية لنموذج الطقس ، هذه المُركبة التي تتكامل تلقائياً مع الطقس لمجرد نشوئه . لا تستشعر الكائنات الحية والإنسان في الواقع نتيجة تفاعل العناصر الإيزوبارية لوحدها مع بعضها البعض المولدة للطقس ديناميكياً ، بل تستشعر كذلك التأثيرات الناتجة عن الجغرافيا المعبر عنها بطبيعة سطح الأرض . وهكذا" تتغير "حالات الطقس" من مكان لآخر تبعاً للجغرافيا في ظل نموذج واحد للطقس متولد عن وضعية إيزوبارية واضحة ومحددة. يرتكز العمل الحالي على تحديد نماذج الطقس ليس باعتماد أساسها الديناميكي، بل باستخدام نتائجها المتولدة عنها بعد نشوئها . *هذا الأمر يساعد على تكامل المُركبة الجغرافية في التحديد وأخذها بعين الاعتبار*، وجعل آفاق العمليات التشخيصية – التحليلية لنماذج الطقس أكثر بعداً وأكثر تطوراً . كل شئ يتم في الواقع بعكس الطريقة الديناميكية ، ذلك أن عملية التحديد تكمن في استخدام العناصر الجوية الناتجة عن كل نموذج من نماذج الطقس والتي يتم قياسها بواسطة محطات الرصد الجوي على سطح الأرض . إن لكل نموذج

---

(6) الوضعية الجوية Situation Isobaric : هي التوزيع الجغرافي للمرتفعات والمنخفضات الجوية على منطقة ما .

طقس خصائص "حرارية – رطوبية" وخصائص في الرياح والضغط الجوي تشكل تركيبة خاصة متأثرة منذ لحظة نشوئه بالجغرافيا الإقليمية ، وممثلة تمام التمثيل للوضعية الإيزوبارية الناتجة عنها . إن طريقة العمل الجدية هنا تقوم على إيجاد الطريقة الفعالة في تحديد هذه التركيبة الجغرافية التي ما هي إلا نموذج جغرافي للطقس معبرة عن بيئة المنطقة التي نشأت عليها ، خاصة بشكل مثالي وجغرافي وعملي بواسطة مفهوم"نماذج الطقس الجغرافية"، التي تعتبر المكونات الحقيقية لمناخ أي منطقة من المناطق ، وبذلك يتم التخلص من إشكالية وأقلمة المعطيات الديناميكية للخرائط السطحية لتحديد نماذج الطقس الخاصة بمنطقة ما بالطريقة الديناميكية البحتة .

د-أسس تحديد نماذج الطقس الجغرافية:

1- المُركبة الزمنية : نلاحظ في الدراسات الغربية [7]، التي تعتمد الأساس الديناميكي في تشخيص نماذج أن الفترة الزمنية لاستمرار بقاء نموذج من نماذج الطقس تختلف من 12 إلى 48ساعة بالنسبة للعروض الوسطى، وأن هذه الفترة ربما تتعدى أسبوعاً كاملاً في فصل الصيف حيث يصبح الجو أكثر استقراراً نتيجة لتراجع أو انسحاب النظام الاضطرابي القطبي نحو عروض عليا . إن اعتبار

(7) أهم من تناولوا الدراسات المعمقة لنماذج الطقس هو بيدبدلابورد حيث سبق أن أشرنا إلى أهم مراجعه ، كذلك لا مانع من العودة لدراسات المناخ الإقليمي مثل :

- KERBE J., Le climat des Pyrennees centrales, U. de Bordeaux . These 1974.
- PAGNEY P., Le Climat des Antille , Instit des Hautes Etudes de l'amerique latine, Paris , 1966

فترة وسطية مقدارها 24 ساعة أو يوم كامل كفترة وسـطية لهيمنـة طقس ما في العروض المعتدلة يعتبر شيئاً مقبولاً للغاية . من الصعب أن نجد تبدل مواقع مراكز العمل أو تغير ميولها بشكل جذري خـلال 24 ساعة في فصل الشتاء الذي هو أكثر فصول السنة تنوعاً وتغيـراً في نماذج طقسه . لا شك أن فصول السنة الأخرى هي أكثر هـدوءاً واستقراراً من فصل الشتاء ، وأن نماذج الطقس بهـا تـستمر لفتـرة أكبر.لا تقوم الطريقة المستخدمة في هذا البحث على تشخيص نمـاذج الطقس بواسطة وضعياتها الجوية التي نتجت عنها بل تستخدم فتـرة 24 ساعة للبيانات اليومية للحصول بشكل علمي على نتائج جيدة فـي تحديد نماذج الطقس الجغرافية ، خاصة أن اعتماد اليوم كفترة زمنيـة بالنسبة للعروض الهادئة يعتبر حتى الآن شيئا غير اعتيادي ، ولكنـه يسمح بالوصول إلى تفاصيل علمية هامة وغير معروفة سابقاً، خاصة إذا ما تم استخدام هذه الفترة للعروض المدارية الهادئة نسبياً .

2- المُركبة الديناميكية الخارجية لنماذج الطقس الجغرافية: تـستخدم عادة "مراكز العمل" التي تمتد على مواقع كبيرة جداً محيطة بمنطقـة الدراسة في المنهجية الديناميكية لتحليل التفاعل القائم بينها ، ليـسمح بما لا يقبل الجدل ، بإدخال *"المُركبة الخارجية"* لنماذج الطقس المهيمنة على منطقة من المناطق أي باعتماد الجريان الجوي العـام المـؤدي لنشوء نماذج الطقس هذه. إن فكرة الجريـان الجـوي فـي التحديـد الجغرافي لبيان المُركبة الخارجية لنماذج الطقس ما زالـت قائمـة ،

وينعكس هذا الأمر باعتماد مفهوم الرياح التي سادت في اليوم الواحد والتي لا تعبر فقط عن الجريان الجوي الديناميكي الذي حدد الاتجاه العام لهذه الرياح بل كذلك التأثيرات الجغرافية على الجريان الديناميكي ومجموعة الانحرافات الناتجة عن الطبيعة الجغرافية للمكان وأخذها بعين الاعتبار. كذلك يجب ألا ننسى أنه في العروض المدارية بشكل عام تتشكل في كثير من الأحيان وخاصة في الشهور الحارة وضعيات جوية غير واضحة المعالم : كوضعيات "المستنقعات البارومترية" أو وضعيات تلاشي خطوط الضغط ، التي لا تسمح للباحث بتحديد فعال للجريان الجوي على سطح الأرض الذي غالباً ما يكون في هذه الحالة ناتجاً عن الجغرافية فقط كتطور رياح البر والبحر ، والرياح الحرارية التي تهيمن على طبيعة وأصول نماذج الطقس في هذه العروض ، الأمر الذي يحتم نشوء نماذج طقس جغرافية حقيقية يجب تحديدها. من خلال ما ذكر وحسب استخدام مفهوم الرياح اليومية السائدة فإن نماذج الطقس ستتحدد حسب اتجاهات هذه الرياح – إن كل اتجاه للرياح السائدة على منطقة معينة يكامل بين جنباته نتائج تفاعل مراكز العمل ومختلف عناصر الوضعية الجوية(المُركبة الديناميكية) بالإضافة إلى تأثيرات طبيعة سطح هذه المنطقة، أي جغرافية المكان(المُركبة الجغرافية) – ويتولد بالتالي 16 نوعًا من نماذج الطقس بالإضافة إلى نموذج طقس الرياح الهادئة

CALM باعتبار أن هناك 16 اتجاهاً للرياح يتم قياسها فـي مختلـف محطات الأرصاد الجوية العاملة .

3- المُركبات الجغرافية : تبقى الآن عملية فهم وإدراك الخـصائص الحرارية والرطوبية والمطرية والديناميكية المتصاحبة مـع نمـاذج الطقس التي تم تشخيصها بنيوياً بواسطة الريـاح الـسائدة ، والتـي يوضحها الجدول رقم (1) الذي يبين نماذج الطقس المحددة أولياً على منطقة الرياض للفترة المعتمدة. يتطلب البحث الآن ضـرورة تحديـد الصفات الجوية الوسطية ، أي تحديد "مناخية" كل نموذج من نمـاذج الطقس بشكل يضمن التعبير عن التغيرات في هذه الـصفات حـسب أشهر وفصول السنة ، وذلك باعتماد سنوات فترة الدراسـة 1986-1995م. نستطيع أن نقدر حجم العمل التطبيقي المبذول للوصول إلى الهدف العلمي ، حيث يجب بعد حساب تكرار كل أنموذج من نمـاذج الطقس هذه ولكل شهر على حدة، من أشهر الفترة، عزل خصائـصه الحرارية ثم المطرية ثم الرطوبيـة ... الخ، وبعد ذلك يتم حـساب معدلاتها.هذا العمل الكبير والضخم جعلنا نتوقف عند بيـان الـصفات المناخية الحرارية فقط لنماذج الطقـس باعتمـاد بعـض العناصـر الحرارية ، والرطوبة العظمى ، وأقصى سرعة للرياح تـم تـسجيلها خلال اليوم ، كما ما هو مبين في الجدول (1) .

جدول 1: تردد نماذج لطقس في الرياض حسب مختلف المُركبات للفترة 1986–1995م

نموذج الطقس	العدد الأولي للتردد	النسبة المئوية	الترتيب حسب شدة التردد	النسبة المئوية	درجة التردد
المُركبة E	245	6.7	المُركبة N	19.4	1
المُركبة ENE	168	4.6	المُركبة S	13.8	2
المُركبة ESE	143	3.9	المُركبة NNE	11.1	3
المُركبة N	709	19.4	المُركبة SSE	10.8	4
المُركبة NE	199	5.4	المُركبة E	6.7	5
المُركبة NNE	406	11.1	المُركبة NNW	5.7	6
المُركبة NNW	208	5.7	المُركبة NW	5.7	7
المُركبة NW	208	5.7	المُركبة ENE	4.6	8
المُركبة S	503	13.8	المُركبة NE	5.4	9
المُركبة SE	181	5.0	المُركبة SE	5.0	10
المُركبة SSE	393	10.8	المُركبة ESE	3.9	11
المُركبة SSW	43	1.2	المُركبة WNW	1.8	12
المُركبة SW	24	0.7	المُركبة W	1.7	13
المُركبة W	63	1.7	المُركبة SSW	1.2	14
المُركبة WNW	65	1.8	المُركبة VAR	1.2	15
المُركبة WSW	36	1.0	المُركبة WSW	1.0	16
المُركبة CALM	14	0.4	المُركبة SW	0.7	17
متقلب VARIABLE	44	1.2	المُركبة CALM	0.4	18

ثانياً : الوسائل المستخدمة والأهداف العلمية

أ- الوسائل العلمية والبيانات المستخدمة :

1- **الوسائل العلمية :** تتوفر في الوقت الحاضر برامج علـــى شـــكل حقائب للجدولة أو للعمليات الإحصائية، كمـــا أن هنـــاك حقائـــب حزمية هامة توفر للباحث مشقة الأعمال الروتينية ، التي كانت في السابق تتطلب أسابيع بل أشهرا" طويلة لإنجازها. إن توفر مثـــل هذه الحزم الهامة ساعد على تطوير نوعي وكمي فـــي اســـتخدام البيانات حســـب وحدات زمنية صغيرة كاليوم أو الـــساعة، ومـــا طبيعة البحث هنا إلا تسجيل فعلي لأهمية المعالجة الآلية للبيانـــات التي سمحت باختراق جدار الشهور إلى جدار اليوم الذي بات من السهل اختراقه ، واستخدام بيانات ساعية علـــى مـــستوى العمـــل الجغرافي، وقد كان هذا الأمر ضربًا من المستحيل منـــذ ســـنوات قليلة ، فقط وخاصة بالنسبة للبحوث المناخية.

2- **البيانات المستخدمة :** لقد تم استخدام البيانات اليوميـــة للمحطـــة 40437 مطار الملك خالد الـــدولي OERK للفتـــرة مـــن 1986-1995م ، للعناصر الجوية التي يتم قياسها مـــن قبـــل الأرصـــاد الجوية . أما العناصر الجويـــة المستخدمـــة في هذا البحث بشكل مباشر فهي : 1- الرياح السائدة PRWDIR . 2- درجة الحـــرارة العظمى اليومية للترمومتر الجاف MXDTT . 3- درجة الحـــرارة الصغرى اليومية للترمومتر الجافMNDTT . 4- الضغط الجوي

اليومي على سطح الأرضMESTPP 5- أقصى سرعة للرياح MXWSP 6- الرطوبة النسبية القصوى MXRH .

ب- الأهداف العلمية : يجب ذكر الأهداف العلمية التي يتم تحقيقها في ساحة البحث العلمي عند الشروع في وضع حجر الأساس لأي عمل ، لاعتبارات كثيرة أهمها ندرة الباحثين الذين لم يتطرقوا لها من قبل . إن المدرسة العلمية الديناميكية للمناخ التي تستند على تحديد مفردات أو لبنات المناخ ، باعتماد مفهوم نماذج الطقس للوصول إلى تحديد "المناخ" ، الذي هو في النتيجة "*محصلة لتكرار نماذج الطقس على منطقة من المناطق لفترة زمنية طويلة*" ، هذه المدرسة حولت مفهوم المناخ من كونه مفهوماً فلسفياً إلى مفهوم مادي جغرافي علمي ، إلا أن الصعوبات الكبيرة تكمن أساساً في قضايا تحديد نماذج الطقس لمنطقة من المناطق بالأسلوب الديناميكي (أي دراسة التفاعل المشترك بين مختلف مراكز العمل من ضغوط مرتفعة ومنخفضة على منطقة ما ثم تحديد طبيعة النتائج المترتبة على ذلك) ، أو بأساليب أخرى تستند على منهجيات جديدة ، أو أسلوب جديد يعبر عن تناول هذه المسألة العلمية بمنظور آخر. وفيما يلي بعض أهم الأهداف التي نود الوصول إليها في هذا البحث بشكل مباشر ، أو بشكل غير مباشر نتيجة للتحليل العلمي المتبع .

1- التكرار الأولي والنسبي لنماذج الطقس في الرياض ، هذا الأمر سيمكن تحقيقه من بيان نمط تكرار كل نموذج من نماذج الطقس ،

وتغيرات هذه التكرارات الأولية والنسبية حسب أشـــهر وفـــصول السنة الوسطية.

2- التعرف على نماذج الطقس الأكثر تردداً خلال العام الوسطى ، ثم تحديد نماذج الطقس المهيمنة لكل شهر من شهور السنة الوســـطية المسؤولة عن رسم الصورة المناخية لهذا الشهر .

3- طالما أن الارتفاع العام في درجات الحـــرارة يعتبـــر مـــن أهـــم الخصائص المناخية للمملكة العربية السعودية ، فإن التعرف علـــى الخصائص الحرارية لمختلف نماذج الطقس (وســـطيات الحـــرارة العظمى والصغرى والمدى الحراري) لهو من الأهداف الأساســـية في هذا البحث ، هذه الوسطيات تم حسابها لمختلف نماذج الطقـــس باعتماد ترددات الأولية لكل شهر على حدة .

4- التعرف على نماذج الطقس قليلة التردد ، ونماذج الطقس النادرة ، ونماذج الطقس الاستثنائية ، وذلك عن طريق تقديم جداول تبين هذه الترددات وخصائصها الحرارية المترافقة معها .

5- بيان وتفسير الظواهر الحرارية الغريبة التي ربمـــا تترافـــق مـــع مختلف نماذج الطقس عادة ، مثل الارتفاع العام لدرجات الحرارة ، مع نماذج الطقس المتولدة عن المُركبة الشمالية التـــي يفتـــرض أن تكون نماذج الطقس الناتجة عنها باردة نسبياً ، خاصة فـــي فـــصل الصيف ، وتقديم التفسير العلمي المناسب لها . كـــذلك ســـنتعرض

لمفهوم القارية لمختلف نماذج الطقس المشاهدة في مكونات منـــاخ الرياض .

ثالثاً : النتائج : خصائص التتابع والتردد لنماذج طقس الرياض

للوصول إلى هذا الهدف فقد تم تصميم وتنفيذ الأشكال التالية:

الشكل رقم 1: التغيرات بين الشهرية لنماذج طقس المُركبة الشمالية.

الشكل رقم 2: التغيرات بين الشهرية لنماذج طقس المُركبة الجنوبية .

الشكل رقم 3: التغيرات بين الشهرية لنماذج طقس المُركبة الشرقية .

الشكل رقم 4: التغيرات بين الشهرية لنماذج طقس المُركبة الغربية .

الشكل رقم 5 : التغيرات بين الشهرية لنماذج الطقس الانتقالية.

الشكل رقم 6: التغيرات بين الـــشهرية للنمـــاذج المتقلبـــة للطقـــس VARIABLE :

من دراسة وتحليل هذه الأشكال نستطيع إظهار الخطوط الرئيسة التي تميز تغيرات نماذج الطقس وخصائصها على منطقة الرياض كمـــا يلي :

أ- فيما يتعلق بنماذج طقس المُركبة الشمالية :

1- ارتفاع تردد النماذج الشمالية صيفاً : من دراسة الشكل (1) يلاحظ بوضوح ارتفاع نسبة نماذج طقس المُركبة الشمالية خاصـــة فـــي فصل الصيف ، وذلك ابتداءً من شهر حزيران (يونيـــه) ، وهـــذا الأمر يتميز بارتفاع عام في درجات الحرارة التي تبلغ أقصاها في

شهر تموز (يوليه). إن ارتفاع درجات الحرارة يميز كذلك مختلف نماذج طقس المُركبة الشمالية بمختلف أنواعها: الشمالية ، الشمالية الشمالية الغربية ، الشمالية الشمالية الشرقية ، ويعتبر هذا من أهم خصائص المناخ في صيف الريـــاض (تركـــز لنمـــاذج الطقـــس الشمالية بصفة عامة في شهور الصيف)0 بشكل عام ، فإن تـــردد نماذج الطقس ذات المُركبة الشمالية يبلغ وسطياً ما نسبته 19.4٪ من كافة نماذج الطقس المتحققة على منطقة الرياض ، أي أنهـــا تمثل تقريباً 5/1 النماذج . إن هذا التناقض فـــي نظـــام التتـــابع (نماذج شمالية لفصل الصيف) تعكسه كذلك أهم الصفات المناخية لنماذج الطقس هذه ، أي الارتفاع الحراري الملاحـــظ لـــدرجات الحرارة العظمى والصغرى الوسطية لنماذج الطقس الشمالية هذه عوضاً عن انخفاضها ، لكون هذه النماذج متولـــدة مـــن مُركبـــة شمالية عامة . نستطيع أن تستشعر جغرافيـــاً أهميـــة التـــأثيرات القارية الناتجة عن موقع وموضع منطقة الرياض علـــى خارطـــة الجزيرة العربية.

2- تغيرات غير منتظمة للرطوبة الجوية: مهما كانت طبيعة الطقس ، فإن الرطوبة النسبية (RH) المتحققة دوماً تقدم تغيرات شديدة شـــبه منتظمة حيث تنخفض تدريجياً باتجاه أشهر الـــصيف ، وترتفـــع باتجاه أشهر الشتاء لتصل إلى أعلى مستوياتها في كانون الثـــاني (ديسمبر) (لاحظ منحنى الرطوبة النـــسبية العظمـــى المحـــسوبة

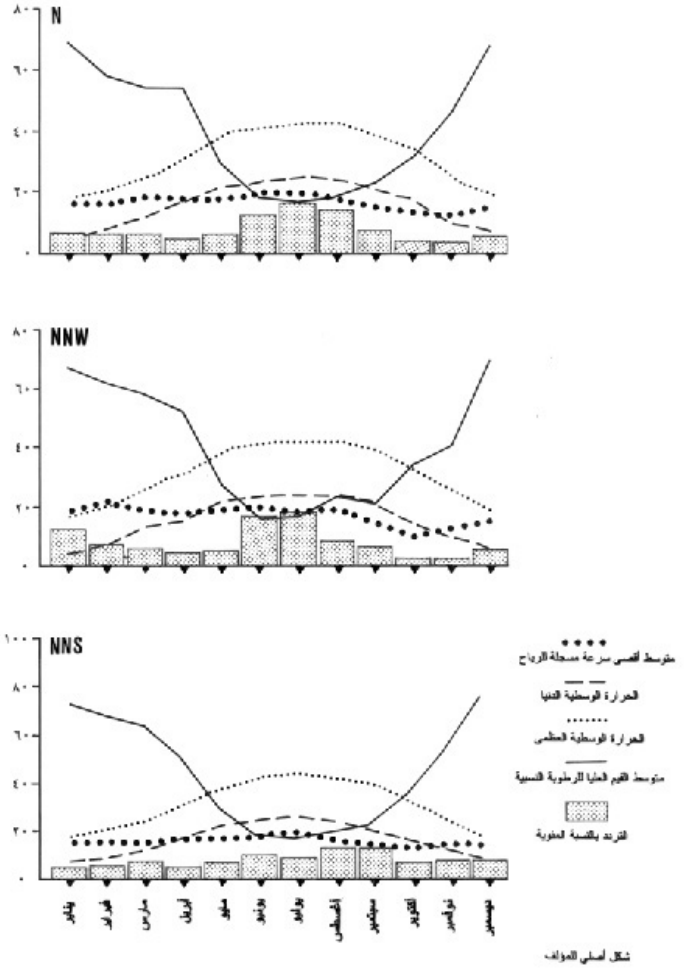

شكل – 1 : التغيرات الشهرية لتردد رياح المُركبة الشمالية في الرياض للفتـــرة 1986–1995م.

لنماذج الطقس (N,NNW,NNE). من الشكل رقم (1) فإن الرطوبة

النسبية العظمى المتحققة تقدم ارتفاعا نسبياً في نهايـــة الربيـــع ، خاصة شهر نيسان (أبريل) ، حيث لا تقل عن 50٪ وهي تتراوح بين 50–65٪ ، بالنسبة لأشهر الربيع كافة0 إن المُركبة الشمالية للطقس تكون بالنسبة لمنطقة الرياض مولـــــدة لرطوبـــة جويـــة وسطية، إلا أن التأثيرات القارية صيفاً تجعل هذه النماذج جافـــة ، وذلك حتى نهاية أكتوبر ، حيث لا تتعدى الرطوبة النسبية العظمى الوسطية لنماذج الطقس هذه 20٪. إن اختلاف الوضعيات الجوية المولدة لنماذج الطقس الشمالية صيفاً وشتاءً يفـــسر كـــذلك هـــذا الجفاف القاري الناتج والمرتبط بمنخفضات حرارية قارية تتوسط الجزيرة العربية بشكل شبه دائم . ويبين الجدول (2) تركز نماذج طقس المركبة الشمالية لفصل الصيف.

جدول 2: تركز نماذج طقس المُركبة الشمالية لفصل الصيف الفترة من 1986–1995م

نموذج الطقس	حزيران (يونيه)	تموز (يوليه)	آب (أغسطس)	أيلول (سبتمبر)
نموذج الطقس N	٪13	٪17	٪15	٪8
نموذج الطقس NNW	٪17	٪19	٪9	٪7
نموذج الطقس NNE	٪11	٪9	٪13	٪13

3- تركز ضعيف لنماذج طقس المُركبة الشمالية شتاءً وربيعاً : فيما يتعلق بالأشهر الباردة نسبياً في ديسمبر(كانون1)، يناير(كانون2) وفبراير(شباط) فإن نماذج الطقس الشمالية بمختلف أنواعها تظهر تركيزاً ضعيفاً يتراوح بين 6-8٪". يشذ عن هذه القاعدة شهر يناير خاصة بالنسبة لنماذج الطقس الشمالية الشمالية الغربية ، التي تعتبر عادة تطرفاً شمالياً لنماذج الطقس الانتقالية الشمالية الغربية ، والتي تتبع عادة أصول ديناميكية معبرة عن ا نسيا با ت باردة متوافقة مع مرور جبهات باردة أو نتيجة عن انسيابات باردة شمالية غربية يقودها المرتفع الأوروبي الذي يهيمن عادة على حوض المتوسط بخاصرته الشرقية. يقدم هذا النوع من الجريان أمطاراً هامة أحياناً وذلك على المناطق الشمالية ، الوسطى والشرقية للمملكة. إن التعميم القائل بأن نسب نماذج طقس المُركبة الشمالية في الربيع تمثل نسب نماذج الطقس المطيرة باحتمالية كبيرة على المنطقة الوسطي من المملكة لهو تعميم مقبول وتؤكده معلومات الرصد الجوي الدائم للجريان الاضطرابي على المملكة .

ب- فيما يتعلق بنماذج طقس المُركبة الجنوبية:

1- التردد الفصلي : النظرة المعمقة للشكل (2) الذي يعبر عن تغيرات تردد نماذج طقس الجنوب وخصائصها في الرياض بالنسبة المئوية لفترة 1986-1995م ، تبين بشكل عام ضعف

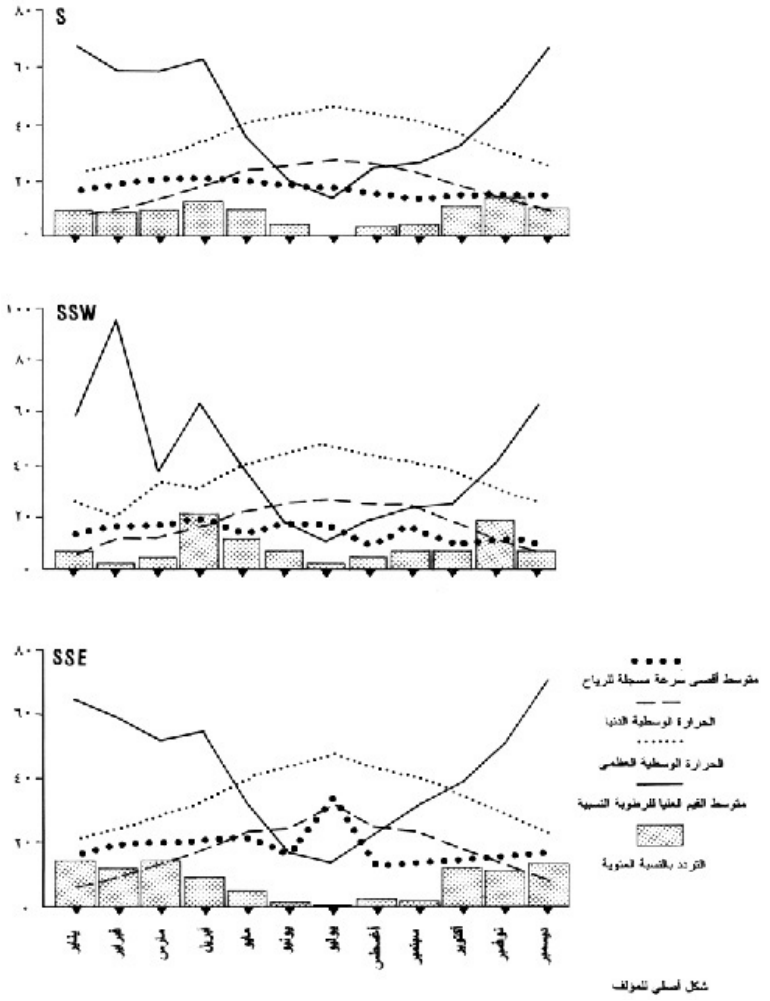

شكل –2 : التغيرات الشهرية لتردد رياح المُركبة الجنوبية في الرياض للفترة 1986 – 1995م.

تردد هذه النماذج (S,SSW,SSE) ، في فصلي الـصيف والـشتاء

وارتفاعها في الفصلين الانتقاليين وهما الربيع والخريف : إن ارتفاع تردد هذه النماذج في مارس وأبريل وكذلك في نوفمبر لهو دليل أكيد على تفاعل منخفض السودان وشرق البحر المتوسط[1] ، أو على الأقل نشاط ملاحظ لمنخفض السودان على المملكة بشكل عام، ويبين الجدول (3) توزيع تردد نماذج طقس الجنوب على فصول السنة .

جدول رقم 3: توزيع تردد نماذج طقس الجنوب حسب مختلف فصول السنة.

نموذج الطقس	الشتاء	الصيف	الربيع	الخريف
نموذج طقس S	٪29	٪9	٪32	٪30
نموذج طقس SSW	٪15	٪14	٪38	٪33
نموذج طقس SSE	٪40	٪5	٪30	٪25

هذا الأمر يؤدي إلى زيادة تردد نماذج طقس الجنوب باعتبار أن الجريان الجنوبي على المملكة مرتبط ارتباطاً "وثيقاً" بنشاط مراكز الاستدعاء المتوسطية أو القارية، المتكونة من المنخفضات الجوية على شمال ووسط المملكة ، أو أن نشوء وتطور نماذج طقس الجنوب على أواسط المملكة (الرياض) مرتبط بنشوء

[1] قربة ، جهاد محمد : العمل المشترك ونتائجه لمنخفض المتوسط الشرقي ومنخفض السودان على جنوب غرب المملكة العربية السعودية ، إصدارات المؤتمر السادس للنواحي البيولوجية، الجمعية السعودية لعلوم الحياة ، كلية العلوم ، جامعة الملك سعود ، 1983م .

التيارات الحارة المعوضة ، على أثر تطور تسلسلات باردة سريعة للكتل الهوائية على أرض المملكة وأطرافها.

2- *ارتفاع دائم لدرجات الحرارة وانخفاض نسبي في الرطوبة* : لا تنخفض درجات الحرارة الصغرى لنماذج طقس الجنوب عن 25^{5} م صيفا وعن 10^{5} م في قلب الشتاء، بينما تزيد درجات الحرارة العظمى عن 45^{5} م صيفا و 23^{5}م شتاء، أي إن هذه النماذج تعتبر نماذج مولدة للحرارة المرتفعة ، التي بتضافرها مع القيم المنخفضة للرطوبة تولد شعوراً قاسياً للقارية والجفاف. ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين التردد العالي نسبياً لنماذج طقس الجنوب 13.8٪ (المرتبة الثانية بالتردد بعد نماذج طقس الشمال الصرف)، الجنوب الجنوب الشرقي 5٪ والجنوب الجنوب الغربي 1.2٪ وأن جملة المُركبة الشمالية تساوي 25٪ ، من مجموع نماذج الطقس التي تكون مناخ منطقة الرياض ، مقابل 36.2٪ التي تمثل مجموع نماذج طقس الشمال بمركباتها الثلاثة. هذا يعني أن الرياض تتعرض لتأثيرات متناقضة تماماً بين يوم وآخر ، الأمر الذي يوضح ويعكس شدة تنوع وقساوة تغير الطقس في الرياض بين المُركبتين المتضادتين ديناميكياً وحرارياً وهما : المُركبة الشمالية والجنوبية .

ج- نماذج الطقس الشرقية:

1- التردد والتتابع الشهري : تعتبر هذه النماذج بترددها الـــذي يبلـــغ 15.2٪ من جملة نماذج الطقس المتحققة فوق الرياض من النماذج ضعيفة التردد ، خاصة إذا ما قورنت بنماذج الطقـــس الـــشمالية والجنوبية ، وتزيد نسبة تردد نماذج الطقـــس الـــشرقية الـــشمالية الشرقية قليلاً (4.6٪)، عن نسبة تردد النماذج الجنوبية الـــشرقية (3.9٪)، ليؤكد ذلك على سيطرة المُركبة الـــشمالية فـــي ســـماء الرياض. وهناك تشابه بين أشهر السنة فيما يتعلق بنسب تردد هذه النماذج فيما بينها، حيث نستطيع أن نقدم نسبة 9٪ ، للتعبير عـــن حصة كل شهر من أشهر السنة من نماذج الطقس ذات المُركبـــة الشرقية . في هذه الأثناء يلاحظ انخفاض التردد في أشهر الصيف بشكل عام ، خاصة فيما يتعلق بالنماذج الشرقية الجنوبية الشرقية ، ولا شك أن أشد الفصول تعرضاً لتردد هذه النماذج هو فـــصل الخريف ، كما هو مبين في الجدول (4) .

جدول رقم 4: توزيع نماذج الطقس ذات المُركبة الشرقية على الفصول الفلكية في الرياض

(النسب محسوبة للفترة 1986-1995م)

نماذج الطقس	الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
نماذج الطقس الزمنية E	٪23	٪29	٪15	٪31
نماذج الطقس الزمنية ENE	٪19	٪25	٪24	٪32
نماذج الطقس الزمنية ESE	٪30	٪30	٪5	٪35

وهناك العديد جداً من الوضعيات الجوية الانتقالية أو غير الواضحة البنية التي تنتمي إليها هذه النماذج، ومن المؤكد بالنسبة للذي يعلم الحقيقة المناخية لمنطقة الرياض ، أن نشوء هذه النماذج ذات المُركبة الشرقية يعود لأسباب جغرافية أساسية تؤدي إلى تحرك إقليمي شرقي للرياح بين مراكز ضغط محلية ، يصعب جداً إمكانية إظهارها على مستوى مقياس العمل والتحليل لخرائط سطح الأرض ، التي تصمم على مقياس "سينوبتي Synoptic" نطاقي ، لضرورة بيان العمل المشترك القائم بين مختلف مراكز العمل الهامة ، من مرتفعات ومنخفضات جوية والتي تغطي مناطق واسعة من سطح الأرض .

2- الخصائص الحرارية : التأثيرات الجغرافية القارية الحرارية تتعاظم في ظل النماذج الشرقية للرياح لدرجة تلاشي الفروق، ويصبح نمو هذه التغيرات معبراً عنه بمنحنيين متوازيين محدبين للحرارة العظمى والصغرى في شكل(3). إن التحدب يمتد على شهري يوليو وأغسطس ، ويعبر عن درجات حرارة عظمى تزيد عن 45°م وصغرى أعلى من 35°م. إن النماذج الشرقية صيفاً تعبر عن نماذج طقس "القيظ" اللاهبة التي تتولد عن تضافر الشروط الفلكية للتشمس ، مع الشروط القارية المتفاقمة نتيجة لتراكم تأثيرات الحرارة المختزنة في الأرض والهواء من بداية فصل الصيف. تعتبر نماذج طقس المُركبة الشرقية في قلب الشتاء

كنماذج مولدة للطقس الحار ، إذ لا تنخفض درجة الحرارة العظمى المتحققة مع نماذج الطقس هذه عن 20 ْم، في منطقة الرياض ، أما الصغرى فإنها تقدم انخفاضاً قارياً ملحوظاً لا يقل في هذه الأثناء عن 5 ْم (شروط قارية صرفة).

3- **الرطوبة والرياح في نماذج الطقس الشرقية** : من الشكل رقم (3). يتبين تماماً عدم تحقق سرعات عالية للرياح في ظل نماذج الطقس الشرقية، وأن المنحنيات التي تعبر عن حدود السرعات القصوى التي يمكن أن تتحقق هي كما نرى في معظم الحالات وعلى مختلف أشهر السنة لا تتعدى 10م/ث. هناك بعض التغيرات الخفيفة التي تتحقق في فصل الربيع وهو بداية التسخين ، ويعبر عن ذلك بشكل واضح الخط البياني للسرعات العظمى للرياح في نماذج الطقس الشرقية الشمالية الشرقية في الشكل (3) ، كما هو الحال في ظل مختلف نماذج الطقس السابقة الشمالية والجنوبية ، فإن نماذج طقس المُركبة الشرقية لا تختلف كثيراً في طبيعة نظام تغير الرطوبة حسب أشهر السنة ، فهي ضعيفة جداً صيفاً ، وتتدرج نحو النسب الأعلى شتاءً ، مع وضوح قمة ثانوية بسيطة في شهر مارس خاصة فيما يتعلق بنماذج الطقس الشرقية الجنوبية الشرقية، عندما تشتد رياحها لتسمح بوصول بعض تأثيرات الخليج الرطوبية في بداية الربيع .

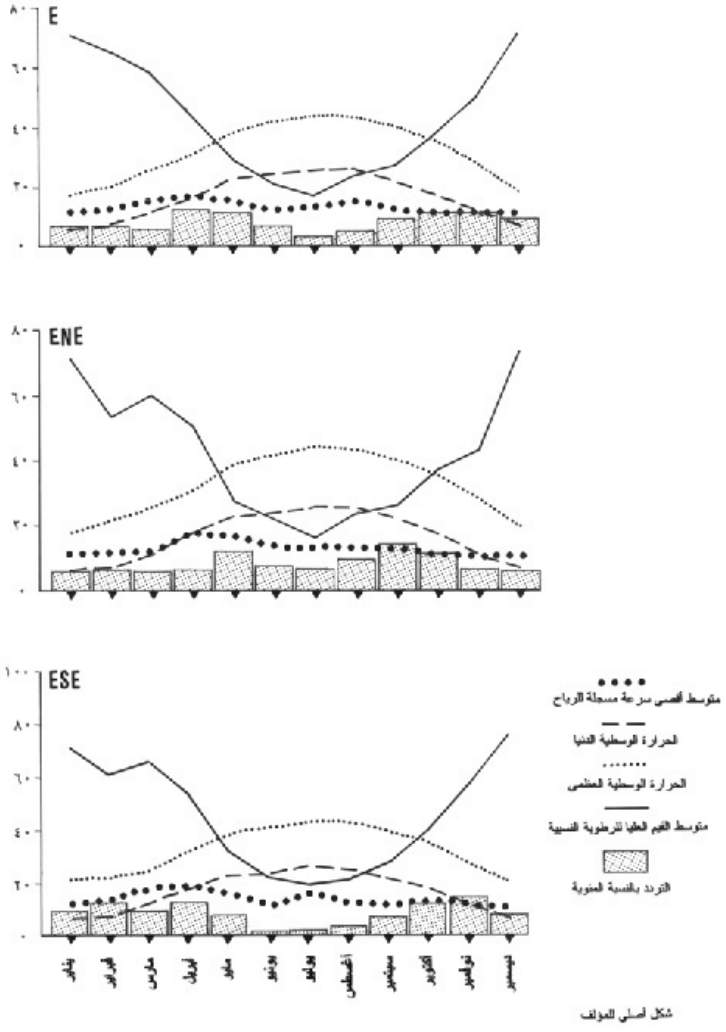

شكل – 3 : التغيرات الشهرية لتردد رياح المُركبة الشرقية في الرياض للفتـــرة 1986 – 1995م.

د- نماذج طقس المُركبة الغربية:

1- التردد والتتابع : لا تشكل نماذج طقس المُركبة الغربية تردداً هاماً بالنسبة لمثيلاتها الأصليات (4.5٪) فقط ، الأمر الذي يؤكد قساوة مناخ الرياض ، لضعف التأثيرات الغربية التي عادة ما تكون تأثيرات هامشية بالنسبة للتردد العالي للتأثيرات المتضادة الشمالية والجنوبية الذي رأيناه سابقاً. وخصائصها الوسطية ، و بشكل عام، ومن جراء تحليل الشكل رقم (4) ، الذي يبين تغيرات تردد نماذج طقس المُركبة الغربية وخصائصها الوسطية لكل شهر على حدة ، نلاحظ انخفاضا لمختلف نماذج طقس هذه المُركبة في الخريف ، مع زيادة في التردد تلاحظ في الربيع خاصة (إبريل ومايو). من الجدول (5) نتبين أن فصل الربيع استطاع وحده أن يحظى بأعلى تردد للنماذج الغربية مع تركيز عالٍ في شهر أبريل ، 17٪ لنماذج الطقس الغربية، 9٪ للغربية الشمالية الغربية ، 11٪ للغربية الجنوبية الغربية ، أما في شهر مايو فالنسب كما يلي : 11٪ لنماذج الطقس الغربية ، 6٪ للغربية الشمالية الغربية ، 17٪ للغربية الجنوبية الغربية. ويبين الجدول(5) توزيع تردد نماذج الطقس للمركبة الغربية.

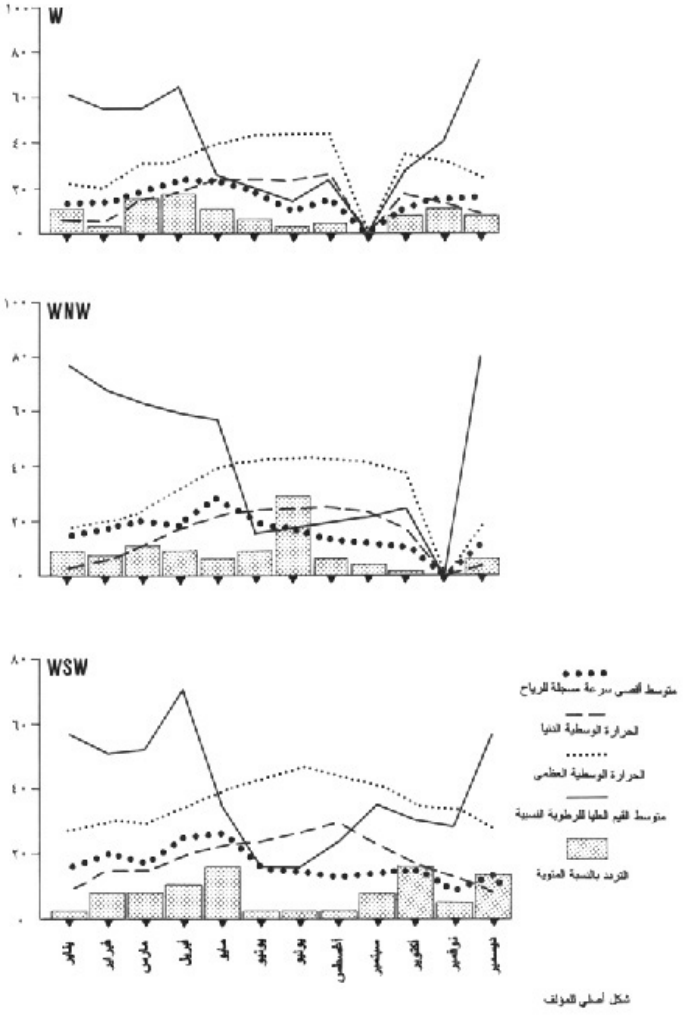

شكل – 4 : التغــيرات الشهرية لتردد رياح المُركبة الغربية في الرياض 1986 – 1995.

جدول رقم 5 : توزيع تردد نماذج طقس المُركبة الغربية حسب الفصول لمنطقة الرياض

نموذج الطقس	الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
نماذج الطقسW	٪21	٪44	٪16	٪19
نماذج الطقس WNW	٪23	٪26	٪44	٪7
نماذج الطقس WSW	٪25	٪36	٪8	٪31

2- إن التردد العالي لنماذج الطقس الغربية الشمالية الغربية 29٪ لشهر يوليو يعبر عن آليات تمركز المنخفض القاري الحراري جنوب الرياض، بينما يبين غياب هذه النماذج في نوفمبر وكذلك غياب النماذج الغربية في سبتمبر يفسران بقصر الفترة المعتمدة لملاحظة تحقق مثل هذه النماذج باعتبار الفترة هي عشر سنوات 1986-1995م.

3- الخصائص الرطوبية للنماذج الغربية : كما هو الحال بالنسبة لباقي مركبات طقس الرياض فإن تغيرات الرطوبة الجوية تبدو قليلة الوضوح بين شهر وآخر نتيجة للتأثيرات القارية الهامة هنا. ويعد الاعتماد على أكبر قدر من الرطوبة الجوية المتحققة خلال اليوم الواحد هو السبيل لبيان الاختلافات في الرطوبة الجوية ، التي تعكس بدورها نمطاً متشابهاً بصورة جيدة بين مختلف نماذج طقس المُركبة الغربية، كما يتضح من الشكل رقم (4): إن انخفاض الرطوبة العظمى المتحققة خلال اليوم الواحد إلى أقل من

20٪ صيفاً لهو أمر متناسب مع الـشروط الحراريـة الجفافيـة المتعاظمة في أشهر الصيف (الخط المستمر). وتبقـى تغيـرات الرطوبة واضحة من شهر لآخر خلال فصل الربيع، الأمر الـذي يؤكد مجدداً تنوع الخصائص المناخية الداخليـة لنمـاذج طقـس المُركبة الغربية. إن أشهر الربيـع تبقى أكثر الأشهر ارتفاعاً في رطوبتها النسبية وفي المستويات العظمى للترطب التي قد تـصل إلى 70٪ في النماذج الغربية الشمالية الغربية، الأمر الـذي قـد يعكس أهمية المُركبة الشمالية الغربية في ترطيب أجواء المملكـة خاصة في الاعتداليين الخريفي والربيعي.

جدول رقم (6): درجات الحرارة الوسطية والعظمى والصغرى لمختلف النماذج الغربية.

(1) وسطى درجات الحرارة العظمى اليومية . (2) وسطى درجات الحرارة الدنيا اليومية .

أشهر السنة	المُركبة الغربية		المُركبة الغربية الشمالية الغربية		المُركبة الغربية الجنوبية الغربية	
	(1)	(2)	(1)	(2)	(1)	(2)
ديسمبر/كانون1	24.9	08.8	17.4	03.7	28.2	08.8
يناير/كانون2	21.9	06.1	17.1	02.7	28.4	08.5
فبراير/شباط	20.8	05.4	18.9	05.7	30.7	15.1

يتبع جدول رقم 6

مارس/آذار	31.0	14.7	24.1	10.9	29.3	15.1
أبريل/نيسان	33.3	18.4	32.5	17.5	34.3	20.1
مايو/أيار	40.2	24.3	38.7	22.1	39.8	23.7
يونيه/حزيران	43.4	24.4	42.2	24.1	43.6	24.1
يوليه/تموز	43.5	23.5	42.9	24.6	46.5	27.2
أغسطس/آب	44.2	28.5	42.9	25.4	44.5	30.0
سبتمبر/أيلول	–	–	41.4	23.3	41.6	23.3
أكتوبر/تشرين1	35.2	17.5	37.1	17.4	35.7	17.3
نوفمبر/تشرين2	31.8	13.6	–	–	34.5	13.2

هـ – *نماذج الطقس الانتقالية*: حتى الآن ، تعرضنا لنماذج طقس المُركبات الأصلية الشمالية ، والجنوبية ، والشرقية والغربية . إن الاتجاهات الفرعية البينية وهي الشمالية الغربية ، والشمالية الشرقية ، والجنوبية الغربية ، والجنوبية الشرقية ، تعبر تمام التعبير عن نماذج الطقس الانتقالية التي غالباً ما تحدد نماذج طقس متنوعة بنتائجها من حيث الحرارة ، الرطوبة ، الرياح ، وحتى الأمطار. إن الوضعيات الجوية المولدة لنماذج الطقس هذه غالباً ما تكون واضحة من حيث أشكالها المتموجة " Configurations "، وتوزيعات الضغط على سطح الأرض ، وعلى المستويات العالية (مستويات 500 مليبار) ، ومنها

النماذج الشمالية الغربية التي تكون مسؤولة عن نشوء اضطرابات جوية حقيقية في سماء المملكة .

1- التردد والتتابع الشهري : في طليعة هذه النماذج من حيث التردد تأتي في الدرجة الأولى نماذج الطقس الشمالية الغربية بنسبة مقدارها 5.7٪ ثم النماذج الشمالية الشرقية بنسبة 5.4٪ أما الجنوبية الشرقية فإنها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 5٪ لتبدو النماذج الجنوبية الغربية أقل النماذج الانتقالية تردداً بنسبة 0.7٪ وذلك لفترة الدراسة المعتمدة .

من خلال هذه النسب تتأكد مجدداً أهمية المُركبة الشمالية في مناخ منطقة الرياض التي تبدو مجدداً واضحة في نماذج الطقس الانتقالية 11.11٪ (شمالية انتقالية) ، مقابل 5.7٪ (انتقالية جنوبية) ، إن النسبة الضعيفة لنماذج الطقس الجنوبية الغربية لمنطقة الرياض تفسر بكون هذه النماذج تتعلق أساساً بوضعيات جوية خاصة جداً ، تنتج أساساً عن التفاعل التام والناضج بين منخفض السودان ومنخفض المتوسط الشرقي في حالة تقدمه ليصبح متمركزاً فوق شمال الخليج ، وهذه كما نعلم حالات لابد لها من توفر شروط آيرولوجية خاصة في مستوى القيادة الجوية العامة (500 ملليبار). أما النماذج الشمالية الغربية فهي تمثل غالباً من الناحية الديناميكية استتباب الانسياحات الباردة التي يحرضها على المملكة تطور مرتفعات جوية على أوروبا

وحوض البحر المتوسط . هذه الانسياحات تولد أحياناً أمطاراً هامة في بداية الربيع وأواخر الخريف. والنماذج الشمالية الغربية هي الوحيدة التي تبين شيئاُ من التردد المرتفع في أشهر الصيف ، وتختلف بذلك عن النماذج الجنوبية الغربية التي تنعدم صيفاً (شهري يوليو وأغسطس) ، كما تقل نسب تردد نماذج الطقس الجنوبية الشرقية بشكل ملحوظ في أشهر الصيف لترسم أحسن تركز لها في الخريف ، على غرار نماذج الطقس الشمالية الشرقية الشكل رقم (5)، التوزيع النسبي لتردد نماذج الطقس الانتقالية . ويبين الجدول (7) التوزيع النسبي لتردد نماذج الطقس الانتقالية.

جدول رقم7 : التركيز الفصلي لنماذج طقس المُركبة الانتقالية للفترة من1986-1995م

نماذج الطقس	**الشتاء**	**الربيع**	الصيف	الخريف
الشمالية الغربية	٪22	٪18	٪52	٪8
الشمالية الشرقية	٪21	٪18	٪17	٪44
الجنوبية الشرقية	٪31	٪32	٪9	٪28
الجنوبية الغربية	٪20	٪46	٪7	٪27

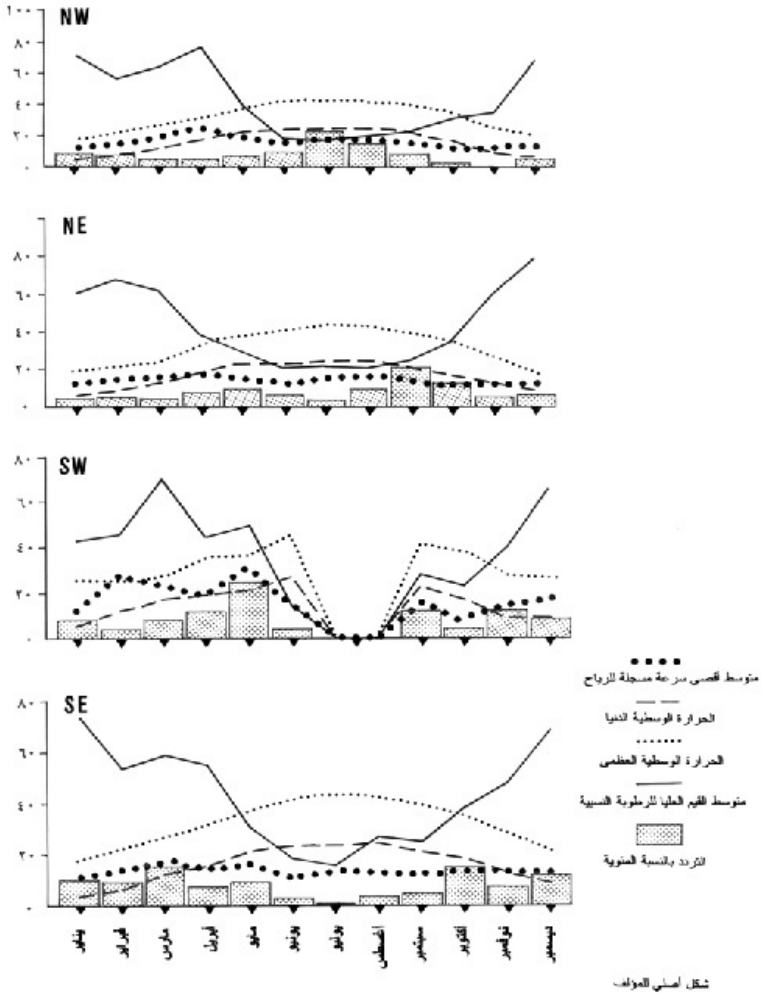

شكل – 5 : التغيرات الشهرية لتردد رياح المُركبة الانتقالية في الرياض للفترة 1986 – 1995م

2- الخصائص الحرارية للنماذج الانتقالية لطقس الرياض : على غرار باقي نماذج الطقس في الرياض ، فإن التوزيع الشهري لدرجات الحرارة العظمى والصغرى لمختلف النماذج الانتقالية يرسم القبة التي تتركز على أشهر الصيف، كما هو موضح في الشكل رقم (5). تزيد هذه القبة من تحدبها في النماذج الجنوبية الشرقية، وهي تكاد تكون منبسطة بالنسبة للنماذج الشمالية الغربية. في الواقع إن درجات الحرارة تزداد بالنسبة لهذه النماذج تدريجياً ابتداء من النماذج الشمالية الغربية ثم الشمالية الشرقية، لتعقبها كل من الجنوبية الشرقية فالجنوبية الغربية، بالرغم من زيادة درجات الحرارة صيفاً بالنسبة للنماذج الجنوبية الانتقالية لتتعدى 40°م ، وتسمح هذه الزيادة عادة بتلاشي الفروق والاختلافات في ظل أوضاع جوية تسود بها القارية ، وفي ظل توزيع بارومتري غير واضح ناتج عن التسخين المستمر لسطح الأرض (الجدول رقم 8).

جدول رقم 8 : الخصائص الحرارية لنماذج المُركبات الانتقالية لمنطقة الرياض وسطيات العظمى والصغرى محسوبة لكل مركبة اتجاه للفترة من 1986-1995م .

الشهور	العظمى الشمالية W	الصغرى N الغربية	العظمى الشمالية E	الصغرى N الشرقية	العظمى الجنوبية W	الصغرى S الغربية	العظمى الجنوبية E	الصغرى S الشرقية
ديسمبر/كانون1	20.6	5.1	19.5	9.1	26.7	9.2	22.3	9.5
يناير/كانون2	18.3	4.2	19.9	63	26.8	5.6	18.2	4.1
فبراير/شباط	22.5	8.2	21.2	9.2	25.4	12.3	22.3	6.4
مارس/آذار	25.6	12.3	24.4	13.1	28.3	17.5	26.3	12.4
أبريل/نيسان	30.5	17.2	33.4	19.2	36.3	19.4	31.5	15.6
مايو/أيار	37.7	23.0	39.4	23.6	37.4	21.2	37.7	21.7
يونيه/حزيران	42.4	24.1	41	23.7	46.1	27.9	42.3	24.1
يوليه/تموز	42.6	25.5	44	25.0	–	–	43.8	24
أغسطس/آب	42.2	24.2	43.6	25.3	–	–	42.9	24.2
سبتمبر/أيلول	40.2	22.1	39.9	21.9	41.6	23.3	39.5	21.2
أكتوبر/تشرين	35.6	17.8	35.5	17.4	38.5	17.6	35.3	18.6
نوفمبر/تشرين	25.4	9.3	26.7	13.2	28.5	9.1	28.9	13.1

و- نماذج طقس الرياح غير الاعتيادية: المقصود بتلك النماذج عندما يكون الهواء ساكنا أو متقلبا. لا توجد أية سـرعة أو اتجـاه للريـاح الساكنة ، بينما يتم قياس سرعة الرياح المتقلبة التي لا يمكـن تحديـد

اتجاه عام سائد لها مع نهاية اليوم. إن الضعف العام لتردد هذه الرياح أثناء أشهر السنة ، لا يمكن من القول بوجود نظام للتردد حسب مختلف أشهر السنة ، وهذا ما يؤكد من ناحية أخرى ارتباط هذه الرياح – وخاصة المتقلبة منها – بشروط استثنائية لتوزيعات الضغط الجوي المولدة لمثل هذه الرياح .

1- الرياح الساكنة : بلغ مجموع تردد هذه الرياح داخل الفترة 14 يوماً بنسبة 0.4٪ ، وتتركز معظم هذه الرياح (50٪) منها في فصل الخريف ، وتراوحت درجات الحرارة المنخفضة مع هذه النماذج الساكنة للرياح بين ْ21م شتاء وْ42م صيفاً (يوليو)، فيما يتعلق بالعظمى و ْ1.2م شتاء (يناير) ، و ْ25م صيفاً (يوليو) ، فيما يتعلق بوسطى درجات الحرارة الدنيا المميزة لهذه الرياح.

2- الرياح المتقلبة: فيما يتعلق بهذه الرياح ، فقد بلغ ترددها ضعفي تردد الرياح الساكنة بما يقارب الشهر والنصف (44 يوماً) ، بنسبة تقارب 1.5٪ (1.2٪ بالنسبة لفترة الدراسة).

إن الخصائص الحرارية لهذه النوعية من طقس الرياح المتقلبة (شكل رقم 6)، هي كونها أكثر حرارة من الرياح الساكنة بسبب تقلب الرياح، وبالتالي السماح بتنوع الرياح ومشاركة الرياح الأكثر قارية وتسخيناً حيث يلاحظ ارتفاع درجات الحرارة العظمى بشكل وسطي لتتراوح بين 20 وْ25م شتاء وبين 40 و ْ54م صيفا أما الحرارة الصغرى المصاحبة لهذه الرياح فقد تراوحت فيما بين 10 و ْ51م

ومن 20 إلى 25°م صيفا. لاشك أن حالات عدم الاستقرار الحـــراري التي تتطور مع وضعيات سيطرة المنخفض العربي الحـــراري علـــى وسط شبه الجزيرة العربية صيفاً ، وحالات عدم الاستقرار الناتجة عن تسلل كتل هوائية باردة (الانسياحات الشمالية الغربية ، الشمالية) ، هي من أهم أسباب تولد الرياح المتقلبة على أواسط شبة الجزيرة العربية ، شكل رقم (6) . كما لا ننسى دور التسخين القاري الذي يتسبب علـــى أواسط المملكة مع بداية شهر مايو/أيار لتوليد شروط غريبـــة علـــى سطح الأرض : مهما كانت هذه الشروط فإن الهواء الملامس لـــسطح الأرض يصبح مسخناً من قاعدته ويؤدي إلى نـــشوء وتطـــور حالـــة "الغراديان المتعاظم"[1]، الأمر الذي لا يسمح باستتباب معين للجريـــان الهوائي على سطح الأرض، خاصة إذا كانت شروط التـــسخين فـــي حدودها العظمى ، حيث تتكون طبقة رقيقة من الـــضغط المـــنخفض الحراري "عدم استقرار حراري" يؤدي في النهاية إلى عدم وضـــوح اتجاه شبه ثابت ، أو ثابت للرياح السطحية. إن مقارنة هـــذه النمـــاذج الريحية مع أنواع الضغط الجوي المولد لها سيفتح آفاقاً جديدة للبحـــث العلمي ، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يساعدنا في تقديم العمل المناسب واللائق في أبحاث لاحقة .

---

(1) حالة الغراديان المتعاظم هي : الحالة الناشئة عن تسخن الهواء من قاعدته حيث يلاحظ تناقص درجات الحرارة بسرعة كبيرة تفوق معدلات الغراديان الطبيعي .

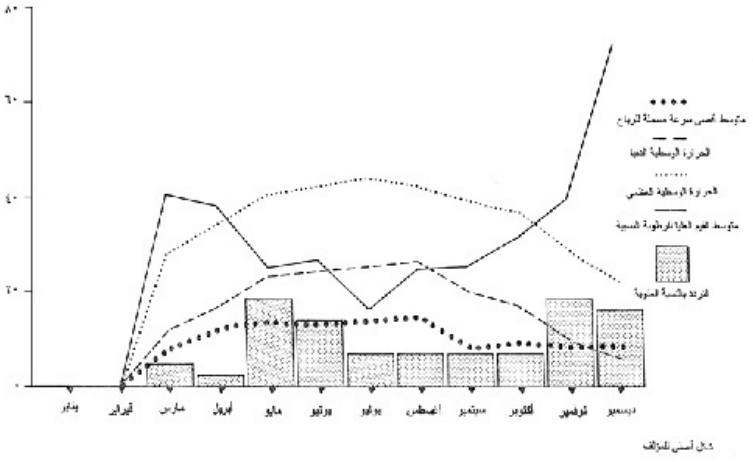

شكل رقم –6 : التغيرات الشهرية لتردد الرياح متقلبة السرعة في الرياض.

الخاتمة والتوصيا ت

لا شك أن طرق التقرب من أية مسألة جغرافية كثيرة ومتنوعة، وهي تهدف إلى تحليل هذه المسألة وتفسيرها ، لكي يتمكن الإنسان في النهاية من تكريسها لصالحه والاستفادة منها والتعامل معها بطريقة ما . فيما يتعلق بالقياسات الطبيعية وخاصة عناصر الجو، فلا أدل من استخدام القياسات نفسها لمعرفة توزيعاتها وتكرارها، ثم تحديد خصائصها ونمط تغير هذه الترددات أثناء العام الوسطي الناتج عن استخدام فترة زمنية هامة. إن نماذج طقس الرياح

التي تم تشخيصها هنا "بالطريقة الجغرافية الصرفة"، وبالاعتماد على القياسات اليومية للاتجاه السائد للرياح تعكس حقيقـة تكامـل العمـل المشترك القائم بين مختلف مراكز العمل من منخفـضات ومرتفعـات جوية مع جغرافية المكان ، كما أكدت أهمية الجغرافيـا فـي تحديـد الخصائص الحرارية لنماذج الطقس ، وكذلك نمط ترددتها وأنظمـة التغير. وبالتالي فإن أهم هذه النتائج المتوقع ذكرها هنا بالإضافة إلـى ما جاء سابقا" : العمل المناخي بارتكازه على القياسات الحقيقية يسمح بتقديم تحليل حقيقي "غير مشوه" بالآلة الإحصائية التي تستخدم عادة .

1- التوزيع الحقيقي لمركبات الطقس ،أثبتت أهمية المُركبة الـشمالية والجنوبية في تحديد طقس الرياض في هذه المنطقة الحديـة مـن العالم .

2- تعتبر التأثيرات القارية قائمة على مـستوى درجـات الحـرارة والرطوبة ، مهما كانت الاتجاهات السائدة للرياح المسيطرة علـى نماذج طقس الرياض .

3- بقيت هنا أسئلة هامة يجب الإجابة عليها في أبحاث قادمة إن شاء الله ، وتتجلى في طرح فكرة تميز نماذج الطقس هذه عن بعـضها البعض، ليس فقط باعتماد القاعدة البارومترية الحاضنة لها، بـل حسب كونها مولدة للأمطار أم لا؟ ، وذلك بالرغم من أن نمـاذج الطقس المطيرة أو المهطلة للأمطار فوق الريـاض لا تـشكل إلا

نسبة ضعيفة لا تزيد عن 1٪ من مجموع نماذج الطقس المتحققة فوق المنطقة بشكل عام.

إن دفع البحث العلمي إلى آفاق أكثر عمقاً سيقدم نتائج علمية أكثر دقة وتعكس الواقع المناخي حسب تكرار مختلف وحداته داخل الطبيعية – كل شئ أصبح ممكناً بفضل من الله لما سخره للإنسان من وسائل حديثة وأدوات للبحث العلمي متطورة وهينة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

قربة، جهاد محمد (1403هـ) العمل المشترك ونتائجه لمنخفض المتوسط الشرقي ومنخفض السودان على جنوب غرب المملكة العربية السعودية، *إصدارات المؤتمر السادس للنواحي البيولوجية كلية العلوم ، جامعة الملك سعود، الرياض.*

ثانياً: المراجع الأجنبية

ARLEY, GRISOLLET, GUILMET (1970) KLETTER *Climatologie methodes et pratiques,* GAUTHIER-VILLARS, Paris.

Duhot, Emile (1948*),: Les Climats et I'Organisme Human* , **Paris**.

Flohn H. (1960), *Zur didaktik der allgemeine Zirkulation der atmosphère,* **Geogr. Rundschau,** p.129-142 , 189-195.

Flohn, H. (1960) Zur didaktik der allgemeine Zirkulation der atmosphère, *Geogr. Rundschau,* p.129-142 , 189-195.

Kerbe, J. (1987) *Climat, hydrologie, et amenagement hydro-agricoles de yrie.* P.U.B., 2 tomes, 1228 p. Bordeaux.

Pedelaborde, P. (1957) *le Climat du Bassin Parisien*, Thèse, Paris, 2 Vol. 450p, 116 Cartes.

Pedelaborde, P. (1970) *Introduction a l' étude scientifique du climat, Soc. Enseigne. Sup.,* Paris.

Piery, M. (1934) *Traité de climatologie biologique et m médicale* Paris, 3 vol., 2664 p.

Pedelaborde, P., *le Climat du Bassin Parisien, - These,* Paris 1957, 2 Vol. 450p, 116 Cartes.

Pedelaborde, P., (1970) *Introduction a l' etude scientificque du climat,* Soc. Enseig. Sup., Paris.

Queney, P. (1959) *Explication dyamique de la circulation genenale de l' atmosphere sur la base des idees de Rossby,* Rossby, mem. Vol., Rockefeller Inst. Press.

Queney, P. (1959) *Explication dyamique de la circulation genenale de l' atmosphere sur la base des idees de Rossby*, Rossby, mem. Vol., Rockefeller Inst. Press.

Quenny, P. (1974) *Element de meteorologie*, Paris, 300 p.

Remenieras, G. (1972) *L'hydrologie de l'ingénieur,* Eyrolles, Paris.

بحــوث علميــة مختــارة

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

تقسيم تضاريسي مقترح للمملكة العربية السعودية

عبد الله ناصر الوليعي

قسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية

المستخلص. في هذا البحث محاولة لتقديم تصور مقترح لأقسام تضاريس المملكة العربية السعودية، مع نقد للتقسيمات الموجودة المستخدمة في معظم الكتب المؤلفة عن المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه سيجري الاعتماد على الأسماء المحلية في تقسيمات التضاريس المقترحة التي آمل أن تتخذ الندوة توصية باستخدامها ، حيث قد تبناها أطلس المملكة العربية السعودية الذي سيصدر عن وزارة التعليم العالي بمناسبة احتفال المملكة بمرور مائة عام على تأسيسها.

تمهيـــد

يتبع بعض المؤلفين في تقسيمات التضاريس خطى بعض المؤلفين من غير السعوديين ، الذين سبقوا في تأليف كتب عن المملكة العربية السعودية، من أمثال محمود طه أبو العلا ، الذي وضع تقسيماً لسطح المملكة قلده من جاء بعده مثل عبد الرحمن الشريف. وقد اشتهرت تقسيمات السطح التي وردت في كتاب الشريف (جدول:1)، وصار العمل ينسب إليه بدلاً من محمود طه أبو العلا. فجرى تقليد

تقسيماته من قبل كثير من المؤلفين. ورغم ما لهذين المؤلفين من حق الريادة وقصب السبق في تأليف كتب قيمة عن المملكة العربية السعودية ، ما زال لها مكانة بين الجغرافيين وطلاب العلم، إلا أن المتوقع تقديم تقسيم تضاريسي "أصيل" ، ينبع من فهم عميق لأشكال التضاريس في أنحاء المملكة ويبتعد عن التقليد.

والمآخذ على هذا التقسيم لتضاريس المملكة هي:

1- يهمل هذا التقسيم البحر الأحمر وجزائره ، وكأنه غير تابع للمملكة بل إنه يبدأ بسهل تهامة ، ويهمل خط الساحل ، مع ما يتمتع به من شروم ومراسي مهمة لسكان تهامة ، مع أن بيانها وشرحها وتفصيل كيفية تكونها مهم جداً لجغرافية المملكة ولسكان تلك المناطق بصفة خاصة.

2- يهمل هذا التقسيم أيضاً الخليج العربي وجزائره ، وكأنه خارج عن جغرافية المملكة رغم أن جغرافيته ، وجزائره ، وأرضه ووضعه الاستراتيجي مهم ليس فقط للمملكة ، بل للعالم أجمع.

3- يضع من ضمن تقسيمات السطح "سلسلة جبال ساحلية" رغم أنها لا توجد إلا في ذهن الكاتب. إذ يبلغ عرض سهل تهامة نحواً من 40كم عند جَازَان ، وما يقصد بالجبال الساحلية التي من المفترض أن تكون مطلة على الساحل ، هي الجبال التهامية التي هي جزء من الأخدود الانكساري للبحر الأحمر ، ولكن لوجود أغوار سحيقة بينها وبين حافة جبال السَّرَوَات (القسم الجنوبي من جبال الحجَاز) جرى فصلها عنها، ولكنها ليست ساحلية بأي حال من الأحوال. وفي الشمال

تطل جبال الحجَاز على الساحل مباشرة ولكنها جبال الحجَاز وليست السلسلة الساحلية التي يتكلم عنها الكاتب.

4- يضع هذا التقسيم من ضمن الهضاب الغربية قسمين هما: الحرات وسهل ركبة الصخري:

أ- أما فيما يتعلق بالحرات ، فوضعها هنا غير مناسب. فالمعروف أن الحرات هي لابة بردت على سطح الأرض ، فكونت سطوحاً من البازلت تغطي السطح الأصلي ، مع بعض المخاريط البركانية ، وهي تنتشر انتشاراً كبيراً في النطاق الغربي من المملكة. فمن حرة الحرة في هضبة الحمَاد في أقصى الشمال ، إلى حرة الهُتَيْمَة شرق جبال سلمى، ومن حرة رُهَاط بين مكة والمدينة ، إلى حرة لنير التي تطل على الساحل شرق أم لجّ ، إلى حرة البِرْك التي تقع في تهامة عند ساحل البحر الأحمر على ارتفاع أمتار عدة ، إلى حرة السراة التي تقع جنوب أبها على ارتفاع أكثر من 2200متر. فكيف يتسنى لشخص أن يجمع هذا الشتات من جميع المناطق ، ثم يطلق عليها هضبة غربية؟ والأولى أن تعالج الثورانات البركانية والحرات في القسم الجيولوجي ، ثم تعالج كل حرة في قسمها التضاريسي الذي تقع به.

ب- وأما فيما يتعلق بسهل ركبة الصخري ، فهو جزء من السهل التحاتي القديم الذي تمثل هضبة عالية نَجْد الجزء الأعظم منه ، لذا فهو يلحق بها ، وليس هناك من مبرر لجعله قسماً خاصاً أبدًا. فالسهل الواقع شرق المُوَيْه حتى عُرُوق سُبَيْع ، أكثر استواء وأكبر

مساحة من سهل ركبة، وهو امتداد له من الشرق ، فلماذا لم يوضع في قسم خاص به أيضاً ؟

ج- يخرج هذا التقسيم هضبة نَجْد من الهضاب الغربية ، ويضعها قسماً واحداً مستقلاً. والحقيقة التي لا تغيب عن ذهن الباحث الجاد أن غربي هضبة نَجْد يعد من أكبر الهضاب الغربية؛ فهي تنقسم إلى قسمين متميزين هما: هضبة عالية نَجْد الواقعة ضمن الهضاب الغربية، وهضبة نَجْد السفلى الواقعة إلى الشرق من الدرع العربي. فمن المستغرب وضع سهل ركبة الصخري ضمن الهضاب الغربية وإهمال هضبة عالية نَجْد رغم أنها تمثل أكبر الهضاب الغربية ، مساحة وعظمة. وليس هناك من مبرر سوى التقليد وسوء التصنيف.

5- يضع هذا التصنيف قسماً مستقلاً باسم الهضاب الشرقية ، وتحته أربعة أقسام ، هي: هضبة الدِّبْدِبَة، وهضبة الصُّمَّان، ونفود الجافورا، وحافات العُقَيْر وسَلوى.

الواقع أن الدِّبْدِبَة ليست هضبة بالمعنى المتعارف عليه ، فهي سهل حصوي جرى إرسابه بواسطة وادي الرُّمَة-الباطن عندما كان يجري نهراً أيام الفترات الرطبة. وهو سهل يقع في هضبة الصُّمَّان. لهذا فليس هناك هضاب شرقية ، بل هضبة واحدة هي هضبة الصُّمَّان، وعلى سطحها ترسبت سهول حصوية هي سهل الدِّبْدِبَة الحصوي، وسهول وادي السَّهْبَاء وسهل وَادِي الدَّوَاسِر. وهضبة الصُّمَّان تشمل كل المساحة الواقعة بين الحدود العراقية شمالاً ، ورمال الربع الخالي جنوباً، والدَّهْنَاء غرباً ، والسهول الشرقية شرقاً.

يتحدث المؤلف عن نفود الجافورة (وليس الجافورا) كهضبة، كما يتحدث عن "حافات العُقَيْر وسَلوى" كهضبة أيضاً. وليس أن نفود الجافورة هضبة، وليست الحافات إلا من فعل الأمواج أيام طغيان مياه الخليج العربي، لذا فهي تواجه الشرق. وبهذا فهي داخلة في "قسم الخليج العربي" الذي لم يأبه به هذا التقسيم التضاريسي.

6- يخرج هذا التقسيم الأودية من أمكنتها ويعالجها كقسم مستقل، وهذا فيه فصل للظاهرة الجغرافية عن مكانها الحقيقي. والأولى والأفضل هو معالجة كل قسم تضاريسي مع أوديته ، فهناك الأودية التهامية ، وأودية الشمال وأودية نجران ، وعسير. أما الأودية الكبرى التي تخترق أكثر من قسم تضاريسي فتعالج حيث يوجد الاسم التضاريسي لها ، وماعدا ذلك فهي روافد. فمن المعروف أن وَادِي الدَّوَاسِر لا يتخذ اسم وَادِي الدَّوَاسِر إلا عند الخماسين ، ووادي برك لا يتخذ هذا الاسم إلا عند دخوله لحافة طُوَيْق...وهكذا.

7- يجعل هذا التقسيم "العروق الرملية" القسم السابع والأخير من أقسام التضاريس. وهذا مصطلح غريب ومكان غير صحيح. المعروف أن العرق هو حَبْل من الرمال الممتدة، وجمعه عُرُوْق. قال ابن منظور (ج11، ص 137): "الحَبْل يقال للرمل يستطيل حَبْل، والحَبْل الرمل المستطيل شبه بالحبل، والحَبْل من الرمل: المجتمع الكثير العالي. والحَبْل: رمل يستطيل ويمتد. وفي حديث عروة بن مُضَرِّس: أتيتك من جبلي طيء ما تركت من حبلٍ إلا وقفت عليه." فالعروق إذن شكل من أشكال الرمال، ولكن ليست كل أشكال الرمال عروقا فمنها القبابي والهلالي...إلخ.

ولهذا فلدينا بحار رملية هي: صحراء النُّفُود الكَبِيـــر والـــدَّهْنَاء وصحراء الربع الخالي ، ونفود الجافورة (وليس الجافورا كما ورد في تقسيمات الشريف وتبعه غيره في الخطأ). إضافة إلى عدد كبير مـــن الرمال الداخلية المتداخلة مـــع الحافـــات ، مثـــل نفـــود الثُـــويْرَات ، والمَظْهُور، والسِّر ، وغيرها ، مما ينبغي معالجته في مكانه اللائـــق به.

8- يفصل هذا التقسيم بين هضبة عَسِير وهضبة نَجْران بـــدون دليل واضح فليس هناك اختلاف تضاريسي يبرر الفصل بينهما ، ولذا تجيء معالجتهما دائماً سطحية. والصحيح أنهما هضبة واحدة فيقـــال هضبة عسير و نجران.

تقسيم تضاريسي مقترح

وبناء على الملحوظات السابقة ، فقد قمت بتقديم تقسيم مقتـــرح لتضاريس المملكة العربية السعودية ، يبدأ من الغـــرب عنـــد البحـــر الأحمر وينتهي بالخليج العربي من الشرق. والبداية من الغرب بدايـــة منطقية حيث إنها المنطقة الأقدم عمراً والأكثر ارتفاعاً. ففي المعالجة الجيولوجية يجري الحديث أولاً عن الدرع العربي يليه الرف العربي، ثم إن اتجاه الأودية في معظم أنحاء المملكة العربية الـــسعودية يتبـــع الانحدار العام فيها ، وهو باتجاه الشرق والشمال الشرقي؛ أي اتجـــاه ميل الطبقات الرسوبية. وفيما يلي وحدات التقسيم المقترحة:

المعالم التضاريسية للمملكة العربية السعودية:

أولاً: البحر الأحمر وجزائره.

ثانياً: السهل الساحلي للبحر الأحمر.

1- سهول تِهَامَة.

2- الجبال التهامية.

3- أودية تِهَامَة.

ثالثاً: جبال الحِجَاز:

1- جبال السَّرَوَات.

2- جبال الحِجَاز الوسطى.

3- جبال مَدْيَن.

رابعاً: الهضاب الغربية:

1- هضبة عَسِيْر ونَجْرَان.

2- هضبة عالية نَجْد.

وتحوي هضبة عالية نَجْد عدداً من التجمعات الرملية الكبيرة والصغيرة، مثل عروق سُبَيْع ، ونفود السُّرَّة ، ونفود العُرَيْق (عِرْق الدِّسَم).

3- هضبة الحِجَاز.

4- هضبة حِسْمَى.

خامساً: هضبة نَجْد السفلى:

1- حافة سَاق.

2- حافات تكوين تَبُوك.

وترسب خلفها وأمام الحافة التالية رمال نُفُود الغَمِيْس ونُفُود الشُّقَيِّقَة ونُفُود رَامَة ونُفُود الثَّنْدُوَة.

3- حافة خُفّ وتوابعها.

4- حافة طفل سُدَيْر.

وترسب خلفها وأمام الحافة التالية رمال عُرَيْق الطُرْفِيَّة ونُفُود صَعَافِيْق، ونُفُود السِّر ، وعِرْق الدُّغَيْبِيْس (الطُّغَيْبِيْس) ، وعِرْق الخَبْرَاء.

5- حافة الجِلْه وتوابعها.

وترسب خلفها وأمام الحافة التالية رمال نُفُود المَظْهُور ، ونُفُود الثُّوَيْرَات وعُرَيق البُلْدَان ونُفُود المَلْحَاء.

6- حافة طُوَيْق.

وترسب أمامها نُفُود قُنَيْفِذَة ، ونُفُود الدِّحِي ، ونُفُود الجَبْهَة وعِرْق كُتْنَة، وعرق الوَادِي.

وهناك عدد من الأودية الرئيسة التي استطاعت اختراق حافة طُوَيْق والاتجاه شرقاً مثل وادي نِسَاح، ووادي بِرْك، ووَادِي الدَّوَاسِر، ووادي الحِنْو، ووادي نَجْرَان ، ووادي حُبُونَا. وهناك بعض الأودية الأخرى المتصلة بهذه الأودية أو القريبة منها ، مثل أودية حَنِيفَة ، والسُّلَيّ ، والسَّوْط ، والعَقِيمِي ، وغيرها.

7- حافة الجُبَيْل.

8- حافة البَيَاض.

9- حافة هُرَيِّسَان.

10- حافة العَرَمَة وامتداداتها:

حافة هضبة التَّيْسِيَّة.

حافة مُجَزَّل.

حافة العَرَمَة.

سادساً: بحار الرمال:

1- النُّفُود الكَبير.

2- صحراء الدَّهْنَاء.

3- الرُّبْع الخَالي.

4- رِمَال الجَافُورَة.

سابعاً:الهضاب الشمالية:

1- هضبة الحَمَاد.

2- هضبة الحَجَرَة.

ثامناً:هضبة الصُّمَّان:

1- مجموعة السهول الحصوية (سهل الدِّبْدِبَة، وسهل السَّهْبَاء، وسهل وَادِي الدَّوَاسِر).

2- الدُّحُول.

تاسعاً:السهول الشرقية.

عاشراً:الخليج العربي وجزائره.

وآمل أن تتخذ الندوة توصية باستخدام هذا التقسيم التضاريسي الذي اعتمد على الأسماء المحلية في تقسيمات التضاريس ، حيث قد تبناها أطلس المملكة العربية السعودية الذي صدر عن وزارة التعليم العالي بمناسبة احتفال المملكة بمرور مائة عام على تأسيسها.

تساؤلات وأجوبة

هذه بعض التساؤلات التي أبداها بعض الزملاء من الجغرافيين حقيقة على التقسيم المقترح ، استلمت بعضها كتابة والبعض الآخر

تمت مناقشته في بعض الندوات أو النقاشات الجانبية، ويسرني عرض بعضها مما له علاقة بهذا الموضوع مع تعليقاتي عليها:

سؤال: لقد نشأنا ونحن لا نعرف سوى جبال السَّرَوَات ، فما المبرر للتغيير إلى "جبَال الحجَاز"، ثم هل أنت متأكد مما تقول؟

تعليق: لقد دأب المؤلفون في جغرافية المملكة العربية السعودية على إطلاق اسم "جبال السَّرَوَات" على كل المرتفعات الغربية. فجميع المصادر القديمة والحديثة التراثية والمعاصرة تقسم هذه الجبال إلى أقسام محددة ، فجبال مدين في الشمال ، وجبال الحجاز في شمال مكة المكرمة ، حتى خط عرض 28° شمالاً. وإنما الخلاف فقط هو على الجزء الواقع جنوب الطائف هل يطلق عليه جبال عسير فقط أو هل يسمى بجبال السَّرَوَات ، كما يوافق على ذلك كل سكان الجبال ، وكما يسمونه بالفعل؟

وقد دعوت في كتابي "جيولوجية وجيومورفولوجية المملكة العربية السعودية" إلى إعادة النظر في هذه المسألة والخروج بتصور متفق عليه ليكون لنا مدرسة جغرافية سعودية غير مقلدة ، فقلت:"يطلق بعض الجغرافيين وصف "جبال السَّرَوَات" على كل المرتفعات الغربية بين الشام واليمن ، فيقولون جبال السَّرَوَات ويقسمونها إلى قسمين: سَرَاة عَسِيْر ، وسَرَاة الحِجَاز. وهذا يؤدي إلى عدم الوضوح والخلط بين واقع التسميات الحالية والقديمة. فمن المعروف بأنه يندر إطلاق جبال السَّرَوَات على الجبال الواقعة شمال مَكَّة المُكَرَمَّة بل تعرف بجبال الحِجَاز، وإنما تقسم المرتفعات جنوب مَكَّة المُكَرَمَّة إلى سروات تنسب لاسم القبيلة التي تسكنها فيقال: سراة وَادِعَة ، وسراة قَحْطَان ،

وسراة عَبِيْدَة ، وسراة رُفَيْدَة ، وسراة عَسِيْر ، وسراة الحِجْر ، وسروات بالقَرْن وشَمْرَان ، وسراة غَامِد و زَهْرَان، وسروات بني مَالِك وثَقِيْف وبالحَارث وبني سَعْد. كما أنه من الخطأ نسبة كل المرتفعات جنوب مَكَّة المُكَرَمَّة إلى عَسِيْر فيقال: "مرتفعات عَسِيْر ، أو سروات عَسِيْر ، أو جبال عَسِيْر" نظراً لكون سراة عَسِيْر تنسب لقبيلة عَسِيْر فقط التي توجد حول أَبْهَا ، فلا يجوز تعميمها.

ولا شك أن تقسيم جبال الحجَاز إلى ثلاثة أقسام له ما يبرره من الناحية الطبيعية ، سواء أكان ذلك بالنسبة للتضاريس وتباين ارتفاعها بين جبال السَّرَوَات ، وجبال الحِجَاز ، وجبال مَدْيَن، أم بالنسبة لما أفرزته هذه التضاريس من اختلافات في المناخ ، والغطاء النباتي والموارد المائية. وقد تأكد ذلك من خلال استقراء كتب علماء البلدان الموثوقين ومنهم:

1- ذكر ياقوت الحموي في كتابه "معجم البلدان" ما نصه: "..والحجاز: جبل ممتد حالّ بين الغور غور تهامة ونجد فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر فهو حاجز بينهما..قال الأصمعي: الحجاز من تخوم صنعاء من العبلاء وتبالة إلى تخوم الشام وإنما سمي حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد".

2- ذكر الشيخ محمد بن بليهد في كتابه "صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار" (1393هـ) ، بعد أن استعرض عدداً من الآراء ما نصه: "السراة التي معروفة عند جميع أهل نجد ، والحجاز حدها الشمالي جبال الطائف وحدها جنوباً جبال قريب عدن ، وجبال

نجران تعد منها وما كان من الطائف إلى الشام فهي معروفة بجبال الحجاز، وينقطع ذكر السراة"، ص 99.

3- ذكر الشيخ حمد الجاسر في كتابه "في سراة غامد وزهران"(1397هـ) نقلاً عن "صفة جزيرة العرب" و"معجم ما استعجم" ما يلي: "تمتد في غرب بلاد العرب سلسلة من الجبال من اليمن جنوباً إلى الشام شمالاً..وهذه السلسلة تسمى الحجاز، ويعلل المتقدمون التسمية بأنها حجزت بين الغور - وهو منخفض متصل بالبحر- وبين نَجْد- وهو أعالي الجزيرة المرتفعة ذات الأرض السهلة التربة الكثيرة النبات عندما يجودها الغيث. ويطلق على هذه السلسلة أيضاً اسم الطَّوْد ولكنه يخص جنوبها من قرب مَكَّة حتى اليمن، وقد يطلق على الطرف الجنوبي الشرقي اسم الجبل الأسود وعلى القسم الشمالي حجاز المدينة. كما يسمى القسم الجنوبي أيضاً باسم السراة وقد يقال فيه السَّرَوَات، لأن كل قسم فيه ينسب إلى قبيلة ويسمى سراة"، ص ص 253-254.

4- ذكر عمر العمروي في كتابه "بلاد رجال الحجر" (1398هـ) ما نصه: "السراة: أو (الحجاز) وهي قسم من سلسلة الجبال الممتدة من اليمن حتى العقبة كما يعرف الجميع. وسكان السراة يسمونها الحجاز" (ص 3).

5- ذكر أ.د. عبدالله الغنيم في كتابه "أقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة" (1401هـ) ما نصه: "الذي أجمع عليه العلماء في سبب تسمية الحجاز أنه من قولهم حجزه يحجزه حجزاً أي منعه، والحجاز ممتد، حال بين الغور –غور تهامة–

ونجد ، فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بـــالآخر، فهـــو حـــاجز بينهما. وقال الخليل: سمي الحجاز حجازاً لأنه فصل بين الغور والشام وبين البادية. وقال قوم: الحجاز هو جبال تحجز بين تهامة ونجد، يقال لأعلاها السراة كما يقال لظهر الدابة السراة"، ص 34.

وقد ذكر الغنيم (ص 36) أن تقسيم العرب للسراة يدل على أنها كانت تطلق على النطاق الواقع جنوب الطَّائف.

سؤال: فيما يتعلق برغبتك تقسيم هضبة نَجْد إلى قسمين هل لـــه ما يدعمه؟ صحيح أن هضبة نَجْد يقع جزء منها علـــى حافـــة جبـــال الحجَاز وهو الجزء المتبلور من الهضبة، أما غالبية الهضبة فيمتد إلى وسط شبه الجزيرة العربية حيث تغطى بسمك هائل مـــن الـــصخور الرسوبية ولكن الأفضل إفراد الهضبة تحت عنوان خاص...إلخ.

تعليق: تقسيم نَجْد إلى قسمين متمايزين ليس جديداً، ولا أدعـــي أنه من ابتكاري ، فالعرب تسمي ما يقع منه على الدرع العربي "عالية نَجْد" وما يقع إلى شرقه "سافلة نَجْد". يقول صـــاحب كتـــاب "أقـــاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصـــرة" ص 48 ما يلي: "يطلق العرب على الأجزاء الشرقية المنخفضة مـــن نَجْد اسم (السافلة)،أما المناطق الغربية فيطلقون عليها اسم (العالية) أو عالية نَجْد".

وفي كتاب "عالية نَجْد" لابن جنيـــدل ص 15 مـــا يلـــي: "قـــال الأصفهاني: قال ابن الأعرابي: نجد اسمان: السافلة والعاليـــة." ولـــم يتعرض ابن جنيدل في كتابه العالية لأي اسم يقع شرق عاليـــة نَجْـــد رغم وقوعها في نَجْد.

لهذا فتقسيم نَجْد إلى قسمين متمايزين يعكس الواقع المعروف المستخدم قديماً وحديثاً من قبل الجغرافيين المحليين. فهناك مجلدان من ضمن مجلدات المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ، أحدهما عن "عالية نَجْد" للشيخ سعد بن جنيدل ، والآخر عن "اليمامة" أو سافلة نَجْد للشيخ عبدالله بن خميس. ولم يقل لهما أحد لماذا جزأتما نَجْداً؟

سؤال : البحار ليست جزءاً من تضاريس سطح الأرض فهي تعتبر عادة جزءا من قاع المحيط.

تعليق: البحار جزء لا يتجزأ من تضاريس سطح الأرض ، ولكنها على أي حال ليست جزءاً من تضاريس يابس الأرض. ونظرية الصفائح التكتونية تقسم سطح الكرة الأرضية إلى صفائح قارية وصفائح محيطية، وكلها لها تضاريس. إضافة إلى أن البحر الأحمر والخليج العربي بحران داخليان ينبغي معالجتهما ومعرفة جغرافيتهما. فكيف يتسنى للقارئ تصور الرف القاري ، ومناطق الشعاب المرجانية ، والمدرجات الغارقة والمدرجات المرفوعة ، ومواقع الجزر بدون دراسة البحر الأحمر والخليج العربي؟ ثم كيف يتسنى للقارئ فهم مواقع الثروات البحرية من النفط والأسماك دون معرفة جغرافية البحر الأحمر والخليج العربي؟

وقد دأب الجغرافيون على معالجة البحار المجاورة عندما يكتبون عن الموانئ البحرية، كما دأبوا على الحديث عن تضاريس البحار والمحيطات في "جغرافية البحار والمحيطات" ففي كتاب حسن أبو العينين عن "جغرافية البحار والمحيطات" تحدث عن الآتي:

بعض الظاهرات التضاريسية الكبرى فوق القاع العميق للبحـــار والمحيطات.

بعض الظاهرات التضاريسية الكبرى فوق القاع الضحل للبحار والمحيطات.

بعض الظاهرات التضاريسية الثانوية فوق القاع العميق للبحـــار والمحيطات.

إذن فلا حرج في استخدام لفظ التضاريس مع البحـــار الداخليـــة ناهيك عن ا لمحيطات.

سؤال: كل التسميات لما تسميه "الجبال التهامية" تعـــدها سلـــسلة ساحلية بغض النظر عن قلة المسافة أو اتساعها بينها وبين الساحل.

تعليق: نعود مرة أخرى ونقول بأنه ليس هناك سلسلة ساحلية بل جبال منفردة لا تتصل بحافة جبال السَّرَوَات إلى الشرق لهذا سميناها بالجبال التهامية فهي تقع في تهامة ولكنها ليست سلسلة وغير ساحلية.

سؤال: يفضل في استعراض أشكال سطح الأرض البدء بأبرزها وهي السلاسل الجبلية ثم الهضاب ثم السهول الداخلية والساحلية بصفة عامة، والبدء بالبحار ثم السهول مناقض لذلك.

تعليق: هناك فرق كبير بين الكتـــب التعليميـــة للمراحـــل دون الجامعية وغيرها من المراحل ، فإذا كان ما ذكر في السؤال يـــصلح كأسلوب تعليمي، فإنه في الكتب الجامعية غير مناسب لسبب ذكرتـــه سابقاً وأعيده الآن وهو: "يسرني تقديم تقسيم مقترح لتضاريس المملكة العربية السعودية يبدأ من الغرب البحر الأحمـــر ، وينتهـــي بـــالخليج العربي من الشرق. والبداية من الغرب بداية منطقية حيث إنها المنطقة

الأقدم عمراً والأكثر ارتفاعاً. ففي المعالجة الجيولوجية يجري الحديث أولاً عن الدرع العربي يليه الرف العربي، ثم إن اتجاه الأودية في معظم أنحاء المملكة العربية السعودية يتبع الانحدار العام فيها وهو باتجاه الشرق والشمال الشرقي، أي اتجاه ميل الطبقات الرسوبية."

وهذا التقسيم الذي قدمته أخرج عدداً من الأقسام ، يمكن تحديدها بدقة على الخرائط ، مما يجعلها كذلك سهلة المتابعة ، وتفيد تعليمياً أيضاً في معرفة تضاريس مناطق المملكة العربية السعودية.

سؤال: الإشارة إلى التجمعات الرملية الواقعة في هضبة نَجْد تمت تحت عنوان مستقل ، هو بحار الرمال ، وهو لا يحدد وصفاً دقيقاً لوحدات شكل الأرض كما يجب أن تعالج.

تعليق: ليس هناك شئ اسمه "الوصف الدقيق كما يجب أن يعالج" فلم أزعم بأن التقسيم الذي اتبعته ثابت لا يتغير ، وأنه يجب على الآخرين اتباعه. وإنما قلت بأن هذا التقسيم يمثل فهماً أفضل لأشكال سطح الأرض يتلافى أوجه القصور الموجودة المذكورة أعلاه.

ووضع التجمعات الرملية بين الحافات في هضبة نَجْد السفلى صحيح ، بسبب أن التقسيم الذي اتبعته يتدرج من الغرب إلى الشرق. أما بحار الرمال فهي جزء كبير متصل فالنُّفُود الكَبِير يتصل بالربع الخالي عبر الدَّهْنَاء. وهذه البحار تقع إلى الشرق من هضبة نَجْد السفلى، فأين عدم الدقة في هذا؟

سؤال: وصف سهول الأحساء بأنها سهل ساحلي وصف غير دقيق فهي واحة في السهل الساحلي الشرقي.

تعليق: لم نقصد بالأحساء واحة الهفوف فقط ، بل محافظة الأحساء، وطالما أنها في السهل الساحلي الشرقي فما هو الوصف غير الدقيق إذن؟

مصطلحات ذات علاقة بالتضاريس

سؤال: المعروف لغويا أن متكون أصح من تكوين، فلماذا لا تغير إلى متكونات جيولوجية؟

تعليق: مصطلح "متكون" للدلالة على Formation ، ورغم استخدامها في بعض أقسام الجيولوجيا ، فإن مصطلح "تكوين" أكثر منها شيوعاً. ولا يجري الثبات على مصطلح "متكون" حتى عند الجيولوجيين، وهم من مؤيدي هذا المصطلح فدائماً تكون عناوين خرائطهم هي "التكوين الجيولوجي" ترجمة لعبارة "Geological Formation". وعلى أية حال فلا أقول بأن استخدام "متكون" خطأ ولكن المطلوب هو الثبات على "تكوين" أو "متكون". وقد رجعت إلى بعض المعاجم فوجدتها تذكر الآتي:

اسم القاموس	المصطلح
قاموس الجيولوجية المصور	Formation = تكوين صخري
معجم مصطلحات الجغرافية والبيئة الطبيعية	Formation = تكوين صخري
قاموس مصطلح الرسوبيات المصور محمد مشرف ، أستاذ الجيولوجيا بجامعة الملك سعود	Formation = تكوين أو متكون

فإذا كان محمد عبد الغني مشرف ، أستاذ الجيولوجيا بجامعة الملك سعود ، قد قدم استخدام تكوين على متكون ، فلماذا كل هذا إذن؟ الشائع عند الجغرافيين هو استخدام "تكوين" وليس "متكون".

سؤال: تنادي بضرورة استبدال مصطلح " الموارد المائية تحت السطحية" بمصطلح "الموارد المائية الجوفية" حيث إن كل ما تحت سطح الأرض فهو في جوفها، وهذا غير صحيح حيث إن جوف الأرض يقع على عمق أكثر من 4 آلاف كيلومترا وفي درجة حرارة أكثر من 6 آلاف درجة مئوية. كيف يمكن التحدث عنها بأنها مياه جوفية؟

تعليق: ما يقع على عمق أربعة آلاف كيلو مترا هو "نواة الأرض" ولم نقل بأن فيها مياه. أما جوف الأرض فهو كل ما يختفي تحت القشرة سواء كان على عمق عدد من الأمتار أو مئات من الأكيال. فأيهما أصح عربية "تحت السطحية" أم "الجوفية" ؟ ، ولزيادة الإيضاح أورد بعض المصطلحات المستخدمة في بعض البلاد العربية لوصف هذه المياه مأخوذة من "كتاب مصادر المياه الأرضية في البلاد العربية":

الدولة	المصطلح المستخدم
العراق	قسم المياه الجوفية
سورية	دراسات المياه الجوفية- استثمار المياه الجوفية- الموارد المائية الجوفية ..إلخ"
السودان	مصادر المياه الجوفية بالسودان- حركة المياه الجوفية..إلخ
مصر	المياه جوفية وادي النيل- المياه الجوفية في الصحراء الكبرى- المياه الجوفية في الصحراء الشرقية
شبه الجزيرة العربية	الموارد المائية الجوفية...إلخ.

ألا يكفي هذا لإقناع السائل بأن ما تحت سطح الأرض فهو في جوفها؟ وأن هذا هو المصطلح المستخدم للدلالة عليها.

سؤال: كلمة لابة كلمة إنجليزية وتعريبها طفح بركاني أدق وأكمل.

تعليق: هذا وهم من السائل لا نحتاج إلى تعريب كلمة "لابة" التي ظنأنها إنجليزية، فالكلمة الإنجليزية "lava" تحريف لها. ورد في كتاب "منتخبات من المصطلحات العربية" صفحة 34 أنه: "يطلق على الحرة أيضاً اسم "اللابة" وعنها اشتق المصطلح الأجنبي (lava)". وهي كلمة تراثية فقد ورد في "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" أن أبا هريرة

رضي الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت، قال ما لك؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم.....ثم أورد بقية الحديث...حيث أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعم ستين مسكيناً من التمر الذي جيء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم...فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله؟ فو الله ما بين لابتيها –يريد الحرتين– أهل بيت أفقر من أهل بيتي. فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال: أطعمه لأهلك."

سؤال: مصطلح "نفوذ" للدلالة على الكثبان الرملية أفضل وأصح من مصطلح "نفود"، والسبب في إضافة كلمة "نفوذ" للرمال فنقول: "نفوذ الثويرات" و"النفوذ الكبير" وهكذا لأن القوافل والناس كانوا ينفذون من خلالها إلى ما ورائها.

تعليق: إن مصطلح "نفود" لا يستخدم إلا في نَجْد وقد ورد في كتابي "بحار الرمال" أن: "نُفُوْد: هو الرمل المتراكم ويجمع على نِفْدٍ ونِفْدَان، وتصغيره نُفَيِّد وهو استعمال شائع في المملكة العربية السعودية. ويبدو أنه ليس له أصل في اللغة العربية ، فقد بحثت عنه في المعاجم المعروفة فلم أجد له ذكراً. يقول حمد الجاسر (1401هـ،ج4، ص 1750): " يطلق المعاصرون كلمة النُّفُوْد على كثبان الرمال المتراكمة فيقولون: نُفُوْد الدَّهْنَاء، ونُفُوْد السِّرِّ، ونُفُوْد البَتْرَاء، والنُّفُوْد الكَبِيْر، ويقصدون بالأخير ما يسمَّى قديماً رِمَالُ عَالِج.

ويرى بعضهم أن الكلمة تحريف النُّهُوْد، جمع نَهْدٍ ، ومنه النَّهْدَاء، وهي الرملة المشرفة".ا.هـ. قال ابن منظور (ج3، ص 430): "النَّهْدَاء من الرمل، ممدود: وهي كالرابية المتلبدة كريمة تنبت الشجر، والنَّهْدَاء الرملة المشرفة". قلت: من الطريف أن مصطلح "نُهُوْد" وتصغيره "نُهَيْد" ما زال يستخدم في السودان بنفس دلالة "نُفُوْد" في المملكة العربية السعودية. بل إن كلمة "نُفُوْد" للدلالة على شكل الرمال لا تكاد تعرف عندهم، وهذا يؤيد الرأي القائل بأنها فعلاً تحريف للكلمة العربية "نُهُوْد".

سؤال: يستخدم أكثر الجغرافيين وبعض مطبوعات وزارة الزراعة والمياه مثل أطلس المياه أسماء مثل "تكوين الساق" و"تكوين الخف" و"تكوين أم الرضمة" ، بينما تصر على استخدامها مكتوبة بدون أل التعريف هكذا: "تكوين ساق" و"تكوين خف" و"تكوين أم رضمة" فما السبب في هذا ؟

تعليق: الجواب يكمن في أصل التسمية ، فقد سمي تكوين سَاق بهذا الاسم نسبة إلى جبل سَاق (ساق الجواء) الذي يبرز فوق منكشف سَاق غربي الشِّيْحِيَّة بمنطقة القَصِيْم عند درجة عرض 15َ 26ْ شمالاً ودرجة طول 18َ 43ْ شرقاً. وسمي تكوين خُفّ نسبة إلى عين خُفّ (55َ 24ْ شمالاً و 43َ 44ْ شرقًا)، وسمي نسبة تكوين أمّ رَضَمَة إلى آبار أمّ رَضَمَة (41َ 28ْ شمالاً و 41َ 44ْ شرقًا).

ومن المعروف بأنه لغوياً لا يجوز إضافة أل التعريف إلى الاسم فتقول: "الساق" لأن التكوين مضاف إلى اسم علم.

المراجـــــــع

الشريف، عبدالرحمن صادق، (1405هـ)، *جغرافية المملكة العربية السعودية*، دار المريخ للنشر.

الوليعي، عبدالله بن ناصر، (1417هـ)، *جيولوجية وجيومورفولوجية المملكة العربية السعودية*، مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد.

الملاحق

أهداف ومحاور الندوة

أهداف الندوة :

أ – إتاحة الفرصة للقاء علمي بين المتخصصين في الجغرافيا سواء من العاملين في حقل التدريس أو العاملين في مجال البحث العلمي.

ب – متابعة ما تم تنفيذه وما اتخذ حيال توصيات الندوات السابقة.

ج – الإطلاع على إسهامات الجغرافيين في الدراسات التطبيقية واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الجغرافيا وبرامج التنمية.

محاور الندوة

تحدد الإطار العام للندوة السادسة في مجـــال الجغرافيـــا التطبيقيـــة وسوف يكون تركيز موضوعاتها على:

أ – تجربة التنمية في المملكة العربية السعودية من منظـــور جغرافـــي خلال مائة عام.

ب – الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها.

ج – الدراسات الجيواستراتيجية.

د – التنمية العمرانية والدراسات السكانية.

هـــ – التوطن الاقتصادي بين النظرية والتطبيق.

و – النظم والأساليب الجغرافية الحديثة.

ز – الجوانب التطبيقية في المناهج الجغرافية بجامعات المملكة العربيـــة السعودية.

برنامج فعاليات الندوة بالقاعة الكبرى في مبنى قاعة الاحتفالات ومركز المؤتمرات بجامعة الملك عبدالعزيز

البرنامج

- آيات من القرآن الكريم.
- كلمة ترحيب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلمة رئيس اللجنة المنظمة للندوة السادسة.
- تقديم الدروع.
- افتتاح المعرض المصاحب للندوة.

□ **اليوم الأول: الثلاثاء 1419/11/14هـ.**

- التسجيل: 10–12 صباحاً (للمشاركين الذين لم يتم تسجيلهم في الفندق).
- حفل الافتتاح: 9 –10
- تناول المرطبات: 12–1

الجلسات:

جلسة الساعة 1.00 إلى الساعة 2.20 ظهراً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور: تجربة التنمية في المملكة من منظور جغرافي في مائة عام)

البحوث:

1– التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية بين 1970 إلى 1995م: دراسة جغرافية تقويمية (د. محمد مشخص) .

2– توظيف مفهومي الوضع والموضع في عملية التخطيط للتنمية الإقليمية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان (د. محمد حبيب).

3– التوزيع الجغرافي للخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية خلال القرن العشرين (د. فريال الهاجري).

رئيس الجلسة: د. محمد الشمالي

المقرر: د. صالح الربدي

قاعة محاضرات رقم (2)

(المحور: الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها)

البحوث:

1- أودية المدينة المنورة (د. محمود الدوعان)

2- المدلول المورفولوجي للمتغيرات المورفومترية بالحوض الهيدروغرافي لوادي الكبير الرمال (التل الشرقي – الجزائر) (د. محمد بوروبة).

3- تغيرات مستوى سطح البحر الأحمر خلال البلايستوسين وآثارها الجيمورفولوجية على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر للمملكة العربية السعودية (د. محمد سعيد البارودي) .

رئيس الجلسة : أ.د. عبدا لله الوليعي

المقرر : د. فوزان الفوزان

اليوم الأول: الثلاثاء 1419/11/14هـ

جلسة الساعة 5.00 إلى 6.30 مساءً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور : التنمية العمرانية والدراسات السكانية)

البحوث:

1- بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية 1412هـ (أ.د. ناصر الصالح) .

2- التباين الجغرافي والتغيرات في التركيب العمري والنوعي للسكان في المملكة العربية السعودية (د. رشود بن محمد الخريف) .

3- أثر الهجرة الدولية والخارجية على نمو المدن السعودية ما بين 1975-1990م (أ.د. أبو بكر با قادر) .

رئيس الجلسة: د. أسعد عطية
المقرر: د. إبراهيم المحفوظ

قاعة محاضرات رقم (2)
(المحور : الدراسات الجيواستراتيجية)
البحوث :

1- الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية السعودية (د.عبدا لرزاق أبو داود).
2- الوطن العربي وتحديات الوحدة العربية في ظل التجمعات الإقليمية في العالم المعاصر (أ.د. السيد البشري) .
3- الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز (د. عبدا لعزيز المطيردي) .

رئيس الجلسة : أ.د. محمد السرياني
المقرر : د. سعيد التركي

اليوم الأول : الثلاثاء 1419/11/14هـ

جلسة الساعة 7.00 إلى 9.00 صباحاً

قاعة محاضرات رقم (1)
(المحور : النظم والأساليب الجغرافية الحديثة) .
البحوث :

1- التعريف بماهية نظم المعلومات الجغرافية ومناحيها الوظيفية ، وتقصي آثارها في الفكر الجغرافي الإسلامي (د. محمد عبدا لجواد علي) .

2- الاستخدام التطبيقي المدمج لتقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن البعد في دراسة العلاقات بين الامتداد العمراني الأفقي والخصائص الطبوغرافية لمدينة الدرعية (د. محمد الخزامي عزيز) .

3- استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لدراسة التوزيع الجغرافي لمراكز الأمن العام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (د. فوزي كبارة – د. أحمد الجار الله) .

4- تطبيقات الاستشعار عن بعد في دراسة جيمورفولوجية شروم خليج العقبة السعودي (د. إبراهيم بدوي) .

رئيس الجلسة : د. ناصر بن سلمى

المقرر : د. أحمد المضيان

قاعة محاضرات رقم (2)

(المحور: دراسات في الجغرافية التطبيقية).

البحوث :

1- علم الجغرافيا التطبيقي : تطوره وأساليبه ومجالاته العلمية مع الاهتمام بالمملكة العربية السعودية (د. عبدا لله العبادي) .

2- أهمية الدراسات التطبيقية في مجال السياحة : وجهة نظر (د. محمد القحطاني د. عبدا لمنعم إبراهيم) .

3- تصنيف ترب المملكة ودوره في الجغرافيا البيئية التطبيقية بالمملكة (أ.د.عماد الدين الموصلي) .

4- تطور اصابات الحساسية وسط المملكة العربية السعودية (د.عبدا لله الحميدي).

رئيس الجلسة : أ.د. عبدا لعزيز الشيخ

المقرر : د. إبراهيم الدوسري

اليوم الثاني : الأربعاء 1419/11/15هـ

جلسة الساعة 8.30-12.30 ظهراً

اجتماع الجمعية العمومية للجمعية الجغرافية السعودية .

الحوار الجغرافي المصاحب للاجتماع .

(حول نظم المعلومات الجغرافية GIS)

المحاور التي يشملها الحوار:

أ - نظم المعلومات الجغرافية كعلم .

ب - تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الجغرافية البشرية .

ج - تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الجغرافية الطبيعية .

د - تكامل نزع المعلومات الجغرافية وتقنيات القياسات الأرضية .

المشاركون في الحوار :

1- د. ناصر بن محمد سلمى

2- د. رمزي بن أحمد الزهراني

3- د. محمد بن الخزامي عزيز

4- د. بدر الدين بن طه عثمان

5- د. فهد بن محمد الكليبي

اليوم الثاني : الأربعاء 1419/11/15هـ

جلسة الساعة 1.00-2.30 ظهراً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور : الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها)

البحوث :

1- نماذج الطقس الجغرافية : دراسة للتردد والتتابع في الرياض (د. جهاد محمد قربه) .

2- ظاهرة الاحتباس الحراري آثارها البيئية وأبعادها الاقتصادية والسياسية في
3- الحاضر والمستقبل (د. محمد شرف) .
4- تقسيم تضاريسي مقترح للمملكة العربية السعودية (أ.د. عبدا لله الوليعي) .
رئيس الجلسة : أ.د. إبراهيم الاحيدب .
المقرر : د. محمد المقري

قاعة محاضرات رقم (2)
(المحور : التنمية العمرانية والدراسات السكانية)
البحوث :
1- ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية (د.عبد الرزاق اليوسف) .
2- تحليل النظام الحضري للمنطقة الشرقية بتطبيق مفهـوم المكـان المركـزي (أ.د.أحمد الجار الله – م.عبد الكريم الهويش) .
3- الحيز الحضري وأهم العوامل المؤثرة في نموه : دراسة تطبيقية على منطقـة عسير (د. علي شيبان عريشي) .
رئيس الجلسة : أ.د. شوقي مكي
المقرر : د. أسامة جستينه
(من الساعة 4.30 إلى الساعة 8.30 مساءاً زيارة استطلاعية لأحد المرافق السياحية بمدينة جدة) .

- اليوم الثالث : الخميس 1419/11/16هـ
جلسة الساعة 8.30 – 12.30 ظهراً

قاعة محاضرات رقم (1)
(المحور : النظم والأساليب الجغرافية الحديثة)

البحوث :

1- الأساليب الصحيحة لاستخدام المدرجات Inset على الخرائط (د. ناصر بن سلمى) .

2- التدرج الداخلي للدوائر النسبية : أسلوب خرائطي مقترح لتحسين الإدراك البصري للحجم وتحسين التقدير البصري للقيم (د. إبراهيم لحمادي) .

رئيس الجلسة : د. رشود الخريف

المقرر : د. محمد الخزامي عزيز

(المحور : التوطن الاقتصادي بين النظرية والتطبيق) .

البحوث :

1- التوطن الصناعي والوضع السكاني في مدينة كفر الدوار بمصر (د. إبراهيم غانم) .

2- تأثير الحركة المرورية على مواقع تجزئة المواد الغذائية الصغيرة بمكة المكرمة (د. محمد الثمالي) .

رئيس الجلسة : أ.د. أحمد الجار الله

المقرر : د. سامي الغمري

استراحة لمدة عشر دقائق

(المحور : دراسات جغرافية أخرى " دراسات في الجغرافية الاجتماعية ") .

البحوث :

1- موقع المدارس وسبل رفع مستوى السلامة المرورية للتلاميذ في المملكة العربية السعودية (د. عامر المطير) .

2- الحوادث المرورية للتلاميذ في مدينة الرياض : أبعادها وأنواعها وأسبابها وآثارها في التلاميذ (د. محمد بن سعد المقري) .

3- الحوادث المرورية على جسور طرقات مدينة جدة : دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث المرورية (د. ليلى زعزوع) .
4- حوادث المرور على الطريق العام في منطقة الباحة من 1411-1415هـ (د.عبدا لله الغامدي) .

رئيس الجلسة : د. عبدا لله الصنيع
المقرر : د. عبدا لله الزهراني

استراحة لمدة عشر دقائق

(المحور : دراسات جغرافية أخرى)
البحوث :

1- درجة الكفاية العددية من الجغرافيين ضمن مدرسي التعليم العام (د.عبدالله الحميدي) .
2- إشكالية دخول وقت صلاة العشاء في أقصى شمال المملكة وفقاً لتقويم أم القرى (أ.عبدا لله المسند) .
3- الحاجة لبرامج أكاديمية في مجال البيئة (د. حبيب الشويخات).
4- التلاميذ والحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية (د. محمد المقري – د.عامر المطير) .

رئيس الجلسة : د. حسن عايل
المقرر : د. عبدا لله الحربي
جلسة الساعة 1.00 – 2.30
قاعة محاضرات رقم (2)
الجلسة الختامية والتوصيات

توصيات الندوة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

بناءً على موافقة المقام السامي رقم 7/ب/3827 في 1418/3/16هـ على الندوة السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية في رحاب جامعة الملك عبد العزيز فقد تم اتخاذ كافة إجراءات عقد الندوة . وقد حظيت الندوة بمشاركة العديد من منسوبي الجامعات السعودية وبعض المؤسسات الحكومية وبعض شركات القطاع الخاص . ويسرنا في ختام فعاليات الندوة أن نسجل أنه نتج عن فعاليات الندوة ما يلي:

أولاً : برقيات الشكر

1- يتقدم المشاركون في الندوة بخالص الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين لدعمه الدائم للندوات الجغرافيا لجامعات المملكة في إطار دعمه المستمر للعلم والعلماء.

2- يتقدم المشاركون في الندوة بخالص الشكر والعرفان لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لتكرمه بالموافقة الكريمة على إقامة الندوة، وترفع برقية شكر لسموه بذلك.

3- يتقدم المشاركون في الندوة بخالص الشكر والعرفان لصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدا لعزيز محافظ محافظة جدة، على تفضله برعاية افتتاح الندوة.

4- يتقدم المشاركون بخالص الشكر لمعالي مدير جامعة الملك عبد العزيز لدعمه ورعايته لفعاليات الندوة وترفع برقية شكر لمعاليه بذلك .

5- يتقدم المشاركون بخالص الشكر لسعادة الدكتور عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز على ما بذل من جهود لإنجاح الندوة، ويبعث خطاب شكر لسعادته بذلك.

ثانياً: التوصيات

أسفرت الندوة عن التوصيات الآتية :

1- التأكيد على استمرار التعاون بين الجمعية الجغرافية وأقسام الجغرافيا في إقامة الندوات الجغرافية القادمة .

2- التأكيد على دعوة الجهات ذات الصلة للمشاركة في الندوة الجغرافية القادمة، لأثرائها علمياً فيما يرتبط بالتكامل بين العلوم في سبيل خدمة المجتمع .

3- حث القائمين بأمر الندوة القادمة ، وكذلك المشاركين فيها على التركيز على البحوث وأوراق العمل ، والإقلال ما أمكن من التوجه لمراجعات أدبيات البحوث الجغرافية ، وبالحث أيضا للمشاركين بالالتزام بقواعد النشر الخاصة بالجمعية الجغرافية السعودية .

4- إقامة ورش عمل ضمن فعاليات الندوات الجغرافية القادمة، على أن تعالج تلك الورش قضايا جغرافية آنية.

5- استمرار التأكيد على الاهتمام بدراسة الجغرافية التطبيقية في المملكة ، كما يوصي بأن يكون ذلك مضمون محور من محاور الندوة الجغرافية القادمة.

6- التأكيد على استمرار التوجه في استخدام أساليب التقنية الجغرافية الحديثة، ضمن الخطط الدراسية بالجامعات ، واستخدامها في البحوث والدراسات الجغرافية .

7- التأكيد على وضع مسارات علمية أكثر تخصصاً في الخطط الدراسية لأقسام الجغرافيا ، بما يتلاءم مع احتياجات خطط التنمية ، على أن يراعى في كل مسار أن تكون الفترة الزمنية التخصصية عامين فأكثر .

8- حث المتخصصين في الجغرافيا الاقتصادية ومجالات دراسات التنمية بشكل خاص ، على تفعيل دراسات التطور والتنمية الإقليمية في المملكة ، تدعيماً لمسيرتها التنموية .

9- يوصي بأن يوكل للجمعية الجغرافية دراسة المواضيع التالية لاتخاذ اللازم فيما يتم التوصل إليه .

10- حث وزارة المعارف بالالتزام بالقواعد الكارتوجرافية في كافة خرائط الكتب الدراسية الصادرة عن الوزارة .

11- أن يتم إسناد تدريس المواد الجغرافية في كافة مراحل التعليم قبل الجامعي للمتخصصين في الجغرافيا فقط .

12- يتطلع المشاركون في هذه الندوة إلى عقد الندوة الجغرافية السابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة ، في عام 1421هـ في رحاب قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تحقيقاً لطلب سعادة رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

لجان الندوة

أولاً : اللجنة المنظمة للندوة

1- د. عبد الحفيظ بن عبد الحكيم سمرقندي رئيساً
2- د. محسن بن أحمد منصوري نائباً للرئيس
3- د. محمد بن عبد الحميد مشخص عضواً
4- د. محمد بن صدقه أحمد أبو زيد ،،،
5- د. عبد الحفيظ بن محمد سعيد سقا ،،،
6- د. عبد المحسن بن راجح الفعر الشريف ،،،
7- د. محمود بن إبراهيم الدوعان ،،،
(عضو مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية)
8- د. ليلى بنت صالح زعزوع ،،،
(منسقة لشئون فعاليات الندوة بشطر الطالبات بجامعة الملك عبدا لعزيز)

ثانياً : اللجان الفرعية للندوة

أ - لجنة البحوث والمحاضرات

1- د. محمد بن عبد الحميد مشخص مقرراً
2- د. عبد الرزاق بن سليمان أبو داود عضواً
3- د. صديق بن أحمد عوض الله ،،،
4- د. محمد بن عبد الكريم حبيب ،،،
5- د. إبراهيم بن سلمان المحفوظ ،،،

ب - لجنة الدعم الإداري والمالي :

1- د. محمد بن صدقه أحمد أبو زيد مقرراً

2- د. عبد الرزاق بن سليمان أبو داود عضواً
3- د. أسعد بن بن محمد عطية ،،،
4- (موظف بالإدارة المالية) ،،،

ج - لجنة معرض الأجهزة والكتاب الجغرافي :

1- د. عبدا لحفيظ بن محمد سعيد سقا مقرراً
2- د. محمد بن عبد الكريم حبيب عضواً
3- د. سامي بن صلاح الغمري ،،،
4- د. أحمد بن عبدا لله محمد المضيان ،،،

د – لجنة العلاقات العامة والإعلام :

1- د. عبد المحسن بن راجح الفعر الشريف مقرراً
2- د. أسامة بن رشاد جستينه عضواً
3- د. عامر بن سالم وصل الله الثبيتي ،،،
4- د. إبراهيم بن سلمان المحفوظ ،،،
5- د. عبدا لله بن براك مبارك الحربي ،،،
6- (موظف من العلاقات العامة بالكلية) ،،،

هـ - لجنة الاستقبال والتسجيل :

1- د. محمود بن إبراهيم الدوعان مقرراً
2- د. أحمد بن سعيد سعده الغامدي عضواً
3- د. عبدا لله بن براك مبارك الحربي ،،،
4- د. أحمد بن عبدا لله محمد المضيان ،،،

و - المساعدون الفنيون والإداريون :

1- السيد / إبراهيم بن محمد وداعة الله (سكرتير اللجنة المنظمة) .
2- السيد / أحمد بن محمد سعيد خضير مساعد فني

شكل رقم –6 شكل رقم –6: التغيرات الشهرية لتردد الرياح متقلبة السرعة في الرياض للفترة 1986 – 1995م

3- السيد / أشرف بن يوسف العريض مساعد فني
4- السيد / ربحي بن عبدا لله فيصل مساعد إداري

ز - طلاب مرحلة البكالوريوس – الدراسات العليا

المعاونون:

1- علي بن عبده أحمد الفقيه طالب دراسات عليا
2- عبد الرحمن بن أحمد مهاوش ،، ،، ،،
3- خالد بن عيسى الحازمي ،، ،، ،،
5- عدد من طلاب مرحلة البكالوريوس

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة

عبد الرزاق أحمد اليوسف

قسم الجغرافيا – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض

المستخلص: ظهرت الضّواحي بجانب المدن في العالمِ العربيِ لأسباب عديدة مثل زيادة أحجامِ المدنِ الرّئيسةِ ، و اعتدال المناخ ، ووفرة في الماءِ والنّبات، حيث يُمكنُ أَنْ تَنْتشرَ الضواحي في أي مكان.

وفي المملكة العربية السعودية ، هناك أسباب طبيعية وبشرية عديدة لظهورِ الضّواحي ، على الرغم من ندرة الماءِ الذي لا يتوفر في أي مكان، و أن العديد من القُرى توجد قُرْب المدن ، وتتوفر فيها البنية الأساسية التي يمكن أن تجذب السكان للاستقرار. كما نمت الضّواحي قرب المدن ، على الرغم من أن التخطيط الحضري والرّيفيَ يتم من خلال هيئات حكومية ، تضمن للمواطنَ الحصول على المرافق العامّةِ ، وبرامجِ الرعاية الاجتماعية .

يبدأ البحث باستعراض الأدبيات الجغرافية، والدراسات السابقةِ التي تناولت نشوء ووظائفِ الضّواحي، ويناقش بالتفصيل تعريف الضاحية، ووظيفتها، بسبب التداخل الوظيفي بين الحضر والريف. يلي ذلك، الحديث عن دور الضواحي للوفاء بمتطلبات حاجات اقتصادية واجتماعية، مثل المشاريع الزراعية، الإسكان، الترويح، التعليم، التطور التكنولوجي، ارتفاع مستوى المعيشة، وقيم الأراضي. ومن ناحية أخرى، يتناول البحث توزيع الضواحي من

ناحية المواقع، والأحجام، والتباعد بين كل منها والمدينة الأم، آخذا بالاعتبار العِلاقاتِ العضوية التي تربطها أو تعرضها لعمليات تحولية مثل الضم والفصل .وأخيراً تعرضت الدراسة لمستقبلَ الـضّواحي المتوقع على ضوء إسقاطات السكان ، وخطط النطاقات الحـضرية لبعض المدن.

استعمل الكاتب لعرض وجهة نظره أساليب وصفية تاريخية وإحصائية، عبر مداخل أكاديمية متعددة من الجغرافيـة الحـضرية والجغرافية الزّراعية، وأرفق بالبحث جداول إحصائية وخرائط.

تعـريف الضاحية

الضاحية هي منطقة يعيش فيها السكان حياة المدن تماما، ولكنها قد تنفصل عنها بمناطق خالية أو حقول، أو تبعد قلـيلا عـن مركـز المدينة. وقلما تتحدد الضاحية على أساس المنطقة المبنية من المدينة، وإنما على أساس الوظيفة وسهولة الاتصال، كما أنها تتبع ناحية إدارية أخرى. ويميز بعض الجغرافيين بين ثلاثة أنواع مـن الـضواحي ؛ القريبة والوسطى والبعيدة . وهي ديموغرافيا تتـأثر بحركـة سـكان المدينة التي تجاورها ، فتتزايد بالهجرة (التوني ، 321). والضواحي عند مورفي ، هي مناطق حضرية انتقالية بين الريـف والحـضر ، وتكون مواضعها حول المدينة حيث تنفصل عنها الـضواحي بفـراغ غير معمور ، يتراوح بين 15–30 كم، وقد يصل إلى 45 كم ، وهذا الأمر يمكن المواطنين الذين يقطنون الضاحية من تكرار الرحلة مـن

وإلى المدينة (Murphy, 1974). أما جارنييه ، فتصفها بأنها مناطق محددة كثيفة السكان ، قريبة من المنطقة السكنية للمدينة ولكنها غير مندمجة معها إداريا (Garnier, 1971). أي أنه لابد من توفر ثلاثة شروط أساسية لتعريف الضاحية ، وهي أنها على شكل منطقة حضرية منعزلة بالقرب من المدينة ، وأنها مع هذا مستقلة إداريا عن المدينة المجاورة ، أي تابعة إداريا لمدينة أو محافظة أخرى ، وأنها مع هذا تعتمد في معظم احتياجاتها وخدماتها على هذه المدينة المجاورة . فالاستقلالية الإدارية والمكانية عن المدينة الأم، والاعتمادية على هذه المدينة في بعض احتياجاتها الوظيفية ، شرط من شروط تعريفها ، وانتفاء كون الضاحية حياً تابعاً ، وتمييزها عن أن تكون قرية مكتفية. وإن مدى محدودية هذه النويات الحضرية واستمرارية اعتمادها على ما يجاورها من مراكز حضرية هو ما يعطيها صفة الضواحي تماما .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في ضواحي المدن السعودية، من مدخل جغرافية العمران الحضري والريفي، لما لهذا الموضوع من أثر في وصف ظواهر عمليات النمو السابقة والحالية و التخطيط المستقبلي للأنظمة الحضرية حول المدن – على مستويين ; الأول بنيوي يتعلق بالعلاقات الأفقية والشكل الحضري كالإدارة البلدية والنشاط

الاقتصادي على محاور الحركة، مثل ظـــواهر وعمليـــات الالتحـــام الحضري Conurbation ، والوصل (Annexation)، والعزل أو الفصل (Segregation). والمستوى الثاني هو العلاقـــات الرأســـية الوظيفيـــة المتعاقبة على استعمال الأرض في هذه المراكز العمرانية وما تـــؤدي إليه من تغير في نمط الاستثمار، وعلاقة الإنسان بـــالأرض وإنتـــاج المكان. ولهذا فان دراسة الضواحي ضرورية للتعريف بهذه الظاهرة الحضرية من الناحية التطبيقية بعد النظرية، لما لهذا من إســـهام فـــي دراسة جانب تصنيفي ووظيفي لمراكز عمرانية لم تبـــين متغيراتهـــا بوضوح في التعدادات الإحصائية، (إذ كانت مدمجـــة أحيانـــا ضـــمن المدينة في التعداد الأول، أو ضمن المحافظة فـــي التعـــداد الثـــاني). وكذلك لإلقاء الضوء على تأثير الظروف الطبيعية أو البـــشرية فـــي العلاقة بين الضواحي و المدن التي تجاورها، والتنبؤ ببعض التحولات التي تطرأ على هذه العلاقة.

الدراسات السابقة

لقد اهتم كتاب معاصرون بالضواحي ، خاصة مـــن النـــاحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، حيث نلاحظ أنها تأتي كجزء مكمل لـــدور المدن ، كما أنه كان للضواحي أن تزدهر بدون التـــدخل الحكـــومي (كسلطة محفزة أو ضابطة) ، أو شركات الاستثمار ، فتنمـــو نتيجـــة تخطيط مسبق لتحقيق أهداف تنمويـــة، أو اقتـــصادية . إذ إن دعـــم

مشاريع الضواحي ينبع من الحاجات التي يلمسها المخططون، حيث يلبي الإنفاق جانب المصلحة العامة (Chinitz, 23) في تشجيع التعايش والوئام بين الأقليات الاجتماعية . كما حاولت كتابات فريمان، في موضوع توزيع الضواحي المبنية على أساس عرقي، توضيح طبيعتها المعدلة للتمييز العرقي (Penittigrew, 1980, 56).

إن الفكرة السائدة عن جوانب الحياة في الضواحي، قد جذبت إليها العائلات منخفضة الدخل، سواء القادمة من المزارع أو من المدينة، للجمع بين ميزتي حياة الريف والمدينة معا (Donaldson, 1977, 97). وقد ظلت الضواحي كمكان حالم للإقامة الآمنة المريحة والمرفهة، خاصة حينما يتعلق الأمر باستقرار عائلات كثيرة العدد تتمسك بالروابط العرقية. ومع أن المدن تيسر الحياة للعائلة الكبيرة من الطبقة الوسطى، إلا أنها مع هذا قد تعيش حياة شقية تبعث على الأسى. إن الشقة الضيقة تحطم استمرار العائلة الممتدة في طوفان آسر ومتنام من الهجرة، والخصوبة المفرطة، والازدحام الناتج عن المساكن الفواحة بالأمراض المعدية، حيث تزيد معدلات وفيات الرضع بمعدل الثلث إلى النصف (Hadden, and Borton, 1997, 36).

وإن فكرة المدن الجديدة والجاردن سيتي في بريطانيا وأمريكا ، إنما تعود إلى حركة إنجليزية مضادة للحضرية في القرن التاسع عشر، بعد انتشار الكتابات ضد المدن الصناعية ومشاكلها المتراكمة

التي عبر عنها هيوارد . لقد انبثت هذه الفكـرة ظـاهرة اجتماعيـة سلوكية فعالة ، ربما أدت إلى ظهور قانون المدن الجديدة البريطاني، وهي انعكاس لفكر وكتابات خلدونية أصيلة عبرت بدقـة عـن روح العصر في العالم العربي الفسيح (Hadden and Borton, 1997, 6-34). ومن مميزات الضواحي الاجتماعية في الوقت الحاضر، أنها تجـذب الناس طواعية ممن لهم مشارب متشابهة في حياتهم الاجتماعية. كمـا نرى في ضواحي الجامعات، وكليات المجتمع. بل إن مـن الكليـات داخل المدن من قد فتح فصولا في الـضواحي عنـد أمـاكن سـكن البالغين. وإن الازدهار الذي طرأ على الغرب في الخمـسينات مـن القرن العشرين ، قد أدى إلى إنشاء المراكز التجارية الكبرى خـارج المدن بالضواحي ، وتسوق الناس قرب مراكز عملهم (Muller, 1976, 17).

أما عن علاقة الضواحي بالنشاطات الاقتصادية، فقد بدأت منـذ فان ثونين، كما تتبعت أدنا فيبـر فـي كتاباتهـا عـام 1900م نمـو الضواحي ، وطبيعة بدايتها مما أشاع الاهتمام بها ودراستها من قبـل علماء الاجتماع، وكذلك كتابات ديفو عام 1948م، حين وصف وجـه الأرض حول العواصم (Chisholm, 74). ومما سـاعد علـى إنـشاء الضواحي في العقود الأخيرة، طبيعـة التحـولات فـي اقتـصاديات الأعمال، لجني المزيد من الأرباح. ومن ذلك أن التطور التكنولوجي، وزيادة وسائل النقل بالحاويات، وتصميم منشآت مكثفـة ذات كفـاءة

عالية، قد ضاعف من التكدس في المحلات المتعددة الطوابق والحاجة إلى تحديثها، في حين أنه من الأرخص البناء على أرض جديدة بدلا من تطوير القديمة. ومما يفسر إنشاء الضواحي أيضا أن ضرائب الممتلكات، ومتوسط الإنفاق يميلان إلى الارتفاع في أواسط المدن دون أطرافها، كما أن منشآت المجمعات السكنية في الضواحي تدفع رسوما أقل للبلديات (Wood, 1976, 136).

ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة خفض نفقات الشركات بخفض إيجارات المساحات المستغلة ، أدت إلى اختيار مواقع في الضواحي لتأمين الزيادة المطلوبة لمواقف السيارات ، والمساحات المفتوحة والمطاعم ومرافق الزبائن (Karn,1978, 181).

أما عن تفاعل المدن مع الضواحي، فقد لاحظ ميللر أن الانتشار السكاني داخل المتروبوليتان يساهم في تقدم الحضرية اقتصاديا، وأن عدم مركزية هذه النشاطات هي إحدى أقوى عوامل استمرار اتجاه التحضر ، مما يؤكد عدم اعتماد الاقتصاد على مراكز المدن . كما تجذب الضواحي مواقع معظم نشاطات المتروبوليتان كمدن خارجية تقاسم المدن المركزية كثيراً من النشاطات السياسية ، والبيئية ، وهموم النقل (Muller, 1976, 2). وفي رأي الونسو أن نمو الضواحي ليس نتيجة عودة الناس عشوائيا لهوامش المدن ، ولكن نتيجة اختيارات أولئك الذين اختاروا الحياة قرب أعمالهم في نطاقات الضواحي ، أو

في نشاطات اقتصادية تنمو قرب مراكز المدن الكبرى ، حيث سهولة الوصول إلى المطارات ، وخدمات الأعمال (Alonso, 1980, 35).

وكما يتوقع أن يحدث في المدن السعودية، فقد حددت لوائح تخطيط المدن ، وسياسة النطاق الأخضر البريطانية ، التوسع الحضري بعد الحرب العالمية الثانية في بريطانيا، ونتج عن ذلك الضغط على الأراضي السكنية، والزيادة في قيم الأراضي ، وملء الفراغات، وتطوير ما وراء حدود المدن الكبرى. وفي كتابه أوضح جونسون قضايا عديدة تتعلق بالرحلة من القرى إلى العمل ، وسرعة وسهولة وتكلفة الوصول من القرى إلى مواقع العمل، وعلاقة هذا الوصول بالطبقات الاجتماعية، حيث يفضل بعضهم العمل في محيط ضواحيهم. كما أشار هذا الكاتب إلى أنماط من الاستعمال للأرض ، تساعد على نمو الضواحي مثل: فكرة البيت الآخر (الإضافي)، كذلك الزراعة بنصف الوقت ، وأنواع العمل في هذا الفرع من النشاط الاقتصادي، ازدهار حواف المدن كمراكز لنوادي الترفيه، وإسكان موظفي المؤسسات والمشاريع التجارية الخاصة (Bowen, 1978, 245).

وفي البلاد العربية، هناك دراسات سابقة في لبنان من قبل توما الذي درس حدث الجنوبي، وجوليك الذي درس مدينة طرابلس على أساس النمو الإيكولوجي للمدينة ، حيث تبدو المادة التاريخية ذات الاهتمام متداخلة مع الظاهرة الاجتماعية. وهذه الدراسة وثيقة الصلة

بنتائج دراسات مماثلة عن القاهرة. كما درس فؤاد خوري ضـــواحي بيروت من زاوية البيئة الاجتماعية والحضارية العرقية، ممثلـــة فـــي رأيه للوضع في لبنان والشرق الأوسط، حيث أوضح أن لبنان عبـــارة عن متحف لكثير من الأقليات العرقيـــة. واســـتنتج هـــذا الباحـــث أن المهاجرين يميلون إلى التموضع في المدن طبقـــا لقـــراهم الأصـــلية وطوائفهم، ولاحظ ازدياد العيش في الضواحي في المجتمع اللبناني في المدن والقرى الكبيرة، وأن بيروت وضواحيها تستقطب حوالي نصف المهاجرين من سكان لبنان. وهذه استنتاجات توصل إليها أيضا جونز عن بغداد وعمان، وعيسى ودافيـــز. كمـــا تتبعـــت جانيـــت أبولغـــد المجتمعات الصغيرة في ضواحي مدينة القاهرة، وتاريخهم الأصـــلي على أساس الفروق الديموغرافية ونمط المعيـــشة، باســـتعمال مـــنهج للتمايز الحضري – الريفي كإطار نظـــري للدراســـة (Khory, 1975, 10).

وفي المملكة فإن مصطلح ضاحية أو ضواحٍ لا يكاد يبـــدو فـــي معظم أدبيات الدراسات الحضرية للمملكة، أو الدراســـات والتقـــارير الاستشارية التي أعدتها بيوت الخبرة لصالح الحكومة السعودية، ممثلة بوزارة الشؤون البلدية والقروية. إذ أن هذه التقارير تـــستعمل غالبـــا منهجا اصطلاحيا ، هو تقسيم المراكز الحـــضرية تقـــسيما إحـــصائيا حسب أحجامها إلى مدن ، وقرى كبيرة وأخرى صغيرة.

البيانات الإحصائية

كان لابد لهذه الدراسة وهي تبحث عن الجذور الأصلية لنشوء الضواحي الحضرية وتتبع نموها في المملكة من تلمس التوثيق الحكومي الإحصائي لهذا النشوء، وأن هذا التوثيق تماما هو ما يعطي الضواحي هذه الصفة. إن ظهور الضاحية في التعداد السكاني يعني استقلالها إداريا، وان اختفاء ظهورها في التعداد التالي، يعني أنها ألحقت بالمدينة كأحد الأحياء.

لقد أنجزت المملكة حتى الآن تعدادين سكانيين: الأول منهما كان قد أجري عام 1394هـ (1974م)، وفيه يتسلسل الإطار المكاني في البيانات التفصيلية من المناطق الإدارية إلى الأمارات، ثم مراكز الإمارات والقرى وموارد المياه. أما البيانات الأولية الإجمالية للمملكة التي نشرت مفصلة فإنها توضح التسلسل حسب المناطق، والأمارات، والإمارات الفرعية التابعة، وعدد المسميات وعدد الأسر، والسكان حسب الاستقرار. وفي هذه البيانات الأولية فقط إشارات إلى الضواحي ضمن إحدى مراكز الإمارات أو المناطق، ودمج أعداد سكانها ضمن إجمالي تعداد المدينة، أي أن التعداد لم يبين عدد سكان الضواحي منفردة.

أما التعداد السكاني الأخير، فقد أجري عام 1413هـ (1994م). وفي هذا التعداد اقتصرت البيانات على معلومات إجمالية عن المناطق

، ثم الإمارات الرئيسة (المحافظات) ، لكل منطقة دون النزول إلى مستوى مراكز المحافظات أو القرى والموارد، مما أدى إلى انقطاع الصلة المباشرة بين التعدادين فيما وراء المستوى الأول ، وهو المناطق الإدارية في بعض المتغيرات. كما ورد في هذا التعداد تعريف المزرعة بأنها بديل للضاحية، ووُجدت معلومات عن المزارع مضافة إلى المحافظات في مجموع واحد، مثلما ورد عن محافظة عرقة ومزارعها قرب مدينة الرياض.

ومن ناحية أخرى، فقد أفادت الباحث نتائج البيانات الأولية للتعداد الثاني في إكمال هذا البحث، كما أفادت نتائج البيانات الأولية للأول، في معرفة عدد السكان حسب الجنسية لجميع مسميات المملكة. وقد قُسمت هذه المسميات إلى فئتين، فالأولى هي تلك التي يزيد عدد سكان كل منها عن 2500 نسمة، وهي 328 إسما، والأخرى توضح أكثر من 1000 مسمى سكاني تقل في حجم سكانها عن ذلك، حيث انتهت إلى 762 نسمة . وما كان لهذه الدراسة أن تنجز بدون الاستفادة من مصدر مهم هو دليل حصر الخدمات بالمدن والقرى الذي نشر عام 1415هـ (1995م)، حيث يعتبر توفر الخدمات في أي مركز حضري مؤشرا على مدى استقلاليته أو إعتماديته على ما يجاوره، وهذا من المعايير التي يمكن بها الحكم في إمكانية تسميته ضاحية أم لا.

تم فرز وتصنيف المراكز الحضرية، وتحديد ما يمكن اعتباره ضاحية من هذه المصادر الثلاثة، ثم استخلصت متغيرات عن أعداد السكان فيما بين عامي 1394هـ و 1413هـ تبينها الجداول (1-3). وفي كل من هذه الجداول الثلاثة، يوضح العمود الأول اسم المنطقة أو المحافظة، والعمود الثاني يوضح المركز الإداري أو المدينة أو الضاحية التابعة، أما العمود الثالث فيوضح عدد السكان حسب تعداد 1394هـ ، ويوضح العمود الذي يليه أعداد السكان حسب تعداد 1413هـ ، كما يوضح العمودان الآخران عدد السكان غير السعوديين ونسبتهم إلى السعوديين ، ويوضح العمود السابع طول المسافة بين المركز الحضري أو الضاحية وبين المركز الإداري للمنطقة ، كما يوضح العمودان الأخيران عدد الوحدات التي تقدم خدمات تعليمية ما بين مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية وجامعية للذكور والإناث، وكذلك الخدمات الصحية التي تتمثل في وجود مستشفيات ذات أسرة تتراوح ما بين 30 إلى 400 سريرا، ومراكز رعاية صحية أولية.

لمحة تاريخية لظهور الضواحي في المملكة

لقد أدى النمو الاقتصادي والتغير السكاني الذي شهدته المملكة ، إلى نشوء و نمو الضواحي حول المدن لتؤدي وظائف عمرانية، وهي وظائف إما كجسور حضرية داخل النسيج الريفي، أو جيوب ريفية

داخل الكتل الحضرية. يظهر هذا التداخل في كثير من المناطق السعودية بسبب سرعة إيقاع التحضر الذي تشهده المملكة. كما أكد التطور الاقتصادي أهمية المواقع الأكثر نموا واستقطابا للهجرات البشرية بحكم القدم، وذلك عبر محاور الحركة بين هذه المواقع وبيئاتها التي تتسم بالتعقد والتخصص (مشخص، 1416, 21–24)، وأكد هذا التطور أيضاً أن نمو الضواحي هو استجابة لديناميكا النمو الحضري الغالبة في قوى التحول المكاني، أو الوظيفي أو كليهما، وهو في نفس الوقت مؤشر على محدودية قدرة البنية الحضرية الأصلية على الصمود لتيارات الهجرة الداخلية، وتوفير المكان الوظيفي الكافي. وآية ذلك ، أن المناطق التي تشهد نموا في الضواحي، وعمليات الامتداد والالتحام الحضريين، هي المدن في المناطق ذات الجذب السكاني التي تتصدر مناطق المملكة الإدارية كالرياض، ومكة المكرمة ، والشرقية، وهذا بعكس المناطق الشمالية من المملكة والباحة ، وجيزان ، وعسير الطاردة للسكان.

إن عملية ظهور الضواحي نتيجة للنمو الحضري لكثير من مدن المملكة ، قد اتخذت مظهرين أساسيين: الأول، النمو عند الأطراف بتطوير نويات حضرية قديمة ، و ظهور أحياء كاملة ، تضاف إلى هيكل المدينة على شكل مخططات مدروسة ، ومجهزة ببعض المرافق ومن أهمها الطرق المسفلتة، والماء والكهرباء. ويتمثل المظهر الثاني في تحديث مركز المدينة القديم، وذلك بشق الطرق الحديثة الواسعة،

وتعويض الملاك المتأثرين بهذا الإجراء تعويضا مجزيا، مما دفعهم إلى النزوح إلى الأطراف وتخطيط أحياء جديدة تماما. ومنذ بداية السبعينيات من القرن الميلادي المنصرم رافق هذا التطور ازدهار تجارة الأراضي وما يصاحبها من مضاربات عقارية، وأرباح مغرية، حفزت المستثمرين لتخطيط نويات حضرية قرب المدن أملا في ارتفاع أسعارها مستقبلا. ولا شك أن هذه الظاهرة مع غيرها ، أدخلت المجتمع في عهد المدينة الصناعية، إذ عجلت من دورة رأس المال، واستقطبت المدن الكثير من المهاجرين الذين سمعوا عن مصادر الثروة هناك، مما حفزهم إلى النزوح إليها، فازداد تركز السكان، واتسعت التجارة وأوجه الاستهلاك بسبب اختلاف مستويات المعيشة والثقافة، ولأن الدولة لا تستطيع أن تبني مستشفى تخصصيا في كل مدينة، ولا جامعة في كل بلدية، ولا تضمن ارتفاع الأرباح في القرى بنفس القدر كما في المدن، لكل هذا هاجر الكثيرون إلى المدن الكبرى كالرياض ومكة وجدة وغيرها (اليوسف: 1416، ص 174).

وليست أسباب قيام الضواحي بالضرورة أسباب اصطناعية ، أو تخطيطية بحتة ، أو منفردة، فقد تكون من ذلك، أو قد تكون لأسباب تلقائية ، تلبية لحاجة بشرية وظيفية معينة ونتيجة وجود بيئة طبوغرافية مناسبة، وقد تكون من هذه وتلك.

ويمكن إيجاز الأسباب البشرية للنمو الحضري ونشوء الضواحي في الهجرة الداخلية والخارجية، وتزايد احتياجات السكان من المرافق الحديثة، ورغبة الحكومة في إسكان قطاع كبير من العسكريين ، والموظفين ، والمهنيين، وتأمين الاستقرار لهم بمستوى لائق من الخدمات اللازمة ، والاستعداد لذلك بالتخطيط الحضري المدروس والمتكامل. كما أن هنالك رغبة الشركات والمؤسسات الدولية في تأسيس مقار، ومنشآت إسكانية واسعة خارج المنطقة العمرانية المأهولة، بتكاليف منخفضة، لتنفيذ عقود الإنشاءات، وقد يسر هذا توفيق الله والتطور التكنولوجي والقدرة على التمويل.

وإن من أهم الأسباب الطبيعية لقيام الضواحي قرب المدن، هو صلاحية الموقع وتمتعه بميزة كونه يملك ثروة طبيعية. سواء أكانت هذه الثروة زراعية من خصوبة أرض، ووجود مياه، أو صناعية مثل وجود مواد خام. بل إن الموضع قد لا يملك من القيمة سوى انبساط الأرض ، وتوسطه أو قربه من المدينة، أو لوقوعه على الطريق السريع.

كما يرجع ظهور الضواحي حول المدن إلى أسباب تاريخية ذاتية تخص المواقع نفسها، أي إنها نشأت أولا كمواضع عمرانية بذاتها، ثم اقتربت من المدن بسبب نمو المدن واتساعها أفقيا، أو نمو واتساع هذه الضواحي أيضا، أو اتساع كليهما. ونرى هذا الوضع في حالة

الدرعية، وفي ضواحي القطيف. هذا ولقد اتضحت خلال العقود الخمسة الأخيرة مؤشرات التغير على نمط تركيب المدينة السعودية، حيث أدى التقدم التكنولوجي ، ويسر المواصلات ، إلى انتشار العمران في كل اتجاه ، وتجلى هذا في الامتداد الأفقي للمعمور، وتنوع في استعمال الأرض تلبية لحاجات مجتمع الرفاهية واليسر. كما أفرزت عوامل العرض والطلب ظهور التخلخل الحضري داخل المدن بسبب الرغبة في الامتداد والاتساع الأفقي في نفس الوقت. أما خارج المدن، فقد اقترن ظهور أحياء جديدة في الضواحي بخلخلة حضرية أخرى (تباعد الوحدات المعمورة من الأرض عن بعضها) بسبب تفاوت الأسعار، وتباطؤ في تنفيذ شبكات المرافق التي وعد بها المطورون لتلك المخططات، وفي نفس الوقت تجميد استعمال الأراضي المزودة بالخدمات ذات القيمة العالية، مما دفع أجهزة التخطيط الحكومية إلى تطبيق خطة أو سياسة النطاق الحضري للبلديات.

إن خطة النطاق الحضري التي طُبقت خلال العقدين الأخيرين ، قد دمجت في المدن ما يحيط بها من قرى صغيرة وهجر، مما أدى إلى اختفائها من التعداد الإحصائي الأخير. وكدولة عصرية نامية، بدأت من الصفر في بعض مجالات البناء – حتى إن مدنا وأحياء كاملة ولدت متكاملة بمرافقها مثل مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وغيرهما، كان لابد من تطبيق التنظيم الحضري على أسس اقتصادية

مدروسة، ولذلك ظهر التنظيم الحكومي للنطاقات الحضرية حول المدن. وتتركز فكرة النطاقات الحضرية على تصميم طرق دائرية حول المدن يتوقع ألا يتجاوزها العمران خلال فترة زمنية محددة. وتلتزم البلدية بتوفير الخدمات داخل النطاق المحدد ضمن ميزانية البلدية وفئتها، فيما يسمى خطة المدينة الكبرى، ويتم توسيعه من حين لآخر حسب سرعة النمو الحضري المتوقع للمدينة. من أهداف خطة النطاقات الحضرية ، ترشيد استغلال الأراضي داخل النطاق الحضري ، واستغلال الخدمات المكلفة ماديا داخل النطاق المحدد، بدلا من الاتساع والامتداد الأفقي إلى مناطق بعيدة ، ومطالبة الدولة بتوفير الخدمات التي تلبي مطالب فئات محدودة من المواطنين. وقد ترتب على هذه الخطة ربط منح القروض العقارية بعدم تجاوز حدود النطاقات الحضرية.

ولهذا ظهر نمط من استعمال الأرض يلبي الحاجة للوظيفة الترويحية التي كانت تقوم بها الضاحية أحيانا، وهي ما يدعى بالاستراحات التي هي أماكن ترويحية داخل المدن تستفيد من خدمات المرافق كالمياه والكهرباء والتلفونات، والصرف الصحي. وكذلك فإن الوظيفة الترويحية ، لما يحيط بهذه المدن من برك وغدران وبساتين وينابيع وجبال ، كانت تدعو السكان إلى التريض وارتياد تلك المظاهر كمواضع ترويحية مؤقتة ، خاصة في أعقاب هطول المطر ، أو أيام الصيف والإجازات ، دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور ضواحي مستقرة.

ونرى أمثلة قديمة لذلك ، حول تبوك والمدينة المنورة ، فرغم وجود مواضع وقلاع تاريخية تبعد عن المدينة المنورة بما يقل عن 50 كيلومترا ، فإنه لم ينتج عن ذلك ضواحي تذكر على مدى التاريخ .

وكما يحدث في المدن التاريخية كمكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرهما، فان مدناً أخرى كالرياض ، لا تزال محتفظة بمركز ونواة المدينة القديمة كمركز لمدينة الرياض الكبرى لأسباب تاريخية. أما مدن المملكة الأخرى فقد اعتمدت في نموها على ظهور الضواحي، حيث يتم اختيار موضع جديد تتوفر فيه المواصفات المناسبة ، ويجرى توزيعه على المواطنين ، إن بالبيع أو توزيع الأراضي في أحياء خاصة بالجامعيين ، أو ذوي الدخل المحدود بالهبة كمنح صريحة، مما يشجع سكان القرى المجاورة على الهجرة والاستقرار في المدينة. ولذلك فإن المدن السعودية قد مرت بمرحلة انتقالية ما بين نمط المدينة ذات المركز الواحد ، أي الحي التجاري بوسط المدينة، ونمط المدينة المتعددة المراكز، حيث يكون لكل حي أو ضاحية مركز تجاري، وبهذا تصبح المدينة هي تجميع لعدد من المدن المصغرة ، وهو النمط الحضري السائد في الدول المتقدمة (مشخص، 1416، ص339).

إن الاتجاه إلى إنشاء أحياء الجامعيين، أو ذوي الدخل المحدود، لم يقتصر على مدينة الرياض وحدها، إذ أن السياسات والمخططات

الحضرية لمدن المملكة كانت تخطط مركزيا في الرياض العاصمة، مما ساعد على انتشار الأفكار الحضرية إلى المدن الأخرى. وسواء أكانت الضاحية (أو الحي الجديد) في الرياض ، أو جدة، أو تبوك ، أو الدمام، فقد كان الحي يولد كاملا بمرافقه. خاصة أن الظروف الاقتصادية للمملكة مواتية ، ومثالية ، لتنفيذ أية خطط حضرية، فقد تميزت بحكومة مستقرة، وجهاز تخطيطي فعال لتحليل المشاكل واقتراح الحلول، وجهاز مركزي لحفز وضبط عملية التنفيذ. ومنذ ما قبل هدم أسوار الرياض كان لفئات من المواطنين فضيلة الريادة، في المساهمة في نمو هذه المدينة، وهي الأكثر نموا وسبقا في التحديث العمراني، و تكاد تتكرر هذه الريادة في مدن المملكة بتماثل متفاوت اجتماعيا ومهنيا ، وهي ما يمكن تسميتها بالنخبة الرائدة . وتضم هذه النخبة في الوقت الحاضر فئات من القضاة والمديرين والمثقفين والمدرسين والفنيين وحيث ساعد الحراك الاجتماعي على تسريع عملية النمو العمراني والضغط على الموارد السكنية، وذلك لتامين بيوت جديدة للشباب الجدد والعزاب المتزوجين حديثا. كما رافق الانتعاش الاقتصادي، الذي شهدته المملكة، اختلاف وتعدد في احتياجات المواطن الأساسية والثانوية فتحسنت نوعية المساكن وكبرت أحجامها لتوفير المنزل العصري المريح. من هذا نلاحظ اتفاق مظاهر النمو الحضري للمراكز الحضرية السعودية في أربعة مكونات لعملية

التحضر في الضواحي: التوسع الحضري، والتقدم الصناعي، وبعض الحيثية للطبقة الوسطى، والاعتزاز الوطني.

نماذج من الضواحي في المناطق السعودية

ضـــواحي وســـــط وشمال المملكـــــة

ظهر أول تجمع حضري في مدينة الريـــاض خـــارج أســـوار المدينة عام 1364هـــ فيما سمي بالحلة. وأن كلمة الحلة لتحمل فـــي ثناياها معنى الاستقرار بعد تنقل وترحال يتلوه حلول (نرى هذا الاسم يظهر فيما بعد في محافظة بني تميم إلى الجنوب من مدينة الريـــاض باسم مدينة الحلة، وهي قاعدة المحافظة). ثم ظهرت حلـــة القـــصمان أيضا خارج أسوار الرياض الشرقية ، وقد أنشأ الحلة الأولى الصناع والحرفيون من سكان الرياض الأصليين، وأنشأ الثانية الوافدون مـــن تجار القصيم، وبالطبع فقد جمعت هاتان الحلتان بين وظيفتي الـــسكن والعمل. ويلاحظ على هذين الموقعين أو الحيين أنهما ظهـــرا خـــارج المدينة الأصلية المسورة، مما يعبر عن ناحيتين هما العزل والتمييـــز الوظيفي ، حيث إنهما ينتميان سكانيا إلى فئة اجتماعية تختلـــف عـــن التركيبة الطبقية الغالبة على سكان المدينة، وهمـــا أيـــضا، مكانيـــا، موضعان منعزلان يعبران عن ضيق الأرض داخل الأسوار، وحداثة الوظيفة ، أو تطور في استعمال الأرض ، يلبي أو يتفق مـــع ازديـــاد عدد سكان المدينة سواء الزيادة الطبيعية أو بسبب الهجرة. وفيما بعـــد

شهدت مدينة الرياض موجات من الهجرات أدت إلى قيام السلطات بإنشاء أحياء خارج المدينة الأصلية وهي، بمعيار المسافة اللازمة لوصولها في ذلك الوقت، تعتبر منقطعة وتفصلها عن المدينة مساحات خالية، وفيما عدا شرط الصلة الإدارية ، توفر أحد ركني تعريف الضاحية.ثم توالى إنشاء الضواحي لأغراض محددة وعلى أسس هندسية بمنطقة الرياض، فظهرت منفوحة الجديدة عام 1369هـ (1949م)، والرياض الجديدة في السبعينيات الهجرية، وأحياء الجامعيين وذوي الدخل المحدود في التسعينيات من القرن الهجري الماضي.

وفي هذا العقد، يعيش في مدينة الرياض حسب تعداد 1413هـ ما نسبته 72, 47٪ من سكان منطقة الرياض ، أو ما نسبته 55, 61٪ من سكان المنطقة الوسطى ، التي تضم مناطق الرياض والقصيم وحائل. وقد كانت هذه النسبة تقرب من 52, 41٪ من سكان منطقة الرياض، و 36, 07 ٪ من سكان المنطقة الوسطى عام 1394هـ. وهذا يشير إلى ظاهرة استقطابي. أن الاهتمام في الوقت الحاضر يتركز في تنمية الرياض الكبرى، ولذلك ضمت مراكز عمرانية كانت مستقلة إلى الجسم الإداري للمدينة ، وأصبحت ضمن بلدياتها الفرعية كعرقة، والدرعية لما لهما من وظائف حضرية معينة نخص منها السكنية والسياحية. وغير بعيدة عن هذين المركزين ، أضيف إلى ضاحية العيينة وظيفة جديدة، فأصبحت تضم مرفقا تعليميا عسكريا هو الكلية الحربية. وتظل هذه الضواحي بمظهرها الهادئ ، والحي

التاريخي القديم ، و السكني الجديد ، تنظر إلى الخط السريع المسفلت كخيط يربط ماضيها العتيد – منذ حروب الـــردة وأحـــداث التـــاريخ المعاصر لظهور الدولة السعودية – بمستقبلها الموعود كأحياء مكملـــة لمدينة الرياض الكبرى ، أو تموت كما ماتت ضاحية صلبوخ ، لأنها لم تستطع الصمود. وعبر روافد وادي حنيفة ، وأودية وسط المملكـــة نرى أمثلة أخرى من المقاومة، ونلاحظ التحول الوظيفي في قرى كان لها دور زراعي قديم ، مثل العمارية قرب مدينة الرياض بسبب هجرة سكانها ونقصهم إلى النصف، والتغير في أســـلوب وهـــدف الإنتـــاج الزراعي، وبعدها عن الطريق السريع، وكذلك بعض قرى سدير لنفس الأسباب.

أما ضاحية هيت ، التي تبعد35 كم على طريق الخرج جنـــوب الرياض، فقد وردت في التعداد الأخير بعد اعتمادها مركزا لمحافظـــة تقع في منتصف طريق الرياض–الخرج. لقد أخذت هيت اسمها مـــن معلم جيمورفولوجي يقصده الرواد للتريض ، وهو كهف عميق به ماء (انكسار في حضن جبل طويق) ، ذكره الهمذاني وياقوت. و ظهـــرت هذه الضاحية لتسد فراغا إداريا بين مدينتي الرياض والخرج، يفـــصل بينهما حوالي 100 كم، بعد أن انتشرت من حولها مرافـــق إســـكانية لمنشآت صناعية عديدة.

إن ضاحية مثل عرقة قرب مدينة الرياض ، كانت مركز إمارة منعزلة إداريا وأشبه ما تكون بقرية زراعية تـــضم بـــساتين النخيـــل لبعض من عائلات الرياض القديمة في وادي عرقة من روافـــد وادي

حنيفة. وكانت هذه الضاحية أقرب إلى بلدة الدرعية الواقعة إلى الشمال الغربي منها على نفس الوادي. ثم أصبحت عرقة فيما بعد من نماذج عمليات التحول الموضعي والضم ، حيث أُلحقت بلديتها المستقلة سابقا ببلدية الرياض ، كبلدية فرعية للأشراف ومتابعة أعمال النمو العمراني . كما هُجرت المباني الطينية في قرية عرقة القديمة بين البساتين على ضفتي الوادي ، إلى موضع بلدية عرقة الجديدة إلى الغرب منها فوق هضبة واسعة تسمح بالامتداد وإنشاء مدينة كاملة بمرافقها. وبالفعل فقد تم تخطيط بعض أحياء المدينة الجديدة، ووزعت فيها قطع سكنية، كما أُنشئ فيها مجمعان حكوميان طبي وسكني.

ومن ضواحي وسط المملكة في منطقة القصيم، عيون الجواء وهي جمع جو، وتطلق على مرتفعات و منخفضات أو تجاويف أرضية، تتخللها أودية قصيرة تنتهي إلى فياض ، ورياض عطرة (الوشمي, 1408هـ، 16)، وهي تقع إلى الشمال الغربي من مدينة بريدة. وعيون الجواء هي قرى ومزارع ونخيل وجبال لا تزال محتفظة بأسمائها منذ ما قبل الإسلام مثل وثال، الروض والعيون، القرعا، الشقة والشيحية كما يتبع عيون الجواء قرى الفويلق ، والقرعاء ، وقضيبا ، والطرق ، والفوارة. وقد تم تخطيط وتطوير مجمع قروي في موقع متوسط يحيط به أرض زراعية يتم ريها من آبار موضعية. وتبعد هذه الضاحية عن بريدة بما يقرب من 45 كم على طريق الفوارة ،عند سفح منحدر باتجاه تلال رملية وصخرية. وفي الحي القديم من الضاحية توجد بقية من آثار جاهلية ، وهي

منازل وديار بني عبس وأسد وكذلك آثار عباسية، وكانت ممرا لفتوحات الإسلام شرقا ، ومرور حجاج البصرة ، وفيها آثار تنسب إلى عنترة العبسي (الوشمي، 1408، 12).

ومن قرى الجواء ضاحية أوثال ، التي تبعد عن بريدة بمقدار 40 كم، وتقع في جو شديد الانخفاض يمتد شرق – غرب ، تحيط به قور وأكمات من الصخر الرملي ، تظهر مدببة ، وكأنها بيوت مهدمة، ما عدا جهتها الشمالية فهي محاطة ببرقة ذات رمال حمراء سافية ، وبها آبار جاهلية. وارتبطت آثال بعيون الجواء، التي يفصله عنها مرتفع من الأرض يسمى المشيرف، وامتد إليها العمران والخدمات الحكومية والتجارية، وفيها مشروع (الراجحي والسديس) للدواجن والقمح والأعلاف (المرجع السابق، 1408، 136–137).

وإلى الشمال من هذه المنطقة ، نجد منطقة حائل التي كان سكان المدينة الأولى فيها يمثلون 15.58٪ من سكان المنطقة البالغين259929عام 1394. وفي عام 1413 أصبح سكان مدينة حائل يشكلون 43.07٪ من سكان المنطقة البالغين 410414 نسمة. من أهم ضواحي مدينة حائل الحفير التي تبعد نحو 50 كم شمال غرب مدينة حائل وكان عدد سكانها 4108 نسمة عام 1394هـ ثم انخفض إلى 2283 نسمة في التعداد الأخير وهي قرية زراعية. وقد أشار التعداد الأول إلى كثير من القرى التي تبعد عن هذه المدينة بما يزيد على خمسين كيلومتر لم نعتبرها ضواحي للمدينة. ومن ناحية

أخرى ظهر في التعداد الأخير (1413هـ)، العديد من الضواحي مثل الودي، التي تبعد 25 كم غربا على طريق المدينة وبلغ سكانها نحو1839 نسمة، وأقرب منها ضاحية قفار على بعد 18 كم، والأكثر قربا من الضواحي هنا هي نقرة قفار على بعد كيلومتر واحد.

ومن الضواحي القديمة اللاتي قاومن الاندثار لأداء بعض الوظائف قرب حائل، تلك الموجودة بما يتراوح بين 10–30 كيلومترا عنها ، وحيث يبلغن حصرا إحدى عشرة ضاحية وهن: عقدة، النصية، اللقيطة، والجثامية، توارن، قصر العشراوات، النقرة، المعيقلات، المكظم، قريتا المبدع والمبيدع . وهذه الضواحي آهلة بالسكان وفيها بعض الخدمات والمرافق . هذا وتتميز الضواحي السبع الأولى بأنها قامت في مواضع لها تاريخ عريق يمتد إلى واقعة بزاخة، قرب قصر العشروات بين خالد بن الوليد والمرتدين من بني أسد وغطفان. وقد بسط التعريف بهذه القرى العريفي في كتابه المسمى لمحات عن منطقة حائل (العريفي:27–49). إن هذا التعدد والتكرار لظهور ضواح لم تظهر في تعادين سكانيين، وتحيط من كل اتجاه بالمدينة الكبرى التي تسيطر على ما نسبته 43.07٪ من سكان المنطقة، له دلالة جغرافية هامة ، وهي أن هذه الضواحي الحديثة انتشرت حول المدينة كمزارع واستراحات، ثم انتشر حولها العمران والخدمات، وأن السمة المؤكدة لها هو عجزها المستقبلي عن أن تكون مدنا أو قرى كبيرة بسبب عاملي عدم توفر الأرض الزراعية والماء

الكافيين، وأن تكرارها هنا وهناك تحت سقف محدود من النمو هو أوضح دليل على هذا الأمر، وقد يلتحق ما هو قريب منها بالمدينة الأم ، ويصبح أحد أحيائها وخاصة قفار(8 كم)، عقدة (12 كم)، النيصية (12 كم) مما يعملق المدينة الكبرى ويزيد حصتها من سكان المنطقة.

ونشير الآن إلى مناطق شمال المملكة ، التي هي الحدود الشمالية، والجوف بما في ذلك القريات ، في أقصى الشمال الغربي للمملكة، وأن من أهم المدن فيها سكاكا التي يتبعها أربع ضواح يتراوح بعدهن عنها ما بين 5 إلى 30 كيلومترا وهي الطوير، اللقائط، زلوم ، وصوير . وتتفاوت وحدات الخدمات في هذه الضواحي ما بين تعليمية (10 وحدات) في صوير، إلى مركز رعاية صحية أولية في أي منهن . وفي القريات توجد أيضا أربع ضواح ، هي العقيلة ، والحديثة القديمة ، والناصفة ، وغطي ، على أبعاد بين 8 إلى 40 كيلومترا. أما في عرعر، فيبدو وجودها كمسلة قائمة في ظهير ريفي تماما ، حيث تتركز الخدمات التعليمية والصحية بها (76 وحدة) و(14 وحدة صحية). وهذه الأرقام هي الأعلى في مناطق شمال المملكة، وما ذاك إلا بسبب أن عرعر تمثل بوابة الدخول إلى شمالي غرب المملكة للقادمين من الأردن ، وفلسطين ، وسوريا ، ولبنان ، وما وراءها (الجدول رقم 1).

ضـــواحي غربي المملكة

يشمل غربي المملكة أربع مناطق هامة، ينتشر فيهـــا العمـــران حول المدن ومواضع النشاط الاقتصادي على طـــول الطـــرق التـــي اشتهرت منذ مئات السنين، كطرق للتجارة، أو الحج، وأخيرا السياحة الداخلية. و هذه المناطق الإدارية هي مناطق تبوك ، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، والباحة. إن المدينة الكبرى أو مركز المنطقة في كـــل من تبوك ، والمدينة المنورة ، تتميز بالمركزيـــة الـــشديدة، وتباعـــد المراكز العمرانية عن المركز الحضري إلى درجة لا يسمح بنـــشوء ضواحي ، أو لا يوجد في التعداد السكاني ما يشير إلـــى ذلـــك. وإن كانت طبيعة النمو العمراني السريعة الإيقاع لا تستبعد حدوث ذلك عند ظهور مجمعات سكنية أو زراعية أو صناعية. وكمثال على هذا فـــإن أقرب مركز حضري إلى المدينة المنورة ظهر فـــي التعـــدادين الأول والثاني هي الفريش (51 كم) ، مما يعزز مركزية هذه المدينة التـــي يتركز فيها ما يعادل 56,15٪ من سكان منطقة المدينة المنورة . وفي التعداد الثاني ظهرت ضواحي الثمد (5635 نـــسمة) ، والصلـــصة، والجفر على أبعاد بين 20 و 48 كيلومترا من المدينة المنورة .

وفي منطقة مكة المكرمة، تقع مدينة مكة المكرمة إلى عمق 75 كم من منفذيها على البحر الأحمر، وعلى ارتفاع يتراوح بـــين 100– 1000 متر عن سطح البحر. تتميز منطقة مكة المكرمة بالـــصدوع ،

والأحواض الرسوبية، والتجمعات البركانية والسهول المتدرجة الانحدار. وهذا التفاوت الطبوغرافي يقيد النمو الحضري ، بل ويركزه عبر محاور حتمية. ففي مدينة مكة المكرمة، التي تحيط بها تلال مرتفعة ذات مخارج إلى كافة أنحاء المملكة، ينقسم إقليم المدينة إلى قسمين رئيسين هما المدينة بمشاعرها المقدسة ، أي منى ومزدلفة وعرفات ، وهذا القسم يدخل ضمن حمى الحرم ومشاعر الحج ، ويكاد يشمل جميع الأراضي المنبسطة أو شبه المنبسطة المخصصة لأغراض الحج ومشاريعه المتنامية. أما القسم الثاني من الإقليم فهو بطون الأودية مثل وادي عرنة ، ووادي فاطمة. وفي المحور الأول من المحاور المذكورة للنمو ، يتفق اتجاه العمران مع امتداد طريق مكة – الطائف عبر السيل الكبير حيث تقع عليه قرى الشرائع وأبو حصى، والشرائع العليا، وغير بعيد عنها ضواحي جعرانة ، والزيمة ، أما المحور الثاني فهو وادي فاطمة الذي يتعامد مع الطرق الرئيسة المنطلقة غربا نحو المدينة المنورة وجدة. ويشتهر هذا الوادي بخصوبته وكثرة عيون الماء فيه حتى أنها بلغت في يوم ما نحو ثلاثمائة، ولم يبق منها سوى أربع وأربعين. والمسميات الحالية للمراكز الحضرية هنا هي أسماء عيون ماء مثل الزيمة، المضيق، الريان (كيفي، 1408، 214) . إذن فان نمو المراكز الحضرية المجاورة لمدينة مكة المكرمة إما أن تنمو عبر المسايل والأودية، أي تحويل الأراضي الزراعية إلى استعمالات حضرية أو إقامة المباني

في الجبال والتلال المحيطة بها. مع ملاحظة أن تهذيب هذه التلال والجبال باهظ التكاليف ، ويتطلب أبحاثا جيولوجية لتلافي أي انزلاقات صخرية للشقوق والوصلات الصخرية. كما أن هذا الخيار الأخير ينطوي على معوقات وأعباء كبيرة على مرافق الخدمات التحتية الأساسية مثل شبكات المياه و تصريف المياه الصحية والأمطار (وزارة الشؤون القروية والبلدية، 1405هـ، ص 14-15).

قُدر سكان منطقة مكة المكرمة عام 1394هـ ب 1760216، و4464134 نسمة عام 1413هـ. ، وهذا يعني نزولا في المرتبة بالنسبة إلى إجمالي سكان المملكة من 26.17٪ إلى 23٪ ، ولكنها على أي حال من أعلى المناطق السعودية تركزا للسكان. هذا مع ملاحظة هذه الزيادة في سكان المنطقة هي من نصيب المناطق الحضرية والضواحي المحيطة بها، إذ تشهد ثلاث مدن هامة هي مكة المكرمة وجدة والطائف، تركزا سكانيا متناميا حيث يبلغ نصيب هذه المدن الثلاث ما نسبته 76, 78٪ من سكان المنطقة عام 1413هـ، بعد أن كان 63, 81٪ عام 1394هـ. . ومعظم هذا الفرق إنما كان بسبب ارتفاع حصة مدينة جدة التي ارتفعت نسبتها من 73,31٪ إلى 83,45٪ . أما مكة المكرمة فقد شهدت زيادة طفيفة بلغت 5, 79٪ فقط بين التعدادين. كما شهدت مدينة الطائف نقصانا بلغ 2.32٪. تقع الضواحي الهامة شمالها في مكة المكرمة على امتداد وادي فاطمة أو قربه. وبعض هذه الضواحي ظهر في التعداد السكاني السابق وخاصة

بحرة، حده، الجموم، جعرانة، عين شمس، هـدى الـشام، والزيمـة، بالإضافة إلى مواقع أخري ذكرت إجمالا بلغ عددها 18 موقعا، وظهر من بينها في التعداد الأخير ضواح بلغت نموا كافيا لعدها مثل قـرى البجيدي ، و أبو شعيب ودف زيني ، وصمد الحميمـة ، والحميمـة (شكل رقم 1). ومن ناحية أخرى اختفت في التعداد الأخيـر أسـماء مراكز عمرانية مثل أم الراكة، الريان، القويعية، والمرشدية. أو اندمج بعض المراكز في مراكز أخرى مجاورة بسبب قرب المـسافة كمـا حدث بين المضيق و الزيمة، أبو مراغ و أبو شعيب، بئـر الغـنم ، والجموم، أبو حصى والشرائع.

ومن ضواحي مكة المكرمة عين شمس ، التي تتوسـط خمـسة أودية وشعاب هي أودية الفيضة ، مر ، العمياء ، ثلثات ، والوسيعة. بها 15 مزرعة وحوالي 30 بئرا ارتوازيا ويدويا ، كما يوجد بها بئر أثرية من الحجر . وتبعد عين شمس عن مكة المكرمـة بحـوالي 20 كم، وتتبع محافظة الجموم، ويقرب سكانها من 1724 نـسمة ، مـن لحيان ، وسليم ، وحرب ، وعتيبة ، ويتبعها قرى أخرى هي النزهة ، بئر الغنم ، الوسيعة، السنوسية ، أم فريع، الـصميدات ، القـرارة ، الشيط ، المندسة ، صميد المفالحة، و روحة .

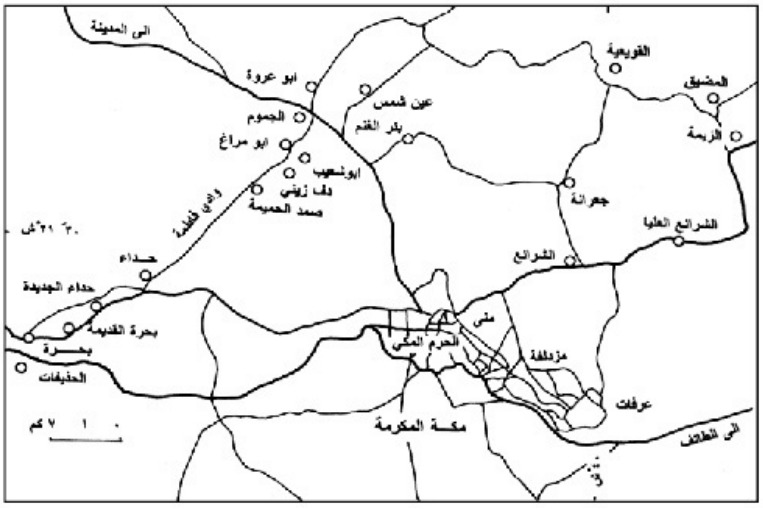

شكل رقم 1: أهم المراكز الحضرية والضواحي في إقليم مكة المكرمة.

وفيما يتعلق بضواحي مدينة الطائف، فقد انخفضت نسبة سكان مدينة الطائف من 11.64٪ إلى 9.32٪ في التعداد الأخير بالنسبة لمنطقة مكة المكرمة. أما على مستوى إمارة الطائف فقد وصلت النسبة في عام 1394هـ إلى حوالي 52.52٪. وذكر نفس التعداد أن سكان الضواحي يبلغون 78052 نسمة أي ما يمثل 20٪ من سكان الإمارة. وفي 1402هـ قدرت دراسة الاستشاري شبير–كوشك أن مدينة الطائف تحتوي على 80٪ من مجموع السكان في منطقة الطائف. وقد بينت الدراسة أيضا بعض المشاكل المتوقعة من الخلخلة الحضرية ، حيث تتسبب في إفساد المعالم الطبيعية والأراضي

الزراعية، بالإضافة إلى مشكلات متوقعة من نقص في المرافق الأساسية ، ومع هذا لم تقف هذه الدراسة أمام النمو الاقتصادي الذي أفرز وضعا حضريا له مطالبه ونتائجه. ومن تلك النتائج اختفاء ضواح حول الطائف ظهرت في التعداد السكاني عام 1394هـ هي الهدا (7408 نسمة) ، وعشيرة (8064 نسمة) ، والشفا (5948 نسمة) ، حيث اختفت هذه الضواحي من التعداد الأخير ودخلت كأحياء ضمن النطاق الحضري لمدينة الطائف . أما الحوية فقد كانت موضعاً لمطار الطائف ، واعتبرت ضاحية في ذلك الوقت بسبب وظيفتها الناشئة، ومع أنها ظهرت في تعداد عام 1394هـ ضمن مدينة الطائف، إلا أنها برزت في التعداد الأخير بعدد من السكان يقدر ب 93888 نسمة ، أي ما يمثل 2.10٪ من سكان منطقة مكة المكرمة. ويتجلى رسوخ وظيفة الحوية بإعطاء اسمها لمطار منطقة الطائف الذي يسمى مطار الحوية وأصبحت، بالتالي ، مدينة خدمات جوية.

وبالإضافة إلى كون الحوية تمثل موقع المطار المدني فهي أيضاً مقر قاعدة للقوات العسكرية. هذا وتتميز المساحات المبنية في الحوية بالخلخلة، والمباني بأنها فلل سكنية واسعة، وذلك بخلاف المنطقة المبنية في مدينة الطائف نفسها حيث بُنيت طوابق إضافية فوق المساكن ، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ، مما زاد من الكثافة السكانية وصعوبة تأمين المرافق. إن مدينة الطائف هي المقر الصيفي للحكومة ، ونسبة كبيرة من سياح الداخل إلى وقت قريب، وهي

المركز الإداري لمحافظة الطائف ، ومركز توزيع وتسويق الإنتاج الزراعي بالمنطقة ، ومقر لخدمات المنطقة الزراعية، رجوعا للحوية نجد أن المسافة بين مركزها ومركز مدينة الطائف تقدر بنحو 18 كم من المساحات المنبسطة. ويبدو من دراسات النطاق العمراني أن استراتيجية التنمية تتجه لاستكمال الكتلة العمرانية الحالية، وملء ما فيها من فراغات ثم توجيه التنمية إلى الشمال الشرقي ، حيث توجد المنطقة المستوية التي يمكن تنميتها تجاه الحوية والحلقة (وزارة الزراعة، 1405، 11).

وفي منطقة الباحة ، تأكدت أهمية العقيق بعد إنشاء مطار الباحة على بعد 45 كم إلى الشمال منها ، واتخذ النمو العمراني الشكل الشريطي على امتداد الطريق عبر المدينة إلى المطار. وقد كان الطريق يمر إلى الغرب من المدينة القديمة ، التي أخذت في النمو في الجهة الأخرى منه ، حيث توجد أراض خططت واستغلت إلا أنها مع هذا محدودة بواد . وهذا الاتجاه ضروري لأن الجهة الشرقية محدودة القابلية للنمو بسبب الحافة الجبلية . ولهذين السببين اتخذ نمو ضاحية العقيق الشكل الخطي الطولي باتجاه المطار . كما ظهرت ضواحي أخرى خلال السبع سنوات الأخيرة على أبعاد أقل من 10 كيلومترا هي رغدان ، والطويلة، وبالعلا ، ورهوة البر ، والجادية (الجدول رقم2).

ضواحي جنوب غرب المملكة

تشهد مناطق جنوب غربي المملكة حركة هجرة سكانية، وتحول اقتصادي من أسلوب الزراعة العائلية التقليدية والاستهلاكية – بسبب وعورة السطح وعدم ملائمته لميكنة الزراعة الواسعة، وهجرة الشباب للعلم والعمل – إلى أسلوب الإنتاج الزراعي التجاري الواسع والمعتمد على الميكنة، واقتصاد الخدمات خاصة السياحية. وقد ترتب على ذلك تحويل الأراضي الزراعية في أحيان إلى مخططات عقارية استثمارية، وهذا هو أحد المحركات الدينامية التي تساعد على ظهور الضواحي حول المدن الكبرى. نرى هذا في ظهور توابع قروية قبلية حول مدن سبت العلايا ، وأحد رفيدة ، وأبها، وخميس مشيط ، وجيزان ، كما نرى في النمو الحضري وظهور ضواحي عديدة بفعل نمو محوري مطاري أبها – خميس مشيط. وإن إنشاء جامعة الملك خالد في منطقة عسير ، هو بلا شك عامل واعد قد يحفز النمو الحضري المتوازن ، وظهور المدن الكبرى المتكاملة وظيفيا.

وفي أقصى الجنوب الغربي للمملكة تقع مدينة جيزان التي تبلغ نسبة سكانها إلى سكان منطقة جازان ما نسبته 6.54٪ وهي أقل من نسبتها في التعداد السابق حيث كانت 8.14٪. وهذه النتيجة لا تخص المدينة الكبرى فقط بل هناك إعادة توزيع للسكان تشمل المدينتين الكبريين في المنطقة ، وهما صبيا وأبو عريش. فقد كان سكان صبيا

يمثلون 15.20٪ من مجموع سكان المنطقة، ثم انخفضت النسبة مؤخرا إلى 4.04٪ في التعداد الأخير. أما أبو عريش فقد كانت النسبة المناظر 8.22٪ ، ثم أصبحت 4.06٪ . وأما أقرب الضواحي لمدينة جيزان فتقع في نطاق لا يزيد عن 7 كيلومترات عنها ، ويتمثل ذلك في ضاحيتي المعيويج والكربوس، واللتين تقدمان خدمات تعليمية لسكان لا يتجاوزون 5000نسمة في أي منهما.

ونذكر ضاحية المضايا (5679 نسمة) قرب مدينة جازان بنحو 29 كم وهي ضاحية حديثة، تقع في ملتقى واديين هما وادي ثقاب ، ووادي الفجا ، ويحيط بها 22 قرية منها المزهرة شمالا بنحو 10 كم، والمرابي جنوبا . وتتباعد القرى عن هذه الضاحية بمسافات متفاوتة مثل الأسودية 15 كم ، المرابي15 كم ، الخمس 3 كم والشبيكية 3 كم. وقد قُدر سكان المضابا عام 1394 ب 5430 نسمة أي ما نسبته 1.35٪ من إجمالي سكان المنطقة . وفي التعداد الأخير قدر هؤلاء السكان ب 56585 نسمة أي 6.54 ٪ من جملة سكان المنطقة. أن ضاحية المضايا هي نموذج للضاحية الموسمية ، فرغم أنها قاعدة محافظة الحكامية ، إلا أن معظم السكان لا يتخذونها مستقرا ، حيث يفد إليها العمال والحرفيون موسميا عند جني المحصول الزراعي أو الصيد البحري . ومما يحد من نمو هذه الضاحية حالة المواصلات فيها، إذ يصلها الإسفلت بجازان فقط، أما بقية الضواحي والقرى

المحيطة فتتصل بها بطرق ترابية معبدة تسوء حالتها عند موسم الغبار أو المطر.

ضواحي مدن المنطقة الشرقية

يتسم النسيج الحضري بالمنطقة الشرقية بالاستمرارية في المعمور من ساحل الخليج العربي، فهو يمثل ظاهرة الالتحام الحضري بوضوح. و ساعد على وجود هذه الظاهرة عوامل عديدة، منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو بشري. وهذه الاستمرارية ليست فقط بالواقع الحضري الحالي ببتروله واقتصادياته، مما جعل المنطقة أحد بوابات المملكة لدخول القرن الواحد والعشرين، بل أنها استمرارية في الثروة، والحضارة العمرانية، والاستقرار البشري منذ آلاف السنين. وآية ذلك ، ما يوجد من شواهد وآثار باقية ومسجلة في سيهات ذات النشاط التجاري القديم ، وعنك ، ذات الأصل الكنعاني ، وفيها آثار للبرتغاليين والأتراك . وقد ذكر الكثير من المراكز الحضرية المجاورة للقطيف ، والدمام، والهفوف في أعمال المؤرخين والجغرافيين كياقوت والهمذاني، وحديثا لويرمر ، والجاسر، وغيرهم. ومن المراكز التي أصبحت ضواحي الآن حلة محيش ، الجش، الجشة ،الخويلدية ، دارين ، التوبي ، بني معن والبطالبية وغيرهن كثير (شكل رقم2).

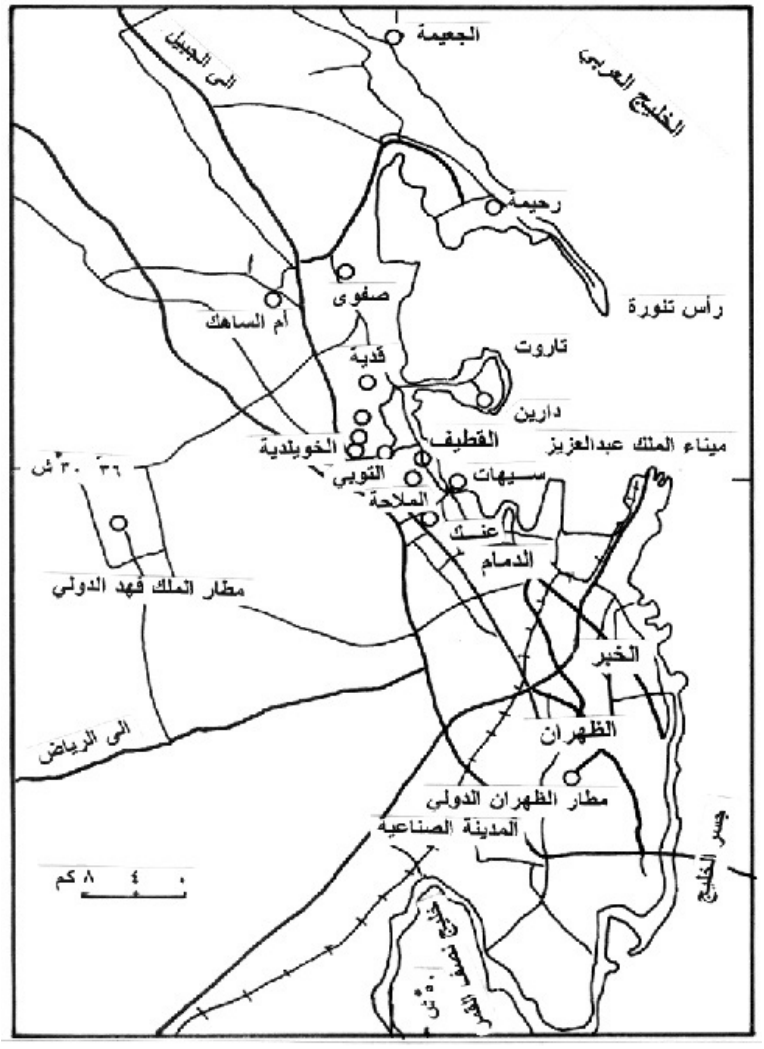

شكل رقم 2: أهم المراكز الحضرية والضواحي في إقليم الدمام.

ولقد تميز من مراكز الالتحام الحضري ذي التأثير والفعالية الاقتصادية، المذكور أعلاه ، ثلاثة أقاليم صغيرة تتمركز فيها ثلاث مدن وأقطاب حضرية هامة ، الأول هو إقليم الدمام والخبر والظهران، أو ما يطلق عليه حاضرة المنطقة الشرقية . والإقليم الثاني هو ما يحيط بمدينة القطيف ، والثالث هو الاحساء أو ما يحيط بمدينة الهفوف. ويلاحظ من نتائج التعدادين أن هذه المدن أو الحواضر الثلاث تستقطب مجتمعة ما يعادل 40٪ من سكان المنطقة الشرقية في التعدادين. وداخل هذه النسبة نرى تحولا لصالح الدمام ، حيث بلغت نسبتها عام 1413هـ 27,16٪ ، بعد أن كانت 24,13٪ عام 1394هـ، وتراجعا في نسبة سكان الهفوف التي أصبحت تمثل 8,79٪ بعد أن كانت 13,28٪ . أما القطيف فان نسبتها تقرب من 4٪ في التعدادين. يبدو أن الانبساط الغالب لسطح الأرض ، وكذلك التخصص للمدن الثلاث قد يسر الالتحام الحضري والتكامل الوظيفي. فتتسم مدينة الدمام بأنها مركز الإدارة، الحكومية في المنطقة الشرقية، وتمثل مدينة الخبر المركز المفضل لمؤسسات إدارة الأعمال والتجارة والترفيه، أما مدينة الظهران فهي مقر صناعة الزيت والتطور التكنولوجي والأكاديمي ، ليس على مستوى المنطقة فقط ، بل على مستوى المملكة والشرق الأوسط . وفي هذه الأقاليم الثلاثة، نرى أن

الالتحام الحضري إنما حدث بفعل الامتداد العمراني، وكذلك النمو الوظيفي، مما هيأ المجال لحدوث عمليات الوصل أو الضم الحضري. نرى هذا في اندماج الخبر والظهران ضمن إقليم الدمام الحضري، وكذلك اختفاء قرى كاملة من التعداد الأخير، حيث ألحقت كأحياء كاملة بمدينتي القطيف أو الهفوف.

أما عن تأثير اتجاهات النمو الحضري المستقبلي على الضواحي في المنطقة الشرقية ، فتشير دراسات النطاق الحضري لحاضرة هذه المنطقة (الدمام) إلى أن النمو العمراني يتجه في مدن الدمام والخبر والظهران إلى ناحية الشمال والشمال الغربي أما في حالة الظهران فيميل النمو إلى ملء الفراغ جنوبا إلى شاطئي العزيزية و نصف القمر . وتتحدد عناصر النمو بمراحلها المستقبلية في متغيرات عمرانية منها تنفيذ مخططات استعمالات الأرض، وامتلاء الفراغات في النسيج العمراني فيما بين شبكات الطرق المحلية والإقليمية (وزارة الشؤون القروية والبلدية، 1408: ص ص 96-98).

ومن ناحية أخرى فمن المتوقع أن يكون لمطار الملك فهد إلى الغرب من المنطقة ، دور في ظهور نويات حضرية خدمية جديدة، بل وتوسط الضواحي الزراعية للمعمور من الأرض ، بعد أن كانت هامشية على حافة الصحراء. وإلى الشمال من إقليم الدمام تظهر

ضواحي مدينة القطيف التي ازدهرت كـرد فعـل لتـداعيات النمـو الحضري ، ونمو الضواحي في المنطقة الشرقية عامة بفعـل النمـو الاقتصادي، ومن الأمثلة على ذلك ظهور قرى العمال ، واندماج البدو مع الحضر في الهجر، أو قرب العاملين في المدن الصناعية بجـوار ذويهم الذين يعملون في المصانع والمؤسسات والشركات الحكوميـة، وظهور أحياء في أسمائها شيء من طبيعتها مثل حي العمال، وحـي البادية في الدمام، وفي بلدة عنك في القطيف.

وفي جنوب إقليم الدمام، يقع إقليم الأحساء الذي يبعد عن ساحل الخليج حوالي 65 كم غربا ، حيث تقع مدينة الهفوف التي هي قاعـدة الإقليم، ويحيط بهذه المدينة ما مجموعه تسع وعشرون قرية لا يزيـد بعد أي منها عن 45 كيلومترا عن المركز ، في مساحة 25 كم عرضا في 35 كم طولا تقريبا (شكل رقم 3). ويلاحظ على توزيع هذه القرى بموضعها على شكل أقواس طولية باتجاه الشمال والجنوب، وأنها تكاد تتوزع جميعها إلى الشرق من سـكة الحديـد، والطريـق المـسفلت الموازي له. وهذان الطريقان هما الموصلان بين إقليم الأحساء بكـل من التركز أو التجمع الحضري حول الدمام، ومدينة الريـاض عـن طريق الخرج (الجدول رقم 3).

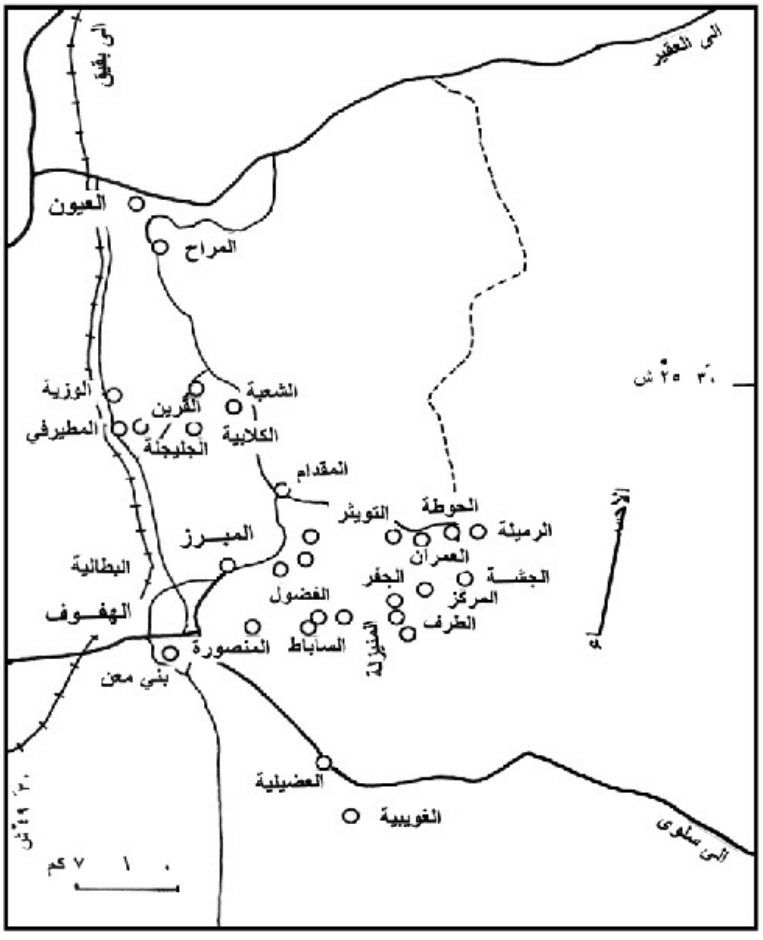

شكل رقم 3: أهم المراكز الحضرية والضواحي في إقليم الهفوف.

جدول رقم 3: تطور عدد السكان في ضواحي المنطقة الشرقية فيما بين عامي 1394هـ - 1413هـ

	المنطقة أو المحافظة	المركز أو المدينة أو الضاحية	تعداد السكان عام 1394هـ	تعدد السكان عام 1413هـ	عدد السكان غير السعوديين	نسبة السكان غير السعوديين	البعد من مركز المنطقة بالكيلومتر	عدد الوحدات التعليمية	عدد وحدات الخدمات الصحية
1	الدمام	الدمام	127844	482321	178686	37.07	0	213	25
2	الخبر	الخبر	48817	141683	85845	60.59	15	54	11
3		الثقبة	27482	125650	43848	34.90	1	41	3
4		الظهران	16282	73691	21168	28.73	10	27	4
5		العزيزية		4951	581	11.74	15	0	0
6		نصف القمر		951	857	90.12	20	0	0
7	القطيف	القطيف	98920	88920	12769	14.36	25	76	1
8		أبو معن		1403	473	33.71	15	4	1
9		الأوجام		8628	1601	18.56	17	8	1
10		التوبى		7106	48	0.68	2	7	1
11		الجارودية		9863	652	6.61	5	9	1
12		الجش		8243	1246	15.12	7	9	1
13		الخويلدية		7869	250	3.18	3	8	1
14		العدامية		23467	2815	12.00	9	18	1
15		القديح		23578	644	2.73	5	14	2
16		الملاحة		3763	417	11.08	8	5	1
17		النابية		8406	1167	13.88	6	7	1
18		ام الساهك		8522	1178	13.82	5	19	2
19		تاروت		38055	3113	8.18	6	36	3
20		حلة محيش		5295	195	3.68	4	6	1
21		دارين		4971	1127	22.67	3	7	1
22		سيهات		58060	11698	20.15	10	36	3
23		صفوى		37289	3958	10.61	12	21	3
24		عنك		17291	2478	14.33	4	14	1
25	الاحساء	الهفوف	101271	225847	40250	17.82	0	166	13

يتبع جدول رقم 3

26		البطالية		13362	1312	9.82	25	12	1
27		التويثر		5932	167	2.82	1	6	0
28		الجرن		4820	501	10.39	17	4	1
29		الجشة		9137	825	9.03	18	11	1
30		الجفر		8206	674	8.21	15	12	2
31		الحليلة		13983	625	4.47	2	12	1
32		الحوطة		5497	264	4.80	4	4	0
33		الدغيمية		1452	91	6.27	10	5	1
34		الرميلة		5995	414	6.91	22	7	1
35		الساباط		2821	98	3.47	14	5	0
36		الشعبة		13271	1212	9.13	22	12	1
37		الشقيق		4256	647	15.20	25	6	1
38		الطرف		18006	1582	8.79	20	14	1
39		العمران		13104	1341	10.23	4	20	1
40		العيون	9719	21795	3123	14.33	30	22	2
41		الغويبة		2503	221	8.83	20	6	1
42		الفضول		5734	196	3.42	15	6	1
43		القارة		8553	442	5.17	28	11	1
44		القرين		10677	500	4.68	24	7	2
45		الكلابية		7627	468	6.14	3	10	1
46		المبرز	54325	219123	24788	11.31	10	101	9
47		المراح		5075	330	6.50	26	7	1
48		المركز		5708	151	2.65	16	6	0
49		المطيرفي		5612	375	6.68	26	7	1
50		المنصورة		6484	235	3.62	3	10	1
51		المنيزلة		11257	750	6.66	12	7	1
52		الوزية		1489	332	22.30	20	2	1
53		بني معن		4541	22	0.48	10	5	1
54		جليجلة		5361	304	5.67	25	9	1

المصدر : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان لعام 1394هـ ، البيانات الأولية على مستوى المناطق الإدارية والإمارات ، والإمارات التابعة ، وكذلك ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413هـ ، الرياض وكذلك ، حصر الخدمات بالمدن والقرى ، الدليل التاسع 1415هـ صفحات متفرقة

إن السؤال الجغرافي الذي يطرح نفسه هنا، لماذا هذا العدد (29 قرية)؟، ولماذا هذا التموضع الطولي شرقي الطريق علـــى محـــاور شمالية جنوبية؟. بتأمل اسم الإقليم نجد أن الأحساء مشتقة من الحسي ، وهو الماء المنساب طبيعيا من باطن الأرض . وعموماً ، فقد قُدر عدد القرى التي ظهرت في الأحساء في تعداد 1394هـــ ما يقرب من 81 قرية، يقطن بها حوالي 33.62٪ من سكان الإمارة (أو المحافظة). وكانت بمدينة الهفوف ما نسبته 40.88٪ من سكان الإقليم تليها المبرز بنسبة 21.93٪ ، فالعيون بنسبة 3.92٪ . هذا ولم يذكر التعداد الأول أسماء القرى باعتبارها قرى صغيرة أو ضواحي ملحقة بالمدن الكبرى المجاورة، كالهفوف والمبرز. ولكن فيما بعد ظهرت معلومات أخرى تعطي بعض الدلالة والمؤشرات لمستقبل هذه الضواحي. فقد انخفضت نسبة سكان الهفوف إلى سكان محافظة الإحـــساء لتـــصبح 34.51٪، وكذلك أصبحت نسبة العيون 3.33٪ لصالح مدينة المبرز التي نسبتها إلى 33.48٪. وبعد ذلك انخفضت نسبة سكان الضواحي إلى إجمالي سكان المحافظة 28.68٪ بدلا من 33.62٪، كما انخفض عـــددها – وهذا تحول مهم – إلى ما يقرب من 30 قرية أو ضاحية بدلا من 81. وحسب التعداد الأخير فان عدد سكان هذه الـــضواحي تتـــراوح بـــين 18006 و 1452 نسمة وإذاً فان هذا التركز والاندماج بفعل التوســـع والإمتداد أدى إلى توسع وظيفي ، فمـــن المتوقـــع أن تكـــون مدينـــة بحجم18000 نسمة ضاحية مؤبدة أو مدينة زراعية خالصة، كما هـــو

الحال في أخرى تعدادها 1452 نسمة. وفيما يتعلق بتموضع القرى إلى الشرق من الطريق، فان من أهم أسبابه هو طبيعة الأرض، كما أن سبب وجود الامتداد الحضري على نمط أقواس هو سبب (جيولوجي – جيومورفولوجي). فخط التحام ضواحي الهفوف الحضري يأخذ شكل طولي، إنما هو خط الانفصال بين طبقتين جيولوجيتين. فهو الخط الذي عنده تختفي مكاشف تكوينات الزمن الثالث التي هي خليط من رواسب رملية وحصباء، وتكوينات الخرج ، والهفوف ، وهام ، وفارس السفلي ، والدمام والرس. كما تبدأ تكوينات الزمن الرابع في الظهور ، وهي خليط من رمال هوائية، ورواسب السبخات، والسلت والحصباء، والجبس والبازلت والمارل والحجر الطيني. ولقد أثر هذا التركيب الطبيعي على ارتفاع مستوى الماء الجوفي وانسياب المياه على شكل ينابيع قصيرة، على تربة هي خليط من الملحية والجبسية والرملية، مما أثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج الزراعي ، واستدعى تكوين هيئة حكومية للعناية بالتصريف السطحي للمياه بالمنطقة. كما أنه إلى الشمال من هذه الأراضي ، في ابقيق ، يتم تعبئة الملح الطبيعي مباشرة لسد حاجة المنطقة الشرقية.

ولاشك أن هناك صعوبات أخرى تهدد طبيعة ووظيفة الضواحي في هذا الإقليم ، مثل طبيعة التربة الرملية – الملحية، وزحف الرمال، ولكن أخطر تلك الصعوبات أثرا، ليس فقط ميل و قلة سمك الطبقات التي تتابع على شكل أشرطة ضيقة مختلفة الصفات ، مما يحد من

قدرتها على تخزين المياه، وإنما نوعية المياه، خاصة طبقة النيـــوجين التي تغطي معظم مساحة المنطقة الشرقية، والتي تتكون من تكوينات الهيدروك ، واللدام ، والهفوف . ولذلك فقد حُفر بهـــذه الطبقـــة آلاف الآبار نظرا لقلة العمق وارتفاع نفاذية صخورها للميـــاه. إن الخطـــر الذي يهدد نمو واتساع وديمومة ضواحي القطيـــف ، هـــو أن طبقـــة النيوجين معرضة إلى هبوط في مستويات المياه، مما يرفع من تكاليف الحصول عليها (وزارة الزراعة والمياه، ص ص 46–59).

التوزيع الجغرافي للضـــواحي

يبلغ إجمالي المراكز الحضرية تحت الملاحظة 138 مسمى مـــا بين مركز إداري، وضاحية تابعة، موزعة على مناطق المملكـــة. ولا شك أن مصادر المعلومات عن هذه المراكز خاصة الضواحي، قـــد لا تعطي الصورة الحقيقية الآن (1421هـــ)، سواء في العدد أو النوعية أو الموقع أو السياسات التنموية. فأهم عامل مؤثر على وجـــود هـــذه الضواحي هي مدى استمرارية اعتمادها على ما يجاورها من مراكز حضرية، خاصة حينما يتعلق الأمر بترشيد الإنفاق الحكومي بهـــدف تحسين نوعية الخدمات ، و دمج بعض المكاتب ، وهـــو مـــا يعنـــي استمرارية اعتمادية الضواحي على المدن المجـــاورة. ومـــن ناحيـــة أخرى فإن إطلاق شعار الخصخـــصة واســـتمرار تقـــديم القـــروض

والحوافز لإنشاء المزيد من المدارس والمستوصفات وخدمات البريد والهاتف من قبل القطاع الخاص المتنامي، تعني تقليل اعتماد المواطن على خدمات المدن. وهذا الأمر يُسرع في نمو الضواحي حتى تشب عن الطوق، وتصبح مدن توابع، أو حتى قرى ناضجة، لذلك فإن الجزم بما هو ضاحية وما هو غيرها، إنما يحتاج إلى معلومات أكثر دقة.

وفي الجداول الثلاثة المرفقة في هذا البحث، لا يمكن القول إنها تحوي حصراً لجميع الضواحي في أنحاء المملكة. فقد استبعد من هذه الجداول المراكز السكانية التي تحتوي على مدرسة ابتدائية واحدة أو اثنتين، وما هو أبعد من 50 كيلومترا، وما ظهر حديثا بعد التعداد السكاني الأخير، وكذلك ما وجد في قوائم التعداد السكاني الأول واختفى في التعداد الثاني. وعموماً فمن الجداول الثلاثة السابقة تم إنشاء الجدول رقم (4)، الذي يوضح إجمالي أعداد سكان المدن الهامة وضواحيها في مناطق المملكة حسب فئاتها عام 1413هـ. من هذا الجدول نرى مدى الفئة، وتكرار المراكز داخل كل فئة، ومجموع الفئة، ونسبتها إلى الإجمالي، وكذلك عدد السكان غير السعوديين ونسبتهم إلى الإجمالي، ثم عدد وحدات الخدمات التعليمية والصحية لكل فئة (الجدول رقم 4).

جدول رقم ٤: إجمالي اعداد سكان المدن الهامة والضواحي في مناطق المملكة حسب فئات عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م).

الرتبة	فئات أحجام المدن والضواحي	التكرارات	تعداد السكان عام ١٤١٣هـ	النسبة إلى إجمالي السكان	عدد السكان غير السعوديين	النسبة إلى الإجمالي	نسبة السكان غير السعوديين	عدد الوحدات التعليمية	عدد وحدات الخدمات الصحية
١	١٠٠٠٠٠٠-٥٠٠٠٠٠٠	٢	٤٨٢٢٣٤٧	٤٥,١٣	٢٠٢٣١٩١	٥٦,٦٥	٤١,٩٥٤٤٩	٢٤	٤
٢	٥٠٠٠٠٠٠-٩٩٩٩٩٩	٢	١٥٧٣٩٩٢	١٤,٧٣	٥٩١١١٥	١٦,٥٥	٣٧,٥٥٥٥١	٢٨١	٥١
٣	١٠٠٠٠٠-٤٩٩٩٩٩	١٣	٢٩١٩٠٠٥	٢٧,٣٢	٧٢٧٢٥١	٢٠,٣٦	٢٤,٩١٤٣٥	٢٧٣	٣٤
٤	٥٠٠٠٠-٩٩٩٩٩	٨	٦٠٠٩٤٤	٥,٦٢	١٢١٢٢١	٣,٣٩	٢٠,١٧١٧٦	٣٤٧	٤٠
٥	١٠٠٠٠-٤٩٩٩٩	٢٠	٤٠٨٤٢٣	٣,٨٣	٦٤٣٢٨	١,٨٠	١٥,٧٥٠٣٤	٤٤٤	٥١
٦	٥٠٠٠-٩٩٩٩	٣٢	٢٢٠١٥٨	٢,٠٦	٢٣٧٠٠	٠و٦٦	١٠,٧٦٥	١٧٤٧	٢٠٨
٧	١٠٠٠-٤٩٩٩	٥٣	١٣٣٦٤٣	١,٢٦	١٨٦٧٦	٠و٥٢	١٣,٩٧٤٥٤	٧٩٢	٧٧
٨	٥٠٠-٩٩٩	٨	٧٢٨٢	٠و٧٠	١٧١٦	٠و٠٥	٢٣,٥٦٤٩٥	٢٠٦٩	١٣١
	الإجمالي	١٣٨	١٠٦٨٥٧٩٤	١٠٠,٠٠	٣٥٧١٩٨	١٠٠,٠٠	٣٣,٤٢٠٠٥	٥٩٧٧	٥٩٦

المصدر : من حساب الباحث بناءاً على بيانات الجداول : ١، ٢ ، ٣ .

بلغت فئات التكرارات ثمان ، أعلاهن الفئة الأولى التي تزيد على المليون نسمة، ثم الفئة الثانية وتقل عن المليون ، كما تزيد على نصف المليون نسمة.

أما الفئة الثالثة فهي في مدى أقل من نصف مليون وعددها 13 مدينة وأكثر من مائة ألف ، ثم مدى ما هو أقل من ذلك وأكثر من 50 ألفا في الفئتين التاليتين وعددهن 28 مدينة ، والفئتين السادسة والسابعة هما أقل من عشرة آلاف ، وأقل من خمسة آلاف ، والفئة الأخيرة هي ما دون ألف نسمة . ومن هذا الجدول نرى أن نسبة توزيع المراكز الحضرية المؤثرة تتدرج نزولا ، ابتداء الفئة الأولى التي تضم مدينتي الرياض وجدة ، اللتين تستحوذان على ما نسبته 13,45٪ من إجمالي السكان ، تليهما المدينتان المقدستان ، وهما مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويتراوح سكانهما بين أقل من مليون ، وأكثر من نصف مليون ، وذلك بنسبة 73,14٪ من الإجمالي . ويلي ذلك الفئة الثالثة ، التي تشمل المراكز الإقليمية الهامة مثل الدمام ، الطائف، تبوك ، بريدة، الهفوف ، خميس مشيط ، حائل الخرج، أبها ، وعرعر ونصيب هذه الفئة 27,32٪ من السكان . أما الفئتان الرابعة والخامسة ، فتشتملان على مراكز حضرية أقل سكانا ، يبلغ مجموعها 28 مركزا ، ولكن لا يمكن اعتبارها ضواحي.

ففضلا عن أن عدد سكان كل من هذه المراكز يتراوح بين خمسين ومائة ألف نسمة للفئة الرابعة ، وبين العشرة إلى خمسين ألف نسمة للخامسة ، فهي تضم مراكز إقليمية وإدارية هامة مثل القطيف، والقريات وسكاكا، كما يوجد بها بلديات ومراكز خدمات. وأما الفئة السادسة فهي للمراكز ذات عدد السكان بين خمسة إلى عشرة آلاف نسمة، أي بنسبة 2.06٪ من الإجمالي وعددها 32 مركزا، وهي خليط من المراكز القديمة ظهرت في التعداد السكاني الأول، وأخرى حديثة ظهرت في التعداد الثاني. وقد تتميز بعض المراكز القديمة حينا بتغير درامي ، كأن يتضاعف عدد السكان أربع مرات فيما بين التعدادين ، كما هو الحال في الشقة السفلى وعرقة ، أو أن ينخفض عدد السكان إلى النصف ، كما في حالتي العقيق والحناكية ، أو أن يتقارب العدد في التعدادين ، كما حصل في حالتي بحرة واليمامة. أما الفئة السابعة فعدد المراكز فيها 53 مركزا أو ضاحية، حيث يتراوح عدد السكان فيها ما بين أكثر من ألف، وأقل من خمسة آلاف، ومجموع سكانها يشكل 1,25٪ من الإجمالي . وهنا تبدو أوزان المراكز أكثر درامية ، حيث نشاهد نقصانا في عدد سكان بعض المراكز في التعداد الثاني عن الأول ، كما حصل مع المضايا ، والسيل الكبير ، والفريش (من 11279 نسمة إلى 2925 نسمة)، وكذلك في السلمية ، وأوثال ، وعين شمس، والشرائع، وخب حويلان. وبخلاف الزيادة المطردة المتوقعة

في بقية المراكز نرى ثبات الرقم كما في حالة المريدية من ضواحي بريدة. والفئة الأخيرة من الضواحي ، يبلغ عدد سكان كل منها أقل من ألف نسمة ، يصل عددها إلى ثمان ضواحي ، تضم النقيضين ، فمن مواقع تاريخية زراعية مثل العمارية وملهم، إلى أخرى حديثة تماما كما في شاطئ نصف القمر ، والبجيدي والطويلة . ومرة أخرى فكما أن هناك زيادة طردية لعدد السكان مع مرور السنين ، فهناك أيضا نقص طردي كما في العمارية وبني سعد . والسبب المحتمل لنقص السكان في المواقع الزراعية ، هو تغير نمط الزراعة من العائلية الكثيفة التقليدية ، إلى الزراعة الواسعة للإنتاج التجاري (الجداول 1–4) .

هناك أيضا سمة أخرى من سمات توزيع السكان في المراكز الحضرية والضواحي التي تحت الملاحظة، وهي توزيع غير السعوديين ونسبتهم إلى السعوديين. فمن (الجدول رقم 4) نرى نسب عدد السكان غير السعوديين تزيد زيادة طردية مع زيادة نسبة الفئة الواحدة من المدن والضواحي ، إلى إجمالي السكان .

إن الأجانب على أي حال يبلغون ما نسبته 42,33٪ من المجموع . وهم في الفئة الأولى يبلغون 41.95٪ من السكان ففي الرياض تبلغ نسبتهم 35.16٪ ، وفي جدة 51,17٪. أما الفئة الثانية فتضم مكة المكرمة وحيث نجد أن من بين سكانها يوجد ما نسبته

43.03٪ من غير السعوديين، وفي المدينة المنورة تصل النسبة 28.87٪ (الجدول رقم 2). وفي (الجدول رقم 3) لا غرابة في أن نرى نسبة الأجانب تصل إلى 60.59٪ في الخبر ، أو حتى 90.12٪ في ضاحية شاطئ نصف القمر ، إذ أن ارتفاع نسبهم في حاضرة المنطقة الشرقية ، أو في القطيف إنما يعود لأسباب تقنية . ومن ناحية أخرى فان النسب في معظم ضواحي الهفوف ذات النشاط الاقتصادي الزراعي هي تحت 10٪. وهكذا تتراوح نسب السكان غير السعوديين في المدن والضواحي ما بين 10.76٪ إلى 37.56٪، باستثناء بعض المدن ذات الأهمية الاقتصادية أو الدينية.

ملمح آخر يوضحه (الجدول رقم 4) ، هو توزيع الخدمات التعليمية والصحية، ولكن الباحث لا يعول عليه كثيرا بسبب التفاوت الشديد في تركيب كل منها ، مما قد يقلل من دلالتها. فرقم الخدمات التعليمية يشمل المدارس بمراحلها الثلاث، والتعليم الجامعي، والديني والفني. كما تشمل الخدمات الصحية مستشفيات بأسرة تتراوح بين 30 إلى 400 سرير ومركزا للرعاية الأولية ، أو مركز إسعاف للهلال الأحمر السعودي، خاصة على محاور طرق الحجاج في المناطق الوسطى والشمالية والغربية. كما أن هناك خدمات حكومية عامة أخرى ، مثل خدمات البلديات، والشرطة، والمياه والكهرباء، والبريد والبث التلفزيوني ، تكاد توجد في كثير من الضواحي.

الخاتمـــــــة

ظهرت الضواحي كشكل مبسط للاستقرار البـشري، ومكمـل لأنماط العمران الحضري قرب المدن، وحفلت الدراسات الحـضرية بالتبرير والتفسير لهذا الظهور، استعرض هذا البحث جانبا منها. وقد لاحظ الباحث ذكر بعض الضواحي في التعداد الـسكاني الـسعودي الأول ، ثم اختفائها في التعداد السكاني الثاني ، وكذلك ظهور أسـماء جديدة ، كما ظهرت أسماء أخرى بعد هذا التعداد الأخير فـي دليـل الخدمات الحكومية ، مما يعكس حالات من عمليات الضم ، والفـصل الحضريتين ، وهذا أمر متوقع في عملية النمو الحضري المتواصـلة التي تشهدها المملكة . فقد ترتـب علـى تطبيـق خطـة النطاقـات الحضرية، ضم بعض الضواحي التي كانت بعيدة عن مراكز المـدن فيما مضى ، أو كانت لأسباب تاريخية لها وضع إداري منفصل عـن المدينة الكبرى ، ضمن نطاق البلديات كما حدث في عرقة ، وبعـض قرى مكة المكرمة والطائف. كما ترتب على ذلك بقاء الكثيـر مـن الضواحي المنتشرة حول المـدن، كمـزارع واسـتراحات بخـدمات محدودة خارج النطاق الحضري، ولكنها لا تعـد بعيـدة جـدا عـن المواطنين، بسبب وفرة السيارات الخاصة وخدمات النقل العام.

لقد استعرض هذا البحث أمثلة لديناميكية ظهور واختفاء الضواحي في المملكة العربية السعودية ، وذلك في حالة المنطقة الغربية ، حيث تنتشر الضواحي سريعة النمو ، وعلى مسافات متقاربة في محاور الحركة والأودية على حساب الأرض الزراعية ، رغم الصعوبات في توفير المرافق، خاصة ضواحي مكة المكرمة. وعلى النقيض من ذلك هنالك مثال من منطقة حائل ، حيث تتكرر النويات الحضرية حول المدينة بأحجام متواضعة هنا وهناك ، تحت سقف محدود من النمو ، ولا سبيل إلى الاندماج بينها ، بسبب بعد المسافة بين كل منها والأخرى.

أما المثال الآخر ، فهو من ضواحي الهفوف ، التي تعاني من العجز عن أن تكون قرى مكتفية تلبي حاجة سكانها ، بسبب تغير خصوبة الأرض الزراعية، وهبوط مستوى المياه الجوفية ، مما يرفع من تكاليف الحصول عليها رغم ملوحتها، والتغير والتنوع في حاجات السكان، وقد ساهم كل ذلك في دمج كثير من المواقع الزراعية، وانخفض عدد القرى بالتالي إلى ما يقرب من 30 قرية أو ضاحية بدلا من 81 قرية ، على أبعاد لا تزيد عن 45 كيلومترا في نطاق مدينة الهفوف. وهذا المثال يوضح كيف تحدد موارد المياه والتربة الصالحة للزراعة أحجام الضواحي والقرى، مما يدفعها إلى التوالد الأفقي القزمي، ثم عملية مقاومة لخطر الاندثار بالاندماج والتكتل. كما

ذكرت الدراسة حالات من الشيخوخة لمراكز كانت قرى زراعية تقليدية ، ولم تعد قابلة للنمو بسبب تغير أسلوب الزراعة ، أو بعد الطريق السريع عنها ، مثل العمارية قرب الرياض بسبب هجرة السكان ونقصهم إلى النصف. وشبيه بهذا مثال آخر، فقد لاحظ الباحث تحولاً وظيفياً في مناطق أخرى لها دور زراعي قديم ، مثل كثير من ضواحي وقرى جيزان وأبها ، بسبب تحول نمط الإنتاج الزراعي من الزراعة العائلية الاستهلاكية التقليدية ، إلى الزراعة الواسعة للإنتاج التجاري المعتمدة على الميكنة.

أما المثال الأكثر انتشارا ، فهو تلك النويات الحضرية التي ظهرت بعد النهضة الاقتصادية في المملكة منذ عقود، والتي ربما تأسست على مواقع تاريخية قديمة، ولكنها نمت في أحضان المدن الكبرى في مناطق عديدة كالشرقية والمدينة المنورة وتبوك والمناطق الشمالية والقصيم. وقد ساعد على ذلك استواء الأرض ، وسهولة الاتصال ، ودافع من حب الاستثمار وقطف ثمار التطوير. إلا إن هذه النويات مع هذا ستبقى محدودة النمو في ظل الركود الاقتصادي، وإن كان إلحاح الخصخصة لتقديم الخدمات، وازدياد مستوى الاستثمار في قطاع الإسكان والتطوير العقاري في المستقبل، ربما يسرع في نمو بعض الضواحي ، فتصبح مدن توابع ، أو قرى ناضجة.

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية

التوني (1964) معجم *المصطلحات الجغرافية*، ص321، دار الفكـــر العربـــي، القاهرة.

العريفي، فهد العلي (1402) *حائل*، ص ص 27–49، الرئاسة العامة لرعايـــة الشباب، الرياض.

كيفي ، إبراهيم أحمد، (1408) *مكة المكرمـــة* ، ص214 ، الرئاســـة العامـــة لرعاية الشباب ، الرياض .

مشخص ، محمد عبد الحميد (1416) *الجغرافيا البشرية المعاصـــرة للمملكـــة العربية السعودية* ، مكتبة دار زهران ، جدة .

مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، *النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربيـــة الـــسعودية*، 1413هـــ (1992م) الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، المملكة العربية السعودية, *أطلس المياه* ، 1405هـــــ، ص ص 57–59، الرياض.

وزارة الشئون البلدية والقروية و وكالة الوزارة لتخطـــيط المـــدن، المملكـــة العربية السعودية، الطائف، المخططات الرئيـــسية التنفيذيـــة، *مخططـــات مناطق العمل المختارة، الجزء الأول*، الاستشاري شبير بلان – كوشـــك ص ص (51–58)، الطائف .

وزارة الشئون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، 1405هـــ 1985م، *وكالة الوزارة لتخطيط المدن، مخطط التنمية الشامل لمنطقة مكة المكرمة،*

الأوضاع الراهنة، الجزء 1: الخلفية العمرانية والمرافق العامة، ص ص 14–15، الاستشاري – دار الهندسة للنظم والاستشارات الفنية، 1985م.

وزارة الشئون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، (1408هـ): وكالة الوزارة لتخطيط المدن ، *تقرير النطاق النمو العمراني لحاضرة الدمام*: ص ص97–98 ، الدمام .

وزارة الشئون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، 1417هـ: *وكالة الوزارة لتخطيط المدن، أطلس المدن السعودية*، الوضع الراهن، ص 11.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني, الرياض, 1394هـ, (د.ت)، *مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان*، البيانات التفصيلية لمنطقة الرياض: المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني, المملكة العربية السعودية، (د.ت) ، *مصلحة الإحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان لعام 1394هـ* ، البيانات الأولية على مستوى المناطق الإدارية والأمارات التابعة ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني, المملكة العربية السعودية، (د.ت)، *مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان لعام 1394هـ*، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413هـ. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الوشمي، صالح بن سليمان (1408هـ): *الجواء* ، ص ص 12–136، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض .

اليوسف، عبدالرزاق بن أحمد (1416هـ): *النمو الحضري في منطقة الرياض الإدارية، دراسة في جغرافية العمران*، ص 174 , رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Al Onso (1980). *Three Population Factor and Urban Structure in: Solomon, Aed; The Prospective City, Economic, Population , Energy and Environment Development Shaping our cities and suburbs*. Mit Press, Ma Cambridge.

Allen, l. (1977*). New Towns and Suburban Dream, in: Allen, R,ED, New Towns and Suburban Dream: Ideology and Utopia in Planning*, Associated Faculty, PR INC New York.

Beaujeu, J. and **Chabot, G.** (1971). *Urban Geography;* 2nd, ED, By G.M. Yglasua and S.H. Beaver, p.238, Longman Group Ltd, London.

Bowen, M.(1978). Outdoor Recreation Around Large Cities, in: Johnson, J. Ed. *Suburban Growth, Geographical Process at the edge of Western City*, John wiley and Sons, Somerset.

Chinitz, B. Ed. (1976). *City and Suburbs, The Economics of Metropolitan Growth,* pp. 23, 25, Greenwood Pub. Group, Westpoint.

Chisholm, M. (1979*). Rural Settlements and land use, an essay in location 3rd Ed.* Hutchinson London.

Donaldson's (1977). City and Country; Marriage Proposal. In: Allen, R. *New Towns and The Suburban Dream: Ideology and Utopia in Planning*, Associated Faculty, PR UNC-New York.

Hadden, J. and **Borton, J.** (1997). An Image that not die: Thought on the History of Anti-Urban Ideology in: Allen, R, ED.; *New Towns and Suburban Dream: Ideology and Utopia in Planning,* Associated Faculty, UNC-New York.

Karn,V. (1978). Low Income Owoner-Occupation in the City in: Jones, C.; *Urban Deprivation an Inner City***,** Croom Helm, London.

Khory, F. (1975). *Form Village to Suburbs, Order and Change in Greater Beirut,* University of Chicago Press, Ltd, London.

Muller, P. (1976). *The Outer City, Geographical Consequences of the Urbanization of the Suburbs*. PP. 2-17, Assn. of American Geographer, Washington, DC.

Murphy, R. (1974). *The American City and Urban Geography*. P. 485, Mc-Graw Hill Book Co., New York.

Penttigrew, T. (1980). Racial Change and the Intrametropolitan Distribution of Black Americans, in: Solomon, A. Ed.; *The Prospective City, Economic, Population, Energy and Environment Development Shaping Our Cities and Suburbs*. Mit Press, Ma Cambridge.

Wood, R. (1976). The Political Economy of The Future. in: Chinitz, B. *Edcity and Suburbs, The Economics of Metropolitan Growth,* Greenwood Pub Group, WestPoint.

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع دوريات الأمن العام آلياً في حاضرة الدمام

فوزي سعيد كبارة و أحمد جار الله الجار الله
قسم التخطيط الحضري والإقليمي – كلية العمارة والتخطيط
جامعة الملك فيصل

المستخلص : يهتم المختصون في القطاعين الأمني والتخطيطي بالتوزيع الأمثل للدوريات الأمنية لتوفير أفضل الخدمات للسكان والمساكن. وقد جرت العادة في توزيع الدوريات الأمنية، خاصة بعد عملية الدمج التي حصلت في المملكة مؤخراً ، حسب الحاجة ، أي في المواقع التي تكثر فيها الحوادث المرورية ، أو المراكز التجارية ، أو غيره ، على استخدام النظريات والمعلومات الإحصائية لتحديد هذه المواقع ، مما أدى إلى اختيار أفضل للمواقع، مقارنة بالاختيارات العشوائية السابق ، ومع تطور التقنية المعلوماتية وزيادة المعلومات الإحصائية والجغرافية المساعدة على تحديد مواقع الدوريات، لزم على المسئولين استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المواقع بأكثر فعالية ، وبأقل التكاليف للتخطيط ، والتشغيل ، والمتابعة ، والصيانة الخ. ويهدف هذا البحث إلى توضيح كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع دوريات الأمن العام آلياً في حاضرة الدمام. وقد تم إدخال جميع المعلومات الجغرافية مثل الطرق ومواقع مراكز الأمن العام، في قاعدة معلومات جغرافية ، باستخدام برنامج أرك/انفو لتحديد

المناطق المخدومة، وأقصر الطرق المؤدية من موقع الحادث إلى موقع مركز الأمن العام، وأقرب المراكز التي تقع بالقرب من موقع الحادث.

وباستخدام برنامج التحليل الشبكي للطرق Arc View Network Analyst ، أمكن توضيح كيفية استخدام هذا البرنامج لتحديد المناطق المخدومة ، التي تبعد 3 و5 و10 كم عن جميع المراكز المتوفرة في حاضرة الدمام، وأقصر الطرق المؤدية من موقع لأخر، وأقرب مركز خدمة لموقع حادث افتراضي. وبذلك يمكن استخدام هذه التقنية للتعرف على مدى إمكانية توزيع دوريات الأمن العام آلياً لزيادة الأداء والفعالية.

مقدمـــــة

يهتم المسئولون في الأمن العام بالمملكة العربية السعودية بتقديم أفضل الخدمات الأمنية للوطن والمواطنين ، خاصة بعد التطور العمراني والسكاني الذي شمل أرجاء البلاد من شمالها إلى جنوبها ، ومن شرقها إلى غربها خلال العقدين الماضيين أو أكثر. وتتمثل حماية الوطن في حماية الأرض ، والجو ، والبحر ، من عمليات التخريب ، والتهريب للمخدرات والأسلحة وغيرها من الممنوعات، وحماية أفراد وممتلكات الدولة والمسئولين من عسكريين ومدنيين وضيوف، أما حماية المواطنين فتتحقق بتوفير الأمن والطمأنينة لديارهم وأسرهم وأملاكهم داخل المدن وخارجها.

ومن أجل تقديم أفضل الخدمات الأمنية للوطن والمواطن ، فإن ذلك يحتاج لدراسة أهداف وإدارة وإمكانيات الأمن العام البشرية ، والإدارية ، والتقنية ، للتعرف على الوضع الراهن وإمكانية تطويرها. بعد ذلك يمكن دراسة النظريات العلمية والتطبيقية لاختيار أفضل التوزيعات المناسبة لتلك الخدمات لتحقيق المطلوب. وبذلك يهدف هذا البحث تعريف مجال توزيع الخدمات الأمنية كأحد التخصصات الدقيقة في مجال الدراسات الحضرية ، إضافة إلى استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في هذا المجال . كما سيقوم البحث بتوضيح الخطوات المطلوبة لاستخدام هذه التقنية في دراسة التوزيع الجغرافي لمراكز الأمن العام في حاضرة الدمام لتحديد المناطق المخدومة، وأقصر الطرق المؤدية إلى موقع الحادث، وأقرب المراكز لموقع حادث للتمكن من توزيع دوريات الأمن العام في حاضرة الدمام آلياً.

الدراسات السابقة

مع تطور وانتشار تقنية نظم المعلومات الجغرافية في منتصف الثمانينات الميلادية، اهتم المختصون باستخدام هذه التقنية في التطبيقات الأمنية. ونوقشت تلك التطبيقات في مؤتمرات خاصة بها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وبريطانيا وفي دول شرق آسيا وفي المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال ، مثل مؤتمر جمعية نظم المعلومات الحضرية والبيئية (Urban and Regional

((Information System Association (URISA. أيضاً أهتم بعض الباحثين والدارسين بهذه التطبيقات بعمل الأبحاث والدراسات المتخصصة في دراسة توزيع المراكز الأمنية ، وتطوير الأجهزة ، والبرامج ، وقواعد المعلومات الخاصة بذلك. ولعل من أهم هذه الدراسات هي التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا حيث تم تطوير واستخدام تقنية الأقمار الاصطناعية ، وأجهزة نظام تحديد المواقع العالمي وقواعد المعلومات الشبكية للطرق، والمتخصصة في هذا المجال مثل قواعد معلومات الطرق ، وعناوين المنازل.

وقد اهتم المخططون والجغرافيون بوضع أسس ، ومعايير ، وطرق توزيع هذه المراكز في المناطق الحضرية ، مثل المدن ، والمحافظات ، والأقاليم ، حيث يتم دراسة المعلومات السكانية والعمرانية والجغرافية ، لتحديد مواقع هذه المراكز. ومن أهم النظريات التخطيطية والجغرافية في اختيار المواقع (Location-allocation and Optimization Models) هي النظرية المركزية ، حيث يتم من خلالها الحصول على أقصر الطرق من موقع الخدمة ، إلى جميع المواقع داخل نطاق هذه الخدمة. وقد استخدمت هذه النظرية في بعض المناطق في اختيار جميع مواقع الخدمات من مدارس ، ومستشفيات ، ومراكز شرطة ، ومراكز تجارية ، بعد إضافة بعض النماذج الرياضية والمعلومات ذات العلاقة لتحديد أفضل المواقع.

فعلى سبيل المثال ، عند استخدام هذه النظرية في اختيار مراكز الشرطة ، يتم استخدام نماذج ومعادلات رياضية لحساب وتصنيف المعلومات السكانية ، واستخدامات الأراضي، بينما يتم استخدام نماذج العرض والطلب في تحديد المواقع التجارية (King, 1984).

ومن الدراسات التي تمت حول توزيع المراكز لخدمات الدفاع المدني ، كانت هناك دراسة الجار الله (1416هـ) ، التي أوضحت التوزيع التجميعي لمراكز الدفاع المدني لمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. وهنا تم استخدام أسلوب الجار الأقرب ، الذي يعتمد على المسافات الفاصلة بين كل موقع والمواقع الأخرى الأقرب إليه. وقد تم احتساب المسافات الفعلية بين كل مركز ، وما جاوره من مراكز، ومعدل المسافات الفعلية المقاسة في الخطوة السابقة، وكثافة المراكز بالمنطقة، ومعدل المسافة المتوقعة بين المراكز، وقيمة صلة الجوار، وأخيراً العلاقة المعيارية. واستنتجت الدراسة أن المراكز موزعة توزيعاً تجميعياً ، حيث تمركزها في رقع صغيرة ، وترك مساحات كبيرة غير مخدومة. ويلاحظ في هذه الدراسة أنه تم قياس المسافات بين المراكز على الطبيعة والتي يصعب قياسها عند تغير مواقعها ، أو عددها الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة دراسة التوزيع عدة مرات للحصول على نتائج وخيارات أفضل ، والتي من الممكن إجراؤها باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، كما هو موضح في هذا البحث وفي الأمثلة التالية.

ومن بعض هذه الأمثلة التي تشرح بالتفصيل دراسة اختيار المواقع ظهر حديثاً كتاب (Birkin, *et al.,* 1997) حيث أوضح المؤلفون كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في اختيار مواقع الأمن في مدينة سان دييجو (San Diego) بالولايات المتحدة الأمريكية. وكانت عملية اختيار المواقع تعتمد على تحديد النطاقات المخدومة في أقل من دقيقتين، ومن دقيقتين إلى أربع دقائق، ومن أربع دقائق إلى ست دقائق، كما هو موضح في الجدول التالي:

عدد المراكز والنطاقات المخدومة

عدد المراكز	زمن الوصول بالدقيقة	عدد السكان المخدومين	ملاحظات
1	2<	14712	غير كاف
	4-2	37645	
	6-4	1436	
	المجموع	53793	
2	2<	19904	أفضل من السابق
	4-2	32918	
	6-4	972	
	المجموع	53794	
3	2<	23123	الأفضل
	4-2	29749	
	6-4	913	
	المجموع	53794	

4	2<	20981	لا يوجد
	4-2	31633	تحسن
	6-4	1180	
	المجموع	53794	

المصدر (Birkin *et al.*, 1997)

ويلاحظ في الجدول السابق أن النطاق المخدوم من السكان اتصالاً بوقت الوصول إلى الخدمة في أقل من دقيقتين لمركز واحد هو 14712 ساكن، بينما يزداد عدد السكان المخدومين لوصول الخدمة في أقل من دقيقتين بزيادة عدد المراكز إلى ثلاثة مراكز. أما عند زيادة عدد المراكز إلى أربعة فإن النطاق المخدوم بدقيقتين أو أقل يكون أقل من النطاق المخدوم بثلاثة مراكز مما يعني ذلك أن عدد ثلاثة مراكز هو الأفضل لخدمة هذه المدينة أمنياً . هذا وقد تم تحديد هذه النطاقات المخدومة برسم إطارات حول هذه المراكز لفئات زمن الوصول (أقل من دقيقتين ومن دقيقتين إلى أربع دقائق – من أربع دقائق إلى ست دقائق) باستخدام الأوامر المتوفرة في برنامج نظم المعلومات الجغرافية المستخدم ، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا البحث.

ومن بعض الدراسات التي تمت في هذا المجال أيضاً عدة دراسات تسمى بدراسات الطوارئ 911 (E911) ، حيث توضح أهمية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية. ومن أهم هذه الدراسات

كانت دراسة وشنان Wachnian (1992) التي أوضحت فوائد هذه الأنظمة والتي يمكن تلخيصها في التالي:-

1- زيادة الأداء والدقة في الوقت للوصول إلى موقع الحادث ،

2- تحسين إدارة ومتابعة الحوادث وذلك برسم خرائط تفصيلية توضح مواقعها ،

3- توفر معلومات وتقارير مفصلة وشاملة عن الحوادث ،

4- زيادة الأداء في العمل الميداني .

هذا وقد تم هنا استخدام نظام الطوارئ 911 في مدينة نيويورك اعتماداً على نموذج راند (Rand) الرياضي ، والبحوث والعمليات لاختيار مواقع الأمن بناء على مساحة نطاقات الخدمة ، ومعدل البلاغات لهذه النطاقات ، والمسافة المطلوبة لوصول الخدمة إلى موقع البلاغ في أقصر وقت ممكن (Wachnian, 1992). وهنالك أيضاً دراسة ماني وآخرين Mauney *et al.,* (1994) ، والتي هي عبارة عن تجربة لاستخدام أجهزة تحديد المواقع ، للتعرف على مواقع الحوادث والطرق المؤدية إليها بسرعة ودقة عالية. وفي دراسة كل من باتى Patti (1994) وتشارلز Charles (1990) ، تم إيضاح أهمية متابعة دوريات الأمن لزيادة الأداء وتقليص التكاليف في التشغيل والاستخدام. أخيرا ، كانت هناك دراسة هيلدبراند Hildebrand (1992) التي عرضت فيها متطلبات قاعدة المعلومات المستخدمة في هذه التطبيقات والمعايير المطلوبة عند استخدامها. هذا مع ضرورة أن نذكر أن

قواعد المعلومات المستخدمة في هذه التطبيقات، والمعروفة بقواعد معلومات الطرق والعناوين، هي من أهم المتطلبات لاستخدام نظم الطوارئ 911 ، وذلك للتعرف على موقع البلاغ بمعرفة عنوان المبلغ ، والذي يكون متوفرًا في قاعدة المعلومات كمعلومة جغرافية وليس كمعلومة بيانية فقط.

نظم المعلومات الجغرافية

تتميز نظم المعلومات الجغرافية عن غيرها من أنظمة الحاسب الآلي بمقدرتها على تحليل كل من المعلومات الجغرافية ، و البيانية ، تحليلا مكانياً أي من الممكن التعرف على المسافة ، والمساحة ، والعلاقة بين الموقع الجغرافي ، والمواقع المجاورة له. فعلى سبيل المثال يمكن التعرف على جميع مواقع الشرطة ، والمستشفيات والهلال الأحمر ، والأنفاق ، التي لا يزيد بعدها عن 500 مترًا من موقع الحادث، وجميع المعلومات الضرورية لهذه المواقع ، مثل عدد الأفراد وعدد السرر المتوفرة في كل مستشفى إلى آخره ، خلال دقائق، بل ثوان معدودة ، وذلك باستخدام النظام المقترح في هذا البحث. هذا بالإضافة إلى الاستخدامات الرئيسة لهذا النظام ، مثل إدخال واسترجاع المعلومات ، ورسم الخرائط آلياً. وينبع هذا التميز لنظم المعلومات الجغرافية عن الأنظمة الأخرى نتيجة العناصر التي يتكون منها النظام والخطوات المتبعة لتنفيذه.

كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لدراسة مواقع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام

بعد الاطلاع على أدبيات البحث في توزيع مواقع الخدمات الأمنية ، وتعريف مبسط لنظم المعلومات الجغرافية، يمكن الآن استخدام هذه التقنية لتحديد نطاقات الخدمة لمراكز الأمن العام في منطقة الدراسة، وكيفية إيجاد أقصر الطرق من موقع الخدمة إلى موقع الحادث، وأخيراً تحديد كيفية إيجاد أقرب المراكز لموقع حادث بإتباع الخطوات التالية المطلوبة لاستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية ، كما أوضحها كبارة (1417).

أولا – تحديد الأهداف وطبيعة ومصادر المعلومات

يعتبر الأمن العام العمود الفقري ليس فقط لتوفير المعلومات للرد على البلاغات ، بل أيضاً لاتخاذ القرارات ، وعمل التوصيات ، والسياسات اللازمة ، لتحقيق أهداف الأمن العام ، التي تستهدف في المقام الأول توفير الراحة ، والأمن، والطمأنينة للمواطنين ، وسرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث ، وتحديد مواقعها. على أن عملية صنع القرارات ، واتخاذ التوصيات ، والسياسات اللازمة لتوفير الراحة والأمن والطمأنينة للمواطنين والمقيمين ، تصعب لكثرة أعداد هؤلاء وتواجدهم وتنقلهم من مكان إلى آخر في وقت قياسي ، بالإضافة إلى المتغيرات الطبيعية ، مثل الكوارث، والأمطار ، والسيول ، والحوادث البشرية ، مثل الحرائق والانفجارات والمسئوليات الأمنية ، مما يجعل

توفير المعلومات ومعالجتها واتخاذ القرارات المناسبة بأسرع وقت ، أمر هام جداً لسلامة الأرواح ، وإنهاء المهمات بكل حذر وأمان. ومن ثم فإن من أهم أعمال الأمن العام هو توفير المعلومات الإحصائية عن المواقع والطرق والأراضي ، لاتخاذ القرارات وتوفير المعلومات الجغرافية والإحصائية للرد على البلاغات للتعرف على توفر الخدمات المناسبة ، بالإضافة إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للخدمات والطرق والاستخدامات لعمل الدراسات والخطط اللازمة لأداء خدمة أفضل وأسرع. وفيما يلي ملخص لأهم الأهداف التي يهتم بها الأمن العام في حاضرة الدمام ، فضلاً عن المعلومات (سواء المستخدمة أو تلك التي هنالك حاجة لها).

الأهداف. يمكن تلخيص أهم الأهداف التي يهتم بها الأمن العام ويعمل على تحقيقها في الوقت الحاضر من استخدامه لنظم المعلومات الجغرافية كالتالي:

1- إنشاء قاعدة معلومات جغرافية ، لتشمل الطرق السريعة والرئيسة والفرعية لحاضرة الدمام.
2- دراسة التوزيع الحالي لمراكز الأمن العام وتحديد نطاقات الخدمة.
3- تقييم نطاقات خدمات مراكز الأمن العام والطرق الممكنة لزيادة أدائها.
4- عمل التوصيات اللازمة للاستفادة من هذه التقنية لتحقيق جميع أهداف وطموحات الأمن العام.

طبيعة ومصادر المعلومات . بعد الاطلاع على الوثائق المتوفرة في الأمن العام ، والزيارات والمقابلات التي قام بها الباحث مع المسئولين ، يتضح أن طبيعة ومصادر المعلومات المستخدمة في الأمن العام، فضلاً عن تلك التي يحتاج إليها ، تتمثل فيما يلي:

1- الإحصائيات البيانية

يحتاج الأمن العام إلى توفير الإحصائيات البيانية لجميع الطرق والأراضي والمواقع لعمل الدراسات ، واتخاذ القرارات ، لتطوير الخدمات وتوفيرها ، والتي تتناسب مع احتياجات العمل مثل المسافات على الطرق لتوزيع مراكز الشرطة، ومساحات الأراضي لتوفير المراكز الصحية ، وعدد المستشفيات ، وعدد الأسرة، وأنواع الخدمة المتوفرة في كل مستشفى ، ليتم توزيع المرضى والمصابين على هذه المستشفيات بطريقة سهلة وصحيحة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات بإدخال المطلوب في الجهاز ، ويقوم النظام بسرد جميع المعلومات في جداول إحصائية حسب الطلب.

2- البلاغات

يتم تسجيل البلاغ في الجهاز والتعرف على موقعه لتوفير جميع الخدمات المطلوبة. ويمكن حصر جميع البلاغات حسب نوعيتها وأهميتها ومواقع وزمان وتاريخ حدوثها.

3 – توفير المعلومات البيانية والجغرافية

يكون هذا العمل من أهم الأعمال المستخدمة في النظام ، حيث يمكن استرجاع المعلومات إما بعرضها على الشاشة والتعرف على موقعها ، أو بالإشارة إلى الموقع للتعرف على معلومات هذا الموقع. وتساعد هذه الطريقة على توفير المعلومات اللازمة للبلاغات ، والإحصائيات البيانية.

ثانيا – تحديد المعلومات وأنواع وعدد الخرائط ومقاييسها

بالرجوع إلى طبيعة ومصادر المعلومات المستخدمة في الأمن العام لحاضرة الدمام ، نجد أن معظمها عبارة عن معلومات جغرافية. وهذا يعنى أن هذه المعلومات تظهر إما مواقع الخدمات (نقاطاً) ، وإما طرقاً (خطوطاً) ، وإما استخدامات أراضي (مساحات) ، يصحبها معلومات غير جغرافية ، مثل اسم الموقع للمركز رقم1 ، وعدد الأفراد 12 ، ورقم الهاتف 999، أو اسم الطريق، وعدد المسارات ، والاتجاه. وإما استخدامات الأراضي مثل إسكاني ، أو خدماتي، أو حكومي أو غيره. ويمكن تقسيم المعلومات المستخدمة في الأمن العام إلى المعلومات التالية:

1- المعلومات الخرائطية مثل:

أ- خرائط الطرق **Road Maps**

ب- مواقع مراكز الأمن العام **Facility Maps**

2- المعلومات البيانية (الوصفية) مثل:

الإحصاءات السكانية والعمرانية

التقارير

البلاغات

وقد تم إدخال جميع المعلومات الخرائطية والبيانية الأساسية التالية:

أ - إدخال خرائط بمقياس 50000:1 لطرق حاضرة الدمام لتسجيل المعلومات التالية:

الطرق السريعة

الطرق الرئيسة

الطرق المحلية

مراكز الأمن العام

ب- إدخال جميع المعلومات البيانية الأساسية للطرق ، مثل الأسماء ، والأرقام، والسرعة القصوى المحددة لكل طريق ، وإضافة المعلومات البيانية والتقارير والبلاغات للمواقع الموضحة بعاليه في قاعدة المعلومات البيانية، والمرتبطة مباشرة بالمواقع الجغرافية ، التي سوف توفر الاستخدامات الأساسية للأمن العام ، مثل تخزين واستخراج واستعمال الخرائط ، وكتابة التقارير والإحصائيات والدراسات.

ثالثاً – الأجهزة والبرامج المستخدمة

تم استخدام حاسب آلي شخصي (PC Computer) بنتيوم 2 بسرعة 300 ميجاهيرتز ، وذاكرة مرنة بمقدار 64 ميجابايت ، وبرنامج التشغيل Windows NT كما تم استخدام آلة ترقيم آلي مقاس A0 لإدخال الخرائط بطريقة الترقيم الآلي ، وجهاز لرسم الخرائط بنفس المقاس. بالنسبة للبرامج فقد تم استخدام برنامج أرك/انفو (ARC/INFO) الإصدار رقم 7.1 لإدخال الخرائط . كما تم استخدام برنامج أرك فيو (ArcView) الإصدار رقم 3.1 لإدخال المعلومات البيانية. وأخيراً تم استخدام برنامج التحليل الشبكي ArcView Network Analyst لتحليل المعلومات ورسمها على جهاز الرسم. والجدير بالذكر أن البرامج الموضحة أعلاه هي من إنتاج شركة إزري الأمريكية (ESRI, 1996a and, 1997b).

هذا ويعتبر برنامج التحليل الشبكي من أهم البرامج التطبيقية ، حيث يمكن التعرف على أفضل الطرق وأقصرها من نقطة على الخارطة (وليكن موقع مركز شرطة) ، إلى نقطة أخرى على الخارطة (ولتكن موقع حادث). أيضاً من الممكن التعرف على أقرب المراكز من موقع معين، والتعرف على النطاقات المخدومة من قبل المراكز ، حيث يتم تحديد هذا النطاق بمسافة أو زمن معين تغطيه هذه الخدمة.

ومن أجل الحصول على ذلك فإنه يتم إضافة جميع المعلومات المطلوبة لذلك مثل مسافة الطريق والسرعة المسموحة فيه. ومن أجل الحصول على نتائج أفضل لعمل هذه النطاقات فإنه يتم إدخال جميع المعلومات عن التقاطعات مثل الإشارات الضوئية ، وإشارات الوقوف، واتجاه السير ، وتقاطعات الكباري ، والأنفاق ، لاحتساب الزمن الفعلي للتعرف على أفضل وأقصر الطرق والنطاق المطلوب.

النتائج والتحليل

يوضح الشكل رقم (1) الطرق السريعة والرئيسة والمحلية في حاضرة الدمام من المملكة العربية السعودية. كما توضح هذه الخارطة التوزيع المكاني لمراكز الأمن العام. وكما هو موضح في جزء تصميم قاعدة المعلومات فقد تم استخدام نظام ميركيتر لتحديد المواقع العالمي (Universal Transverse Mercator projection (UTM)) للخارطة ، وذلك للحصول على إحداثيات مترية لحساب المسافات بين المراكز والمنطقة المخدومة لكل مركز. وبإضافة المعلومات السكانية والعمرانية والأمنية يمكن توفر جميع هذه المعلومات في قاعدة معلومات رئيسة ، يمكن استخدامها لجميع التطبيقات الأمنية.

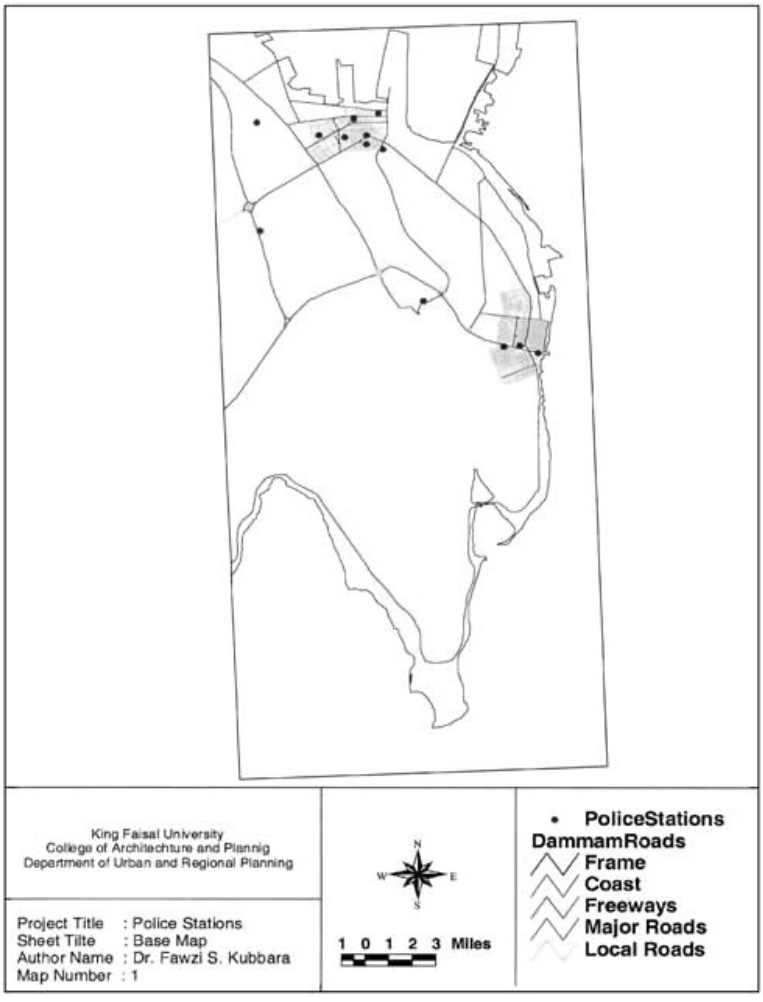

شكل رقم 1: طرق مدينة الدمام.

وباستخدام برنامج التحليل الشبكي ArcView Network Analyst تم تحديد النطاقات المخدومة في حاضرة الدمام في مسافة 3 و 5 و10 كم لجميع المراكز ، كما هو موضح في الشكل رقم 2. وقد سهل تحديد هذه النطاقات اختيار المسافة المطلوبة ، ومن ثم قام البرنامج برسم هذه الإطارات في الحال. هذا ويمكن إعادة تغيير هذه المسافات للحصول على نطاقات جديدة يحددها المختصون للتعرف على مدى فعالية المواقع الحالية ، وتحديد مواقع جديدة أكثر فعالية. واعتماداً على ما تم ، فإنه يمكن دراسة الوضع الحالي لتوزيع مواقع الأمن العام في حاضرة الدمام ، خاصة عند اختيار نطاقات الخدمة التي لا تعتمد فقط على المسافة ، ولكن تعتمد أيضاً على الزمن المطلوب لوصول الخدمة ، وذلك عند إضافة بيانات السرعة القصوى للطرق، واتجاهات السير وإشارات الوقوف ، والإشارات الضوئية إلى قاعدة المعلومات. فعلى سبيل المثال نلاحظ في الخارطة المذكورة (شكل رقم 2) ، أنه فيما يتصل بالنطاقات المخدومة لمسافتي 3 و5 كم من المراكز الأمنية ، فإن هذه المراكز لا تغطي خدماتها سوى جزء بسيط من الحاضرة ، رغم التطور العمراني بين مدينتي الدمام والخبر ، وذلك إذا اعتبرنا أن المسافات المذكورة هي تلك المثلى لتغطية الخدمة. وعند إضافة مراكز جديدة أو دوريات في المناطق غير المخدومة يمكن التعرف على نطاقات هذه المواقع الجديدة باستخدام

نفس المسافات ، وبنفس الطريقة المستخدمة في هذه الخارطة ، لتغطية الحاضرة بالخدمة الأمنية.

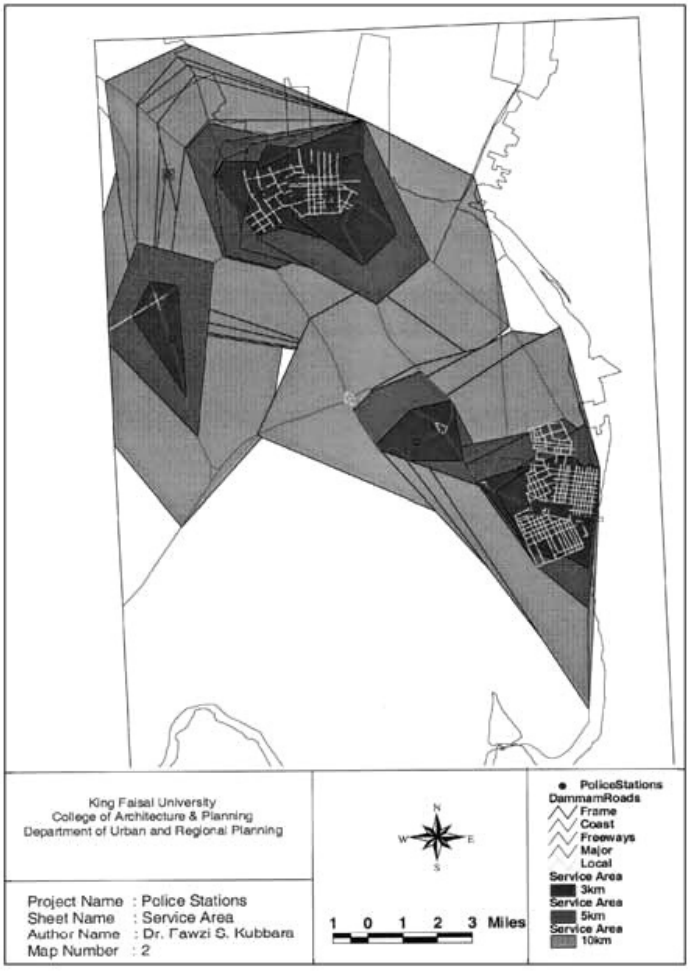

شكل رقم 2.

كما تم التعرف من خلال البحث على أقصر الطرق التي تربط بين جميع المراكز المتوفرة في حاضرة الدمام ، كما هو موضح في الخارطة (شكل رقم 3) ، حيث توضح هذه الخارطة أقصر طريق يربط مركز الأمن العام بالخبر ، مروراً بالمراكز الأخرى في الظهران والدمام ، والانتهاء بمركز طريق أبو حدرية. وقد استخدمت المسافة فقط هنا ، حيث من الممكن استخدام الزمن والاتجاه لتحديد أقصر الطرق التي تربط بين جميع هذه المراكز. وبهذه الطريقة يمكن للأمن العام تحديد المواقع التي يرغب في الوصول اليها بأسرع وقت ممكن.

أيضاً توضح الخارطة (شكل رقم 4) كيفية التعرف على أقرب مركز شرطة من مكان وقوع حادث ما ، حيث يتم تحديد موقع الحادث من قبل المستخدم للنظام ، وعليه يقوم على البرنامج بتحديد أقرب موقع للشرطة. وقد تم اختيار أقرب موقع شرطة في مثالنا هذا بناء على أقصر مسافة بين موقع الحادث الافتراضي وموقع الشرطة. هذا ويمكن اختيار أقرب موقع للشرطة عند اختيار نوعية الخدمة التي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة في جميع المراكز ، وذلك عند توفر معلومات عن هذه الخدمات لكل مركز. ويلاحظ في هذا التطبيق توضيح الطريق الذي يربط بين موقع الحادث وموقع الشرطة، مما يسهل وصول هذه الخدمة إلى موقع الحادث. وبهذه الطريقة يمكن استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية ، وبرنامج التحليل الشبكي للطرق للرد على جميع استفسارات المسئولين ،

وتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لحل معظم مشاكل الوصـــول إلى مواقع الحوادث والتعامل معها بطريقة فعالة واقتصادية.

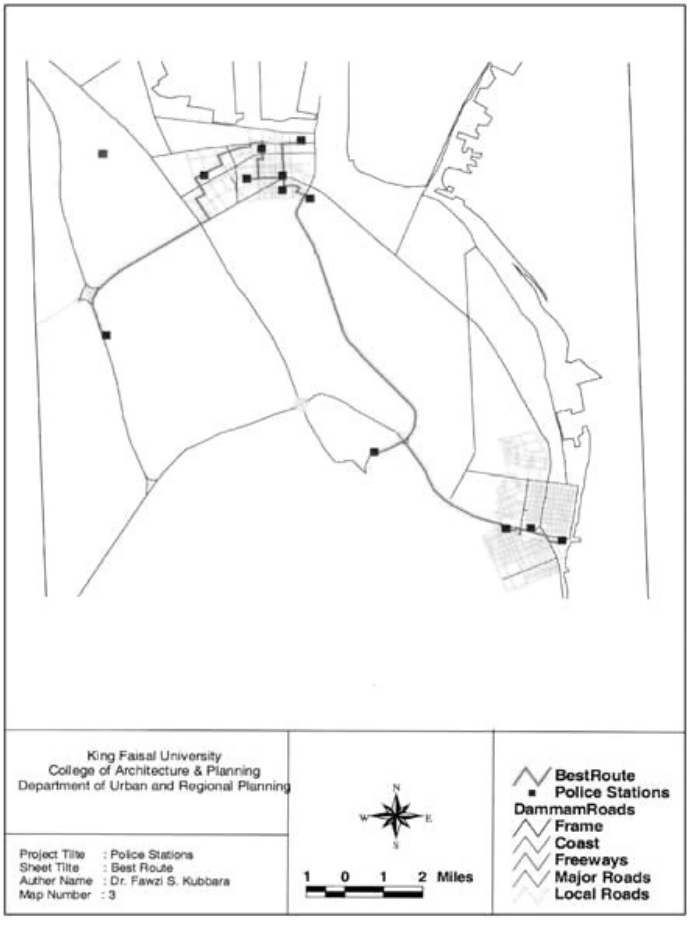

شكل رقم 3.

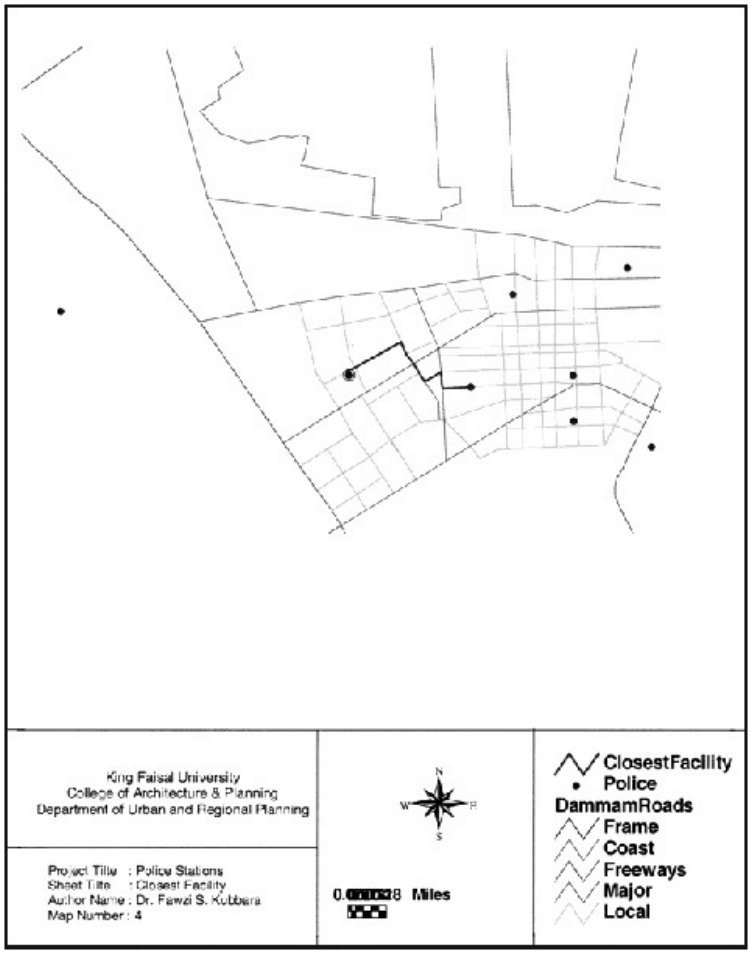
King Faisal University
College of Architecture & Planning
Department of Urban and Regional Planning
Project Title : Police Stations
Sheet Title : Closest Facility
Author Name : Dr. Fawzi S. Kubbara
Map Number : 4
N
W
E
S
0.
8 Miles
ClosestFacility
Police
DammamRoads
Frame
Coast
Freeways
Major
Local

شكل رقم 4.

الخلاصة

تعتبر تقنية نظم المعلومات الجغرافية من أهم التقنيات الحديثة التي يجب توفرها في جميع القطاعات الحكومية خاصة الأمنية منها. وأهمية هذه التقنية تنحصر فقط في تخزين وتبويب المعلومات والخرائط ولكن يمتد الأمر من خلالها لعمل الدراسات واتخاذ القرارات لتقديم أفضل الخدمات الأمنية وبأقل التكاليف ورفع في مستوى الأداء ودقة العمل. وقد أوضح هذا البحث كيفية استخدام هذه التقنية في تحديد نطاقات الخدمة المتوفرة لمراكز الأمن العام في حاضرة الدمام حيث أمكن ، وبكل سهولة على سبيل المثال ، التعرف على المناطق المخدومة وغير المخدومة بهذه الخدمة لاتخاذ القرارات المناسبة للحصول على نتائج أفضل. كما أوضح هذا البحث كيفية استخدام برنامج التحليل الشبكي للطرق لاختيار أقصر الطرق التي تربط بين مواقع الحوادث وكيفية اختيار أقرب مركز لموقع الحادث المفرد ، حيث من السهل التعامل مع هذا البرنامج في اختيار نطاقات مختلفة للخدمة أو الحصول على خيارات لأقصر الطرق أو التعرف على أقرب مركز أمن عند تحديد نوعية الخدمة الأمر الذي سوف يسهل مهمة الأمن العام في توفير الخدمات المطلوبة بفعالية أكبر مع قلة في الجهد والوقت والمال.

التوصيات

1- العمل على استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في التطبيقات الأمنية.
2- دراسة مراكز الأمن العام المتوفرة حالياً في منطقة الدراسة مكثفة لتحديد مدى فاعليتها بصورة أدق وأفضل.
3- دراسة توزيع الدوريات ومتابعة أعمالها باستخدام تقنية تحديد المواقع العالمي لتغطي حاضرة الدمام.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الجار الله، أحمد جار الله، (1416). الخصائص التخطيطية لتوزيع مراكز إطفاء الحريق في مدينة الدمام، *مجلة الأمن* , **العدد الحادي عشر** , جمادى الأولى، ص ص 229-262.

كبارة، فوزي سعيد، (1417). *مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها الحضرية والبيئية*، جامعة الملك فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Birkin, Mark, Graham Clarke, Martin Clarke and **Alan Wilson**, (1997). *Intelligent GIS: Location Decisions and Strategic Planning,* John Wiley & Sons Inc., New York, New York.

Charles, Manuel, (1990). "GIS-Applications in the Phoenix Fire Departments," *URISA,* **Vol. I,** pp. 96-99.

Environmental Systems Research Institute (ESRI), (1996a). *Introduction to ArcView GIS*, Redlands, California, USA**.**

Environmental Systems Research Institute (ESRI), (1996b). *ArcView Network Analyst,* Redlands, California, USA.

Environmental Systems Research Institute (ESRI), (1997). *Understanding GIS: The ARC/INFO Method*, John Wiley & Sons, Inc., New York.

Hildebrand, Bonnie, (1992). "Geofile Source Materials and Standards: A procedural Approach," *URISA***, Vol. I,** pp. 100-111.

King, Leslie J. (1984).*Central Place Theory, SAGE Publications, Beverly Hills*, California, USA.

Mauney, Thad, Jim McLnerney, and Doug Richardson, (1994). "GPS/GIS Support of Emergency Response & Recovery," *URISA***, Vol., II,** p. 1525.

Patti, Raven, (1994). "Emergency Response Management System," *URISA,* **Vol., II,** p. 1531.

Wachnian, John S. (1992). "An Emergency Service (E911) Dispatching System with Integrated Mapping on a Low Cost PC|LAN Application," *URISA***, Vol., I,** pp. 188-199.

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

الحيز الحضري وأهم العوامل المؤثرة في نموه دراسة تطبيقية على منطقة عسير

علي محمد شيبان عريشي
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية – جامعة الملك خالد

المستخلص: لقد ركز البحث على الحيز الحضري بمنطقة عسير، بهدف التعرف على نموه حلال السنوات الماضية، كذلك الآلية المهمة التي لعبت دورا كبيرا في توسعه ونموه ، من خلال الخدمات التي تسعى خطط التنمية على توفيرها ، وما نتج عن ذلك من تغير في الخريطة الحضرية للمنطقة ، إضافة إلى التعرف على التباين في العلاقات بين المراكز الحضرية في ضوء المتغيرات المختلفة لهذه المراكز.

وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل العملي حيث ظهرت ثلاث عوامل رئيسة لعبت دوراً هاماً في نمو الحيز الحضري بمنطقة عسير حيث جاء العامل الأول كعامل مشترك ، مركزاً على الاستخدام التجاري والصحي والتعليمي والديني والقروض العقارية، كما ركز العامل الثاني على الاستخدام السكني ، كما جاء العامل الثالث بالاستخدام الإداري .

وقد توصل البحث إلى وجود نزعة مركزية تشير إلى عملية إستقطابية في توزيع الخدمات ، مما أدى إلى وجود سيطرة حضرية تتمثل في مدينة أبها وخميس مشيط ، مما يدل على وجود خلل في النظام الحضري في المنطقة .

أولا: المقدمة

مشكلة الدراسة

تقع منطقة عسير في وسط الجزء الجنوبي الغربي للمملكة (شكل رقم 1)، ويحدها من الجنوب منطقة جازان ، كما يحدها نجران واليمن من الجنوب الشرقي، أما من الشمال والشمال الشرقي فيحدها منطقة الرياض ، كما يحدها منطقة الباحة ومكة المكرمة من الشمال والشمال الغربي ، وتبلغ مساحة منطقة عسير 80,000 كم2 [أمارة منطقة عسير، 1412هـ: 17] ، وقد تأثرت منطقة عسير كغيرها من مناطق المملكة بعملية النمو الحضري السريع ، الأمر الذي نتج عنه تغيرًا في الرقعة الحضرية للمنطقة ، إذ ظهرت استخدامات كثيرة لأغراض التنمية ، تولد عنها نموًا سريعًا ليس فقط في زيادة أعداد المراكز الحضرية، بل أيضاً في توسع الحيز الحضري، وقد جاء في التعداد السكاني لعام 1394هـ ، أن المنطقة اشتملت على ثلاثة مراكز حضرية ، هي خميس مشيط ، وأبها وبيشة، إلا أن عدد المراكز الحضرية قد زاد ووصل في عام 1407هـ ، إلى عشرة مراكز حضرية، كما بلغت مساحة الحيز الحضري لهذه المراكز ما يقارب 17657 هكتار (وزارة الشؤون القروية والبلدية، أطلس المدن السعودية، 1407هـ). وقد احتلت المرتبة السادسة بين مناطق المملكة في الحيز الحضري، كما وصل عدد المراكز الحضرية بالمنطقة إلى اثني عشر مركزاً عام 1417هـ ، وقد بلغت المساحة الحضرية لها

ما يقارب 72259 هكتار [بلديات منطقة عسير، 1417هـ]، مما جعل التوسع في الحيز الحضري ظاهرة جغرافية أكثر وضوحا وبروزاً في الخريطة العمرانية للمنطقة أكثر مما مضى، مما جعلها تستحق الدراسة والاهتمام للتعرف على هذا النمو الذي شهده الحيز الحضري، وكذلك تأثير هذا النمو على التوازن المكاني للمراكز الحضرية بالمنطقة.

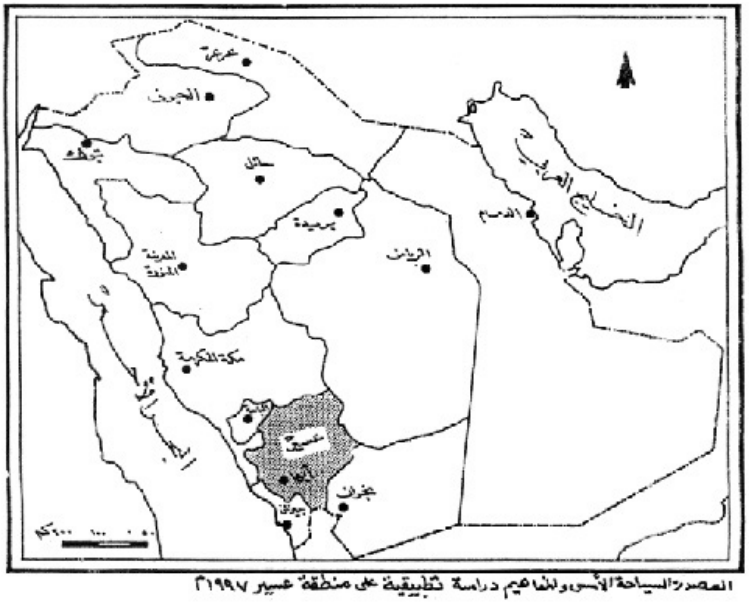

شكل رقم (1) : موقع منطقة عسير

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة ضمن إطار هام جداً شغل انتباه الكثير من المتخصصين في مجال الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع وغيرهم من المهتمين بعملية التحضر التي أصبحت من أهم معالم التغيرات التي تشهدها الخريطة الجغرافية في وقتنا الحاضر. ولذا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز في الآتي:

1- أن معظم الدراسات التي اهتمت بالجوانب الحضرية تركز بشكل كبير على جوانب النمو السكاني للمراكز الحضرية، وتصنيف هذه المراكز حسب أحجامها السكانية، ولم تعطِ اهتماما كبيراً لنمو الحيز الحضري كأحد المعالم الهامة لعملية التحضر .

2- اهتمت هذه الدراسة بالتحليل الإحصائي للمتغيرات المكانية للمراكز الحضرية بقصد إبراز التباين بين المراكز الحضرية، وهذا بطبيعة الحال هو أحد الاعتبارات المهمة التي يسعى التخطيط الإقليمي إلى المساهمة في حلها من خلال التوازن المكاني للإقليم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الأمور الآتية:-

1- تحديد نمو الحيز الحضري بمنطقة عسير خلال السنوات الماضية.

2- تحديد الآلية المهمة التي لعبت دوراً كبيراً في توسع الحيز الحضري بمنطقة عسير من خلال الخدمات التي تسعى خطط التنمية إلى توفيرها، وما نتج عنها من تغير في الخريطة الحضرية للمنطقة.

3- إبراز مقدار التباين في العلاقات بين المراكز الحضرية في ضوء المتغيرات المكانية المختلفة لهذه المراكز ، وما نتج عنه من استقطابية حضرية بالمنطقة.

ثانيا : الإطار النظري

1- النمو الحضري بالمملكة العربية السعودية

إن من أهم المعالم الجغرافية التي تميزت بها الخريطة العمرانية للمملكة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين هو النمو السريع الذي شهدته المدن والذي ظهر ليس فقط في زيادة أعداد سكان المراكز الحضرية، بل أيضاً في اتساع مساحات هذه المراكز. ويعود هذا النمو السريع بشكل مباشر وغير مباشر إلى التغير في الواقع الاقتصادي ، والذي أصبح يعتمد على البترول كقوة اقتصادية، والتي تحولت عن طريق خطط التنمية إلى توسع في الأنشطة الاقتصادية، وإلى توفر في مجال الخدمات المختلفة ، مثل التعليم والصحة والسكن والمواصلات. إن هذه الخدمات التنموية قد تبلور تأثيرها بشكل واضح في نمو المراكز العمرانية القديمة ، وظهور مراكز جديدة بالمملكة، إذ أن

المراكز القديمة أصبحت أماكن استقطاب للسكان سواء من الريف السعودي ، أو من اليد العاملة القادمة من خارج المملكة. أما بالنسبة للمراكز الحديثة فقد ظهرت بسبب التغير في الحرفة الزراعية أو الرعوية. كما صاحب هذا النمو ظهور أنشطة ومجالات تجارية جديدة غير الأنشطة السائدة، مما جعل هذه الأنشطة تتركز في المراكز الحضرية.

ويمكن تقسيم مراحل النمو الحضري بالمملكة إلي المراحل التالية:

المرحلة الأولى: وهي ما قبل عام 1950م ، والتي يمكن أن يطلق عليها المرحلة التقليدية ، حيث إن نسبة السكان الذين كانوا يعيشون في المدن لا يتعدى 10٪ [Al-Ankary, and El-Bushra, 1989: 10]، ويعود انخفاض نسبة التحضر في هذه المرحلة إلى أن النشاط الاقتصادي بالمملكة كان يعتمد على الزراعة والرعي ، وهذا النشاط بطبيعة الحال لم يكن قوياً لدفع عملية التحضر ، مما جعل النمو الحضري بطيئاً ، ومحصوراً في مراكز ذات وظائف معينة، مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة .

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة من 1950م – 1970م، ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة بداية تأثر المراكز الحضرية بالنمو، وقد ارتبطت هذه المرحلة بظهور البترول ودخوله كمصدر مؤثر في اقتصاد الدولة، وقد ارتفعت نسبة التحضر خلال هذه الفترة إلى

(15٪) عام 1963م [المرجع السابق: 10]، كما توسعت الرقعة الحضرية، فعلى سبيل المثال نجد أن مساحة مدينة الرياض قد ارتفعت من 2.80 كم^2 في عام 1950م، إلى 4ر43 كم2 في عام 1969م [الخريف: 1415هـ].

المرحلة الثالثة: وتشمل الفترة من 1970م – 1980م ، ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة مرحلة النمو الحضري السريع ، وذلك بسبب توزيع الخدمات التنموية على مراكز الأقاليم المختلفة بالمملكة ، مما جعل نسبة التحضر ترتفع إلى (45٪) عام 1974م [Al-Ankary and El-Bushra, 1989 : 10] .

المرحلة الرابعة:هي مرحلة ما بعد عام 1980م، حيث وصلت نسبة التحضر إلى (75٪) [المرجع السابق: 10]، وهي التي يطلق عليها مرحلة " التخطيط الإقليمي " ، والتي ارتبطت مع بداية خطة التنمية الثالثة بهدف إعادة التوازن المكاني بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، كما أنه نتيجة للنمو الحضري السريع عمدت وزارة الشؤون البلدية والقروية لإنشاء وكالة الوزارة لتخطيط المدن ، لتتولى الإشراف على نمو المدن ، من خلال إصدار مخططات معينة لكل مدينة تشمل احتياجاتها وامتدادها وتشرف عليها الأمانات والبلديات المنتشرة بكل مدينة، والتي بدورها أيضاً تقوم بتنظيم وتنسيق المدن، وتعمل على توفير الخدمات اللازمة، مثل الكهرباء والمياه وفتح الشوارع وتقديم خدمات النظافة إلى غير ذلك من الخدمات.

2 – مفهوم المدينة السعودية

استخدم العلماء العديد من المعايير والأسس التي يمكن تصنيف المراكز العمرانية بموجبها ومن هذه المعايير:

1 – المعيار الإداري. 2 – المعيار الإحصائي.

3 – المعيار الوظيفي. 4 – المعيار التاريخي.

5 – المعيار الشكلي.

ورغم وجود هذه المعايير ، إلا أنه ليس هناك اتفاق محدد على معيار معين لتحديد مفهوم المدينة ، ويرى حمدان [1977 : 5] أن التعريف الوظيفي والشكلي والإحصائي يعتبر من أهم الأسس التي يمكن أن تعرف بها المدينة ، إلا أنه يشير إلى أن الاتجاه السائد هو التعريف المركب البسيط أي الجمع بين عدة أسس معاً .

إن تحديد مفهوم المدينة السعودية أيضاً لم يتضح بصورة جلية ، وذلك بسبب المتغيرات المختلفة التي تشهدها المراكز الحضرية ، ويشير مكي ، [1987م : 670] إلى ذلك بقوله " إن الاستيطان المدني في المملكة العربية السعودية ليس بالظاهرة الجديدة ... ولكن ما هو جديد يتعلق بالنمو الحديث الذي يتميز بسمات السرعة والتحول في عدد سكان المدن ومساحاتها وتوزيعها " .

ومع هذا الغموض الذي يشهده مفهوم المدينة السعودية ، ظهرت عدة اتجاهات تحاول أن تحدد مفهومها وذلك مثل المعيار الإداري ، والمعيار الإحصائي، ومعيار البلديات ، والمعيار الوظيفي .

الاتجاه الأول : ويشير إلى المعيار الإداري وقد تم اتباع هذا المعيار من قبل مصلحة الإحصاءات العامة (وزارة المالية والاقتصاد الوطني) إذ جاء في التعداد السكاني العام لعام 1974م أن المراكز العمرانية بالمملكة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ – مراكز الإمارات ب – القرى ج – موارد المياه .

ويفهم من هذا أن مراكز الإمارات قد صنفت كمراكز حضرية حسب الوظيفة الإدارية ، وبناءً على هذا المعيار يمكن القول إن التعداد المذكور قد اشتمل على 342 مدينة ، ويشير [السرياني ، 1415 : 47] إلى أن هذا لا يشكل أساساً قوياً يعتمد عليه في التفريق بين المدينة والقرية في المملكة العربية السعودية ، إذ إن كثيراً من مراكز الإمارات ، تعتبر قرى صغيرة ريفية الطابع ، تنقصها أبسط القواعد اللازمة لوجود المدينة .

الاتجاه الثاني : ويعتمد على المعيار الإحصائي ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحد الأدنى لسكان المدينة السعودية هو 5000 نسمة . وبناءً على ذلك قامت لجنة الأطلس الوطني بجامعة الملك سعود بإعداد أطلس السكان للمملكة لعام 1974 م ، وأقرت 59 مدينة بالمملكة ينطبق عليها هذا المعيار . ويشير [السرياني، مرجع سابق : 39] إلى أن هذا المعيار يتفق مع التوصية التي أقرتها الأمم المتحدة وهي : إن الأخذ برقم 5000 نسمة كحد أدنى لسكان المراكز الحضرية يعتبر أمرا ضرورياً على المستوى الدولي والمحلي ، فعلى

المستوى الدولي يساعد وضع حد أدنى للمدينة السعودية على مقارنتها مع غيرها من مدن العالم ، أما على المستوى المحلي فيساعد على تصنيف المستوطنات البشرية للتفريق بين المراكز الحضرية والريفية، إضافة إلى أهميته في التخطيط الحضري والريفي .

الاتجاه الثالث: يشير إلى أهمية وجود البلدية كمعيار حضري للتفريق بين المراكز الحضرية والريفية، وتحت هذا التوجه قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ممثلة في وكالة الوزارة لتخطيط المدن ، بإصدار أطلس المدن السعودية (1407هـ). وقد أشير في مقدمة هذا الأطلس إلى أن الأسلوب الذي تم إتباعه لتصنيف المدن وترتيبها قد اعتمد أساساً على التصنيف المعتمد من وزارة الشؤون البلدية والقروية ، واختيارها للمدن التي توجد بها أمانات أو بلديات [أطلس المدن، مرجع سابق] ، وقد تم حصر 101 مدينة تبعاً لهذا المعيار . ويشير [مكي، مرجع سابق: 68] في هذا الصدد بقوله: " إن تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني غالباً ما تقصد بالمدن ، تلك المستوطنات التي تضم سلطات بلدية ".

الاتجاه الرابع: ويشير إلى المعيار الوظيفي القائم على النشاط الموجود بالمراكز العمرانية ، فإذا كانت الوظيفة زراعية اعتبر المستوطنة قرية، أما إذا كانت غير زراعية ، كأن تكون تجارية أو صناعية أو غير ذلك ، فيطلق على المستوطنة مدينة. وتحت هذا المعيار قام [السرياني، مرجع سابق: 49] بحصر العاملين في القطاع

الزراعي كمؤشر للقرية، والأنشطة الأخرى كمؤشر للمدينة في 59 مستوطنة، التي تم حصرها حسب المعيار الإحصائي، وقد تم الحصول على 47 مدينة فعلية تمتاز بالوظائف العالمية للمدن.

مما سبق يتضح أن هناك معايير مختلفة في تحديد مفهوم المدينة السعودية. ويرى الباحث أن المعيار الإحصائي ووجود سلطة البلدية هما الأساس في تحديد مفهوم المدينة السعودية ، وأن كلاً منهما مكمل للآخر ، إذ أن المعيار الإحصائي يعتبر ، كما ذكر سابقاً ، مناسباً للتفريق بين المدينة والقرية ، كما أنه عامل مهم في التخطيط الحضري والريفي ، إضافة إلى أهميته بالنسبة للمستوى الدولي . كما أن وجود البلدية يعتبر عاملاً هاماً في نقل نمط الحياة الحضرية إلى المركز العمراني الذي توجد به، وذلك لما تقوم به من إعداد المخططات الخاصة بالمدينة ، وتحديد احتياجاتها وامتدادها، والقيام على توفير الخدمات التي تساعد على نموها كمدينة .

3 – الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تعرضت للتغيرات التي طرأت على نمو المراكز الحضرية، حيث ركزت معظم هذه الدراسات على النمو السكاني، والتوسع في المساحات الحضرية، وقليل من الدراسات ما يربط بين نمو مساحات المراكز الحضرية ، وبين العوامل التي أثرت على ذلك التوسع.

ولعل من الدراسات التي اهتمت بالجانب الأول، الدراسة التي قام بها [الحماد، 1987م] تحت عنوان " نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق " حيث أشار الباحث إلى أن المدن السعودية قد شهدت نموا سريعاً بسبب الزيادة الطبيعية في أعداد السكان ونزوح سكان المناطق الريفية، وكذلك بسبب توفر العامل الاقتصادي والسياسي، وذكر أن مدينة الرياض على سبيل المثال ، قد مر نموها بمراحل لعل من أهمها مرحلة ما بعد 1396هـ ، حيث شهدت المدينة توسعاً أفقياً وصل إلى 1400 كم2 خلال الخطة الخمسية الثانية.

كما أن هناك دراسة أخرى اهتمت بموضوع النمو الحضري ، والتي أعدها [النعيم، 1987م] " عن تطبيقات اللامركزية في أمانة مدينة الرياض "، وذكر الباحث أن وجود نظام اللامركزية في تطبيق البلديات الفرعية قد ساعد على نمو المدينة، كما أورد الباحث تجربة بعض العواصم في مجال البلديات ، وذكر مساحة بعض العواصم مثل بغداد ، التي بلغت مساحتها 863 كم2 ، وعمان التي بلغت مساحتها 90 كم2 .

ومن الدراسات التي اهتمت بالاستخدام الحضري ما قدمه الفارسي، (1987م). عن " تطور النسيج العمراني لمدينة جدة ، وأورد الاستعمالات المختلفة للأرض بمدينة جده، وقد جاء الاستخدام السكني والتجاري في مقدمة الاستثمارات.

كما قام [سمرقندي، 1991م] بدراسة عن " الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة ". وأوضح أن الاستخدام التجاري هو العنصر المؤثر بشكل رئيس على المنطقة.

ومن الدراسات الشاملة للحيز الحضري بالمملكة ما قامت به وزارة الشؤون البلدية والقروية ممثلة في وكالة تخطيط المدن، حيث تم إخراج أطلس المدن السعودية (1407هـ) ، والذي احتوى على جميع المدن بالمملكة ، وشملت الدراسة إبراز استعمالات الأراضي بكل مدينة ونشأتها وتطورها .

وقد قامت دراسة معتمدة على هذا الأطلس قدمها [عبد العال، 1996م]، حيث قام بتصنيف المدن الواردة في أطلس المدن، حسب كبر مساحاتها ووظائفها، كما صنفها حسب المناطق الإدارية في ضوء الاستخدامات الموجودة بالأطلس المذكور.

ومن الدراسات الجيدة والهامة والتي ربطت بين التوسع الحضري والعوامل الأخرى المؤثرة ما قام به [الشاعر، 1993م] تحت مسمى " دراسة التوسع العمراني في مدينة الرياض باستخدام الصور الجوية والمناظر الفضائية " من سنة 1950 م إلى 1989م ". وقد تطرق الباحث إلى التوسع الذي شهدته مدينة الرياض للفترة المذكورة، ثم ربط بين هذا التوسع وبين متغيرين هما ميزانية الدولة ، والنمو السكاني للمدينة ، خلال الفترة المذكورة. وقد استخدم الباحث الانحدار البسيط لتوضيح العلاقة بين مساحة المنطقة المبنية لمدينة الرياض ،

وبين كل من المتغيرين المذكورين. وقد خرجت الدراسة بوجود علاقة قوية بين هذه المتغيرات، إذ أشارت إلى أن (0.90) من الاختلافات في مساحة المنطقة المبنية بالمدينة يمكن تفسيرها بالاختلافات في عدد السكان، كما أشارت إلى أن (0.98) من الاختلافات في المساحة ، يمكن تفسيرها بالاختلافات في الميزانية.

كما أنه من الدراسات التي استخدمت المنهج الإحصائي دراسة [الجاراللهه، 1991م] تحت مسمى " تصنيف كمي لأهم المدن السعودية " . وقد استخدم الباحث ثلاثين متغيراً تمثل الخصائص الفيزيقية والاقتصادية والديمغرافية لخمس عشرة مدينة، واستخدم الباحث التحليل المعاملي لهذه الدراسة، وقد ظهرت نتائجها بوجود ثلاثة عوامل رئيسة فسرت حوالي (92٪) من التباين الكلي للمعلومات الأصلية التي دخلت التحليل. وعلى ضوء ذلك تم التمييز بين ثلاث مجموعات من المدن، المجموعة الأولى، وأطلق عليها مجموعة المدن الناضجة ، وهي التي استقطبت الأنشطة الاقتصادية، أما المجموعة الثانية ، فقد أطلق عليها مدن الخدمات العامة ، وأطلق على المجموعة الثالثة مجموعة مدن الخدمات الصحية ، وقد خلصت النتائج إلى وجود تباين بين درجات العامل والمدن المدروسة ، مما يوضح وجود السيطرة الحضرية والتخلخل الإقليمي .

كما أن هناك دراسات اهتمت بالمساحات العمرانية للمراكز الحضرية على مستوى منطقة عسير ، ونذكر منها ما قام به [محمد،

1994م] عن " مدينة بيشة دراسة، في النمو العمراني " . وقد بينت الدراسة المساحات المختلفة للاستخدامات بمدينة بيشة، وقد جاء الاستخدام السكني في مقدمة الاستخدامات، ثم الاستخدام الخاص بالمرافق العامة .

كما قام [الشريعي، 1990م] بدراسة " أنماط توزيع الخدمات بمدينة أبها "، وتبين من الدراسة أن الاستخدام الإداري يعتبر في المقدمة ، ثم الاستخدام الصحي ، ثم الاستخدام الديني.

مما سبق يتضح أن أكثر الدراسات كانت موجهة نحو معرفة المساحات التي تشغلها كل مدينة ، ونصيب كل استخدام من مساحات المدينة، ولم توجد دراسات كافية تقوم على الربط بين التوسع الحضري والعوامل المؤثرة فيه للتعرف على التباين والاختلاف في مدى تأثير العوامل المختلفة على النمو الحضري، وهذا مما شجع الباحث على دراسة العوامل المؤثرة في نمو الحيز الحضري لمنطقة عسير ، كدراسة تطبيقية لإبراز مدى تأثير خدمات التنمية على نمو الحيز الحضري ، وكذلك تحديد التباين بين المراكز الحضرية في مدى التأثر بهذه الخدمات .

ثالثا: الإجراءات المنهجية للدراسة

مصادر البيانات

يمكن حصر المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة في الآتي :

1- أطلس المدن السعودية 1407هـ ، والصادر من وكالة الوزارة لتخطيط المدن في وزارة الشئون البلدية والقروية، والذي اشتمل على دراسة للمدن السعودية من حيث الخصائص الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، وكذلك التطور التاريخي للمدن مع بيان نشأتها ومراحل تطورها والكتلة العمرانية فيها، كما احتوى الأطلس على الدراسات العمرانية التي اشتملت على الاستثمارات المختلفة للأرض. وقد أفادت هذه المعلومات في التعرف على الحيز الحضري بمنطقة عسير حتى عام 1407هـ، حيث استطاع الباحث أن يقوم بالتحليل الجغرافي للمساحات المختلفة للمراكز الحضرية خلال تلك الفترة، كما استطاع أن يقارن ذلك بالدراسة الميدانية التي قام بها الباحث خلال عام 1417هـ.

2- الدراسة الميدانية. نظراً إلى عدم توفر معلومات حديثة مصاحبة لعملية النمو الذي شهدته المراكز الحضرية بمنطقة عسير، فقد لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب الاستبانة بهدف الحصول على المادة العلمية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم تصميم تلك الاستبانة لحصر مساحات الاستخدامات المختلفة بكل مركز حضري(ملحق رقم (1))، وقد تم إرسالها إلى بلديات المراكز الحضرية ، وهي اثنا عشر مركزاً حضرياً:

1 ــ أبها. 2 ــ خميس مشيط.

3 ــ بيشه. 4 ــ أحد رفيدة.

5 ــ محايل. 6 ــ النماص.

7 ــ ظهران الجنوب. 8 ــ تنومة.

9 ــ المجادة . 10 ــ تثليث.

11 ــ سبت العلايا. 12 ــ سراة عبيدة.

كما تم حصر القروض العقارية التي حصل عليها كل مركز حضري، وذلك بواسطة فرع صندوق التنمية العقارية بمنطقة عسير، وبعد استكمال تلك البيانات قام الباحث بتفريغها حيث تم تسجيل المتغيرات المختلفة للدراسة جدول رقم (1).

جدول رقم 1: المتغيرات التي استخدمت في الدراسة.

رقم المتغير	اسم المتغير
1	الاستخدام السكني .
2	الاستخدام التجاري .
3	الاستخدام للحدائق والمتنزهات .
4	الاستخدام الديني .
5	الاستخدام التعليمي .
6	الاستخدام الإداري .
7	الاستخدام الرياضي .
8	استخدام الطرق .
9	الاستخدام الصحي .
10	التراخيص التجارية .
11	القروض العقارية .

أسلوب الدراسة

إن تحقيق الأهداف الواردة سابقا ، يتطلب استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي يمكن بواسطتها الحصول على نتائج تعطي دلالات واضحة في التعرف على تصنيف العوامل المؤثرة في الحيز الحضري، إضافة إلى التعرف على مدى التباين بين المراكز الحضرية ، في ضوء المتغيرات المختلفة التي تم دراستها. لذا فقد لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب التحليل المعاملي Factor Analysis ، ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تهدف إلى الكشف عن المتغيرات الممثلة للظاهرة المدروسة ، وتلخيصها في عدد قليل من العوامل . وهو بهذا يقوم بتكثيف أعداد كثيرة من المتغيرات حسب علاقاتها الإرتباطية في عدد قليل من العوامل، ومن ثم ربطها بالحالات المدروسة.

ويشير [أبو عياش، 1984: 266] إلى استفادة البحث الجغرافي من هذه الأداة، وذلك للخاصية المتميزة لعلم الجغرافية الذي تعتمد دراساته على عشرات المتغيرات الطبيعية والبشرية التي تربط مع بعضها بعلاقات معقدة، لذا فإن البحث عن أداة رياضية لمساعدة الباحثين الجغرافيين أصبح أمراً هاماً في الدراسات الجغرافية.

إن التحليل المعاملي يساعد على اشتقاق وتحديد الأنماط البارزة في أبعادها الجغرافية ، وهذا يقود إلى التعرف على تحديد الكيفية التي تنتشر بها الظواهر الجغرافية ، ومن ثم يمكن تحديد العملية التنميطية

المستمرة التي تؤدي إلى التغيرات والتعديلات في خصائص الظاهرة الجغرافية .

ومن أهم مخرجات التحليل المعاملي ما يلي :

1- الجذور الكامنة أو القيمة المميزة " Eigen Values ": هي قيم مربعات تشبعات كل المتغيرات لكل عامل على حده، وتتناقص قيمة الجذور الكامنة تدريجيا من العامل الأول إلى العامل الأخير، فالعامل الأول يتميز بأكبر جذر كامن ، ثم يقل الجذر في العامل الثاني ، ثم الثالث ، وهكذا. ويتم تحديد عدد العوامل على أساس الجذور الكامنة التي تزيد عن الواحد الصحيح ، والتي تسمى بنقطة التوقف.

2- الاشتراكيات "**Communalities** ": وهي عبارة عن مجموع إسهام المتغير في العوامل التي تم اشتقاقها، وتمثل الاشتراكيات مقدار التباين للمتغير الذي تم تفسيره من خلال العوامل المشتقة [المرجع السابق : 280].

3- تشبعات العامل " **Factor loadings** ":وهي بمثابة القيم التي تمثل مقادير الارتباطات بين المتغيرات الأصلية والعوامل المشتقة. وتعتبر هذه القيم الأسس التي تحدد تبعية المتغيرات لمحاورها العاملية [المرجع السابق: 280].

4- درجات العامل " **Factor Scores**": وهي بمثابة درجات معيارية تقيس مدى ارتباط الحالات المدروسة " المراكز الحضرية " بالعوامل التابعة لها.

رابعا: تحليل البيانات

1- نمو الحيز الحضري بمنطقة عسير في الفترة ما بين 1407-1417هـ:

تعتبر منطقة عسير من المناطق التي يعتمد السكان فيها على النشاط الزراعي والرعوي، ولذلك فإنها لم تشهد عملية التحضر إلا في وقت متأخر، فقد جاء في التعداد السكاني لعام 1394هـ أن هناك ثلاث مدن فقط يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، وهي مدينة خميس مشيط ، وقد بلغ عدد سكانها 48197 نسمة، ومدينة أبها وقد بلغ عدد سكانها 30354 نسمة، وأخيراً مدينة بيشة وقد بلغ عدد سكانها 14040 نسمة. إلا أن عدد المراكز الحضرية بهذه المنطقة قفز إلى عشرة مراكز عام 1407هـ. ويوضح الجدول رقم (2) أن منطقة عسير خلال عام 1407هـ احتلت المركز الثاني مع منطقة مكة المكرمة في عدد المراكز الحضرية ، وذلك بعد منطقة الرياض، كما بلغت المساحة الحضرية بها حوالي 17657 هكتار، وهي بذلك تحتل المركز السادس بنسبة (5.3٪) من مجموع المساحة الحضرية بالمملكة العربية السعودية.

جدول رقم 2: مناطق المملكة وعدد المراكز الحضرية والمساحات في عام 1407هـ .

المنطقة	عدد المراكز الحضرية	٪	المساحة / هكتار	٪
الرياض	28	27.7	67781	20.4
مكة المكرمة	10	9.9	46210	13.9
المنطقة الشرقية	9	8.9	94894	28.6
عسير	10	9.9	17657	5.3
القصيم	9	8.9	10469	3.2
المدينة المنورة	6	5.9	30406	9.2
جازان	6	5.9	1703	0.5
تبوك	6	5.9	4345	1.3
الجوف	3	2.9	3440	1.0 -
الحدود الشمالية	3	2.9	1820	0.6
الباحة	4	3.9	6350	1.9
حائل	4	3.9	8128	2.5
نجران	2	1.9	37680	11.3
القريات	2	1.9	1020	0.3
المجموع	101	100	331903	100

المصدر : أطلس المدن السعودية عام 1407هـ.

* النسب من إعداد الباحث

أما على مستوى منطقة عسير ، فيتضح من الجدول رقم (3) أن مدينة خميس مشيط تعتبر أكبر المراكز الحضرية بالمنطقة فقد احتلت المرتبة الأولى وذلك بنسبة (36.5٪) من مجموع الحيز الحضري بالمنطقة عام 1407هـ، تلتها مدينة أبها بنسبة (24.9٪) من مجموع الحيز الحضري، وجدير بالذكر أن هاتين المدينتين قد احتلتا ما يقارب (61.4٪) من مجموع المساحة الحضرية بالمنطقة، وقد جاءت مدينة أحد رفيدة في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (9.6٪) من الحيز الحضري، ثم توالت بقية المراكز الحضرية في الترتيب على التوالي تنومة، النماص ، بيشة ، ظهران الجنوب ، محايل ، تثليث وسراة عبيدة .

وقد شهد الحيز الحضري بمنطقة عسير نمواً كبيراً خلال الفترة من 1407هـ ـ 1417هـ. إذ يوضح الجدول رقم (3) أن عدد المراكز الحضرية قد وصل إلى 12 مركزاً في عام 1417هـ. وقد بلغت مساحتها ما يقارب 72259 هكتار ، أي بنسبة نمو سنوي تقدر بحوالي 31% خلال عشر سنوات، ويوضح (الشكل رقم 2) هذا النمو خلال الفترة ما بين عام 1407هـ - 1417هـ.

وبالمقارنة بين المراكز الحضرية من حيث المساحة والترتيب خلال الفترة المذكورة يمكن ملاحظة ما يلي:

1- أن هناك مراكز حضرية قد شهدت نموا كبيراً في الحيز الحضري، مما أدى إلى تغير ترتيبها عما كانت عليه في عام 1407هـ . وهذه المراكز هي سراة عبيدة، وبيشة ومحايل. إذ شهدت سراة عبيدة نموا

سنويا يقدر بحوالي (115٪) ، واحتلت المركز الثـامن بـدلاً مـن المركز العاشر في عام 1407هـ، وقد شغلت ما نسبته (3.5٪) من مجموع الحيز الحضري بالمنطقة عام 1417هـ ،أما مدينة بيشة فقد احتلت المركز الثالث بنسبة (13.8٪) من مجموع الحيز الحـضري بدلاً من المركز السادس في عام 1407هـ ، وقد شهدت نمواً سنوياً يقدر بحوالي (113٪). أما مدينة محايل فقد شهدت نموا سنوياً يقدر بحوالي (68٪) ، وقد شغلت نسبة (4.8٪) مـن مجمـوع الحيـز الحضري وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة بدلاً من المرتبة الثامنـة في عام 1407هـ .

جدول رقم (3): نمو الحيز الحضري بمنطقة عسير في الفترة مابين عام 1407هـ - 1417هـ .

المدينة	المساحة / هكتار 1407	النسبة	الترتيب	المساحة/ هكتار 1417	النسبة	الترتيب	نسبة النمو السنوي
1- خميس مشيط	6450	36.5	1	25000	34.6	1	28.8
2- أبها	4400	24.9	2	16300	22.6	2	27.0
3- أحد رفيدة	1688	9.6	3	3000	4.2	6	7.8
4- تنومة	1524	8.6	4	4590	6.8	4	22.5
5- النماص	1030	5.8	5	1519	2.1	10	4.7
6- بيشة	815	4.6	6	10000	13.8	3	113.0
7- ظهـــــران	730	4.1	7	1700	2.4	9	13.3

الجنوب							
8- محايل	445	2.5	8	3500	4.8	5	68.6
9- تثليث	375	2.1	9	650	0.9	11	7.3
10- سراة عبيدة	200	1.1	10	2500	3.5	8	115.0
11- المجاردة	–	–	–	2800	3.8	7	–
12- سبت العلايا	–	–	–	340	0.5	12	–
المجموع	17657	100	–	72259	100	–	–
السنويـــة نسبة النمو				%31			

المصدر : * أطلس المدن السعودية عام 1407هـ .

* بلديات المراكز الحضرية بمنطقة عسير عام 1417هـ .

* النسب من إعداد الباحث .

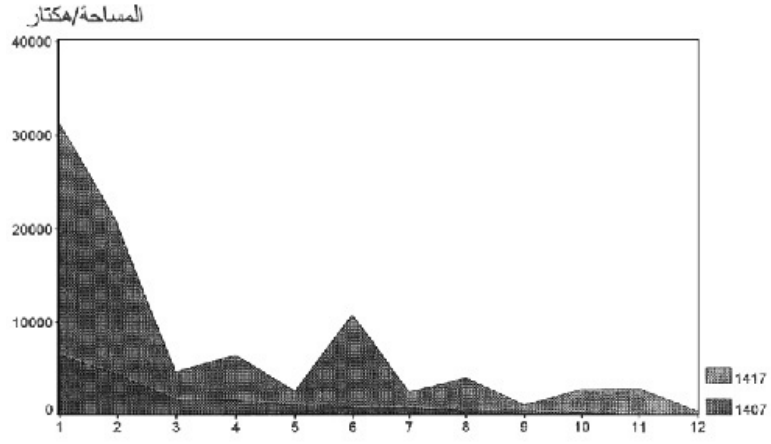

شكل رقم (2) نمو الحيز الحضري في منطقة عسير في الفترة ما بين1407-1417هـ.

2- هناك مراكز شهدت نموا منخفضاً مقارنة بالمراكز الحضرية الأخرى، وهذه المراكز هي أحد رفيدة، النماص، ظهران الجنوب وتثليث، وقد أثر هذا الانخفاض في نموها على تراجع ترتيبها في عام 1417هـ عما كانت عليه في عام 1407هـ. فمدينة أحد رفيده شهدت نمواً سنوياً يقدر بحوالي (7.8٪) ، شغلت نسبة (4.2٪) من مجموع المساحة الحضرية، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بدلاً من المرتبة الثالثة في عام 1407هـ. أما مدينة النماص فقد شهدت نمواً سنويا يقدر بحوالي (4.7٪) ، وقد بلغت نسبة المساحة بها (2.1٪)، احتلت المرتبة العاشرة بدلاً من المرتبة الخامسة في عام 1407هـ . أما بالنسبة لمدينة ظهران الجنوب فقد شهدت نمواً سنوياً يقدر بحوالي (13.3٪) ، وشغلت ما نسبته (2.4٪) من الحيز الحضري، احتلت بذلك المرتبة التاسعة بدلاً من المرتبة السابعة في عام 1407هـ. وأخيراً تثليث التي شهدت نمواً سنويا يقدر بحوالي (7.3٪) ، وشملت نسبة (0.9) من مجموع الحيز الحضري وجاء ترتيبها في المرتبة الحادية عشرة بدلاً من التاسعة في عام 1417هـ.

3- هناك مراكز احتفظت بمكانها في الترتيب ، وشهدت هذه المراكز نمواً سنويا يقدر ما بين (22.5-28.8٪) ، وهي مدن خميس مشيط وأبها وتنومة ، إذ بلغ النمو السنوي لمدينة خميس مشيط

بحوالي (28.8٪)، احتلت ما نسبته (34.6٪) من مجموع الحيز الحضري بالمنطقة، واحتفظت بالمرتبة الأولى.

أما مدينة أبها فقد قدر النمو السنوي لها بحوالي (27٪) ، واحتلت نسبة (22.6٪) من مجموع الحيز الحضري، وجاء ترتيبها في المرتبة الثانية كما كانت عليه في عام 1407هـ، وأخيرا جاءت مدينة تنومة بنسبة نمو سنوي تقدر بحوالي (22.5٪) ، وشملت ما نسبته (6.8٪) من مجموع الحيز الحضري، واستمر ترتيبها في المركز الرابع.

وجدير بالذكر أن مدينتي خميس مشيط وأبها قد استحوذتا على ما يقارب (2ر57٪) من مجموع الحيز الحضري بالمنطقة، وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت قليلاً مما كانت عليه في عام 1407هـ، إلا أنها لا تزال تؤكد سيطرة هاتين المدينتين على الحيز الحضري بمنطقة عسير.

2- تصنيف العوامل المؤثرة في نمو الحيز الحضري بمنطقة عسير:

لقد تم استخدام أسلوب التحليل المعاملي Factor Analysis لتحليل بعض العوامل المؤثرة في نمو الحيز الحضري بمنطقة عسير، والتي اشتملت على أحد عشر متغيراً كما ذكر سابقاً، وباستخدام برنامج SPSS أمكن التعرف على أحد عشر عاملاً ذات جذور كامنة أعلى من الصفر، كما هو موضح في الجدول رقم (4)، وقد تراوحت

بين أعلى قيمة للعامل الأول ، والتي بلغت (4.85)، وبين أقل هذه العوامل قيمة ، وهو العامل الحادي عشر (0.0023). ولكن بعد اختيار نقطة التوقف point of cut ، والتي اعتمد في تحديدها على أساس الجذور الكامنة ، والتي تزيد عن الواحد الصحيح ، تم التوقف عند العامل الثالث حيث الجذور الكامنه لهذا العامل (1.53) .

جدول رقم 4: إسهامات العوامل المشتقة ونسب التباين لكل عامل.

العامل	الجذور الكامنة	نسب التباين المفسرة	النسبة التراكمية
1	4.85	44.1	44.1
2	2.51	22.8	67.0 -
3	1.53	13.9	80.9
4	0.96	8.7	89.6
5	0.57	5.2	94.8
6	0.25	2.3	97.1
7	0.22	2.0	99.1
8	0.06	0.6	99.7
9	0.01	0.2	99.9
10	0.008	0.1	100
11	0.0023	0.0	100

المصدر : تم إعداد الجدول بناءً على بيانات العمل الميداني .

وبناء على ذلك تم الحصول على ثلاثة عوامل رئيسة أعلى من الواحد الصحيح، ومثلت هذه العوامل الثلاثة نسبه تراكمية بلغت

(80.9) من قيمة التباين في المتغيرات الأصلية ، إذ إن العامل الأول وهو العامل الأساسي ، نجده قد اشتمل على جذور كامنة بمقدار (4.85) ، كما احتوى على (44.1) من نسبة التباين ، كما أن العامل الثاني قد اشتمل على (2.51) من قمة الجذور الكامنة ، واشتمل على (22.8٪) من نسبة التباين . أما العامل الثالث فقد تضمن (1.53) من قيمة الجذور الكامنة وعلى (13.96٪) من نسبة التباين.

جدول رقم 5: قيم الإشتراكيات والتشبعات المشتقة من المتغيرات للعوامل المحددة.

	المتغيرات	الاشتراكيات	تشبعات العامل الأول	تشبعات العامل الثاني	تشبعات العامل الثالث
1	الاستخدام السكني	0.858	0.120	0.801	0.448 -
2	الاستخدام التجاري	0.910	0.934	0.067	0.182 -
3	مساحة الحدائق والمتنزهات	0.504	0.411	0.310	0.488
4	الاستخدام الديني	0.928	0.792	0.286	0.467
5	الاستخدام التعليمي	0.711	0.829	0.004 -	0.151 -
6	الاستخدام الإداري	0.878	0.202	0.702	0.586
7	الاستخدام الرياضي	0.742	0.547	0.631	0.209 -
8	الاستخدام للطرق	0.675	0.109	0.607 -	0.543
9	الاستخدام الصحي	0.971	0.900	0.381 -	0.119
10	التراخيص التجارية	0.913	0.872	0.309 -	0.236 -
11	القروض العقارية	0.799	0.742	0.429 -	0.251 -

المصدر : تم إعداد الجدول بناءً على بيانات العمل الميداني .

ومن خلال دراسة قيم الاشتراكيات Communalities، كما هو موضح في الجدول رقم 5 ، أمكن التعرف على مساهمة كل متغير في البيانات المكثفة حول العوامل من قيم نسب التباين للمتغيرات . فعلى سبيل المثال ، إذا أخذنا المتغير الأول والذي يشير إلى الاستخدام السكني ، لوجدنا أنه يمثل نسبة متباينة تعادل (85٪) من المعلومات الأساسية في المتغير قد فسرت في العوامل الثلاثة ، وكذلك إذا نظرنا إلى قيمة نسبة التباين للمتغير الثاني ، والذي يشير إلى الاستخدام التجاري ، والمشتمل على نسبة تباين تقدر بحوالي (91٪) ، نستطيع القول أن جزءًا كبيراً من المعلومات الأساسية في هذا المتغير قد فسرت في العوامل المشتقة، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المتغيرات, مما يدل على أن جزءًا كبيراً من البيانات المتعلقة بالمتغيرات قد ضمنت العوامل الثلاثة التي تم تحديدها .

ومن الواضح أن تحديد أي عامل من العوامل الثلاثة التي تم اشتقاقها ، يعتمد بشكل أساسي على قوة العلاقة بينه وبين المتغيرات الواردة من خلال تشبعات العامل Factor Loadings ، وقد استخدم أسلوب Varimax Rotation في تدوير قيم التشبعات ، لأن هذا الأسلوب يعتبر من أشهر أساليب التدوير وأكثرها استخداماً ، لأنه يهدف إلى مضاعفة Maximize مجموعة التباين لمربعات تشبعات العامل ، وذلك بأن يكون لكل متغير تشبع واحد عال على أحد العامل ، أي قريباً من الواحد الصحيح، ومنخفض عن العامل الآخر ، وذلك بأن

يكون صفراً أو قريباً من الصفر على العامل الآخر ، وكلما كانت العلاقة بين المتغيرات والعامل عالية ، دل ذلك على ارتباط المتغير بالعامل . وفيما يلي إبراز كل عامل من العوامل الثلاثة المشتقة والمتغيرات المرتبطة به.

العامل الأول

لقد بلغت الجذور الكامنة لهذا العامل (4.85)، كما بلغت نسبة التباين به (44.1٪) ، ولذا فإن هذا العامل يعتبر أقوى العوامل كما أنه يعتبر مشتركاً كما تدل على ذلك تشبعاته الموجبة بجميع المتغيرات (جدول رقم 6) ، حيث نجد أكبرها (93٪) وأقلها (0.109) ، بمعنى أن هذا العامل يمثل كل ما في المتغيرات من نواحٍ مشتركة ، ولذلك يمكن أن يطلق عليه العامل العام، إلا أن هناك متغيرات قد جاءت بقيم عالية فوق (50٪) مثل المتغير الثاني ، والخاص بالاستخدام التجاري والذي جاء في أول المتغيرات تأثيرا في العامل، ثم بعد ذلك المتغير التاسع والخاص بالاستخدام الصحي، ثم المتغير العاشر والخاص بالتراخيص التجارية، ثم جاء المتغير الخامس والخاص بالاستخدام التعليمي، ثم المتغير الرابع والمتصل بالاستخدام الديني، ثم المتغير الحادي عشر والخاص بالقروض العقارية، ثم أخيراً المتغير السابع والخاص بالاستخدام الرياضي، بعد ذلك جاءت بقية المتغيرات بقيم ضعيفة أقل من (50٪). مما يدل أن هذا العامل وإن كان يعتبر عاملاً عاما بين المتغيرات – بمعنى أن جميع المتغيرات

المذكورة قد أثرت في نمو الحيز الحضري – إلا أن تباين المتغيرات يشير إلى علاقة واضحة وهو أن المراكز الحضرية التي شهدت نمواً في الاستخدامات التجارية، كذلك شهدت توسعا في الخدمات التنموية الأخرى مثل المجالات الصحية، والتعليمية، والدينية، والسياحية، إضافة إلى الاستفادة من القروض العقارية.

جدول رقم 6: ترتيب ارتباط المتغيرات بالعامل الأول.

رقم المتغير	اسم المتغير	درجة التشبع
2	الاستخدام التجاري	0.934
9	الاستخدام الصحي	0.900
10	التراخيص التجارية	0.782
5	الاستخدام التعليمي	0.829
4	الاستخدام الديني	0.792
11	القروض العقارية	0.742
7	الاستخدام الرياضي	0.547
3	الاستخدام الخاص بالحدائق والمتنزهات	0.411
6	الاستخدام الإداري	0.202
1	الاستخدام السكني	0.120
8	استخدام الطرق	0.109

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على بيانات العمل الميداني.

العامل الثاني

بلغت الجذور الكامنة لهذا العامل (2.51)، كما اشتمل على (22.8٪) من نسبة التباين، ويحتل هذا العامل المرتبة الأعلى من حيث الأهمية بعد العامل الأول الذي يعتبر العامل العام، حيث اشتركت جميع المتغيرات في التأثير على نمو الحيز الحضري، أما هنا فيوضح الجدول رقم (7) أن هذا العامل قد تشبع بثلاثة متغيرات ذات قيمة عالية، حيث جاء المتغير الأول، والخاص بالاستخدام السكني، في أول المتغيرات تأثيرا في العامل، حيث بلغت درجة التشبع به (0.802). لذا يمكن أن نطلق على هذا العامل عامل الاستخدام السكني، وقد ارتبط هذا العامل بمتغيرات أخرى حيث جاء المتغير السادس، والخاص بالاستخدام الإداري، في المرتبة الثانية تأثيرا على العامل حيث بلغت درجة التشبع به (7.2٪)، كما جاء المتغير السابع والخاص بالاستخدام الرياضي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير على العامل حيث بلغت درجة التشبع به (0.631)، ويدل الارتباط بين هذه المتغيرات الثلاثة أن التوسع في مساحة الاستخدام السكني ، قد أدى إلى التوسع في زيادة مساحات الاستخدام الإداري والرياضي بالمراكز الحضرية بمنطقة عسير، أما بقية المتغيرات فقد جاء ارتباطها إما ضعيفا مثل الاستخدام للحدائق والمتنزهات والاستخدام الديني والاستخدام التجاري، أو سالباً مثل التراخيص التجارية ، والاستخدام الصحي ، والقروض العقارية، والاستخدام للطرق ، والاستخدام

التعليمي، مما يدل على ضعف العلاقة بين الاستخدام السكني والإداري والرياضي من جهة ، وبقية الاستخدامات من جهة أخرى.

العامل الثالث

اشتمل هذا العامل على (1.53) من قيمة الجذور الكامنة، كما احتوى على (13.9٪) من نسبة التباين، ويعتبر هذا العامل في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد العامل الأول والثاني. ويوضح الجدول رقم (8) ارتباط المتغيرات بهذا العامل، حيث جاء المتغير السادس والمتعلق بالاستخدام الإداري كأهم المتغيرات ارتباطا بالعامل وذلك بدرجة تشبع مقدارها (0.586)، ولذا يمكن أن نطلق على هذا العامل عامل الاستخدام الإداري، كما ارتبط هذا العامل بمتغيرات أخرى، حيث جاء المتغير الثامن، والخاص باستخدام الطرق، في المرتبة الثانية بدرجة تشبع (0.543)، ثم جاء المتغير الثالث، والخاص باستخدام الحدائق والمتنزهات، في المرتبة الثالثة بدرجة تشبع مقدارها (0.488). ثم المتغير الرابع والخاص بالاستخدام الديني بدرجة تشبع (0.467). وربما يدل هذا الارتباط بين هذه المتغيرات الأربعة على أن هناك توافقاً في تنفيذ بعض الخدمات التنموية، حيث نجد أن التوسع في الاستخدامات الإدارية يتوافق مع التوسع في بعض الخدمات الأخرى، مثل استخدامات الطرق والحدائق والمتنزهات والخدمات الدينية.

جدول رقم 7: ترتيب ارتباط المتغيرات بالعامل الثاني.

رقم المتغير	اسم المتغير	درجة التشبع
1	الاستخدام السكني	0.802
6	الاستخدام الإداري	0.702
7	الاستخدام الرياضي	0.631
3	الاستخدام للحدائق والمتنزهات	0.310
4	الاستخدام الديني	0.286
2	الاستخدام التجاري	0.067
10	التراخيص التجارية	0.309 -
9	الاستخدام الصحي	0.381 -
11	القروض العقارية	0.429 -
8	الاستخدام للطرق	0.607 -
5	الاستخدام التعليمي	0.004 -

المصدر : تم إعداد الجدول بناءً على بيانات العمل الميداني .

جدول 8: ترتيب ارتباط المتغيرات بالعامل الثالث.

رقم المتغير	اسم المتغير	درجة التشبع

6	الاستخدام الإداري	0.587
8	الاستخدام للطرق	0.543
3	الاستخدام للحدائق والمتنزهات	0.488
4	الاستخدام الديني	0.468
9	الاستخدام الصحي	0.119
2	الاستخدام التجاري	0.182 -
5	الاستخدام التعليمي	0.151 -
7	الاستخدام الرياضي	0.209 -
10	التراخيص التجارية	0.236 -
11	القروض العقارية	0.251 -
1	الاستخدام السكني	0.448 -

المصدر : تم إعداد الجدول بناءً على بيانات العمل الميداني .

كما يوضح الجدول أن هناك متغيرات قد جـــاءت بارتباطـــات ضعيفة مثل الاستخدام الصحي، وأخرى سالبه مثل الاستخدام السكني، والتجاري ، والرياضي، والتراخيص التجارية ، والقروض العقاريـــة، مما يدل على ضعف العلاقة بين المتغيرات الأربعة السابقة وبين هذه المتغيرات.

3 – المراكز الحضرية ودرجات العامل:

يوضح الجدول رقم (9) قيم درجات العوامل وارتباطها بالمراكز الحضرية بمنطقة عسير، ودرجة العامل هي عبارة عن قيم معيارية تبين مدى تكثف خصائص كل عامل من العوامل المشتقة في المراكز الحضرية المدروسة، ويتضح أن هذه الدرجات تتراوح ما بين قيم موجبة وأخرى سالبة. وكلما كبرت القيم الموجبة لدرجات العامل كان هناك بروز أشد في خصائص العامل بمتغيراته في المراكز الحضرية، كما أنه عندما تصبح القيم سالبة فإن هذا يشير إلى ضعف في تأثير خصائص العامل في المراكز الحضرية . ويتضح أن العامل الأول الذي يعتبر من أهم العوامل، كعامل عام ومشترك، حيث تضمن جميع المتغيرات بقيم موجبة ، وكانت نسبة التباين التي فسرت بواسطته (441٪) من مجموع التباين الكلي الذي تم تفسيره. نجد أن هناك تركيزاً لهذا العامل في مدينتين هما أبها وخميس مشيط (شكل رقم 3)، وهاتان المدينتان تعتبران أكبر المراكز الحضرية بالمنطقة، إذ إن الأولى تعتبر العاصمة الإدارية والسياحية للمنطقة، كما تعتبر الثانية المدينة التجارية، ولذا نجدهما تستحوذان على الأنشطة التجارية، والخدمات الإدارية الأخرى، مثل الخدمات التعليمية والصحية والرياضية، إضافة إلى حصولهما على القروض التجارية، وكما ورد في الجدول رقم (2) فإن هاتين المدينتين هما المسيطرتان

على الحيز الحضري بنسبة (57.2٪) من مجموع الحيز الحضري بمنطقة عسير.

كما يتضح أن هناك عشر مراكز حضرية قد جاءت بقيم سالبة، وتأتي المجاردة في أول هذه المراكز في قلة التأثر بهذا العامل، ثم تتوالى بقية المراكز الأخرى كسراة عبيده، تنومة، أحد رفيدة، تثليث، النماص، ظهران الجنوب، سبت العلايا، بيشة ومحايل.

أما بالنسبة لدرجات العامل الثاني والذي احتوى على (22.8٪) من نسبة التباين الكلي المفسرة في العوامل الثلاثة المشتقة من نتائج التحليل المعاملي، والذي أبرز المتغيرات التي تكثفت حول هذا العامل، وهي الاستخدام السكني والإداري والرياضي، فيبدو واضحاً من الجدول رقم (9)، (والشكل رقم 4) أن هناك تركزاً واضحاً لهذا العامل في كل من مدينة سراة عبيده، ومحايل، وتثليث، وأبها. وربما يعود هذا التركز بهذه المدن إلى النمو السكني بها وكذلك توسع الخدمات الأخرى، إذ يشير الجدول رقم (2) إلى أن سراة عبيدة قد شهدت نموا كبيراً بلغ (115٪)، كما أنها أصبحت في المرتبة الثامنة في عام 1417هـ، بدلاً من المرتبة العاشرة في عام 1417هـ. كذلك الحال بالنسبة لمدينة محايل فقد شهدت نموا سنوياً يقدر بحوالي (68.6٪)، كما تغير ترتيبها من المركز الثامن في عام 1407هـ إلى المركز الخامس في عام 1417هـ.

جدول رقم 9: توزيع درجات العامل على المراكز الحضرية.

المركز الحضري	درجات العامل الأول	درجات العامل الثاني	درجات العامل الثالث
1- أبها	2.38	0.31	0.41
2- خميس مشيط	1.80	0.32 -	0.53 -
3- بيشة	0.14 -	1.03 -	0.75 -
4- أحد رفيدة	0.51 -	0.06 -	1.01 -
5- محايل	0.13 -	1.00	0.34 -
6- النماص	0.46 -	0.05 -	0.35 -
7- ظهران الجنوب	0.45 -	0.08 -	1.02
8- تنومة	0.55 -	0.97 -	0.04 -
9- المجارده	0.62 -	1.02 -	0.13
10- تثليث	0.46 -	0.51	1.49 -
11- سبت العلايا	0.28 -	0.73 -	2.22
12- سراة عبيده	0.58 -	2.43	0.73

المصدر : تم إعداد الجدول بناءً على بيانات العمل الميداني .

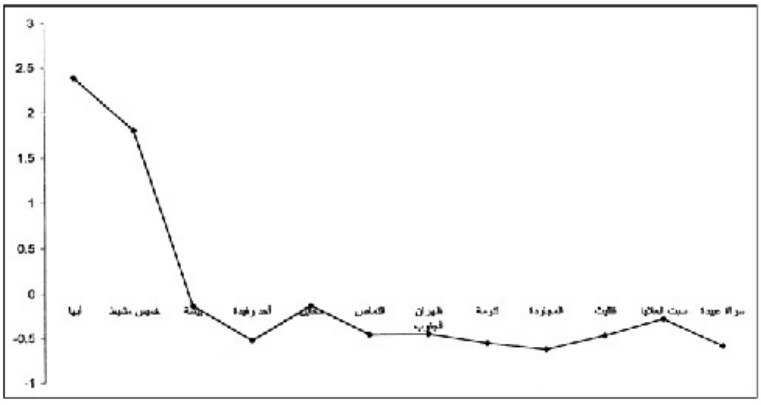

شكل رقم (3) : تصنيف المراكز في منطقة عسير حسب درجة العامل الأول.

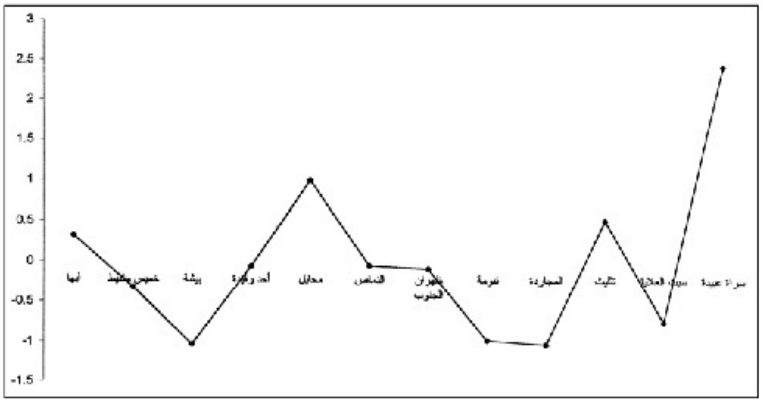

شكل رقم (4) تصنيف المراكز الحضرية حسب درجة العامل الثاني.

أما مدينة تثليث فقد شهدت نموا سنوياً يقدر بحوالي (7.3٪)، وزادت مساحتها من 375 هكتار عام 1407هـ إلى 650 هكتار عام 1417هـ، إلا أنها مقارنة ببقية المراكز الحضرية الأخرى، قد تراجعت إلى المرتبة الحادية عشر بدلاً من التاسعة، وربما يعود ذلك إلى سرعة النمو الذي شهدته المراكز الحضرية الأخرى، إضافة إلى طبيعة أراضي تثليث، مما جعل النمو بها يقل عن بقية المراكز، أما بالنسبة لمدينة أبها فقد شهدت نمواً سنوياً يقدر بحوالي (27٪) ، واحتفظت بالمرتبة الثانية كثاني أكبر مركز حضري في المساحة بعد خميس مشيط.

أما بالنسبة للعامل الثالث والذي احتوى على (13.9٪) من مجموع التباين الكلي المفسر في العوامل المشتقة، وأبرز المتغيرات التي ارتبطت بهذا العامل هي الاستخدام الإداري واستخدام الطرق، حيث برزت بصورة واضحة (شكل رقم 5) في مراكز سبت العلايا، ظهران الجنوب، سراة عبيده، أبها، والمجاردة.

أما بقية المراكز الحضرية فيضعف بها هذا العامل بصورة ملحوظة، وربما يعود ظهور هذا العامل بشكل واضح في هذه المراكز إلى الاهتمام بها مؤخراً كمراكز خدمات، إضافة إلى توفر الأراضي بها مما يسمح بالتوسع في الإدارات المختلفة.

خامسا : النتائج والتوصيات

من نتائج التحليل العاملي أمكن الحصول على النتائج والتوصيات التالية :

1- أن الحيز الحضري بمنطقة عسير قد تأثر بجميع المتغيرات التي تم دراستها كما أظهرها العامل الأول ، والذي أطلق عليه العامل العام ، والذي يعتبر أهم العوامل المشتقة ، إلا أن هذا التأثير قد ارتبط بقيم عالية في بعض المتغيرات، مثل الاستخدام التجاري ، والصحي ، والتعليمي ، والديني ، والقروض العقارية ، كما ورد بقيم منخفضة كما هو الحال في بقية المتغيرات .

2- لقد أبرز العامل الثاني أهمية الاستخدام السكني بعد تأثير العامل المشترك ، مما يدل على أهمية هذا الاستخدام بعد الاستخدامات الأخرى مجتمعة .

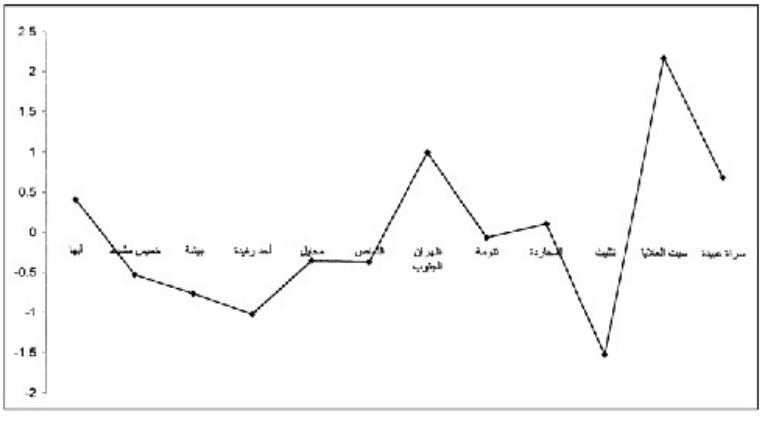

شكل رقم (5) : تصنيف المراكز الحضرية في منطقة عسير حسب درجة العامل الثالث.

3- لقد جاء العامل الثالث، والمرتبط بالاستخدام الإداري والرياضي، كأقل العوامل تأثيراً في الحيز الحضري للمنطقة.

4- هناك نزعة مركزية تشير إلى عملية استقطابية في توزيع الاستخدامات التنموية، كما هو واضح من درجات العامل الأول والذي جاء كأهم العوامل. وتظهر هذه النزعة في سيطرة مدينة أبها وخميس مشيط، إذ يلاحظ من خلال درجات العامل الأول أن هناك فروقاً كبيرة بين هاتين المدينتين وبقية المراكز الحضرية الأخرى.

5- لقد تكرر ظهور مدينة أبها في درجات العوامل الثلاثة المشتقة بقيم موجبة ، مما يدل على السيطرة الحضرية لهذه المدينة وتميزها بجميع الاستخدامات بشكل واضح.

6- مما سبق يتضح أن النظام الحضري بمنطقة عسير يعاني من المركزية الكبيرة، حيث تتركز معظم الاستخدامات التنموية في مدن محدودة، وهذا يؤدى إلى تخلخل في النظام الحضري للمنطقة، مما يستدعي الانتباه والاهتمام بالمراكز الحضرية الأخرى الصغيرة، حتى يمكن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبو **عياش، عبد الإله، (1984)**، *الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية*، الكويت، وكالة المطبوعات.

إمارة منطقة عسير، (1991)، *المسح الميداني للمواقع والخدمات بمنطقة عسير، التقرير الرئيسي*. الرياض: مطابع وزارة التخطيط.

بلديات المراكز الحضرية بمنطقة عسير، 1417هـ.

الجار الله، أحمد، (1991)، *تصنيف كمي لأهم المدن السعودية، الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى*، مكة المكرمة.

الحماد، محمد عبد الله، (1987)، *نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق، في (المدن السعودية – انتشارها وتركيبها الداخلي)* – عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض.

حمدان، جمال، (1977) *جغرافية المدن*، القاهرة، عالم الكتب.

الخريف، رشود، (1994 م)، الانتقال السكني في مدينة الرياض – دراسة في الاتجاهات والأسباب والخصائص، *بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية السعودية*، **العدد (20)**.

السرياني، محمد محمود، (1415)، *حول تعريف المدينة السعودية، في الصنيع، عبدا لله (دراسات في قضايا المدن المعاصرة والتحضر)*، جدة، دار المجتمع.

سمرقندي، عبد الحفيظ، (1991) " الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة، *الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بالمملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى.*

الشاعر، عيسى بن موسى، (1993)، دراسة التوسع العمراني في مدينة الرياض باستخدام الصور الجوية والمناظر الفضائية، *بحوث جغرافية. الجمعية الجغرافية السعودية*. **العدد (14)**.

الشريعي، أحمد محمد، (1995)، أنماط توزيع الخدمات بمدينة ابها بالمملكة العربية السعودية , *دراسات في جغرافية العمران* ، القاهرة دار الفكر العربي.

عبد العال، أحمد محمد، (1996)، *المدن السعودية – استخدام الأرض والوظائف*، مكتبة نهضة الشرق.

الفارسي، محمد سعيد، (1987)، *تطور النسيج العمراني لمدينة جدة القديمة، في المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي* , عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود.

محمد، حسن الياس، (1994)، مدينة ببشة – دراسة في النمو العمراني والوظيفة الإقليمية للمدينة السعودية الصغيرة، *الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة – جامعة الملك سعود، الرياض.*

مكي، محمد شوقي, (1987)، التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية ، *المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي*, عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود ، الرياض .

النعيم، عبد الله علي، (1987)، *تطبيقات اللامركزية في أمانة مدينة الرياض، المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي* , عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض.

وزارة الشؤون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، (1407) *أطلس المدن السعودية : الوضع الراهن*، الرياض.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة *" التعداد العام للسكان لعام 1394* ، **ت. د،** البيانات الأولية على مستوى المناطق، الدمام، مطابع التركي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-Ankary, K. and **El-Bushra, E. (1989**) Urban growth and Urbanization in Saudi Arabia " in AL - Ankary, K and ELBushra, E . (eds), *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia,* Gebruder Borntrager, Berlin.

ملحق رقم (1)

استمارة حصر الاستخدامات المختلفة للأراضي بالمراكز الحضرية بمنطقة عسير لعام 1417هـ.

اسم المدينة:

استخدام الأرض بالمركز الحضري	هكتار	التراخيص للأنشطة التجارية والقروض العقارية	العدد
مساحة المدينة الاجمالي		التراخيص التجارية	
مساحة الاستخدام السكني		القروض العقاريـــة	
مساحة الاستخدام التجاري			
مساحة الاستخدام للحدائق			
مساحة الاستخدام الديني			
مساحة الاستخدام التعليمي			
مساحة الاستخدام الإداري			
مساحة الاستخدام الرياضي			
مساحة الاستخدام للطرق			
مساحة الاستخدام الصحي			

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14-16 ذوالقعدة 1419هـ (2-4 مارس 1999م)

دراسة السياحة
في المملكة العربية السعودية: مجال للجغرافيا التطبيقية

محمد مفرح القحطاني وعبدا لمنعم علي إبراهيم
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية – جامعة الملك خالد

المستخلص: السياحة ظاهرة عصرية ضرورية أصبحت من أهم ظواهر النشاط الإنساني في هذا القرن، حيث هي إحدى أهم نتائج التفاعل بين الإنسان وبين بيئته الطبيعية والاجتماعية، ولهذا فإن كثيرا من العوامل المؤثرة على تطوير السياحة وممارستها وتنوع دوافعها واختلاف نتائجها وأبعادها ، محورا رئيسا لكثير من الدراسات والبحوث الجغرافية.

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية ومجالات البحث والتدريس في مجال السياحة ، انطلاقا من توجهات المملكة نحو الاهتمام بالسياحة الداخلية ، وإدراجها في خطط التنمية ، مما يتطلب الاهتمام بهذا الجانب من قبل الباحثين في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في المملكة العربية السعودية وخاصة أقسام الجغرافيا.

المقدمة

يسعى الجغرافيون لتأكيد دور وأهمية علم الجغرافيا في خدمة المجتمعات الإنسانية وتحقيق طموحاتها في التنمية والتطور. وتسعى

الجمعية الجغرافية السعودية وأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ، إلى تطوير المناهج والمقررات الجغرافية التي تدرس بالجامعات ، من أجل إعداد الجغرافي القادر على الإسهام بفعالية في خدمة مجتمعه ووطنه ولأجل مواكبة برامج وخطط التنمية الوطنية.

ويلاحظ الباحثان أنه بالرغم من اهتمام المملكة بالسياحة الداخلية وإدراجها في خطط التنمية الوطنية، إلا أن السياحة لم تقابل باهتمام مماثل من قبل الباحثين في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في المملكة. وتمثل ذلك في قلة الأبحاث المنشورة عن السياحة بالمملكة في الدوريات العلمية ، ورسائل الماجستير والدكتوراه التي كتبت عنها. والجغرافيا من أكثر العلوم اهتماماً بالسياحة ، وقدرة على دراستها ، والإلمام بجوانبها المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمجالات وأهمية البحوث التطبيقية الجغرافية في مجال السياحة بالمملكة، ولا سيما أن السياحة أضحت من أهم وأسرع القطاعات الاقتصادية الوطنية نمواً.

تناقش الدراسة سبعة موضوعات رئيسة، يركز أولها على أهمية وشمولية الدراسة الجغرافية للسياحة. أما الموضوع الثاني فيركز على الأهمية التي اكتسبتها السياحة على المستوى العالمي. ويبين الموضوع الثالث الأهمية الوطنية للسياحة. أما الموضوع الرابع فيعرض لاهتمام المملكة بالدور الاقتصادي للسياحة الداخلية وإدراجها في الفكر والتخطيط التنموي السعودي. ويؤكد الموضوع الخامس على ضرورة

وأهمية الدراسات التطبيقية الجغرافية في مجال السياحة بالمملكة. ثم يعدد الموضوع السادس بعض أهم مجالات الدراسات السياحية. ويقدم الموضوع السابع مقترحات لتدعيم البحث الجغرافي في مجال السياحة.

أولاً : أهمية دراسة السياحة

من أكثر ما يعرف به علم الجغرافيا أنه العلم الذي يدرس التفاعل بين الإنسان وبيئته. والسياحة واحدة من أهم مجالات ومظاهر التفاعل بين الإنسان والبيئة، بل وأصبحت منذ منتصف القرن العشرين من أهم النشاطات البشرية وأكثرها أثراً على سطح الأرض ، الحضاري والطبيعي، كإفراز طبيعي للحياة الحديثة التي اتسمت بازدحام السكان في المراكز الحضرية ، وما صاحب ذلك من ضوضاء وحركة ومشكلات معقدة ، تجهد الفكر والبدن والأعصاب ، وتجعل من السياحة والترويح ضرورة بيولوجية واجتماعية واقتصادية ملحة ، لاستعادة التوازن النفسي والجسدي لإنسان العصر (درويش وآخرون ، 1982م) . وساعد في انتشار السياحة تحسن مستوى المعيشة ، خاصة في الدول الصناعية ، وتطور وسائط النقل والحركة ووسائل الاتصال ، وزيادة الوعي الصحي والاقتصادي والاجتماعي بأهمية السياحة والترويح . وأصبح مقدار الوقت الحر المتاح للفرد لقضائه في الترويح والسياحة أحد أهم مقاييس الرفاهية الاجتماعية ،

ومستوى المعيشة بأي دولة أو مجتمع . كما أن حرية الفرد في السفر والتنقل من مكان لمكان داخل بلده ، أو سفره إلى خارجها ، يعتبر من أهم مقاييس حقوق الإنسان العالمية .

وتشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization, W.T.O.) إلى أن حجم الحركة السياحية الدولية قد ارتفعت من 25 مليون سائح دولي في عام 1950م إلى ما يزيد على 594 مليون سائح في عام 1996م ، أي أن العدد تضاعف أكثر من ثلاث وعشرين مرة . وقد ارتفع إنفاق السياح الدوليين خلال نفس الفترة من 2 مليار دولار إلى 423 مليار دولار (بدون قيم تذاكر السفر) (W.T.O., 1997, p7) . هذا الزخم الهائل من الحركة البشرية جعل دراسة السياحة تفرض نفسها على كل العلوم الاجتماعية والإنسانية كنشاط إنساني جدير بالاهتمام والدراسة العلمية الجادة ، لارتباطه بشتى مناحي الحياة الإنسانية ، ويشهد بذلك العدد الكبير من الكتب والدوريات والمطبوعات والأبحاث المتخصصة والمؤتمرات والمنظمات الدولية والإقليمية ورسائل الدكتوراه والماجستير المتعلقة بالسياحة ، خاصة في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية (Jafari and Aaser, 1988, p40).

ولقد كانت الجغرافيا من أول العلوم الاجتماعية اهتماماً بدراسة السياحة ، حيث أفردت للسياحة والترويح فرعاً خاصاً ثرياً بالدراسات النظرية والتطبيقية التي تبحث ما كان وما هو كائن (Description) ،

وما يتوقع أن يكون (Prediction) ، بل وتقترح ما ترى أن يكون (Presciption) ، وقد تميزت الدراسات الجغرافية للسياحة بالعمق والشمولية أكثر مما اتسمت به كثير من دراسات العلوم الأخرى (Mclntosh and Goeldner, 1990, p.13) .

وترجع بدايات الاهتمام الجغرافي المباشر بالسياحة إلى عقد العشرينات الميلادية . ولكن نشرت أول دراسة جغرافية محكمة في هذا المجال في عام 1930م بالولايات المتحدة الأمريكية لمكميري (Mcmurray,1930) ، حول استخدامات الأرض الترويحية .

وفي الثلاثينات ظهرت أبحاث جغرافية في مجال السياحة في بريطانيا وفرنسا وكندا واليابان وبعض الدول الصناعية الأخرى . ونجد أن تناول السياحة كان متفرقاً من وجهة نظر أفرع الجغرافيا المختلفة . وركز الجغرافيون الأوروبيون أولاً على دراسة السياحة من وجهة نظر بيئية وإقليمية ، واهتم البريطانيون خاصة بمورفولوجية المنتجعات ، واهتم الألمان بتوزيع وخصائص المقاصد السياحية ، ومن ناحية أخرى اهتم الأمريكيون بالجانب الاقتصادي للسياحة ، واعتبروا السياحة نوعاً من أنواع استخدامات الأرض (Pearce, 1979, p.247) .

إلا أن الميلاد الحقيقي لجغرافية السياحة كتخصص فرعي في الجغرافيا ، بدأ مع التطور السياحي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، خاصة في عقدي الستينات في أوروبا والسبعينات في أمريكا

الشمالية ، وفي مختلف قارات العالم بعد ذلك التاريخ (Pearce, 1981, p.1) . وانشغل علم الجغرافيا السياحية بالأسئلة ماذا ؟ وكيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ ، وربطت الجغرافيا وحدها بين كل هذه الأسئلة في إجابة السؤال أين؟، حيث أن أهم مميزات علم الجغرافيا مقدرته الربطية الدمجية (Mitchell & Murphy, 1991, p.59).

كما أن الجغرافيا أوثق العلوم صلة بالسياحة ، كما جاء على لسان ماتلي (Matley)، الذي قال بأنه لا يوجد أي مظهر أو مجال من مجالات السياحة إلا وله آثار جغرافية، كما أنه لا يوجد فرع من أفرع الجغرافيا إلا وله مقدرة على الإسهام في دراسة ظاهرة السياحة . (Pearce, 1979, p.248)

ثانياً : الأهمية العالمية للسياحة

أصبحت السياحة ظاهرة وضرورة عصرية، واكتسبت أهمية خاصة في الفكر الإنساني الحديث وذلك في المجالات التالية:

1) تصنف الموارد عامة أحياناً إلى نوعين وفق نمط توزيعها، نوع متوفر في كل مكان تقريباً (Ubiquitous) كالهواء مثلاً. والنوع الآخر، وربما هو الأهم اقتصادياً منها يتوفر في أماكن جغرافية معينة فقط (Non Ubiquitous Localized) ، كالبترول والمعادن الصناعية التي يرتبط وجودها بتراكيب وبنى جيولوجية معينة. وتنتمي الموارد السياحية الهامة إلى هذا النوع الأخير من الموارد. من ناحية أخرى،

فإن الاقتصاديين يصنفون الطلب (Demand) على الموارد أو الحاجات إلى نوعين أيضاً: طلب أو احتياج مرن (Flexible)، بمعنى أنه يمكن الاستعاضة عن المطلوب ببديل مناسب ، أو الاستغناء عنه كلية (Non-Flexible)، وضروري، أي أنه لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه بسهولة أو يستحيل ذلك كلية ، كالاحتياج الحالي إلى البترول كمصدر للطاقة في العالم .

وقد جعلت الحياة العصرية بتعقداتها ومشاغلها ومشاكلها الكثيرة للسياحة طلباً متعاظماً ، وضرورة لا غنى عنها. أكد ذلك إعلان مانيلا الذي أصدره المؤتمر العالمي للسياحة في عام 1980م ، والذي تضمن اعتبار السياحة نشاطاً ضرورياً لحياة الأمم والشعوب ، آثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب وعلاقاتها الخارجية (W.T.O., 1995, p.1) .

وبما أن الموارد السياحية عادة ما تتوفر في أماكن جغرافية معينة، فقد نشطت حركة السفر والترحال نحو تلك الجواذب السياحية لإيفاء ذلك الطلب المتعاظم، حيث أن المنتج أو الإمداد (Supply) السياحي لا ينقل للطالب وإنما على السائح الانتقال إلى مكان العرض السياحي محلياً أو خارجياً . ولقد قدرت منظمة السياحة العالمية (W.T.O.) حجم التدفق السياحي الدولي لعام 1997م بما يزيد عن 612 مليون سائح، كما قدرت حجم السياحة الداخلية بأكثر من ثمانية أضعاف ذلك العدد (W.T.O., 1998, p77) . وتشير توقعات منظمة

السياحة العالمية إلى أن النشاط السياحي سوف يستمر في النمو بمعدلات كبيرة في المستقبل، حيث تتوقع أن يصل حجم التدفق السياحي الدولي إلى 1018 مليون سائح عام 2010م.

2) أن المحدودية الجغرافية للموارد السياحية وعدم مرونة الطلب على السياحة جعل هذا القطاع الاقتصادي يقوم بدور مهم في النظام الاقتصادي العالمي ، فقد قدر إنفاق السياح في عام 1996م (بدون قيمة تذاكر) بـ 4.6 ترليون دولار أمريكي، منها 423 بليون للسياحة الدولية والباقي للسياحة الداخلية ، كما قدر ما أنفقته شركات الدعاية والترويح السياحي في العالم خلال الفترة (1994م- 1996م) بأكثر من 1.1بليون دولار سنوياً (W.T.O., 1997, p.2-25). تتضح أهمية هذه الأرقام إذا علمنا أن قيمة صادرات البترول لنفس الفترة بلغت 330 بليون دولار فقط. مع ملاحظة أن تلك الأرقام لا تشمل منصرفات الدول وشركات ومؤسسات القطاع الخاص ، في توفير البنى الهيكلية الأساسية للسياحة ، من طرق ومرافق وأماكن للإيواء السياحي، واستثمارات في مختلف مجالات الألعاب والترفيه، إضافة إلى الوظائف والمرتبات التي تدفع للعاملين في مجال السياحة.

وتتركز الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجوانب التالية:

أ- دورها الإيجابي في زيادة الدخل، وتحسين ميزان المدفوعات، وتنشيط الدورة الاقتصادية بالنسبة للدول وأقاليم المقصد، كإسبانيا

والمكسيك وتايلاند والأردن وتونس التي تعتمد اقتصادياتها بصورة رئيسة على عائدات السياحة.

ب- دورها السلبي في هدر الثروة الوطنية ، واختلال ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المصدرة للسياح الدوليين ، كألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسكندنافية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية.

ج- أهميتها كقطاع اقتصادي يسهم في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني والمحلي وزيادة فرص العمل، وكمدخل للتنمية خاصة بالنسبة للأقاليم والمناطق الريفية محدودة الموارد الاقتصادية.

3) اكتسبت السياحة بعداً إنسانياً وثقافياً وإعلامياً مهماً. فهي تجمع بين البشر على اختلاف مشاربهم وثقافاتهم، ليتعارفوا بأمل أن يتحابوا، أو على الأقل أن يفهم بعضهم بعضاً. كما تتيح السياحة فرصاً طيبة للدول والشعوب لتسليط الضوء على إرثها وإنجازها الحضاري، والتبصير بعطائها الإنساني.

4) أفردت الأهمية الكبيرة والمتعاظمة للسياحة لها مساحة كبيرة ومكانة مرموقة في الفكر السياسي العالمي والعلاقات الدولية من خلال التالي:

أ- أصبح تشجيع التبادل السياحي بنداً مشتركاً في معظم اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول.

ب- تزايد عدد أنشطة المنظمات السياحية الدولية والإقليمية لتشجيع وتنشيط السياحة بين الدول الأعضاء، وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية.

ج- أصبحت السياحة توظف في خدمة الاستراتيجيات الدولية.

ولعل في بعض التجارب الأمريكية ما يؤكد ذلك، إذ يعرف عن سياح الولايات المتحدة الأمريكية أنهم من أكثر السياح إنفاقاً في المقاصد السياحية الخارجية، فقد قدر إنفاقهم بحوالي 49 مليار دولار في عام 1996 (W.T.O., 1998, p.97). ويسبب هذا الهدر الخارجي للثروة ضغطاً شديداً على ميزان المدفوعات الأمريكي، بل ويتسبب بصورة رئيسة في العجز الذي يعاني منه، ولكنه بالمقابل يتيح للحكومة الأمريكية أداة مهمة توظفها في خدمة سياستها واستراتيجياتها الخارجية وعلاقاتها الدولية. فكثيراً ما تفرض الولايات المتحدة حظراً على سفر رعاياها إلى بعض الدول لأسباب أمنية، ولكنها في كثير من الأحيان تكون وسيلة ضغط سياسي اقتصادي متعمد على تلك الدول لأن سياح الولايات المتحدة هم الأكثر إنفاقاً على السياحة . لقد بذل لبنان جهداً كبيراً لفك الحظر الأمريكي على سفر سياح الولايات المتحدة إلى لبنان ، الذي دام لسنوات حتى تم رفعه عام 1997م. ومنعت الولايات المتحدة سفر سياحها إلى كوبا وليبيا وإيران ، لإحكام الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على تلك الدول. وقد أرجع وزير السياحة المصري انحسار السياحة المصرية في صيف 1998م

إلى تحذير الولايات المتحدة لمواطنيها من السفر إلى مصر ودول أخرى ، بعد حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي في ذلك العام (الشرق الأوسط، العدد7281 بتاريخ 1998/11/4م).

ثالثاً: الأهمية الوطنية للسياحة بالمملكة العربية السعودية

تهتم معظم دول العالم، خاصة في السنوات الأخيرة، بالسياحة، وتحاول تقليل السفر السياحي لمواطنيها إلى الخارج، وزيادة معدلات السياحة الداخلية. وإن كان لا بد من السياحة الدولية ، فإن الدول تفضل أن تكون في جانب الاستيراد لا التصدير، الجذب لا الدفع.

وقد كان ذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية سياسة معلنة، وتوجهاً حكيماً مبنياً على التجربة لا الترف التنظيري ، فقد أفرزت التنمية الهائلة والسريعة التي حققتها المملكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقعاً جديداً برز من خلاله طلب كبير ومتعاظم على السياحة والترويح . وكان حجم ذلك الطلب أكبر بكثير من حجم تنامي العرض (Supply) الداخلي للسياحة ، مما أوجد فجوة كبيرة بين الطلب والعرض السياحي الداخلي. وكانت النتيجة الطبيعية أن أصبحت المملكة من أكبر مصدري السياحة. فقد قدر عدد من يقضون إجازاتهم السنوية خارج المملكة العربية السعودية بحوالي 30% من سكانها، ينفقون حوالي 6.7 مليار دولار على السياحة الخارجية ، مما

يعد هدراً كبيراً للثروة الوطنية (الاقتصادية، العـــدد 1187، بتـــاريخ 1996/11/9م) .

وقد تنبهت الدولة إلى ضرورة معالجة تلك الفجوة الكبيرة بـــين الطلب والعرض السياحي ، وتبنت استراتيجية التركيز على الـــسياحة الداخلية ، بتطوير واستغلال موارد المملكة السياحية المتنوعة. كمـــا عملت على تطوير البنى الأساســـية مـــن طـــرق ومرافـــق خدميـــة ومتنزهات وحدائق عامة وتشجيع الاستثمار في مجال خدمات الإيواء السياحي، ومراكز الترفيه ومدن الألعاب والمراكز والأنديـــة الثقافيـــة والرياضية ، حيث انعكس ذلك سريعاً في طفرة كبيـــرة فـــي مجـــال العرض السياحي، وبرزت أماكن سياحية متميزة كمنـــاطق عـــسير ، والباحة، والطائف على مرتفعات السروات ، وشواطئ الخليج العربي في المنطقة الشرقية، والبحر الأحمر في جدة ، وجزيرة فرسان فـــي جيزان ، ومدن الأسواق الكبرى كالرياض وجدة ، إضافة إلى كثافـــة السفر خلال العطلات إلى المدن الدينية المقدسة فـــي مكـــة المكرمـــة والمدينة المنورة، وتبلورت الأهمية التي توليها المملكة للسياحة فـــي التالي (انظر أيضاً إبراهيم ، 1995، ص27 ، والقحطاني وآخرون، 1417، ص157) :

1) تهدف المملكة إلى تشجيع المواطن علـــى ممارســـة الـــسفر والسياحة لما فيها من غذاء للروح ، وراحة للبدن ، وتجديـــد للنـــشاط والحيوية ، وذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويمكن النظر إلى

ذلك الهدف في إطار المستوى الرفيع من الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية والاجتماعية بصورة عامة ، التي تقدمها المملكة لمواطنيها، ولما كان كثير من المواطنين لا يسافرون خارج المملكة لأسباب مختلفة، كان لا بد من توفير بدائل محلية لهم ، بل وتشجيع من يسافرون إلى الخارج على السياحة في بلدهم ، بحيث تكون الفائدة مزدوجة. فرغم الاهتمام الواضح بالسياحة الداخلية، إلا أنها تبقى حتى الوقت الحاضر إضافة يؤمل لها أن تصير بديلاً اختيارياً للسياحة خارج المملكة ، لا فرضاً يُلزم به المواطنون، خاصة وقت الأزمات والمشكلات السياسية الدولية.

2) تستهدف المملكة الدور التربوي للسياحة ، باعتبارها أداة هامة للتحول الاجتماعي ، لا ناتجاً له فقط، ذلك أن:

أ- السياحة الداخلية تمكن المواطن من الوقوف على إنجازات بلده الحضارية الهائلة ، والتعرف على إمكاناتها ومواردها المتعددة ، مما يعمق لديه حب الوطن وروح الانتماء إليه .

ب- السياحة الداخلية تمكن المواطنين من مختلف أنحاء المملكة من الالتقاء والتعارف ، فيكتشفون تشابههم في العادات والتقاليد والتراث الإسلامي الأصيل، مما يقوي لديهم روح الأسرة الكبيرة، والوحدة الوطنية ، التي هي أساس الاستقرار والتنمية.

ج- أضعفت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تعيشها المملكة العصبيات القبلية والانعزال الإقليمي، وسرّعت حركة

تنقل المواطنين خاصة من الريف إلى المدن. وتعتبر السياحة الداخلية أيضاً أداة مهمة لربط أولئك الذين انتقلوا للتوطن ، والعيش خارج مناطقهم بالجذور عن طريق عودتهم لزيارة الأهل والمعارف والأصدقاء في مواسم العطلات ، وهو ما يشكل هدفاً رئيساً للسياح السعوديين. وتحمل هذه العودة المؤقتة معها روح التحديث والتطوير، إذ أن السائحين عادة يعملون في مناطق أكثر تطوراً وينقلون معهم روح ومضمون ذلك التطور لمناطقهم.

د- يجنب التركيز على السياحة الداخلية المملكة كثيراً من مخاطر وسلبيات السياحة الخارجية ، خاصة وأن معظم السياح يسافرون عادة إلى بلاد غير إسلامية ، كثيراً ما تتناقض معتقداتها وعاداتها وسلوكياتها مع العادات والتقاليد الإسلامية، إضافة إلى المخاطر الأمنية والسياسية التي ترتبط أحياناً بالسياسة الدولية. فعلى سبيل المثال بينت بعض الدراسات الاجتماعية أن أكثر من 22% من متعاطي المخدرات السعوديين قد تناولوها أول مرة في حياتهم عند سفرهم للخارج (مراد، 1994م، ص 3).

هـ- استخدام السياحة الداخلية كمدخل لحماية البيئة والحياة الفطرية، ويتم ذلك بطريقتين:

أولاها: من خلال ممارسة النشاط السياحي والاستمتاع بالبيئة وحياتها الفطرية من حيوان ونبات بحيث يتعمق وعي السائح بأهمية هذه الموارد ويتزايد إحساسه باحتياجه لها، وبالتالي يصبح أكثر

حرصاً عليها. وقد ابتدعت المملكة " مشروع التوعية البيئية السعودي" الذي يهدف إلى زيادة الوعي البيئي لدى المواطن السعودي والمقيم ، وغرس السلوكيات الإيجابية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة وتطويرها.

وثانيها : عن طريق حماية الدولة للبيئة والحياة الفطرية بسن القوانين والتشريعات والحرص على تنفيذها ، مما يقوي وعي السائح بالبيئة ، ويتأكد التزامه بالمحافظة عليها .

3) تهتم المملكة بالدور الاقتصادي للسياحة كغيرها من الدول، ولكنها تختلف عنها بأنه نتيجة للعائدات المالية الكبيرة التي توفرت لها من تصدير البترول، والطفرة الاقتصادية ، فإنها تبدو حريصة الآن على جذب السياحة الدولية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي ، رغم ما يتوقع لها من أثر اقتصادي إيجابي من ناحية الدخل الوطني ، وتحسين ميزان المدفوعات ، ورغم ما يتوفر من جواذب سياحية متعددة ومقدرة عالية على جذب السياحة الدولية .

رابعاً: اهتمام المملكة بالدور الاقتصادي للسياحة الداخلية

يتمثل اهتمام المملكة العربية السعودية بالدور الاقتصادي للسياحة الداخلية في الجوانب التالية:

أ – تقلل السياحة الداخلية من التسرب المالي للخارج ، ممثلاً في مليارات الدولارات التي يصرفها السياح السعوديون بالخارج. كما أن جذب مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للسياحة بالمملكة يجذب

معه دخلاً كبيراً ، بدون كثير من مشاكل السياحة الدولية الأخـــرى ، نسبة لتجانس المجتمع الخليجي. وقدر ما صرفه السعوديون وحدهم في عام 1997م بمبلغ 30.8 مليار ريال سعودي ، أي مـــا يـــساوي 17.3٪ من الإيرادات النفطية المتوقعة لعام 1998م، وحـــوالي 5.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1997م (الـــشرق الأوســـط، العـــدد 7239، بتاريخ 1998/9/23م). وإذا تمكنت المملكة من جذب جـــزء كبير من هذا الإنفاق ، فإن ذلك سيـــساعد فـــي تحقيـــق مزيـــد مـــن مشروعات التنمية الوطنية.

ب- من بين أهم أهداف خطط التنميـــة فـــي المملكـــة العربيـــة السعودية الأهداف الرئيسة التالية (وزارة التخطيط، 1416هـــ، ص 413):

- توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني والمحلي وتقليل الاعتماد الزائد على البترول كمصدر رئيس للدخل.
- تطوير واستغلال الموارد المحليـــة والإقليميـــة فـــي التنميـــة الوطنية.
- تحقيق التوازن التنموي بين أقاليم المملكة المختلفة.

وتستهدف المملكة أن تسهم السياحة الداخلية بفعالية في تحقيـــق كل تلك الأهداف من خلال:

1- إسهامها في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي والوطني.

2- اعتبارها مدخلاً تنموياً رئيساً خاصاً في المناطق ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، كمنطقتي عسير والباحة اللتين تتوفر بهما موارد مناسبة لجذب السياحة الصيفية ، ومن أهمها اعتدال المناخ، وجمال المناظر الطبيعية، وتوفر الخدمات السياحية في ظل غياب الموارد البترولية والإنتاج الصناعي.

3- ما تدره السياحة من دخل إضافي للاقتصاد المحلي والريفي، وما توفره من فرص العمل وتطوير الخدمات والمرافق العامة ، ونقل التكنولوجيا ، وتحقيق كفاءة تشغيل موارد الدولة (وفيما يتصل بمجال فرص العمل السياحية فقد أوردت الاقتصادية في العدد رقم 2421 بتاريخ 1421/2/17هـ خبراً رئيساً يشير إلى أنه سيتم التنسيق بين إدارة الخطوط الجوية السعودية ومكاتب السفر والسياحة لتدريب الكوادر الوطنية في هذا المجال وتوفير 25 ألف فرصة عمل لهم) .

ج- تهدف المملكة من التركيز على السياحة الداخلية إلى زيادة مجالات وفرص الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص ، وزيادة فاعليته في تحقيق التنمية الوطنية والإقليمية ، و لا سيما أن مجالات الاستثمار السياحي متعددة في النوع والحجم والتكلفة والعائد، بما يناسب مختلف أحجام رأس المال وطموحات المستثمرين. ولا زال قطاع السياحة

قطاعاً بكراً يمكن أن يستوعب عدداً أكبر من المستثمرين والمشروعات الاستثمارية. كما أن الاهتمام بالسياحة الداخلية وممارستها من قبل السعوديين ، ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي ، ذوي القدرة العالية على الإنفاق في ازدياد مضطرد ، مما يشكل ضماناً للاستثمار السياحي.

د- وتهدف المملكة من خلال التركيز على السياحة الداخلية ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تأكيد حرصها على دعم التعاون الإقليمي لدول المجلس ، الذي تلتزم المملكة مع دوله بتسهيل حركة مواطنيه في هذه الدول ، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الخليجي .

خامساً: ضرورة الدراسات الجغرافية السياحية

تبين من الدراسة السابقة الأهمية الدولية والوطنية للسياحة ، أنها تعمل على تشجيع الجغرافيين بالجامعات والمراكز البحثية بالمملكة ، على إجراء دراسات جغرافية تطبيقية في مجال السياحة ، وذلك للأسباب التالية:

1) أصبحت السياحة بالمملكة واقعاً ملموساً ونشاطاً له بصمات واضحة على مختلف مناحي الحياة الإنسانية والبيئية الطبيعية، وأدرج في خطط التنمية السعودية، كل ذلك يجعل من دراسته واجباً على كل علم يسعى لخدمة مجتمعه وكل مواطن يهدف إلى خدمة بلده.

2) إن الجغرافيا بحكم شمولية نظرتها وكليتها ، هي الأقدر من بين العلوم الأخرى على دراسة مختلف جوانب النشاط السياحي ، والربط بين المفاهيم والأفكار والطرق والوسائل المستخدمة من كل العلوم في دراسة السياحة.

3) تفتح السياحة مجالاً ثرياً واسعاً للدراسات والأبحاث الجغرافية التطبيقية المتنوعة ، ولمختلف أنواع المعارف والمهارات والطرق والوسائل الجغرافية.

4) ظلت توصيات الندوات الجغرافية لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة، وندوات الجمعية الجغرافية السعودية، واجتماعات رؤساء أقسام الجغرافيا بجامعات المملكة توصي كلها بأهمية توجيه الأبحاث والدراسات الجغرافية وجهة تطبيقية وعملية من أجل تأكيد دور الجامعات في خدمة المجتمع.

سادساً: مجالات الجغرافيا السياحية التطبيقية في المملكة العربية السعودية

يمكن تلخيص أهم المجالات التي اهتم بها الجغرافيون في دراسة السياحة والتي يمكن اعتبارها مؤشرات وموجهات لمجال الدراسات السياحية التطبيقية بالمملكة، وذلك على النحو التالي:

1) تحديد الهوية السياحية (Place Identity) للمقاصد السياحية بإبراز الخصائص والمقومات والموارد السياحية الطبيعية والبشرية

التي تتمتع بها، والتبصير بغير المطور منهـا، وإمكانـات تطـويره ويمكن في هذا الصدد عمل معجم سياحي ، وخارطة سياحية للمملكـة تضم أهم المقاصد السياحية التي تعكس المعالم ، والبيئات الطبيعيـة ، والحضارية المختلفة ، التي تتميز بها المملكة، وأهم شبكات الطـرق المؤدية إليها، كما يمكن أن تتطور هذه الخرائط بأن ترصـد عليهـا موجات التدفق السياحي (Tourist Flows) بـين المقاصـد الـسياحية المختلفة.

2) يمكن أن تساعد الدراسات التطبيقية الجغرافية في تطوير نوع من التخصص السياحي بين المقاصد السياحية بالمملكة، كأن تتخصص مناطق عسير والباحة والطائف في سياحة المرتفعـات والمتنزهـات الوطنية، وشواطئ البحر الأحمر والخليج بجدة ، والمنطقـة الـشرقية وجازان في سياحة الشواطئ ورياضة الغوص والـصيد البحـري ، والمنطقتين الوسطى ونجران في سياحة الآثار والصحراء والمحميات والصيد البري . وبالطبع فإن مدن مكة المكرمة والمدينة المنـورة لا منافس لهما كمقصدين دينيين للحجاج والمعتمرين من جميـع أقطـار العالم الإسلامي خاصة والعالم قاطبة.

3) البعد الإقليمي للسياحة، وذلك بدراسة أهمية ودور الـسياحة في التنمية الإقليمية والمحلية، وتطوير اقتصاديات المنـاطق الناميـة بالمملكة، وزيادة الدخل وفرص العمل، وتطوير المرافق والخـدمات، ويمكن النظر إلى ذلك في إطار التخطيط التنموي السعودي الهـادف

إلى جعل الموارد المحلية قاعدة ومنطلقاً للتنمية المستهدفة بكل أنحاء المملكة الشاسعة ، خاصة المناطق شحيحة الموارد الصناعية البديلة ، كمناطق عسير والباحة . ويجب النظر هنا إلى السياحة كإضافة توسع قاعدة الاقتصاد المحلي والإقليمي ، لا بديل يبُالغ في الاعتماد عليه، ذلك أن السياحة نشاط سريع التغير والتقلب.

4) يعتبر أثر السياحة على نمط استخدام الأرض في المدن والريف ودورها في تغيير مختلف المناطق والمحافظات بالمملكة مجالاً ، واسعاً للأبحاث التطبيقية بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للأرض.

5) دراسة عوامل زيادة الطلب على السياحة بالمملكة، وأنواع السياحة المطلوبة، ودوافع السياحة، ويشمل ذلك دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية المختلفة التي سببت طلباً سريعاً ومتعاظماً على السياحة حتى جعلت المملكة من أكبر الدول المصدرة للسياح الدوليين في العالم، إضافة إلى الحجم الكبير للسياحة الداخلية بالمملكة. كما يشمل ذلك دراسة أنواع النشاط السياحي المختلفة، التي يطلبها السياح السعوديون بالخارج، وما يتوفر أو يمكن توفيره محلياً. ويلاحظ أن الحكومة الأمريكية والدول الصناعية تصرف أموالاً طائلة للقيام بمثل هذه الدراسات التي تساعد في زيادة السياحة الداخلية وتقليل السياحة الخارجية.

6) دراسة الآثار الاجتماعية والبيئية المختلفة للسياحة ، بجانبيها الإيجابي والسلبي، وطرق التطوير الإيجابي، وتقليل الآثار السلبية للسياحة، وتحقيق تنمية سياحية متوازنة. وينبغي أن تكون الدراسات في هذا المجال تفصيلية دقيقة وعلى المستويين الوطني والمحلي، إذ إن المجتمع السعودي كما هو معروف أنه مجتمع محافظ شديد التمسك بالقيم الإسلامية ، وعاداته وتقاليده العربية الموروثة. فكيف يمكن توظيف السياحة لخدمة أهداف التغيير الاجتماعي في إطار تلك القيم والعادات ، دون مسخ الهوية السعودية. كما أن المملكة التي تسود أراضيها الحرارة الشديدة وقلة الأمطار وبظروفها الصحراوية والجبلية تجعل البيئة في معظم أنحائها بيئة أيكولوجية تتطلب ترشيداً وحرصاً شديداً في استخدامها. فكيف يمكن توزيع النشاط والحركة السياحية على أنحاء المملكة المختلفة ، بحيث لا تركز في أماكن قليلة لتتعاظم آثارها السلبية. وكيف توظف السياحة نفسها في خدمة البيئة، لتصبح لها لا عليها ؟ .

7) تطوير أساليب قياس ودراسة مفهوم القدرة الاستيعابية (Carrying Capacity) للمقاصد السياحية بالمملكة بجوانبها المختلفة:

أ – القدرة الفيزيائية (Physical Carrying Capacity) أي تقدير العدد المناسب من السياح والسيارات بأي مقصد سياحي .

ب – قدرة التحمل الاجتماعي (Social Carrying Capacity) أي الحد الذي يؤدي تجاوزه بالمجتمع المضي إلى عدم الترحيب بالسياحة والشعور بالضيق.

ج– السعة الإدراكية (Perceptual Carrying Capacity) أي شعور السائح بالازدحام والضيق ، خاصة أن المجتمع السعودي معروف عنه قوة الشعور بالخصوصية ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأسر ، وهذا يجعل المسئولين عن السياحة أمام مشكلة كيفية التوفيق بين الخصوصية وفي نفس الوقت إتاحة السياحة لأكبر عدد ممكن من المستفيدين .

د – السعة الإيكولوجية (Ecological Capacity) أي الحد الأقصى للاستخدام السياحي الترويحي الذي يتحمله النظام البيئي (Ecosystem) ، لأي مقصد سياحي ، ومكوناته كالماء والنبات والحيوان الفطري والتربة ، بحيث إذا تم تجاوزه أصيب النظام بخلل قد يصعب أو يستحيل الرجوع منه (القحطاني وآخرون، 1417، ص68–69).

هـ – السعة الاقتصادية (Economic Capacity) ، وتشمل تحديد الاستخدام السياحي الأمثل لكل مقصد سياحي بالمملكة، الذي يحقق أعلى مردود اقتصادي ممكن، مع تقليل

ظاهرة " التقليد " الشائعة في مجال الاستثمار والتي تعمل على تقليل المردود الاقتصادي .

8) دراسة خصائص السياح أنفسهم بجوانبها المختلفة ، الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ، ودوافع السياح وسلوكهم فيما يتعلق باختيارهم لوسيلة السفر والطريق والصور الذهنية (Images) ، التي يكونونها عن المقاصد والموارد السياحية ، وسلوكياتهم عند ممارسة النشاط السياحي في المقاصد، كاستخدام سياراتهم الخاصة في التنقل ، أو تفضيل سكنى الشقق المفروشة أو تفضيل جواذب معينة .

9) دراسة تجارب وأنماط النمو السياحي المختلفة بالمملكة لعدم تكرار أي أخطاء أو سلبيات سابقة ، وتحليل الاتجاه العام للتطوير السياحي بمختلف المقاصد السياحية ، إضافة إلى دراسة مفهوم دورة الحياة (Life Cycle Concept) بالنسبة للمقاصد السياحية بالمملكة .

10) تطوير الأساليب والطرق الكمية للتحليل والتعليل والتفسير والتنبؤ في مجال السياحة، وتطوير قواعد البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية، واستخدام النماذج والنظريات والقوانين الرياضية والإحصائية في دراسة السياحة في جوانبها المختلفة ، بما يساعد في التخطيط والإشراف والتنفيذ وجعل البحوث الجغرافية التطبيقية أكثر تحليلاً وتفسيراً وأكثر استناداً إلى النظريات العلمية والمعلومات الموثوقة .

11) دراسة مشكلة موسمية السياحة، وكيفية إطالة مدة الموسم السياحي، وزيادة إشغالية أماكن السكن ومدن الألعاب ومراكز الترفيه، وغير ذلك خلال الفترات بين المواسم السياحية ،وذلك لتقليل الآثار الاقتصادية السلبية للموسمية.

12) صياغة التعريفات السياحية الوطنية خاصة فيما يتعلق بتعريف السياحة والسائح والنشاط السياحي. فهناك اتجاه عام تقوده منظمة السياحة الدولية لصياغة تعريفات علمية موحدة في هذا الصدد، وينبغي أن تكون هناك مشاركة فعلية تستند على التراث الحضاري العربي والإسلامي.

سابعاً: مقترحات لتدعيم البحث الجغرافي في مجال السياحة

اعتمدت المملكة بصورة رئيسة على الأسلوب العلمي في التخطيط التنموي، ويفرض هذا على جامعات المملكة وخريجيها والعاملين بها أن يسهموا وفق تخصصاتهم المختلفة في نجاح التخطيط التنموي. ولقد أكدت السياحة نفسها ضمن برامج التخطيط التنموي السعودي الوطني والإقليمي. وعلم الجغرافيا من أكثر العلوم قدرة على فهم ودراسة السياحة. ويقود الاتجاه إلى ضرورة القيام بالمبادرة بدراسة السياحة وكيفية توظيفها لخدمة الأهداف الوطنية والإقليمية. ويجب الوصول بهذه الدراسة إلى صياغة فلسفة وخطة سعودية واقعية للسياحة، تناسب الظروف الخاصة للمملكة الدينية والاجتماعية

والثقافية ، وتخرج بها من الاعتماد على النظريات والتجارب الأجنبية.

ويلاحظ أن السياحة حتى الوقت الحاضر لا تجد الاهتمام الكافي من قبل الجغرافيين السعوديين، بل تكاد لا تظهر في أبحاثهم التطبيقية أو مناهجهم الدراسية، وهذا ما يجعل الباحثين ينادیان بضرورة إعادة النظر في هذا الموقف من السياحة، بدافع الغيرة العلمية والالتزام الخلقي تجاه الوطن.

ومن خلال هذه الدراسة يقترح الباحثان التالي:

1) إدخال مقررات خاصة عن جغرافية السياحة والترويح في مناهج أقسام الجغرافيا بجامعات المملكة وخططها الدراسية.

2) تشجيع إعداد الأطروحات العلمية الجغرافية في مجال السياحة من رسائل للماجستير والدكتوراه.

3) أن تصبح الأبحاث الجغرافية التطبيقية موضوعاً رئيساً في كل المؤتمرات والندوات الجغرافية التي تقوم بتنظيمها الجامعات والجمعية الجغرافية في المملكة العربية السعودية.

خاتمة

شهدت المملكة العربية السعودية نهضة تنموية كبيرة كان من أبرز نتائجها ظهور طلب كبير على السياحة والترويح . وتحولت

السياحة مؤخراً إلى قطاع اقتصادي رئيس يسهم بفاعليـــة فـــي دفـــع وتحقيق عملية التنمية الوطنية .

ورغم كل ذلك لم تجد السياحة بالمملكة الاهتمام العلمي والبحثي المناسب ، خاصة من قبل المتخصصين بالجامعات السعودية .

وأكدت هذه الدراسة على السياحة بالمملكة كمجـــال للجغرافيـــا التطبيقية ، باعتبار الجغرافيا من أكثر العلوم قدرة على دراسة السياحة دراسة شمولية ، ومن جوانبها المتعددة . أبرزت الدراســـة الأهميـــة العالمية والوطنية للسياحة ، واهتمـــام المملكـــة بالـــدور الاقتـــصادي للسياحة الداخلية ، ومن ثم فقد تم التأكيد علـــى ضـــرورة الدراســـات التطبيقية الجغرافية عن السياحة بالمملكة وتعداد بعض أهم مجالاتها . كما طرحت بعض المقترحات لتدعيم البحث الجغرافـــي فـــي مجـــال السياحة .

وخلاصة الدراسة أنها دعوة للجغرافيين لإبـــداء عنايـــة أكثـــر بدراسة السياحة بالمملكة ، لأنها توفر مجـــالاً ثريـــاً لموضـــوعات ومجالات الدراسات التطبيقية الجغرافية، وفرصة لتأكيد دور الجغرافيا والجغرافيين على الإسهام الفاعل في التطوير البيئي وخدمة المجتمـــع السعودي .

المراجع

أولا:المراجع العربية

إبراهيم ، عبد المنعم علي (1995م) : *السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية :* المرتكز الإسلامي والبعد الجغرافي والغايات المستهدفة . *(بحث غير منشور)* : أبها .

الاقتصادية (صحيفة) ، **العدد 1187 ، 9-11 -1996**

الاقتصادية (صحيفة) ، **العدد 2421 ، 21-5-2000**

درويش ، كمال وآخرون (1982م) *: اتجاهات حديثة في الترويح وأوقات الفراغ* . القاهرة، دار الفكر العربي.

الشرق الأوسط (صحيفة) ، **العدد 7239 ، 23-9-1998**

الشرق الأوسط (صحيفة) ، **العدد 7281 ، 4-11-1998**

القحطاني ، محمد مفرح وآخرون (1417هـ) : *السياحة الأسس والمفاهيم*: دراسة تطبيقية على منطقة عسير . جدة مطابع دار العلم .

مراد ، عزت عبد العزيز (1994م) *المخدرات تخريب للنفس البشرية* ، جدة، مطابع إخوان .

وزارة التخطيط (1416هـ) : *خطة التنمية السادسة* : **1415**-1420هـ، *وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية .*

ثانيا: المراجع الأجنبية

Jafari, J. and **Aaser, D**. (1988) Tourism as the Subject of Doctoral Dissertations. *Annals of Tourism Research,* **Vol. 14,** pp. 407-429 .

Mc Intosh, R. and **Goeldner**, **C.** (1990) *Tourism: Principles,* Practices, Philosophies N.Y. John Wiley and Sons .

Mitchell, L.S. and **Murphy, P.E**. (1991) Geography and Tourism. *Annals of Tourism Research* . **Vol. 18,** pp.51-70 .

Peare, D.G. (1979) Towards a Geography of Tourism. *Annals of Tourism Research,* **Vol. 6,** pp. 245-272 .

Pearce, D.G. (1981) *Tourism Development.* London, Longman.

World Tourism Organization, (1995) *Collection of Domestic Statistics***.** W.T.O. Madrid.

World Tourism Organization, (1996) *International Tourism : A Global Perspective***,** W.T.O . Madrid.

World Tourism Organization, (1997) *Tourism Market Trends: The Middle East*. W.T.O. Madrid.

جدول رقم 1: تطور عدد السكان في ضواحي مناطق وسط شمالي المملكة العربية السعودية بين عامي 1394هـ - 1413هـ.

م	المنطقة أو المحافظة	المركز أو المدينة أو الضاحية	تعداد السكان عام 1394هـ	تعداد السكان عام 1413هـ	عدد السكان غير السعوديين	نسبة السكان غير السعوديين	البعد من مركز المنطقة بالكيلومتر	عدد الوحدات التعليمية	عدد وحدات الخدمات الصحية
1	الرياض	الرياض	666840	2776096	976064	35.16	0	1347	74
2		الحائر	3202	10229	2891	28.26	30	10	1
3		هيت		1075	630	58.60	35	6	1
4		الدرعية	5542	23487	7990	34.02	20	15	1
5		عرقة	1765	5136	1630	31.74	12	6	1
6		العمارية	981	766	233	30.42	25	5	1
7		العيينة	2129	3738	1172	31.35	50	6	1
8		ملهم	508	961	282	29.34	20	4	1
9	الخرج	الخرج	42347	152071	30601	20.12	0	98	5
10		السلمية	3233	2219	898	40.47	8	8	1
11		اليمامة	4320	5405	1455	26.92	6	10	1
12	بريدة	بريدة	69940	248636	50005	20.11	0	248	35
13		المليدا		3027	94	3.11	11	9	1
14		العاقول		1223	139	11.37	5	5	1
15		المريديسية	1655	1619	148	9.14	6	8	1
16		القصيعة	954	1219	98	8.04	10	4	1
17		الشقة السفلى	1796	8486	695	8.19	7	10	1
18		البصر	1589	3319	923	27.81	15	7	1
19		القرعاء	952	2297	299	13.02	17	3	2

يتبع جدول رقم 1

20		اوثال	1516	1407	169	12.01	10	5	1
21		خب حويلان	1348	1028	124	12.06	8	3	1
22		عيون الجواء	2081	3833	763	19.91	45	10	2
23	عنيزة	عنيزة	33864	91106	20861	22.90	25	94	13
24		الحفيرة		980	67	6.84	8	4	0
25		الروغاني	230	883	171	19.37	7	2	1
26	حائل	حائل	40502	176757	36260	20.51	0	131	16
27		الودي		1839	327	17.78	25	3	1
28		قفار		1780	194	10.90	18	8	2
29		نقرة قفار		3315	119	3.59	1	4	0
30	الجوف	سكاكا	20976	65793	14711	22.36	0	66	9
31		الطوير		2206	313	14.19	6	4	1
32		اللقائط		6846	640	9.35	5	8	1
33		زلوم	410	1946	156	8.02	25	6	1
34		صوير		5653	251	4.44	30	10	1
35	القريات	القريات	14581	72921	11546	15.83	0	53	10
36		العقيلة		1588	117	7.37	8	3	1
37		الحديثة القديمة	853	4658	608	13.05	8	8	2
38		الناصفة		2027	224	11.05	40	6	1
39		غطي		1611	170	10.55	30	4	1
40	عرعر	عرعر	33351	108055	16471	15.24	0	76	14

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان لعام 1394هـ، البيانات الأولية على مستوى المناطق الإدارية والإمارات، والإمارات التابعة، وكذلك، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413هـ، الرياض وكذلك، حصر الخدمات بالمدن والقرى، الدليل التاسع 1415هـ. صفحات متفرقة.

جدول رقم 2: تطور عدد السكان في ضواحي مناطق غربي المملكة بين عامي 1394هـ - 1413هـ .

م	المنطقة أو المحافظة	المركز أو المدينة أو الضاحية	تعداد السكان عام 1394هـ	تعداد السكان عام 1413هـ	عدد السكان غير السعوديين	نسبة السكان غير السعوديين	البعد من مركز المنطقة بالكيلومتر	عدد الوحدات التعليمية	عدد وحدات الخدمات الصحية
1	تبوك	تبوك	74825	292555	51444	17.58	0	162	38
2	المدينة المنورة	المدينة المنورة	198186	608295	175614	28.87	0	347	41
3	المليليح	الصلصة		3223	330	10.24	48	7	1
4		الثمد		5635	468	8.31	20	7	1
5		الجفر		1186	45	3.79	40	4	1
6	الفريش	الفريش	11279	2925	133	4.55	51	6	1
7	مكة المكرمة	جدة	561104	2046251	1047127	51.17	80	722	57
8		مكة ا لمكرمة	366801	965697	415501	43.03	0	445	36
9	الجموم	الجموم	13204	16545	3172	19.17	25	12	2
10		ابو شعيب		1974	180	9.12	4	4	0
11		ابي عروة		2513	173	6.88	7	6	1
12		الصمد الشمالي		1584	233	14.71	95	6	1

يتبع جدول رقم 2

13		بحرة	**7048**	**9367**	**2958**	**31.58**	**37**	**11**	**2**
14		بحرة المجاهدين		**17341**	**1977**	**11.40**	**5**	**19**	**0**
15		حدا الجديدة		**5247**	**450**	**8.58**	**4**	**3**	**0**
16		حدا القديمة		**5179**	**924**	**17.84**	**15**	**7**	**1**
17		دف زيني		**1052**	**214**	**20.34**	**8**	**4**	**0**
18		عين شمس	**1687**	**1261**	**78**	**6.19**	**15**	**3**	**1**
19		غزنات		**1064**	**25**	**2.35**	**8**	**4**	**0**
20	الشرائع	البجيدي		**960**	**30**	**3.13**	**15**	**5**	**1**
21		الشرائع العليا	**2638**	**1349**	**54**	**4.00**	**35**	**5**	**2**
22		جعرانة	**479**	**3147**	**302**	**9.60**	**25**	**5**	**1**
23	الطائف	الحوية		**93888**	**9606**	**10.23**	**18**	**36**	**2**
24		السيل الكبير	**4674**	**3283**	**440**	**13.40**	**50**	**8**	**2**
25		الطائف	**204857**	**416121**	**95657**	**22.99**	**80**	**230**	**21**
26		الفرع		**1795**	**206**	**11.48**	**30**	**7**	**1**
27		بني سعد	**13994**	**966**	**26**	**2.69**	**4**	**2**	**0**
28	الباحة	الباحة	**32100**	**15587**	**6223**	**39.92**	**0**	**32**	**5**
29		العقيق	**16787**	**6445**	**1469**	**22.79**	**45**	**11**	**2**
30		رغدان		**3645**	**703**	**19.29**	**4**	**6**	**1**

يتبع جدول رقم 2

31		الطويلة		**815**	**50**	**6.13**	**6**	**2**	**0**
32		بالعلا		**1853**	**512**	**27.63**	**9**	**5**	**0**
33		رهوة البر		**1082**	**419**	**38.72**	**7**	**2**	**0**
34		الجادية		**1588**	**101**	**6.36**	**7**	**3**	**0**
35	جازان	جازان	**32812**	**56565**	**18862**	**33.35**	**0**	**56**	**9**
36		أبو عريش	**33126**	**35148**	**8771**	**24.95**	**35**	**25**	**7**
37		صبيا	**61285**	**34951**	**9851**	**28.19**	**35**	**25**	**4**
38		المعيويج		**4626**	**923**	**19.95**	**7**	**7**	**1**
39		الكربوس		**3297**	**301**	**9.13**	**7**	**5**	**1**
40		المضايا	**5430**	**4923**	**756**	**15.36**	**27**	**8**	**2**
41	أبها	أبها	**30150**	**112316**	**28273**	**25.17**	**0**	**106**	**10**
42	شعب شهران	المسقى		**2329**	**353**	**15.16**	**40**	**7**	**1**
43	خميس مشيط	خميس مشيط	**49581**	**217870**	**45023**	**20.67**	**30**	**121**	**8**

المصدر: الملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة لإحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان لعام 1394هـ، البيانات الأولية على مستوى المناطق الإدارية والإمارات، والإمارات التابعة ، وكذلك، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1413هـ،الرياض وكذلك، حصر الخدمات بالمدن والقرى، الدليل التاسع 1415هـ.صفحات متفرقة

التـــــــوصيـــــــات

توصيات الندوة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

بناءً على موافقة المقام السامي رقم 7/ب/3827 في 1418/3/16هـ على الندوة السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية في رحاب جامعة الملك عبد العزيز فقد تم اتخاذ كافة إجراءات عقد الندوة . وقد حظيت الندوة بمشاركة العديد من منسوبي الجامعات السعودية وبعض المؤسسات الحكومية وبعض شركات القطاع الخاص . ويسرنا في ختام فعاليات الندوة أن نسجل أنه نتج عن فعاليات الندوة ما يلي:

أولاً : برقيات الشكر

1- يتقدم المشاركون في الندوة بخالص الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين لدعمه الدائم للندوات الجغرافيا لجامعات المملكة في إطار دعمه المستمر للعلم والعلماء.

2- يتقدم المشاركون في الندوة بخالص الشكر والعرفان لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب

رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لتكرمه بالموافقة الكريمة على إقامة الندوة، وترفع برقية شكر لسموه بذلك.

3- يتقدم المشاركون في الندوة بخالص الشكر والعرفان لـــصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدا لعزيـــز محـــافظ محافظة جدة، على تفضله برعاية افتتاح الندوة.

4- يتقدم المشاركون بخالص الشكر لمعالي مدير جامعة الملك عبد العزيز لدعمه ورعايته لفعاليات الندوة وترفـــع برقيـــة شـــكر لمعاليه بذلك .

5- يتقدم المشاركون بخالص الشكر لسعادة الدكتور عميـــد كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز على ما بذل من جهود لإنجاح الندوة، ويبعث خطاب شكر لسعادته بذلك.

ثانياً: التوصيات

أسفرت الندوة عن التوصيات الآتية :

1- التأكيد على استمرار التعاون بين الجمعية الجغرافيـــة وأقـــسام الجغرافيا في إقامة الندوات الجغرافية القادمة .

2- التأكيد على دعوة الجهات ذات الصلة للمشاركة فـــي النـــدوة الجغرافية القادمة، لأثرائها علمياً فيما يـــرتبط بالتكامـــل بـــين العلوم في سبيل خدمة المجتمع .

3- حث القائمين بأمر الندوة القادمة ، وكذلك المشاركين فيها على التركيز على البحوث وأوراق العمل ، والإقلال ما أمكن مـــن

التوجه لمراجعات أدبيات البحوث الجغرافية ، وبالحث أيضا للمشاركين بالالتزام بقواعد النشر الخاصة بالجمعية الجغرافية السعودية .

4- إقامة ورش عمل ضمن فعاليات الندوات الجغرافية القادمة، على أن تعالج تلك الورش قضايا جغرافية آنية.

5- استمرار التأكيد على الاهتمام بدراسة الجغرافية التطبيقية في المملكة ، كما يوصي بأن يكون ذلك مضمون محور من محاور الندوة الجغرافية القادمة.

6- التأكيد على استمرار التوجه في استخدام أساليب التقنية الجغرافية الحديثة، ضمن الخطط الدراسية بالجامعات ، واستخدامها في البحوث والدراسات الجغرافية .

7- التأكيد على وضع مسارات علمية أكثر تخصصاً في الخطط الدراسية لأقسام الجغرافيا ، بما يتلاءم مع احتياجات خطط التنمية ، على أن يراعى في كل مسار أن تكون الفترة الزمنية التخصصية عامين فأكثر .

8- حث المتخصصين في الجغرافيا الاقتصادية ومجالات دراسات التنمية بشكل خاص ، على تفعيل دراسات التطور والتنمية الإقليمية في المملكة ، تدعيماً لمسيرتها التنموية .

9- يوصي بأن يوكل للجمعية الجغرافية دراسة المواضيع التالية لاتخاذ اللازم فيما يتم التوصل إليه .

10- حث وزارة المعارف بالالتزام بالقواعد الكارتوجرافية في كافة خرائط الكتب الدراسية الصادرة عن الوزارة .

11- أن يتم إسناد تدريس المواد الجغرافية في كافة مراحل التعلـــيم قبل الجامعي للمتخصصين في الجغرافيا فقط .

12- يتطلع المشاركون في هذه الندوة إلى عقد النـــدوة الجغرافيـــة السابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة ، في عام 1421هـــ في رحاب قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعيـــة – جامعـــة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تحقيقاً لطلب سعادة رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الملاحق

برنامج فعاليات الندوة بالقاعة الكبرى في مبنى قاعة الاحتفالات ومركز المؤتمرات بجامعة الملك عبدا لعزيز

البرنامج

- آيات من القرآن الكريم.
- كلمة ترحيب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلمة رئيس اللجنة المنظمة للندوة السادسة.
- تقديم الدروع.
- افتتاح المعرض المصاحب للندوة.

اليوم الأول: الثلاثاء 1419/11/14هـ.

- التسجيل: 10–12 صباحاً (للمشاركين الذين لم يتم تسجيلهم في الفندق).
- حفل الافتتاح: 9 –10
- تناول المرطبات: 12–1

الجلسات:

جلسة الساعة 1.00 إلى الساعة 2.20 ظهراً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور: تجربة التنمية في المملكة من منظور جغرافي في مائة عام)

البحوث:

1- التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية بين 1970 إلى 1995م: دراسة جغرافية تقويمية (د. محمد مشخص) .

2- توظيف مفهومي الوضع والموضع في عملية التخطيط للتنميـــة الإقليميـــة: دراسة تطبيقية على منطقة جازان (د. محمد حبيب).
3- التوزيع الجغرافي للخدمات البريدية في المملكة العربية الـــسعودية خـــلال القرن العشرين (د. فريال الهاجري).

رئيس الجلسة: د. محمد الثمالي
المقرر: د. صالح الربدي

قاعة محاضرات رقم (2)
(المحور: الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها)
البحوث:

1- أودية المدينة المنورة (د. محمود الدوعان)
2- المدلول المورفولوجي للمتغيرات المورفومترية بـــالحوض الهيـــدروغرافي لوادي الكبير الرمال (التل الشرقي – الجزائر) (د. محمد بوروبة).
3- تغيرات مستوى سطح البحـــر الأحمـــر خـــلال البلايـــستوسين وآثارهـــا الجيمورفولوجية على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر للمملكة العربيـــة السعودية (د. محمد سعيد البارودي).

رئيس الجلسة : أ.د. عبدا لله الوليعي
المقرر : د. فوزان الفوزان

□ اليوم الأول: الثلاثاء 1419/11/14هـ

جلسة الساعة 5.00 إلى 6.30 مساءً

قاعة محاضرات رقم (1)
(المحور : التنمية العمرانية والدراسات السكانية)

البحوث:

1- بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية 1412هـ (أ.د. ناصر الصالح) .

2- التباين الجغرافي والتغيرات في التركيب العمري والنوعي للسكان في المملكة العربية السعودية (د. رشود بن محمد الخريف) .

3- أثر الهجرة الدولية والخارجية على نمو المدن السعودية ما بين 1975-1990م (أ.د. أبو بكر با قادر) .

رئيس الجلسة: د. أسعد عطية

المقرر: د. إبراهيم المحفوظ

قاعة محاضرات رقم (2)

(المحور : الدراسات الجيواستراتيجية)

البحوث :

1- الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية السعودية (د.عبدا لرزاق أبو داود).

2- الوطن العربي وتحديات الوحدة العربية في ظل التجمعات الإقليمية في العالم المعاصر (أ.د. السيد البشري) .

3- الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز (د. عبدا لعزيز المطيردي) .

رئيس الجلسة : أ.د. محمد السرياني

المقرر : د. سعيد التركي

اليوم الأول : الثلاثاء 1419/11/14هـ

جلسة الساعة 7.00 إلى 9.00 صباحاً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور : النظم والأساليب الجغرافية الحديثة) .

البحوث :

1- التعريف بماهية نظم المعلومات الجغرافية ومناحيها الوظيفيـــة ، وتقـــصي آثارها في الفكر الجغرافي الإسلامي (د. محمد عبدا لجواد علي) .

2- الاستخدام التطبيقي المدمج لتقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن البعد في دراسة العلاقات بين الامتـــداد العمرانـــي الأفقـــي والخـــصائص الطبوغرافية لمدينة الدرعية (د. محمد الخزامي عزيز) .

3- استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لدراسة التوزيع الجغرافي لمراكـــز الأمن العام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (د. فوزي كبارة – د. أحمد الجار الله) .

4- تطبيقات الاستشعار عن بعد في دراسة جيمورفولوجية شروم خليج العقبـــة السعودي (د. إبراهيم بدوي) .

رئيس الجلسة : د. ناصر بن سلمى

المقرر : د. أحمد المضيان

قاعة محاضرات رقم (2)

(المحور: دراسات في الجغرافية التطبيقية).

البحوث :

1- علم الجغرافيا التطبيقي : تطوره وأساليبه ومجالاته العلمية مـــع الاهتمـــام بالمملكة العربية السعودية (د. عبدا لله العبادي) .

2- أهمية الدراسات التطبيقية في مجال الـــسياحة : وجهـــة نظـــر (د. محمـــد القحطاني د. عبدا لمنعم إبراهيم) .

3- تصنيف ترب المملكة ودوره في الجغرافيا البيئيـــة التطبيقيـــــة بالمملكـــة (أ.د.عماد الدين الموصلي) .

4- تطور اصابات الحساسية وسط المملكة العربية السعودية (د.عبدا لله الحميدي).

رئيس الجلسة : أ.د. عبدا لعزيز الشيخ

المقرر : د. إبراهيم الدوسري

اليوم الثاني : الأربعاء 1419/11/15هـ

جلسة الساعة 8.30-12.30 ظهراً

اجتماع الجمعية العمومية للجمعية الجغرافية السعودية .

الحوار الجغرافي المصاحب للاجتماع .

(حول نظم المعلومات الجغرافية GIS)

المحاور التي يشملها الحوار:

أ - نظم المعلومات الجغرافية كعلم .

ب - تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الجغرافية البشرية .

ج - تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في الجغرافية الطبيعية .

د - تكامل نزع المعلومات الجغرافية وتقنيات القياسات الأرضية .

المشاركون في الحوار :

1- د. ناصر بن محمد سلمى

2- د. رمزي بن أحمد الزهراني

3- د. محمد بن الخزامي عزيز

4- د. بدر الدين بن طه عثمان

5- د. فهد بن محمد الكليبي

اليوم الثاني : الأربعاء 1419/11/15هـ

جلسة الساعة 1.00-2.30 ظهراً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور : الدراسات البيئية للمناطق الجافة وتنمية مواردها)

البحوث :

1- نماذج الطقس الجغرافية : دراسة للتردد والتتابع في الريـــاض (د. جهـــاد محمد قربه) .

2- ظاهرة الاحتباس الحراري آثارها البيئية وأبعادها الاقتصادية والسياسية في

3- الحاضر والمستقبل (د. محمد شرف) .

4- تقسيم تضاريسي مقترح للمملكة العربية السعودية (أ.د. عبدا لله الوليعي).

رئيس الجلسة : أ.د. إبراهيم الاحيدب .

المقرر : د. محمد المقري

قاعة محاضرات رقم (2)

(المحور : التنمية العمرانية والدراسات السكانية)

البحوث :

1- ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية (د.عبد الرزاق اليوسف) .

2- تحليل النظام الحضري للمنطقة الشرقية بتطبيق مفهوم المكـــان المركـــزي (أ.د.أحمد الجار الله – م.عبد الكريم الهويش) .

3- الحيز الحضري وأهم العوامل المؤثرة في نموه : دراســـة تطبيقيـــة علـــى منطقة عسير (د. علي شيبان عريشي) .

رئيس الجلسة : أ.د. شوقي مكي

المقرر : د. أسامة جستينه

(من الساعة 4.30 إلى الساعة 8.30 مساءاً زيارة استطلاعية لأحد المرافق السياحية بمدينة جدة) .

□ اليوم الثالث : الخميس 1419/11/16هـ

جلسة الساعة 8.30 – 12.30 ظهراً

قاعة محاضرات رقم (1)

(المحور : النظم والأساليب الجغرافية الحديثة)

البحوث :

1- الأساليب الصحيحة لاستخدام المدرجات Inset على الخرائط (د. ناصر بن سلمى) .

2- التدرج الداخلي للدوائر النسبية : أسلوب خرائطي مقترح لتحسين الإدراك البصري للحجم وتحسين التقدير البصري للقيم (د. إبراهيم لحمادي) .

رئيس الجلسة : د. رشود الخريف

المقرر : د. محمد الخزامي عزيز

(المحور : التوطن الاقتصادي بين النظرية والتطبيق) .

البحوث :

1- التوطن الصناعي والوضع السكاني في مدينة كفر الدوار بمصر (د. إبراهيم غانم) .

2- تأثير الحركة المرورية على مواقع تجزئة المواد الغذائية الصغيرة بمكة المكرمة (د. محمد الثمالي) .

رئيس الجلسة : أ.د. أحمد الجار الله

المقرر : د. سامي الغمري

استراحة لمدة عشر دقائق

(المحور : دراسات جغرافية أخرى " دراسات في الجغرافية الاجتماعية ") .

البحوث :

1- موقع المدارس وسبل رفع مستوى السلامة المرورية للتلاميذ في المملكة العربية السعودية (د. عامر المطير) .

2- الحوادث المرورية للتلاميذ في مدينة الرياض : أبعادها وأنواعها وأسبابها وآثارها في التلاميذ (د. محمد بن سعد المقري) .

3- الحوادث المرورية على جسور طرقات مدينة جدة : دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث المرورية (د. ليلى زعزوع) .

4- حوادث المرور على الطريق العام في منطقة الباحة من 1411-1415هـ (د.عبدا لله الغامدي) .

رئيس الجلسة : د. عبدا لله الصنيع

المقرر : د. عبدا لله الزهراني

استراحة لمدة عشر دقائق

(المحور : دراسات جغرافية أخرى)

البحوث :

1- درجة الكفاية العددية من الجغرافيين ضمن مدرسي التعليم العام (د.عبدالله الحميدي) .

2- إشكالية دخول وقت صلاة العشاء في أقصى شمال المملكة وفقاً لتقويم أم القرى (أ.عبدا لله المسند) .

3- الحاجة لبرامج أكاديمية في مجال البيئة (د. حبيب الشويخات).

4- التلاميذ والحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية (د. محمد المقري – د.عامر المطير) .

رئيس الجلسة : د. حسن عايل

المقرر : د. عبدا لله الحربي

جلسة الساعة 1.00 – 2.30

قاعة محاضرات رقم (2)

الجلسة الختامية والتوصيات

الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية
14- 16 ذو القعدة 1419هـ (2- 4 مارس 1999م)

لجان الندوة

أولاً : اللجنة المنظمة للندوة

1-	د. عبد الحفيظ بن عبد الحكيم سمرقندي	رئيساً
2-	د. محسن بن أحمد منصوري	نائباً للرئيس
3-	د. محمد بن عبد الحميد مشخص	عضواً
4-	د. محمد بن صدقه أحمد أبو زيد	،،،
5-	د. عبد الحفيظ بن محمد سعيد سقا	،،،
6-	د. عبد المحسن بن راجح الفعر الشريف	،،،
7-	د. محمود بن إبراهيم الدوعان	،،،
	(عضو مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية)	
8-	د. ليلى بنت صالح زعزوع	،،،
	(منسقة لشئون فعاليات الندوة بشطر الطالبات بجامعة الملك عبدا لعزيز)	

ثانياً : اللجان الفرعية للندوة

أ - لجنة البحوث والمحاضرات

1-	د. محمد بن عبد الحميد مشخص	مقرراً
2-	د. عبد الرزاق بن سليمان أبو داود	عضواً

3- د. صديق بن أحمد عوض الله ،،،
4- د. محمد بن عبد الكريم حبيب ،،،
5- د. إبراهيم بن سلمان المحفوظ ،،،

ب - لجنة الدعم الإداري والمالي :

1- د. محمد بن صدقه أحمد أبو زيد مقرراً
2- د. عبد الرزاق بن سليمان أبو داود عضواً
3- د. أسعد بن بن محمد عطية ،،،
4- (موظف بالإدارة المالية) ،،،

ج - لجنة معرض الأجهزة والكتاب الجغرافي :

1- د. عبدا لحفيظ بن محمد سعيد سقا مقرراً
2- د. محمد بن عبد الكريم حبيب عضواً
3- د. سامي بن صلاح الغمري ،،،
4- د. أحمد بن عبدا لله محمد المضيان ،،،

د – لجنة العلاقات العامة والإعلام :

1- د. عبد المحسن بن راجح الفعر الشريف مقرراً
2- د. أسامة بن رشاد جستينه عضواً
3- د. عامر بن سالم وصل الله الثبيتي ،،،
4- د. إبراهيم بن سلمان المحفوظ ،،،
5- د. عبدا لله بن براك مبارك الحربي ،،،
6- (موظف من العلاقات العامة بالكلية) ،،،

هـ - لجنة الاستقبال والتسجيل :

1-	د. محمود بن إبراهيم الدوعان	مقرراً
2-	د. أحمد بن سعيد سعده الغامدي	عضواً
3-	د. عبدا لله بن براك مبارك الحربي	،،،
4-	د. أحمد بن عبدا لله محمد المضيان	،،،

و - المساعدون الفنيون والإداريون :

1- السيد / إبراهيم بن محمد وداعة الله (سكرتير اللجنة المنظمة) .

2-	السيد / أحمد بن محمد سعيد خضير	مساعد فني
3-	السيد / أشرف بن يوسف العريض	مساعد فني
4-	السيد / ربحي بن عبدا لله فيصل	مساعد إداري

ز - طلاب مرحلة البكالوريوس – الدراسات العليا

المعاونون:

1-	علي بن عبده أحمد الفقيه	طالب دراسات عليا
2-	عبد الرحمن بن أحمد مهاوش	،، ،، ،،
3-	خالد بن عيسى الحازمي	،، ،، ،،
5-	عدد من طلاب مرحلة البكالوريوس	